

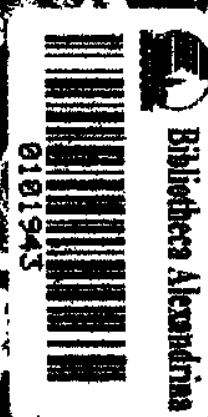
الألف
كتاب
الكتاب
٢٤٢

جرج كاشمان

الكتاب الثاني

ترجمة : د. أحمد حمدي محمود

الجزء الأول



لماذا تكتب أوروب؟

الألف كتاب الثانى

الإشراف العام

د سمير سرحان

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير

أحمد صليحة

سكرتير التحرير

عزت عبدالعزيز

الإخراج الفنى

محسنة عطية

لماذا تنشأ الحروب؟

مدخل لنظريات الصراع الدولي

تأليف
جرج كاشمان

ترجمة
د. أحمد حمدي محمود

الجزء الأول



المهنة العسكرية المتنامية للكتاب الفهم التحد جديد ،

١٩٩٦

WHAT CAUSES WAR

by

Greg Cushman

1993

• الفهرس •

٩	• • • • •	مقدمة المترجم
١١	• • • • •	تمهيد وإقرار بالفضل
		الفصل الأول :
١٣	• • • • •	النظرية التجريبية وأسباب الحرب
		الفصل الثاني :
٣١	• • • • •	الطبيعة العدوانية
		الفصل الثالث
		المستوى الفردى للتحليل :
٦٥	• • • • •	التفسيرات السيكلوجية للحرب
		الفصل الرابع :
١٢٥	• • • • •	صنع القرار فى مستوى الحكومة
		الفصل الخامس :
١٩٣	• • • • •	الدولة والصراع الدولى

مقدمة المترجم

عندما أصدر ميخائيل جورباتشوف كتابه الشهير : «البريسترويكا» هللتنا جميعا واعتبرناه اعلانا لنهاية الحرب الباردة التى لم تقل ضراوة عن الحربين العالميتين اللتين ابتلى بهما أبناء قرننا ، الذى يقترب من سنواته الأخيرة . ولعل أمثال ممن شاركوا فيما وقع من حروب على أرض مصر ، ربما لا يعترف بها بعضنا لكونها كانت فى الأغلب على هامش الحروب الحقبة الجديدة بهذا الاسم ، وان كانت قد احتوت على صورة مصغرة لجميع المآسى والفظائع ، وبخاصة بعد أن غدت حروب القرن العشرين - أيا كان حجمها - حروبا شاملة لا يشعر خلالها أى انسان مهما نأى عن خطوط المواجهة بالآمان ، ولا تنجو فيها أية بقعة من الخراب والدمار الذى يحتاج اصلاحه الى استنفاد كل ثروات البلاد وارغامها على الاستدانة من المولدين الذين جمعوا أموالهم من تجارة السلاح ، ولا يظن أنهم سيروضون عن طيب خاطر بإحلال السلام فى العالم .

واتضح بعد فترة قصيرة من الزمان أن جورباتشوف كان حالما مثل أقرانه اليوتوبيين ممن أضسافوا الى تراثنا العنيد من الأسفار الحافلة بالأوهام . ولست أظن أن جورباتشوف قد ندّم على ما كتب وللبالغته فى التفاؤل ، ولأنه لم يلق بالا الى ما تخبئه الأحداث لبلاده التى كانت مصابة بتخمة مرضية ، بعد أن جمعت بين أعراق مختلفة ورثت تركة ضخمة لم تحسن استيعابها ولم شملها ، وتوهمت أن السيطرة عليها لا تحتاج الى ما هو أكثر من تشديد القبضة الحديدية وكنم الأنفاس وازهاق أرواح المعارضين . وما لبثت عودة أوروبا أن انكشف أمرها بعد أن كانت تتخفى وراء المناظر السياحية الرائعة أو بعض مبتكرات التكنولوجيا .

ولا عجب بعد كل ذلك أن يجتذبنى عنوان كتاب كاشمان : لماذا
تنشب الحروب ؟ وأغلب الظن أنه أيقظني من سباتي الفكري والفني الذي
عشت من خلاله سنوات طويلة ، وأعادني الى صوابي والى بدايتي الأولى
عندما اقتصرت قراءتي فى بداية الحرب العالمية الثانية على التاريخ الحربى
والاستراتيجية • وربما كان عثورى على هذا الكتاب ايذاً باختتام رسالتي
فى عالمي التأليف والترجمة التى طافت بى فى مجالات شتى من الفكر ، ظننت
أنى أحد من يرتادون تعريفها للقارىء العربى ، ان صح أن لى قراء بالمعنى
الصحيح للكلمة •

تمهيد واقرار بالفضل

غالبا ما يكون بمقدور المراجع الاكاديمية نسبة الاصل الذي انحدرت منه هذه المراجع الى الضرورة والشعور بالاحباط . ويصح هذا القول عن مشروع كتابنا ، فعندما شرعت في اواخر السبعينات في تدريس موضوع اسباب الحرب ، شعرت بالاحباط لعجزى عن تجميع مادته في مجلد واحد يضم مختارات من الكتابات المثلة للموضوع ، وتشتمل على مختلف النظريات والدراسات التي دارت حول الحرب ، وتناسب طلبتي . فلربما استطاع المرء الاهتداء الى نصوص تحقق الهدف عن نظرية العلاقات الدولية ، وان لم تزد الأجزاء المتصلة اتصالا وثيقا بنظريات الحرب عن تلك الكتاب ، اذ تعتمد المؤلفات المتعلقة بالحرب الى استبعاد نطاقات كاملة من البحث ، مكتفية بمستويات معينة من التحليل ، متجاهلة التحليلات الخاصة ببعض الدراسات الاكاديمية الموثوقة . وهكذا كانت بداية كتابنا عبارة عن ملخصات مقتضبة لطلبتى لسد مختلف الفجوات التي تتخلل الكتب التي اوصيتهم بالاطلاع عليها ، واحسن الطلبة الاستجابة لهذه الفكرة مما استحثني على التوسع في تقديم الملخصات .

وسميت لتحقيق جملة اهداف كانت تراودني أثناء تنفيذ مخطط هذا الكتاب . أولا - أردت أن يتصف الكتاب بأكبر قدر مستطاع من الشمول ، حتى يزود دارسى الصراع الدولى بأرحب عرض مستفيض للنظريات التي حاولت تفسير اسباب الحرب . ثانيا - رأيت أن تبين الدراسة وفوق الصلة والعلاقات البيئية بين العلوم ، أى تمثل مواضع التداخل والتشابك بين شتى البحوث العلمية ، ومن ثم سيتم الجمع بين الاستبصارات والنظريات المتعلقة بعلم السياسة ونظريات البيولوجيا والاثولوجيا (*) وعلم النفس

(*) Ethology : ابتكر الفيلسوف الانجليزى جون ستيوارت ميل هذا الاسم للدلالة على العلم الذى يدرس مختلف اشكال السلوك البشرى فى انواع شتى من التظاهرات الاجتماعية ، ولا اعتقد انه شاع كثيرا .
(انظر كتاب : John Stuart Mill بعنوان John Skorü Psal ص ٢٥٠)

والانثروبولوجيا والاقتصاد والجغرافيا والتاريخ . ثالثا - آملت أن أتمكن من تقديم بعض إرشادات للدارسين، تساعد على استخلاص المزايا النسبية لهذه النظريات . رابعا - حاولت مراعاة أكبر قدر مستطاع من التبسيط والإيجاز ، متجنبيا الاستعمالات الأكثر إثارة للنفور في رطانة العلوم الاجتماعية (واعتذر مقدما عن أية هنسات عفوية وقعت فيها في هذه الناحية) . وأثبت تأليف هذا الكتاب أنه تجربة عظيمة الفائدة (وان طالت بعض الشيء) ، وآمل أن يتماثل معي القسارى في الشحور بقيمتها .

وما كان بالاستطاعة ظهور هذا الكتاب بغير المساعدات التي تفضل بتقديمها جمع هائل من علماء المسائل الدولية ممن تجروا في دراسة مسائل الحرب والسلام ، وزادوا من رقعة معرفتنا بها . وينتمي هذا الكتاب - في الحق - إليهم ، وكم أدين فكريا لأساتذتي في جامعة أوهيو وجامعة ديفر (*) . وأدين بالفضل لأساتذتي من العلماء الذين اطلعوا على ميسودات فصول عديدة . فلقد قرأت كارين فست محاولاتي الأولى ، ولم تضيئ ببعض انتقادات صحيفة شجعنتني تشجيعا صادرا من القلب . وقرأ عدة زملاء من جامعة ولاية ساليسبري بعض الفصول ، وقدموا عوناً ونصحا بالغ الكرم . ولقد استفدت عبر السنين من حكمة فيل بوسرمان ، وأبوه بصفة خاصة بدراسته لمشكلة العنف الدولي وأيضا دراسته للنوع (**). وهو مصطلح غير عملي ولنظرية تسلسل الكلمات (***) ، ولا أنسى شكر طلبة الذين أحسنوا الاستجابة لكتابتني ، وواصلوا بحث النقاط التي اعتقدت أنني استوفيتها . ولقد سمحت جامعة ساليسبري بإجازة لمدة دورة دراسية كاملة ، يسرت شروعي في تأليف هذا الكتاب والاهتمام الجياسي بإنجازه . وكشف كل من استعنت به من زملائي (****) عن بالغ الكرم . ولا أنسى التوجه بأخلص الشكر لجيمس روستو لتعليقاته التي جاءت في موعدها ، ولما عانى من مشقة . فلقد أقنعتني صلابته ولباقته بضرورة إعادة النظر في أجزاء عديدة من الكتاب ، وإعادة كتابتها . واكتسب الكتاب بفضلها الكثير من المزايا ، التي لولاه لما توافرت له . وأخيرا فأنني مدين لزوجتي (ليندا) بالفضل ، لأنها ساعدتني على الحفاظ على توازني العقلي (١) أثناء نهوضي بمهمة التأليف والتنقيح ، ولذا أهدى الكتاب إليها .

(*) وأخص بالذكر منهم Karen Feste و Arthur Gilbert و Harold Molineu

والرحمن Fred Sondermann

Soft ware....

Word procession..

(***)

(****)

Bruce Nichols و Peter Donerty, Poul O'Connell ولا سيما

Charles Hanson

الفصل الأول

النظرية التجريبية وأسباب الحرب

ما ندعوه بالحكمة هو كل ما يتعلق بالعقل
والأصول الأولية .

أرسطو .

هذا كتاب عن أسباب الحرب . وزيادة في التخصيص ، انه كتاب
عن أسباب الحروب بين الدول ، أو بين ما تتألف منه من ولايات . فلا بد
أن يكون مفهوماً أن العنف المنظم قد يتخذ أشكالاً عديدة كحروب العصابات
والحروب الأهلية داخل الجماعة الواحدة . أو العشيرة الواحدة والحروب
الانفصالية وحروب التحرر الوطني ، وأيضا الحروب بين الدول . وإذا
حاولنا تحليل أسباب جميع هذه الأشكال من العنف المنظم ، فستكون نتيجة
ذلك فرض أطراف وقواسم مشتركة أكثر مما تتضمنه هذه الأشكال .
فهناك اختلافات متعددة بين هذه الأشكال المتنوعة ، وتكشف أسبابها بعد
تحليلها عن فروق مثبينة ، ومن ثم فالتأثير المشترك على الحروب بين الدول
ونستبعد البحث في الأشكال الأخرى من الحروب .

ويستند أغلب ما سيجيء فيما بعد على الافتراض بأنه إذا تصورنا
حدوث مساواة بين جميع العوامل والمؤثرات (وهو ما لا يحدث قط بطبيعة
الحال) ، فسيصبح بالمقدور تجنب الحرب . وعلى الرغم من أن الحرب ملازمة
لنا منذ عهد لا يخفى من القرون ، إلا أن القدرة المتزايدة للحكومات لتحيث
شعوبها للحرب ، بالإضافة إلى التزايد المستمر لتكنولوجيا العنف الجماعي
قد زادت زيادة جمة من القدرة التدميرية لحروب القرن العشرين . ومن
هنا ظهر النداء الملح لعصرنا الداعي لتجنب حروب الدمار الجماعي . وتعاني
الأهداف الأخرى تبعاً لذلك . فكما ذكر جاك كوستو : لمساذا نحمل
الأسماك ما دامت الكرة الأرضية ستعرض للدمار ؟ (١) . فإذا كان النداء
الملح لعصرنا هو تجنب الحرب ، فإن المآزق الأولى لعصرنا هو كيف نحقق

ذلك • وأول الأفكار التي سيتناولها هذا الكتاب هو أننا إذا أدركنا أسباب الحرب ، فستكون أفضل تهيؤا للحيلولة دون وقوعها •

النظرية التجريبية :

لما كان هذا الكتاب يدور حول نظريات الحرب ، فلا غرو أن يكون أفضل المداخل للبحث هو تحديد المقصود بمصطلح « النظرية » (٢) • فلطالما سمعنا أحد أصدقائنا يقول : « عندي نظرية تبين لماذا خسرنا مباراة كرة السلة » ، أو « عندي نظرية عن سبب انتخاب جورج بوش رئيسا » • وفى أغلب الحالات ، فإن ما يقصد بالنظرية هو ما نستطيع تسميته بالشعور الباطنى (*) ، والتخمينة المبنية على علم • وننوى فى كتابنا اطلاق كلمة نظرية على ما هو أكثر من الشعور الباطنى • فعلماء الاجتماع ممن يحلون معنى الحرب معنيون بنوعين من النظرية : « النظريات المعيارية » و « النظريات التجريبية » •

وتختص النظريات المعيارية بكيف يتعين أن تكون الأشياء • فهى تتناول الأخلاقيات والسلوكيات وأحكام القيم • وتختص بالمسائل المتعلقة بما هو صواب وما هو خطأ ، وبأى المسالك يصلح للتقبل وأىها يستأهل الرفض ، وبمقدور النظريات المعيارية أن تبحث مسائل مماثلة لمسألة هل توجد حرب عادلة (نستطيع تقبلها أخلاقيا) • ولو كان ذلك كذلك ، فيما هى الشروط الواجب توافرها لها ؟ وما هى أنواع الممارسات والتقنيات القتالية المقبولة فى الحرب ، وأىها تعدل أخلاقية ومتعارضة مع الأخلاق ؟ وتقع هذه التساؤلات فى دائرة اختصاص فلاسفة السياسة ، وعلى الرغم من أن مثل هذه الأسئلة ستثار بالضرورة فى سياق الكتاب ، فإننا سنركز بصفة أساسية على النوع الثانى من النظرية : النظرية التجريبية •

النظريات التجريبية :

وتعرف أيضا بالنظريات السببية (العلية) • ولا تتناول هذه النظريات كيف يتعين أن تكون الأشياء ، ولكنها تختص بكيف غدت الأشياء على هذا الحال • وتهدف النظريات التجريبية إلى تفسير السلوك • وفى حالتنا يقصد بالسلوك الحرب ، وبالرغم من وجود سبل عديدة للتفسير ، فإن النظرية التجريبية - فى علم السياسة على أقل تقدير - تحتوى ضمنا على اتباع « المنهج العلمى » للبحث • فليس بالمقدور استناد الكشوف العلمية على الشعور الداخلى أو الحدوسى ، فمن الواجب أن تعتمد - عوضا عن

ذلك - على اختبارات صارمة قابلة للبرهنة . ولقد كيفت العلوم الاجتماعية المنهج العلمى المتبع فى العلوم اليقينية مثل الفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء حتى تناسب البحث فى السلوك السياسى . ويتضمن هذا المنهج اتباع أسلوب الخطوة خطوة الذى يستعمل عند محاولة كشف أسباب أية ظاهرة معينة . ولما كان الكثير من نظريات الحرب التى ستبحث فى هذا الكتاب قد نمت واختبرت اعتمادا على تطبيق المنهج العلمى - وبخاصة فى الفصول بين الخامس والتاسع ، لذا قد يكون من المفيد التزويد بتمهيد مختصر لطريقة البحث فى العلوم الاجتماعية .

المنهج العلمى :

ان نظريات العلوم الاجتماعية - بالضرورة - تفسيرات معنية بأسباب السلوك البشرى . وتشتمل نظريات الحرب على قضيتين : لماذا تنشب الحروب ، ولماذا توجد مثل هذه الصلة بين السبب والنتيجة . ومن الناحية المنطقية ، استطاع انشاء النظريات باتباع ثلاث سبل مختلفة : بواسطة الاستقراء ، أو الاستنباط ، أو بالجمع بين الوسيلتين السابقتين . وفى حالة الاستقراء ، ينشأ المحلل النظرية اعتمادا على ملاحظة الوقائع (أو المعطيات) ، وينتقل من الخاص الى العام . وعندما تزداد معرفة الباحث بالحروب النوعية ، وبعد فحص الفروض ، يتم انشاء النظريات وتنقيحها . وفى الاستنباط نلاحظ أن النظرية قد وضعت على أساس الاستنتاج المنطقى ، الذى يسبق عادة استقصاء الوقائع الوثيقة الصلة بالبحث ، ويحتمل أن يتحقق ذلك عن طريق استنباط نظرية الحرب من نظرية أعم وأشمل عن العلاقات الدولية أو السياسية . وفى الواقع من يضع النظريات هم علماء يعملون فى كلا الاتجاهين : أى من القاع الى المستويات الأعلى ، اعتمادا على استقراء الوقائع المتعلقة بحروب بعينها ، ومن المستويات العليا الى القاع بالاستعانة بنظريات ومبادئ أعم .

فكيف تختبر النظريات ؟ فى العلوم الاجتماعية ، لا يحتمل اثبات صحة أية نظرية بصفة مطلقة ، ولكن بالاستعانة اثبات زيف النظريات . فأساسا تختبر النظريات اعتمادا على اختبار الفروض المستمدة منها عن طريق الاستنباط . فإذا ثبت أن الفروض غير صحيحة ، فاما أن يكون الاستنباط خاطئا ، أو يكون هناك خلل فى النظرية . فإذا تعذر عدم اثبات الفروض ، فستكون النظرية قد أثبتت صحتها بصفة غير نهائية ، ويستمر قبولها الى أن تثبت علم صحتها فيما بعد . ومن هنا تنزع النظريات الى ابطال العمل بها لسببين :

(١) افتقارها الى ما يؤكدها .

(ب) حلول نظريات أفضل محلها :

وفيما بعد دليل سريع لكيفية العمل بالمنهج العلمى .

الخطوة الأولى : صوغ التعاريف التجريبية للتصورات :

ان كل نظرية عن الحرب تتعرف الى التصورات أو العوامل التى يعتقد أنها ذات أهمية تساعد على فهم سبب الحرب . وثمة اتجاهات للبحث تتحدد باعتبارها أجدى من الأخرى . وبلاستطاعة تحديد ماهية الأسئلة التى ستسأل ، وماهى العوامل التى تتميز بأهميتها ، أو عدم أهميتها عن طريق الاستقراء بعد دراسة المعطيات ، أو عن طريق الاستنباط من المبادئ العامة . غير أن كل نظرية تقوم بتخصيص بعض التصورات التى تعد أولئك اتصالا بأسباب الحرب من التصورات الأخرى .

والتصورات هى المصطلحات أو الكلمات التى تدل على فئات عامة من الأشياء أو الأفكار . فالحرب ذاتها تعتبر تصورا . والأمر بالمثل فيما يتعلق بالدبابات وصناع القرار والدبلوماسيين والمدفعات وسباقات التسليح والتعبئة والتجالفات . أما الشخصيات ذات الصفة المحددة فلا تنضوى تحت معنى التصورات . فمثلا الرئيس بوش والحرب العالمية الثانية ليسا ضمن التصورات . اذ تشير هذه المصطلحات الى جزئيات وشخصيات وأشياء بعينها ، أكثر من اشارتها الى فئة عامة من الظواهر .

يتعين لأغراض البحث منح التصورات تعريفات تيسر تداولها واستخدامها فى الأغراض العملية ، أى يجب أن تعرف بالرجوع الى شىء ما يمكن إدراكه إدراكا مباشرا وقياسه بصفة مباشرة . وتثير هذه الحالة بالنسبة للتصورات التى يستطاع مشاهدتها بصفة مباشرة كالدبابات والدبلوماسيين والتعبئة والحروب بعض المشكلات . على أن بعض التصورات تتسم بكونها أكثر تجريدا ولا يستطاع ملاحظتها بصفة مباشرة . فمثلا ليس بالامكان ملاحظة تصورات مثل القوة والمكانة والردع والسيادة والديموقراطية والليبرالية بصفة مباشرة . ويحتاج وضع تعاريف متداولة لمثل هذه التصورات الى شىء من الحيلة .

فقيما يتعلق بتصصور مثل الحرب بين الدول ، من المرغوب عادة الاتيان بنوع ما من التعريف السهل التداول ، حتى يستطاع تحديد ماهية الحرب ، وتحديد نوعية العمليات العسكرية التى تنتمى الى فئات من الأفعال العسكرية الأقل جسامة من « الحرب » مثل المناوشات الحدودية . وعندما أقدم دافيد سنجر وملفين سمول على جمع بيانات عن الحرب بين

دولتين من الدول بين ١٨١٦ و ١٩٨٠ للحصول على معادل الارتباط COW للحرب ، عرفا الحرب - تماوليا - بين الدولتين كصراع يدور بين طرفين ، يتألف كل طرف منهما من دولة واحدة ، ويتجاوز عدد القتلى المرتبطين بالمعارك بين جميع المتحاربين الألف شخص . واتخذ هذا المعيار معيارا عمليا لتعريف الحرب بين أية دولتين . وربما طالبت بعض النظريات معرفتنا ما هو أكثر من نشوب حرب في زمان محدد ، إذ قد تقتضي الضرورة عند تعريف تصور الحرب التشديد على عنصر قسوة الحرب وحجمها وشدها . وابتكر سنجر وسمول مؤشرات لكل عامل من هذه العوامل ، كقياس العنف بالرجوع الى عدد القتلى في المعارك بين جميع من اشتركوا في الحرب ، وقياس الشدة بالرجوع الى عدد من قتلوا في المعارك من كل دولة في الشهر (٣) .

وهناك بعض تصورات يمكن تعريفها على نحو أفضل اعتمادا على استعمال أكثر من مؤشر . وقدرات أية أمة (التي يشار إليها بصفة تقريبية) من الأمثلة الحسنة الدلالة . فمن الناحية التصورية ، يعتمد تصور القوة على ما هو أكثر من القوة العسكرية ، ومن ثم فعندما نحدد تعريفا صالحا للتعامل به لقوة الأمة سنحتاج الى تضمين مؤشرات لخصائص متنوعة شتى لقوة الأمة . وبوسعنا وضع دليل لقوة الأمة يراعى فيه ما يأتي :

- ١ - الحجم الجغرافي - مقاسا بالكيلومترات المربعة .
 - ٢ - الحجم السكاني مقاسا بعدد المواطنين .
 - ٣ - التقدم التكنولوجي بعد الرجوع الى الانتاج السنوي للحديد والصلب (و - أو) استهلاك الطاقة .
 - ٤ - القوة العسكرية المتمثلة في عدد المجندين بالقوات المسلحة (و - أو) الميزانية السنوية للدفاع .
 - ٥ - الاستقرار السياسي . ويقاس بالرجوع الى عدد الأشهر التي مضت بعد آخر تغيير للنظام الحاكم غير الدستوري .
- وبالمثل ، فبالاستطاعة تعريف الديمقراطية تعريفا صالحا للتداول بوضع سلم لدرجة الديمقراطية السائدة في البلد اعتمادا على مؤشرات مثل :
- ١ - درجة حرية الصحافة بالرجوع الى الجرائد المستقلة ومدى تقبال القراء على قراءتها .

٢ - درجة حرية المعارضة بالرجوع الى مؤشر عدد الأحزاب السياسية أو عدد السجناء السياسيين المدعنين في السجون بالنسبة لعدد المشتغلين بالسياسة .

٣ - درجة حرية الانتخاب . وتقاس اعتمادا على معيار وجود أو اختفاء الانتخابات الشعبية المباشرة للوظائف التنفيذية الرئيسية والأجهزة التشريعية الوطنية ، ودرجة انتظام الانتخابات القومية ومتوسط عدد المرشحين لكل وظيفة ووجود أو غياب الاستفتاء ، أو اجراءات الاقتراع والتصويت العام .

٤ - درجة حرية الأفراد . وتبين من وجود ضمانات دستورية للحقوق المدنية الفردية والسياسية مثل حرية الرأي والتجمع والتصويت والتحرر من أية اجراءات غير قانونية أو قبض غير ثانوى .

٥ - اختفاء دور العسكريين في العملية السياسية ، وتبين ضرر الحالة من وجود أو عدم وجود مرشحين عسكريين للوظائف العامة ووجود أو عدم وجود عمليات عسكرية لإبطال نتائج الانتخابات .

ولا يخفى أن النتيجة التي ستتحقق في مختلف الأمم ستختلف اختلافا بينا تبعا لهذه المؤشرات . اذ تختلف الأمم في ناحية ما لديها من قوة ودرجة الديمقراطية . وعدد الحروب التي خاضتها ، ومن ثم فبالاستطاعة تسمية هذه التصورات بالمتغيرات . وهي الأشياء التي تتعرض للتغيير ، أي التي قد تتخذ قيما شتى . والهدف الأساسي من النظرية هو تفسير التغير . فمثلا - لماذا تتعرض بعض الدول لخوض عدد أكبر من الحروب (أو حروب شديدة العنف) أكثر من الدول الأخرى ؟ . فلولا وجود التغيرات ما دعت الحاجة الى أي تفسير أو ايضاح . فلو صح مثلا أن جميع الدول تتشابه في ناحية ميلها أو استعدادها للحرب ، وصح أن أحداث الحرب تستمر طوال الوقت ، فقلما ستدعو الحاجة الى أي بحث علمي .

الخطوة الثانية : طرح الفروض :

تعلم الفروض قضايا غير مبرهنة . فهي بالضرورة تخمينات عن العلاقة السببية لبعض المتغيرات . وبعبارة أخرى ، انها تخمينات عن نتيجة معينة أو مسلك معين (متغير تابع) يتحدد أو يحدث بفعل عامل ما أو مجموعة من العوامل (متغيرات مستقلة) . وربما أمكن الاحتذاء الى الفروض عن طريق الاستقراء الذي يتم بملاحظة الأحداث والوقائع والبيانات ، أو قد يهتدى اليها عن طريق الاستنباط بالتراجع أو الارتداد من نظرية سببية

عامة : وعادة تطرح الفروض اعتمادا على الجمع بين الاستنتاج الاستنباطي والاستقرائي .

وقد تتخذ الفروض أشكالا عدة . فمثلا قد تكون كلية (مطلقة) . أو قد تكون احتمالية . ولننظر في بعض الأمثلة . فإذا انتزعنا هذه الأمثلة ، اما استقرائيا من معرفتنا بالماضي أو استنباطيا من فهمنا للنظرية أو من كلتا الوسيلتين ربما رغبتنا في افتراض وجود صلة سببية بين الدول الديمقراطية والسلام ، أو عكس ذلك ، أى وجود صلة بين الدول اللاديموقراطية والحرب . فلنستعن بهذا المثال لتصور انشاء الفرض . ويمثل ف١ الفرض عندما يتخذ شكل الصيغة الكلية :

ف١ = جميع الديموقراطيات تميل للسلام .

على أننا ربما نزعنا الى الاعتراف بأن هذا الحكم لا يعد صحيحا في واقع الأمر ، وأن هناك استثناءات لهذا الحكم ، ومن ثم فأننا قد نميل الى التخفيف من هذه لصيغة من الفروض ، ونعترف بوجود استثناءات . وفى العلوم الاجتماعية عموما يوجد القليل من الحقائق الكلية ، ومن ثم فأننا ننزع الى استعمال الفروض الاحتمالية لعكس هذه الحالة . وربما كان الفرض الأصح آنئذ هو :

ف٢ = تنزع الديموقراطيات الى المسألة .

وتدخل هذه الصيغة من الفرض فكرة الاحتمالية على الصلة بين الحدين . فبدلا من أن تطرح القول بأن الديموقراطيات تتصف دوما بالمسألة ، فإنها توحى بالقول باحتمال أن تكون الدول الديموقراطية أقرب الى المسألة فى معظم الوقت . ويطرح الفرض (ف٣) فى صيغة مختلفة اختلافا هينا :

ف٣ = اذا كانت الدولة ديموقراطية ، فإن هناك احتمالا كبيرا أن تكون مسألة .

وتساعد إعادة صياغة المعادلة فى صورتها الكلاسيكية ، اذا كان . . . سيكون ، على تحديد الصلة بين المتغيرات المستقلة والتابعة . أما ف٤ فإنها تطرح تنويعا مختلفا اختلافا بسيطا لنفس القضية .

ف٤ = كلما ازداد نصيب الدولة من الديموقراطية ، قل استعدادها لخوض الحرب .

ولقد دمجت هذه الصيغة فكرة علم اتصاف الديموقراطية أو الحرب بالاطلاق . إذ يستطاع وضعهما سويا فى مستمر (*) تحتوى فيه بعض الحالات

على أية صفة جزئية الى خدفاً وبعبارة أخرى ، انها تضم فكرة التنوع .
فقرىما اختلفت الدول فى مقدار حظها من الديمقراطية . وقه تختلف
أيضا فى مقدار تجربتها للحرب خلال الزمان . ويوحى الفرض بأن أحد
التنويجات (التنوع الديمقراطى المستقل) يفسر التنوع فى التنوع
الثانى (التنوع التابع - الحرب) .

الخطوة الثالثة : تجميع مادة البحث .

الخطوة الرابعة : اختبار الفرض :

بمجرد الانتهاء من صوغ الفروض يتوجب اختبارها على ضوء شواهد
العالم الحقيقى . وهذه القاعدة هى جوهر المنهج العلمى : اذ تدعونا الحاجة
الى معرفة هل تعد فروضنا صحيحة بالفعل أم غير صحيحة . وهل الصلة
التي افترضنا وجودها بين متغيرين قائمة فى الواقع ؟ وهل هناك تداع
بالفعل بين المتغيرين ؟ وتسلم جميع هذه العناصر بأن لدينا شواهد من
العالم الحقيقى بوسعنا الاستعانة بها لاختبار الفرض . وأحيانا تتطلب هذه
الهمة جهدا هائلا للتهوض « بمجموعات البيانات » التى تخص تساؤلات
مثل التساؤل عن متى حدثت الحروب ، وما هى الشغوب التى حاربت
منها ومدى ما وقع فيها من خسائر ، ونصيب بلدان بالذات من
الديموقراطية ، فى بعض أزمنة محددة . والقدرات السلطوية فى كل
دولة . وعندما يكون الجهد موافيا فاننا نهتدى الى باحثين آخرين طرقتوا
نفس هذا النوع من البحوث المضنية .

ولابد أن يتميز اختبار الفروض بالجدية والصرامة ، يعنى عليك
أن تحاول اعتيادا على مختلف المناهج والطرائق اثبات عدم وجود الصلة ! ،
فمن المسئوليات الملقاة على كاهل الباحث محاولة اثبات زيف فروضه .
فليست وسيلة اثبات الفروض هى التنقيب فى السجلات التاريخية للعثور
على أمثلة مؤيدة للشواهد والأدلة (٤) . فليس من حقه أن تنسب صفة
الصحة لأية واقعة بمجرد طرح وقائع مؤيدة لها . ولو اقتصر الأمر على
ذلك ، لكانت مهمة البحث ! ، فعليك بدلا من ذلك أن تجد فى البحث عن
أمثلة تنقض الفرض ، ولن يكون بوسعك ادعاء النجاح الا اذا ثبت أن
بحيثك عن الدليل المعارض لم يثمر .

فكيف نتابع جهدنا فى اختبار الفروض عن الصلة المسلم بها بين
الديموقراطية والسلام ؟ لو أننا بدأنا بالفرض الكلى الذى مؤداه أن جميع
الديموقراطيات مسالمة ، لبانت مهمتنا المباشرة هى تحديد ماهية الدولة التى

تطبيق عليها صفة الديمقراطية ، وتحديد مقومات السلام • وهذه مسائل تتبع التعاريف التي تكتسب من الممارسة العملية ولنجاول حلها . في عجلة تيسيرا للمحاجة على نحو بسيط نسبيا : الديمقراطية هي الدول التي أجرت بلا انقطاع أو توقف انتخابات منتظمة للمؤسسات التشريعية في السنوات العشرين الأخيرة ، اشترك فيها مرشحون من أكثر من حزبين أو يزيد • وسوف يعرف السلام بأنه اختفاء المشاركة في الحرب في السنوات العشرين الأخيرة ، مع تعريف الحرب بأنها نشوب قتال مع دول أخرى ، تمخض عن سقوط أكثر من ألف من الضحايا من الدولتين المتقاتلتين أو يزيد •

ولو صدق هذا الافتراض الكلي ، فأننا سنكتشف نعد فحص البيانات عدم وجود أى نظام ديمقراطى تورط في الحرب ، وأن جميع الدول التي تورطت في الحرب كانت بلدانا غير ديمقراطية • ويبين الجدول المبين أدناه كيف تظهر مثل هذه البيانات لو صح هذا الافتراض الكلي •

ولقد ذكرنا آنفا ان هذه النتيجة غير محتملة الحدوث في العالم الحق • وأن بعض أنماط الفروض الاحتمالية هي الأقرب للحدوث • ولنعد النظر في الفرض (ف4) ومؤداه أنه كلما ازداد نصيب الدولة من الديمقراطية، قل احتمال خوضها للحرب • ونكرر القول بأن مهمتنا المباشرة (بالإضافة الى تجميع البيانات المناسبة للبحث) هي تحديد التعاريف المكتسبة مما يحدث بالفعل للديموقراطية والحرب • فلم تعلم الديمقراطية والحرب حدين ثنائيين يتغيران بتغير أى حد منهما • وبعبارة أخرى اننا لم نعد ننظر اليهما كمتغيرين ينحصر تقييمهما بين حالتين : حالة عدم الوجود وحالة الوجود • فلابد أن توضع ضياغة للمتغيرين تسمح باكتسابهما قيمة متدرجة من الناحية العددية • اما بالتدرج حسب المرتبة (رتبوى) أو تدرجا فاصليا تمثل فيه الأعداد وقيما حقة • ولنفترض أننا بعد جهد شاق وبعد قدح زناد أفكارنا استطعنا الاهتداء الى مقياس رتبوى تقريبي لمؤشرات دولة على وجود الديمقراطية مثل حرية الصحافة وحرية المعارضة وحرية الانتخابات وحقوق الأفراد • ولنفترض أننا سنحصل على المؤشر الدال على الديمقراطية الجامعة من متوسط مجموع بلد طبقا لما ستبينه هذه المؤشرات الأربعة المفصلة • وليكن المؤشر الذى اخترناه لقياس الحرب هو عند الحروب التي خاضتها الدولة خلال السنوات العشرين الماضية • وسنحصل فى هذه الحالة على مقياس رتبوى للديموقراطية ومقياس « فاصلى » للحرب وسيشير لنا ذلك الشروع فى جملة اختبارات متنوعة للتعميد والإثبات لتقرير صحة فروضنا •

وربما أمكننا البدء بترتيب البيانات على نحو يساعده على تحليلها بمجرد القاء نظرة عليها . ويكفي لانجاز هذه المهمة الرجوع الى جدول يضم ثلاثة حدود ، ولا يحتاج الى اصدار بعض الأحكام العفوية وليكن تقويمنا للبلدان على النحو الآتي : البلدان التي تحصل على المجموع من صفر الى ٣٠ في مقياس الديمقراطية تعتبر دولا لا ديموقراطية . وتوصف الدول التي تسجل من ٣١ الى ٥٥ بالدول الديمقراطية نوعا . أما التي تسجل من ٥٦ الى ٩ فتعتبر ديموقراطية . ولنتبع - بالمثل - نفس الأسلوب في بحثنا للمتغير الآخر : الحرب . فإذا كان متوسط عدد الحروب التي خاضها البلد في فترة تزيد عن عشرين سنة واحدا ، فإننا سنعرف السلام بأنه يمثل اختفاء الحروب (عدد الحروب صفر) . أما في حالة الحرب الواحدة فتضى أن البلد أميل نوعا للحرب . وإذا زاد العدد عن ذلك ، فإنه سيفسر على أنه من دلائل ولع البلد بالحرب . وإذا أردنا التيقن من هذه الصلات ، فسيتوجب أن يتخذ الجدول الثلاثي الحدود شكل الجدول المبين فيما بعد .

وإذا صنفنا البيانات في جدول ثنائي الحدود أو ثلاثي الحدود ، كما فعلنا - فإننا سنكون قد بدأنا بداية حسنة ، غير أننا سنحتاج الى اختبارات معقدة أشد ، وسيحتاج الباحثون الى الاستعانة باختبارات احصائية شتى ، لتقدير مدى الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ، ولتقرير هل جاء هذا الارتباط مصادفة أو عشوائيا . على أنه من الأفضل في أغلب الظن التوقف عند هذه النقطة قبل خوض أغوار أعمق أكثر مما صادفنا حتى الآن فيما يتعلق بمشكلة المنهج .

ولقد ذكرنا أن الحاجة تدعو الى اجراء اختبارات شتى وليس من شك في وجود وسائل عديدة لاختبار نفس الفرض الأساسي . فمثلا هناك افتراض منطقي عن الصلاقة التي اهتدينا اليها نظريا بين الحرب والديموقراطية ، تبين لنا أن تورط أى بلد في الحرب يختلف باختلاف

جدول ١

(العلاقة الكلية المفترضة بين الديمقراطية والحرب)

الدول الديمقراطية		الدول غير الديمقراطية
السلام	س	صفر
الحرب	صفر	س

عستواها الديمقراطية . ويفهم من ذلك أن غلبة الميل للحرب عند أية

دولة تختلف باختلاف مستواها الديمقراطي ، وأبان العهد التي يسودها الحكم غير الديمقراطي أكثر من غلبتها خلال العهد التي تنعم بالديموقراطية . فلابد أن يزداد جنوح البلدان الى المسألة بمجرد نزوعها الى الديمقراطية . أما البلدان الديمقراطية التي تصاب بنكوص الى الحكم السلطوي ، فإنها تغدو أكثر جنوحا الى الحرب . وفضلا عن ذلك ، ولما كانت الدول الديمقراطية - في زمننا - مسألة نسبية ، فإن الحرب بين أية دولتين ديموقراطيتين ستضحي نادرة الحدوث ، أو تختفي تماما . ولابد أن تدعم مثل هذه الاختبارات لفروضنا ثقتنا في صحة الاختبارات الأصلية .

جدول ٢ عن العلاقة المفترضة

بين درجات الديمقراطية ودرجات الحرب

الدول الديمقراطية	الدول الديمقراطية	الدول غير الديمقراطية
نوعا		
لا حروب	العديد من الحالات	بعض الحالات
حرب واحدة	بعض الحالات	بعض الحالات
حربان أو أكثر	لا حالات	بعض الحالات

ثمة تحذيران لابد من ذكرهما عند هذه النقطة . أولا - عندما اعتمدنا على متغير واحد لتفسير الحرب على سبيل التبسيط ، فإن التفسيرات متعددة المتغيرات للحرب يحتمل أن تكون هي الأقوى . فلما كانت المسالك الاجتماعية والسياسية شديدة التعقيد ، فإنها لا تتجاوب البتة لتفسير حالات الاعتماد على عامل واحد فحسب . ولقد ساقى عشرات السنين من البحث معظم المحللين للعلاقات الدولية الى رفض تفسيرات الحرب المرتكزة الى سبب واحد . فمثلا رأى دافيد سنجر صاحب النظريات فى العلاقات الدولية أن علينا الابتعاد عن تصور السببية أو العلية ، بعد أن أصبح مرتبطا بالبحث عن سبب أوحد للحرب ، وأن علينا - عوضا عن ذلك - أن نعيد توجيه جهودنا نحو الكشف عن « تفسيرات » . وقد استعمل مصطلح تفسيرات للدلالة على رد الحرب لأسباب متعددة ، وللدلالة أيضا على احتمال حلول الحرب لسبب عشوائي وبفعل المصادفة (٥) .

والتحذير الثانى هو أن الربط الإحصائى بين المتغيرات المستقبلية والمتغيرات التابعة لا يعنى آليا تأكيد وجود صلة سببية . فمثلا ربما اكتشفنا صلة إحصائية عكسية بين كثافة الشعر عند الزعماء السوفيت

والميل نحو الإصلاحات الليبرالية . إذ كان لينين وخرؤتشوف وجووباتشوف من المصلحين الصلح . أما ستالين وبرجنيف وتشيرينكو فكانوا من المحافظين أرباب الشعر الكثيف . وربما اكتشفنا صلة احصائية موجبة بين عند العمال أصحاب الرداء المميز في مدينة نيويورك وفضاعة الحروب في النظام الدولي . وهذا لا يعني أن الصلح وراء الاصـلاح السياسي ، أو أن انتعاش صناعة التنورات القصيرة وراء الحروب شديدة الشراسة . فليس بالمقدور إقامة استدلالات سببية الا في ثلاث حالات : ١ - عندما تكون هناك فسحة من الوقت بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة . ومن الناحية المنطقية لابد أن يسبق العامل السببي المحتمل النتيجة المترتبة عليه .

- ٢ - هناك متغيرات يمكن اثبات عدم ارتباطها بالمتغير التابع .
٣ - بالاستطاعة قيام إحدى النظريات بالتفسير المنطقي والمستصوب للعلاقة التي رثى وجودها .

عود على بدء للنظرية :

إذا تأيد الفرض مرارا من قبل ملاحظين مختلفين يعتمدون على اختبارات أو معايير مختلفة ، في هذه الحالة يكون الفرض قد بلغ مرتبة القانون أو التعميم . فالقوانين عبارة عن فروض مؤيدة تدل على وجود صلة بين متغيرين . وقد تكون القوانين كلية أو احتمالية مثل الفروض التي استندت اليها . على أن القوانين لا تعنى ما هو أكثر من الدلالة على وجود صلة بين متغيرين (أو أكثر) ، ولكنها لا تفسر سبب وجود هذا الارتباط ، ومن ثم فإن الحاجة تدعو الى التزود بنظريات تتقدم بهذا التفسير . فلما كان علماء السياسة مولعين بالقول : « بأن البيانات (المعطيات) لا تتحدث قط عن نفسها » لذا فلا وجود لتفسير حق اذا لم توجه النظريات . تصور أننا اكتشفنا علاقة قوية بين الحروب وما سبقتها من سباق للتسلح ، فماذا بعد ذلك ، وكيف نفسر هذه الحالة ؟ ما الذي يتضمنه سباق التسلح من مؤشرات تدعونا الى تصور احتمال قيام الحرب ؟ وبالمثل افترض أنه قد اتضح وجود علاقة بين السدول الديمقراطية والسلام ، فكيف نفسر هذه الحالة ؟ هذا هو نطاق عالم النظرية .

ولقد ذكرنا آنفا أنه كثيرا ما لا تطرح النظريات جانبا إلا عنيها تجلب محلها نظريات أفضل . وعلى القارئ أن ينتبه الى امكان وجود أكثر من نظرية قادرة على تفسير مجموعة من الوقائع والعلاقات . وربما صادفنا وجود عدة نظريات في ذات الوقت تتبارى بعضها مع بعض ، لتفسير نفس

المجموعة من الوقائع فمثلا - اذا اكتشفنا وجود علاقة بين سباقات التسلح والحرب ، فان عدة نظريات قد تدعى تفسير كيف أدى سباق التسلح الى حدوث الحرب . ولا يستبعد أن تكون النظرية السائدة هي أن سباقات التسلح تدفع الى حدوث الحرب ، لأنها تزيد التوتر والريبة والخوف المتبادل بين البلدان المعنية . فقد تولد هذه الحالة أو تزيد من تفاقم العداء الحلزوني بين المتسابقين في التسلح ، ويتصاعد العداء الى أن يصل الى درجة أعظم من الصراع والعنف يؤدي الى اشتعال الحرب ، ومن ثم يكون هناك ارتباط بين سباقات التسلح والحروب ، وان كانت لا تعد سببا مباشرا لاشتعالها . ويقتصر دورها على زيادة تعقيد وتفاقم أحوال أخرى أشد ارتباطا بصورة مباشرة بالحرب . علي أن البديل لذلك هو أن يكون الارتباط بين سباقات التسلح والحرب أكثر مباشرة . فلا تستبعد المخاطرة بالقول بأن زيادة تعزيز الأسلحة ، تؤدي الى حدوث ضغوط بيروقراطية لاستعمال هذه الأسلحة المجهزة والمتراكمة . وقد تشعر المؤسسات العسكرية والمتعاونون معها من رجال الصناعة والسياسة ، بالحاجة الى تبرير ما يستنزف من أموال لشراء الأسلحة ، بالإلحاح على شدة الحاجة الى تكديس الأسلحة ، وتكون الوسيلة الناجمة الوحيدة لاثبات هذه الحاجة هي الاشتباك في قتال على نطاق واسع . وقد تثير صفوة المشتغلين بالمسائل العسكرية والسياسية والصناعية الدعوة لسباق التسلح لجني منافع اقتصادية ، ولزيادة سلطانهم ورفع مكانتهم داخل مؤسساتهم ، ثم يستغلون نفوذهم لدفع الأمة الى الاستعمال الفعلي للقوة العسكرية ، حفاظا على سلطانهم وزيادة أرباحهم الاقتصادية .

ولقد اتبعت هاتان النظريتان التفسيريتان اتجاهات بعيدة الاختلاف في الاستدلال ، ومثلتا مستويين مختلفين من مستويات التحليل : وهما تؤديان الى اتباع افتراضين واختبارين مختلفين مما ييسر منطقيا تقرير أي النظريتين هو الصحيح . ولقد ذكرنا أن النظريات تجنب الى احلال نظريات أخرى محلها بمرور الزمان . ولنعد الى السؤال عما يدفعنا الى تفضيل إحدى النظريات على الأخرى .

تقييم النظريات ومقارنتها :

لا تتساوى جميع النظريات في حظها من السداد . ولما كان القارئ سيواجه في الموازنة التي يتضمنها هذا الكتاب مجموعة من النظريات المتنافسة التي تزعم القدرة على تفسير أسباب نشوب الحرب ، لذا بات من الضروري مراعاة بعض المعايير التي تنصدي للحكم على القيمة النسبية

لهذه النظريات • فمن بين خصائص النظرية الحسنة ما سنذكره في التو •
• وببساطة لم تتخذ هذه المعايير عند طرحها أى نظام محدد ، فإن المعايير
التي اعتبرها المؤلف صاحبة النصيب الأوفر من الأهمية ستجنى في نهاية
القائمة •

١ - النظريات الحسنة هي التصورات المحددة تحديدا جديدا بحيث
تصلح للتطبيق العملي •

٢ - تتميز النظريات الحسنة بوضوحها ودقتها •

٣ - وببساطتها أو تركيزها في كلمات قليلة • فهي تفسر الظواهر
اعتمادا على عدد قليل من المتغيرات ، وبأقل قدر مستطاع من التعقيد •
وعلى • فيما يحتمل • ألا نسرف في اعتزازنا بهذه المعايير بعينها ، لأن
العالم ذاته لا يتميز ببساطته وحسن تديره • وقد يؤدي الغلو في التبسيط
في أية نظرية إلى فقدان قدرتها التفسيرية •

٤ - يتعين أن تتصف النظرية الحسنة بمعقوليتها • فعملها أن
تساعد على تنشيط حسنا الحدسي ، وألا تتحدى بقوة احساسنا بالممكن
والمحتمل •

٥ - لابد أن تتصف النظريات الحسنة بتوافقها المنطقي •

٦ - وجوب صلاحيتها للاختبار والبرهنة (ومن ثم فلا بد أن تتقبل
النقد والنقض) •

٧ - تتصف النظريات الأفضل عادة باعتمادها على أكبر قدر من
الأدلة التجريبية لتدعيمها • وكما سنكتشف توا ، فإن الدليل المتعلق
بصفة معظم نظريات الحرب يكون أقرب إلى الخلط ، والتناقض في بعض
الأحيان • ويمثل جانب الكيف والكم في الدليل المؤيد عاملا مهما في تقييم
نظريات الحرب ومقارنتها •

٨ - عادة ما يكون بوسع النظريات الحسنة تفسير « انحرافات »
النظريات الأخرى ، أى الفجوات أو الثغرات ، أو كل ما لا يقبل التفسير ،
أو المفسرة تفسيراً سيئاً وغيرها من النظريات •

٩ - كلما زاد حظ النظرية من التصميم ، كان هذا أفضل •
والنظريات الحسنة تفسر ما هو أكثر مما كان بمقدور النظريات التي
سبققتها تفسيره ، وتنطبق على مدى زمني أوسع ومجال أكبر • ويهدف
أنشاء النظرية إلى خلق نظرية عامة للحرب ، تصلح للتطبيق على نزاعات
الدول في جميع البقاع الجغرافية للعالم ، خلال المدى الزمني الذي عاشته

الدول . وتتمتع مثل هذه النظريات بميزة امكان تطبيقها فى عالم لا يعرف الحدود الثقافية والجغرافية والزمنية الا فى أضيق نطاق .

١٠ - غالبا ما يكون بوسع النظريات الحسنة اقامة معابر للنظريات الأخرى ، بفضل قدرتها على التزويد بوسائل للربط بين نظريات عديدة عبر مستويات شتى من التحليل . وعندما يقترب القارئ من الفصول الأخيرة من هذا الكتاب سيتضح جليا أن أصحاب الأدوار الفعالة والظواهر فى مستويات عدة يضطلعون بأدوار فعالة فى مسببات الحرب . ولقد أثبتت النظريات القائلة بوجود عامل أوحده وراء الحرب ، وأيضا نظريات الحرب ذات المستوى المفرد ، أثبتت جميعا عدم كفايتها فى مهمتها ، ومن ثم يتعين أن تراعى أية نظرية شاملة حقا للحرب العوامل المؤثرة عليها فى مستويات عديدة من التحليل .

تشبيه النظريات بالجزر :

لقد اتصفنت نظريات العلاقات الدولية فى الأغلب بكونها نظريات متوسطة المدى ، أكثر من كونها نظريات كبرى ذات طابع أشمل يحاول تفسير نطاق متسع من الظواهر . وتركز معظم نظريات الحرب على مدى محدود من المسالك فى مستوى مفرد من التحليل يشتمل على أقل قدر مستطاع من المتغيرات . فمثلا قد تنزع النظريات متوسطة المدى الى محاولة تفسير العلاقات بين التحالفات والحرب ، وبين الردع والحرب ومدركات صنع القرار والحرب والتحديث الاقتصادى والحرب . . . وهلم جرا . وعلى الرغم من أن الصلات بين هذه النظريات متوسطة المدى قد وضعت فى الوقت الحالى على أساس واهن ، فإن معظم أصحاب النظريات يزعمون أن جميع النظريات متوسطة المدى فى مختلف مستويات التحليل سينتهى بها الامر الى الالتقاء والارتباط فى نظريات جمة التعقيد والتركيب والارتقاء . على أن تشبيه هذا الضرب من النظريات بالجزر (*) مبالغ فيه .

نحن نتشابه فى تعاليمنا وأبحاثنا مع مسافرين فى (ذهبية) يلفون ويدورون بين جزر منعزلة من الفكر النظرى ، يقتصر ما بينها من روابط على كونها قائمة ضمن محيط واسع من المسالك الدولية وربما اتخذ بعض أصحاب النظريات محل اقامة دائما على جزيرة أو أخرى ، ويستمر آخرون فى التنقل ، ولكن قلائل يحاولون انشاء معابر . ولعل مرجع ذلك هو تباعد الجزر بعضها عن بعض (٦) .

(*) وعلى الاخص ما ذكره Snyder و Diesing

التنبؤ :

وأخيرا لابد من ذكر كلمة أو كلمتين عن التنبؤ . فمن بين أهداف التنظير عن الحرب القدرة على التنبؤ بشيء من اليقين عن متى ستحدث الحرب وأين . وقد يكون التقدم في نظريات أسباب الحرب عظيم الفائدة في هذه الناحية ، ولكن النظرية لا يلزم بالضرورة انشاؤها من أجل التنبؤ ، فليس من الضروري لنا أن نعرف لماذا أشرقت الشمس كل صباح من الشرق في الآلاف العديدة من السنوات التي مضت ، لكي نتنبأ بأنها ستعاود الشروق في صباح الغد في نفس الموعد مثلما حدث اليوم . كما أننا لسنا بحاجة لمعرفة ما الذي يحدث المد والجزر لكي يتسنى لنا التنبؤ بحدوثه بأي قدر من الدقة . فيكفينا أن نتعرف على العلاقة والأنماط دون أن تتوافر لنا القدرة على تفسير لماذا وجدت العلاقة .

ومن ناحية أخرى ، فإن الأحداث المفردة لا تصلح للتنبؤ . إذا لا يناسب التنبؤ غير الأحداث النمطية المنتظمة . والواقع لو كانت جميع الأحداث فريدة ، فستكون لها أسباب فريدة ، وسيكون للتفسير والتنبؤ بما يجري لفئات من الأحداث مثل الغروب على نحو عام القليل من النفع . ومن بين المزايم الأساسية لعلماء السياسة اعتقادهم أن الأحداث ليست فريدة ، وأن الظواهر السياسية لا تحدث عشوائيا . وبدلا من ذلك ، فإنها تعاود الحدوث في أنماط واتجاهات يمكن التعرف عليها . وبالمقدور اكتشاف متشابهات متعددة في مسلك الشعوب . ولو صح أن هذه المزايم زائفة ، فلن يكون من المستطاع الاهتمام إلى ما هو أكثر من تفسير كل حرب على حدة ، وسيكون سبب كل حرب مختلفا بالضرورة .

مستويات التحليل :

بالامكان العثور على مفاتيح سبب الحرب في مواضع شتى وبالإستطاعة القول بأن أسباب الحرب قائمة في عدة مستويات للتحليل . وبينما توجد نظرات مختلفة لعدد مستويات التحليل وهويتها ، إلا أننا سنفحص نظريات الحرب في مستويات خمسة : المستوى الفردي - ومستوى المجموعة الصغيرة - ومستوى الدولة - وحالات التفاعل بين دولتين - والنظام الدولي . وبالمقدور النظر إلى هذه المستويات من التحليل كمستويات للتجمعات . فكل مستوى يتألف من وحدات أكبر وأكبر من المستوى الذي سبقه وبذلك يصبح القول بأن التجمعات الصغيرة تتألف من تجمعات من الأفراد وتتألف الدول من تجمعات من عدة جماعات والتجمعات الثنائية من دولتين . وتتألف الأنظمة الدولية من التفاعل المشترك للعديد من الدول .

وفي كل مستوى ، يسعى كل نمط من النظريات لتفسير أسباب الحرب . ففي المستوى الفردي يقال ان التنافس الأساسي وراء الحروب يرجع الى طبيعة البشر ، او للطبيعة الخاصة لبعض الزعماء الأفراد الذين يسوقون دولهم الى الحرب . وفي مستوى الجماعة الصغيرة ، يقال ان الأفراد نادرا ما يكونون مسئولين عن قرارات خوض الحروب . وبدلا من ذلك ، فان هذه القرارات تكون من صنع مجموعات صغيرة نسبيا من العاملين ضمن الحكومات القومية . واذا أردنا التعرف على سبب الحرب ما علينا الا أن نسعى لفهم السبيل الذي تسلكه هذه الجماعات الصغيرة للاعتداء الى قراراتها . وفي مستوى الدولة - الأمة ، فان القاعدة هي وجود شيء ما في طبيعة دولة معينها يدفعها الى اتباع مسلك عدواني ، أو تكون أميل للحرب أكثر من الدول التي تفتقر الى هذه الصفات . وفي مستوى التفاعل الثنائي بين الدول لا تعد طبيعة الدول أو الأفراد في ذاتها هي المسئولة عن الحرب . اذ يرجع ذلك الى طريقة التعامل بين الدولتين . فهى التى تقرر هل ستحدث الحرب أم لا . ويجيء التركيز أساسا على أنماط التفاعل . فهى التى تتصاعد فى الشدة والعداء وتؤدي الى الحرب . وأخيرا - فى مستوى النظام الدولى ، ينظم الى الحرب على أنها حصيلة بعض جوانب من تكوين النظام الدولى ذاته - أى التوازن فى القوى داخل النظام ، والتكوين الهرمى للمراتب والنفوذ والسلطة داخل النظام ، أو لدورات النمو الاقتصادي والركود الاقتصادي الكامن فى تكوين النظام الدولى .

وسنتقبل فى كتابنا من المستوى الفردي ومن خلال مستوى النظام الدولى بحثا عن أسباب الحرب وسيتناول الفصل الثانى والفصل الثالث المستوى الفردي للتحليل . ويتناول الفصل الرابع اتخاذ الجماعات الصغرى للقرار داخل الحكومة . ويتناول الفصل الخامس الصفات القومية . ويختص الفصل السادس والفصل السابع بالتفاعل الثنائى بين أية دولتين . ويركز الفصل الثامن على النظام الدولى . ويجمع الفصل العاشر بعض الاستبصارات المنتزعة من هذه المستويات من التحليل .

هوامش الفصل الأول

- (١) نشرت في مجلة St. Louis Post Dispatch في ١٢ أبريل ١٩٨٥
 من ٢ - واستشهد بها Ronald J. Glossop في كتابه : Confronting War :
 An Examination of Humanity's most Pressing Problem
 (الطبعة الثانية ١٩٨٧) ، من ٣
- (٢) هناك فصلان متوازن عن نظرية العلاقة الدولية ، الاول ليشيل ب. سوليفان.
 في كتاب International Relations : Theories & Evidence ١٩٧٦ والثاني كتاب
 Theory of International Politics-Kenneth N. Waltz الفصل الاول .
- (٣) انظر J. Davidsinger و Melvin Small في كتاب The Wages of War
 (1816-1965) دراسة احصائية ، ١٩٧٢ .
- (٤) Sullivan من ٩ .
- (٥) J. David Singer - مقدمة للمؤلف وبعض العلماء في تفسيرات الحرب:
 Selected Papers from the Correlates of War Project (١٩٧٩) -
 انظر ايضا : Beyond Correlations : David Dessler في مجلة International
 Studies للمصيلة العدد ٢٥ سبتمبر ١٩٩١ ، من ٢٢٧ - ٢٥٥ .
- (٦) Glenn H. Synder و Paul Diesing في كتاب Conflict Among
 Nations (١٩٧٧) من ٢١ - ٢٢ .

الفصل الثاني الطبيعة العدوانية

اعتدنا أن نتساءل أين تكمن الحرب ، وما الذي جعلها تبدو شديدة العقارة . ولقد ابركنا الآن أين يكمن أصل الحرب . إنه داخل نفوسنا .
« الليبر كلامي » .

كثيرا ما نسمع تعليقات مثل القول : « ستستمر الحرب في الوجود لأن البشر حيوانات عدوانية » . قبا دام هناك بشر سبظل الحروب سبائفة « أو « مادام هناك مهووسون مثل هتلر أو صدام حسين على رأس بعض الحكومات ، سيستمر العدوان » . وترد مثل هذه الآراء سبب الحروب الى طبيعة الانسان بوجه عام ، أو الى طبيعة انسان بعينه . وبينما تشترك هذه الأحكام الصادرة من مصدرين مختلفين في رد أسباب الحرب الى أساس من البشر ، الا أنها تصور نوعين مختلفين للغاية من النظريات . ففي الحق أنها يشيران الى مستوى من تحليل الاختلاف يتبع « المستوى الفردي للتحليل » (١) .

ان من يعتقدون أن السبب الرئيسي للحرب يرجع الى أن البشر عدوانيون بطبيعتهم انما يتبعون موقفا يرى أن جميع الرجال (والنساء) متماثلون . فلا اختلاف بين الزعماء القوميين الذين يتدخلون القرار لخوض الحرب وبين عمامة الجماهير . فهم يشتركون مع جميع البشر في نفس الصفات العدوانية التي يتصف بها النوع البشري . وتؤثر هذه الخاصية الجماعية للعدوان البشري على عملية الحرب في المستوى الأكبر للفعل الجماعي .

ومن ناحية أخرى ، فان من يعتقدون أن السبب الجذري للحرب لا بد أن يوجد في الخصائص الشخصية لسيكولوجية الزعماء القوميين أنفسهم ، يحتاجون بالقول بأن البشر ليسوا جميعا متماثلين . فاختلاف الفرد له أثره . وثمة اختلاف بين تزعم أدولف هتلر لألمانيا وتزعم هلموت كول لها ، مثلما يختلف الحال بين قيام جوزيف ستالين بحكم الاتحاد السوفيتي (السابق) وحكم ميخائيل جوباتشوف له . وعلى هذا ينظر الى العدوان كخاصية فردية أكثر من كونه خاصية جماعية ، أو يدرك أثره على الحرب في المستوى الأصغر (الميكرو) لصناع القرار الذين همسكون بزمام القدرة على الاختيار بين الحرب والسلام .

ولنبحث الفكرتين كلا منهما على حدة . وسيكون العدوان كخاصية عامة للبشر موضوع الفصل الثاني . وسنبحث عن العلاقة بين الفرد والمصادر السيكولوجية للحرب في الفصل الثالث .

هل تعد الكائنات البشرية عدوانية بطبيعتها ؟

سمى الفلاسفة وعلماء اللاهوت عبر السنين لتفسير عدوانية الآدميين اعتمادا على تفسير طبيعة البشرية (٢) ، ووصف الفيلسوف الانجليزى فى القرن السابع عشر توماس هوبز فى كتابه الخالد المواتيان الأحوال المعيشية فى حالة الطبيعة ، يعنى فى المجتمعات البدائية قبل ظهور الحكومات « كحرب يشنها كل آدمى ضد آدمى الآخر » . ولقد انبثق الصراع المستمر - تمشيا مع ما قاله هوبز - من طبيعة البشرية . فالبشر مشغولون بأنفسهم وأنانيون وطماعون ولا يهتمون بغير اشباع شهواتهم . فالدافع الاساسى للانسان هو الكسب الشخصى . والمجد . ولاحظ القديس أغسطين أيضا القدرة الفائقة للانسان على الحاق الأذى بالآخرين ، والاعتماد عليهم . وبهذا هذا الميل للبشر لأغسطين فى حاجة الى تفسير لاهوتى ، يقتضى ارجاعه للخطيئة الاولية . اذ ترتبط الطبيعة العدوانية للانسان ارتباطا مباشرا بالسقطة من عناية المشيئة الالهية فى جنة عدن . وجاء الفيلسوف الهولاندى اسبينوزا فى القرن السابع عشر ببرد مقابل لذلك ، تضمن القول بوجود صراع هائل داخل الانسان بين قوى الهوى والقوى العاقلة ، ومن سبب الطالع أن الهوى يغالبها ينتصر على العقل .

ولاحظ علماء النفس فى باكورة عهد هذا العلم أن القتال والحرب يشيعان احتياطيا مستبدة المنور عند الافراد والمجتمعات . انها احتياجات من المفروض أنها فطرية عند جميع بنى البشر . وليس بالإمكان قمع هذا الدافع العدوانى ، ولكن بالاستطاعة ترويضه واعادة توجيهه وتحويله صوب أنشطه أكثر اتساما بالمسألة تتضمن بالمثل تحديات وجهودا مبذولة . وهكذا رأى وليم جيمس الحاجة الى خلق « مكافئ أخلاقى للحرب » (٣) . فربما يمكن تجنيد الشباب لزرع الأشجار وإنشاء الطرق أو الخزانات والسدود بدلا من تجنيدهم لقتل شباب المجتمعات الأخرى . وقد تساعد مثل هذه البرامج على تطعيمهم بنفس « القيتامينات الاجتماعية » ، أى تضطلع بدور مشابه لدور الحرب دون أن تلحق أى دمار للحياة أو الممتلكات .

واعتقد زيجموند فرويد أيضا بنوع السلوك العدوانى للبشر من دوافع لا شعورية بعيدة الغور فى النفس الانسانية . وفى الحق فإن العدوان يبدو كأنه صفة سلوكية عند جميع الآدميين . ورأى فرويد أن تفسير مثل هذا العدوان قد يكون مرتبطا بوجود غريزة الحياة (إيروس)

فى الانسان . وهى الغريزة التى تسبى للمحافظ على البشرية وتحقيق
 وجودها . وهناك أيضا غريزة الموت فاناثوس (٤) . ويفترض أن غريزة
 الموت تهدف الى ازالة كل توتر وإثارة انتباه الفرد ، وتتركز هذه الغريزة
 الخاصة بالموت فى أعماق الانسيان ، وعند ما تسيطر على نفوسنا فإن
 ما يتمخض عن ذلك هو الانتحار ، يعنى يتجه العدوان الى النفس على أن
 هذه الدوافع لا توجد منعزلة بعضها عن بعض ، ولكنها تتفاعل سويا وتعمل
 كل منها مسار الدوافع الأخرى . فالانسان يحيا بفضل تصدى غريزة
 الحياة لغريزة الموت ، ويغير مسارها من الاتجاه نحو النفس الى الاتجاه نحو
 الآخرين . وهكذا يكون العدوان السافر حصيلة دوافع عدوانية باطنية
 أعيد توجيهها نحو الآخرين . ويرى فرويد أنه من الواجب ليس فقط
 انطلاق العدوان على نحو أو آخر ، ولكن يتعين أن يحنى الانسان قدرا من
 الاشباع من هذا الانطلاق . وبعبارة أخرى ، يحتاج الانسان الى اشباع
 هذه الدوافع العدوانية، وان كان لا يلزم أن يتحقق ذلك عن طريق العدوان
 السافر .

وفى عهد قريب ثار الجدل فى الدوائر الأكاديمية والمحافل الشعبية
 حول مصدر العدوان البشرى فى المستوى الأكبر (ماكرو) ، وتركز الجدل
 حول هل يرجع ميل البشرية الى الاساءة الى أبناء جنسهم - أساسا - الى
 صفة كلية فطرية (لعلها متوارثة) أم أن هذا الميل يرجع الى الانتماء الى
 ثقافة بعينها وإلى بيئة بالذات نشأت فيها بعض الجماعات البشرية . وبعد
 من تبناوا الرأى الأول من أتباع الاثنولوجيا ومن اتبعوا الرأى الآخر من
 الأثنوبولوجيين . ويوصف الجدل عادة بالجدل بين أتباع الطبيعة
 وأتباع التنشئة .

الطبيعة فى مقابل التنشئة :

وعلم الاثنولوجيا علم حديث نسبيا ، ويعنى دراسة السلوك الحيوانى .
 وساعد نشر كتاب كونراد لورينز عن العدوان ١٩٦٦ على لفت الانتباه
 لنظرياته وشيوعها على نطاق واسع (٥) ، وأضاف ماكتبه آخرون الى ما جاء
 فى كتاب لورينز وغيره من علماء الأثنوبولوجيا الى تعريف الكافة بهذه
 الآراء المستحدثة (٦) . والفكرة الأساسية لهؤلاء العلماء هى أن الانسان
 نتاج مليونين من سنوات التطور البيولوجى . ويعتقد عالم الأثنوبولوجيا
 ليونل تايجر أن البشر ظلوا آلات مشحنة على خير وجه للكفاية فى مطاردة
 انوحوش . « فنحن مزدون بيولوجيا أو وراثيا للصيد ، وبالاتفاعلات
 ومظاهر الاثارة والفضول والخوف والصلات الاجتماعية التى
 كانت حياة الصيد تتطلبها (٧) » ، وجاءت أشد صيغ هذا الموقف تطرفا

عند رايهونه دارت ، وعند آردي الذي روح للكثير من معتقدات دارت -
اذ ذكر دارت - وهو من علماء التشريح - أن الانسان هو الوريث المباشر
للقرود القاتل (*) . وعلى أساس بحوث بقايا الحفريات الأفريقية ، استخلص
القول بأن هذا القرود بعينه لم يكن مجرد حيوان لاحم (أى من آكلي
اللحوم) ولكنه كان أيضا سفاحا فطريا يقتل لمجرد الاستمتاع بعملية
القتل (٨) . (والظاهر الآن أن دارت ربما يكون قد أخطأ في تقديره
والتخلص من وجود عدد كبير من آثار الكائنات الشبيهة بالانسان)
والتي تعرضت للتهشيم والتلف مما حصل عليها دلالتها على وجود عنف
على نطاق واسع في مسلك الأفراد نحو بعضهم البعض عند الأفريقانوس .
ولقد أعيد فحص الأدلة الحفرية الآن بواسطة آخرين ، اعتقدوا أن ما حدث
من أذى إنما يرجع في الأرجح الى انضغاط العظام وغير ذلك من الانقراض
خلال حقبة طويلة من الزمان (٩) .

ويعتقد لورينز أن تصور العدوان يشير فقط الى تركيز ظاهرة العدوان
داخل نفس النوع ، أى نتيجة للاقتتال بين أبناء نفس النوع . فعندما
تقتاتل نوعيتان (مثلما يحدث عندما يقتل أحد الأنواع نوعا آخر للغذاء)
لا يقوم العدوان بأى دور في هذه العملية . ولعل أفضل أمثلة العدوان
يمكن ملاحظتها عندما تدافع الحيوانات عن مأواها ضد جماعة أخرى من
نفس نوعها .

ويرى علماء الاثنولوجيا العدوان كغريزة (أى : نزوع قطرى) ساعد
يوما ما على تحقيق استمرار الفرد أو النوع في البقاء . وبما لذلك ، فانه
انتقل من جيل لآخر ، كجانب من تكويننا الموروث . وبطبيعة الحال ، فإن
المشكلة تكمن في أن وجود مثل هذا النزوع في العصر الحديث ، بما فيه
من أسلحة الدمار الشامل ، قد يكون شديد التعارض مع الانتاج .

ويعتقد أن العدوان قد نهض بعدة مهام في الحفاظ على النوع :

١ - حافظ على التوازن في أى نطاق بين المصادر التي يحتاج اليها
من ناحية ، وبين عدد الأفراد الذين سيقتاتون عليها ، من ناحية أخرى .
٢ - ساعد في الدفاع عن النشء .

٣ - ساهم في استمرار الأليق في البقاء من خلال الانتقاء
الجنسى .

٤ - نساهم في توطيد العلاقات الاجتماعية المستقرة عن طريق خلق
نظمة تضم سادة وتابعين ، كما حدث في نظام بكين المعروف جيدا .

ومن الملامح المثيرة للاهتمام لهذا العدوان الذي يتخلل نفس النوع
أنه لا يهدف - بوجه عام - الى عملية القتل أو الإبادة . ويشير علماء
الاثولوجيا الى أن العدوان داخل النوع عند الحيوانات لا يترتب عليه
- عادة - موت المغلوب . ومن جهة أخرى ، فإن مسلك الانسان جد مختلف .
وإذا تفاضينا عن الجرذان التي تشترك هي الأخرى في حروب «قبائلية»
وفي عمليات للمنتمين لنوعها ، فإن الانسان - كما يرى لورينز - هو النوع
الوحيد الذي يقتل نوعه بصفة روتينية . ومن المحتمل أن يكون لورينز
قد أخطأ بوجه عام في هذا الحكم . فلقد أصبحنا نعرف الآن أن هناك
نوعيات عديدة تقتل من حين لآخر أبناء نوعها .

فمثلا ، لقد بحث ادوارد ولسون المسلك العدواني المعروف في
مستعمرات النمل ضد بعضها ، وأيضا « الحرب الاستعمارية » داخل النوع
الواحد أو بين نوع ونوع آخر ، ولاحظ أن مستعمرات نمل الأرضة تدافع
عن مأواها وتخوض معارك ساخنة تشترك فيها جحافل من فعلة النمل ،
ويسود القتل والتهاجم بعض الأنواع لنفس نوعها بين الثدييات للدرجة
تفوق ما سبق أن شاع . فالأسود تقتل أبناء نوعها من الأسود . وهناك
دلائل على قتل حيوانات كجرو الثعالب ، بل وأكل لحمه بعد أن مات
من كاني يرعاه ، وبعد أن غزت مأواها فصائل أخرى . والحق أن الانسان
لم يعد يحتل عرش الأنواع العدوانية . إذ أصبح من المسلم به الآن أن
هذا الشرف قد غدا من نصيب أبناء عمومتنا الضباع (١٠) .

وعلى أية حال ، ان ما يهم في هذا الاختلاف بين الانسان ومعظم
الحيوانات الأخرى هو أن العدوان الذي يجري داخل نفس النوع عند معظم
الحيوانات يتبع طقوسا تفرض عليه . إذ يتعارك المتقاتلون داخل أنماط
رمزية وقيود روتينية . فإذا تبين من سير المعارك وجود تفاوت نسبي في
البسالة ، فإن الغريم الأضعف يقدم على اظهار بعض الإيماءات الداعية
للمسألة أو اشعارات دالة على الاعتراف بالهزيمة والاستعداد للاذعان
والخضوع ، وبذلك يتجنب التعرض للمزيد من العنف ويحول دون
استمرار القتال حتى الموت . والمثل الأكثر شيوعا في الاستشهاد به في
هذه الآليات الداعية الى الكف عن الاستمرار في القتال هو ما يفعله الذئب
عندما يعترض برقبته أثناء القتال . وقد يظن أن هذه الفعلة تجعله أكثر
عرضة للقتل ، ولكنها بدلا من ذلك تفسر على أنها اشارة استسلام للخصم
الذي ينهي القتال .

ويفتقر الانسان - ظاهريا - الى مثل هذه الآليات الكاچبة . واذا تساءلنا عن ذلك ، فسيكون الرد الذى يرضيه علماء الاثولوجيا هو أنه فى المراحل الباكرة من تطوره لم يكن بحاجة اليها . اذ اختلف الانسان عن النمر وأسنانه الشبيهة بحد السيف ، وغير ذلك من الوحوش المفترسة فى كونه لا يستطيع قتل أقرانه الأدميين بسرعة . فبدون أنياب ومخالب فإنه يمجز عن توفير هذه الآليات . وعنت صعوبة القتال يدا بيد اضطرار معظم الأدميين الى عدم مواصلة الكفاح قبل أن ينتهى الصراع بالقتل . واذا أمكن التغلب على الصعوبة الفزيائية ، فمن المفترض أن المعتدى سيكف عن الاسترسال فى عدوانه بعد استماعه أو مشاهدته توسلات خصمه المكروب ، ولكن الانسان بعد استعانتة بما حدث لمخه من اتساع وارتقاء استطاع ابتكار معدات وأسلحة ، يمكن استعمالها لذبح أعدائه حتى اذا كانوا بعيدين عنه ، وبذلك خفت من وطأة القيود الشعورية والفزيائية التى تدفعه للقتل (المباشر) . ومع هذا فعلى هذا العهد كان الوقت قد فات ، ولم يستطع تطوير ايماءات الكبح التى اتسمت بها العلاقات الدانية لآلاف السنوات .

وبدلا من هذه الآليات الغريزية التى تنقل أو تنطبع فى النفس البشرية عن طريق الوراثة ، أرغمت البشرية على الاعتماد على سبل أخرى لكبح القتل كالأخلاق والدين والكوابح الحضارية . ولعله من الاسراف فى بخس حق الانسان القول بأن هذه السبل قد أثبتت عدم فاعليتها . وقضارى القول هو أنه اذا كانت الغرائز البهوانية قد اضطلمت فى يوم من الأيام بدور الحفاظ على النوع ، الا أنها لم تعد تؤدي هذه المهمة ، ولعل أثرها عكس ذلك . فقد أدى الجمع بين الغرائز العدوانية للانسان ، بالإضافة الى الافتقار الى الكوابح الغريزية والقدرة على اختراع أسلحة دمار ذات مدى بعيد الى استمرار الصراع والموت .

وأجمل لورينز كيف أثر العدوان على تقدم البشرية :

« أنه لاكثر من محتمل أن تكون الشدة التدميرية للدافع العدوانى نتيجة لعملية الانتقاء داخل النوع قد استمرت تقوم بدور فعال عند أسلافنا زهاء أربعين ألف سنة ، أى خلال العصر الحجري الباكى . وعندما بلغ الانسان المرحلة التى اكتسب فيها التعرف على الأسلحة والملبس والتنظيم الاجتماعى ، تمكن من التغلب على أخطار الجوع والتجمد والتعرض لافتراس الحيوانات المتوحشة له ، وبذلك توقفت هذه الأخطار عن القيام بدور العوامل الأساسية المؤثرة فى الانتقاء . مما سمح لعملية انتقاء شريفة

داخل النوع المبدئ في الاطلاق برأسها ، وأصبح العامل المؤثر في الانتقاء
الذي هو الحروب التي تشن بين القبائل المتجاورة المتعادية (١١) .

وهكذا ، فمن منظور علم الاثولوجيا استطاعت الحروب التزويد بمنفذ
للميول العدوانية الكامنة داخل البشر . والحق ان لورينز قد رأى العدوان
كدافع لابد أن يسعى للانطلاق . وبعبارة أخرى ، فإن لدى الانسان
« حاجة » للعدوان . وأشار بعضهم الى هذا التصور للعدوان كنموذج
لتصريف النوازع ، أى نظر للعدوان كنزوع يسعى للانطلاق أو التصريف ،
وبذلك يرغم للانسان على الاعتماد على أفعال عدوانية . ويسمى نفر آخر
هذه الحالة بالنموذج الهيدروليكي على غرار ما يحدث في ضغوط المياه
عندما تساعد المسدود المائية (١٢) على كبح جماح المياه المتدفقة . وبعبارة
أخرى ، فإن هناك طاقة تتراكم في البؤر الفيزيائية للحيوانات فتنتج ضغطا
يحتاج للتصريف . وبهذا المعنى يكون العدوان تلقائيا ، ويكون مصدره
داخل الكائن وليس خارجه .

وثمة بعض الخلاف بين علماء الاثولوجيا (وآخرين) حول كيف
تندلع أو تتفجر مثل هذه الافعال العدوانية . ويتركز السؤال حول المثير
الذي يحدث مثل هذه الاستجابة . ويرى لورينز وعالم النفس أنطوني
ستور أنه بالرغم من أن الآليات الفيزيائية للعدوان فطرية ، إلا أنها تتفجر
— عادة — من تأثير البيئة الخارجية . غير أنهما يريان أيضا حاجة هذا
العدوان الى مثير خارجي لتفجيره ، وان كان هذا لا يعنى امكان تجنب
الانسان الحاجة لاتباع سلوك عدواني . ويعتقد لورينز أنه كلما طالت
فترة تخزين الطاقة العدوانية ، قلت قيمة قاعدة انطلاق المثير الذي يحتاج
اليه لاحداث الاستجابة العدوانية ، ويتكهن بأن العدوان بعد مروره بفترة
ممتدة من التخزين لا يستبعد حدوثه بغير وجود مثير خارجي قادر على
اثارة العدوان ، فإن الانسان يسمى بالفعل للعثور على مثل هذا
المثير (١٤) .

ويعتقد آخرون ، مثل عالم النفس ح . ب . سكوت بعد اقرارهم
رد جذور العدوان الى عملية فسيولوجية يحتاج تنشيطها الى مثير خارجي ،
بأن العدوان لا يحتاج الى الظهور . فلما كان العدوان لابد أن يوجد ما يشبه
من تفجير خارجي ، فإنه لا يحدث اذا لم يوجد هذا التفجير (١٥) . فإذا
صحت نظرية سكوت المتفائلة ، فإن البشرية لن يكون من المحتوم تورطها في
العدوان ، وبذلك استطاع تجنب العنف .

ومن الأفكار التي يعتز بها علماء الإثنولوجيا فكرة الإقليمية. (*) ،
والعلاقة بين الاقليم والحدودان . فمثلا يرى أردري ان موروثات الانسان
تزوده بنفس الفرائز الإقليمية التي تزوده بها علاقاته الدانية . ويرتكز
أردري على كتاب ف . ف . دارلنج الذي اعتقد أن دوافع السلوك
الإقليمية في الحيوانات كانت سيكولوجية وليست فسيولوجية ، أي أنها
انبثقت عن الاحتياجات المزدوجة للأمان وبواعث المثبرات . ويضيف أردري
الى هذين الاحتياجين احتياجا ثالثا يوجد في الحيوانات الأرقى
« الهوية » (١٦) .

ويعتقد أردري أن « الاقليم » يتجاوب مع الاحتياجات الثلاثة
الأساسية ، فالإقليم هو الذي يحدد هوية الشخص . وتعني كلمة « نحن »
آحادا يعيشون سويا في الاقليم ، وتعني كلمة « هم » الخارجين عن الاقليم .
وسواء تحدثنا عن المجتمعات الانسانية أو الحيوانية ، فإن الفارق مهم ،
وتعتمد الهوية داخل الاقليم أيضا على ترتيب الأفراد حسب منزلتهم أو
نظام الكيل (**) الذي ينطبق على أبناء الاقليم وحدهم . والاقليم هو الذي
يمنح الأمان أيضا . وهذه مهمة بؤرة الاقليم ، أي الموضع الذي تبلغ فيه
قدرة الجماعة على حماية نفسها ذوة قوتها ، وأيضا حيث يكون تصميم
الدخيل على تحدى الحقوق الإقليمية في أضعف حالاته . ويزود الاقليم كذلك
بمهام الحفز . وهذه مهمة محيط الاقليم ففي هذا الموضع يحثك أبناء
جماعات الاقليم بأشخاص آخرين من نفس النوع الانساني في الاقليم
المجاور . ويحدثون وقرة من الاضطراب . ويستشهد أردري بدراسة
أجرها وليم ماسون :

« كانت البقعة الرئيسية التي اختارها وليم ماسون لدراسة ٢٠
فدانا في أحد الأخاديد تشتمل على تسعة أقاليم عائلية ، وتعرف كل عائلة
بحدودها حتى آخر بوصة من أرضها كوجود غصن مكسور في أحد المواضع
وشجيرة منعزلة في موضع آخر ، وجذع شجرة يعترض الطريق . ويعرف
أبناء هذه القرية مثل أبناء سائر القرى كل شبر من أرضهم ، ويمثل المحيط
الذي تنتهي عنده بقعة اقامتهم بسخرية من الحياة ، كما اعتقد
دارلنج »

فلقد اكتشف ان من بين خصائص قروء هذه القرية الاستعداد
للتضحية بطعام فطورهم ، في سبيل البقاء في محيط الاقليم العزيز الى

Territoriality.
Pecking.

(*)
(**)

قلوبهم • وليس لدى أية عائلة مهما صغرت أى استعداد للتنازل عن مبدئها • اذ يظهر على محياها أمارات الابتهاج والرضا عندما تبكر فى النهوض بواجبها عند الحدود ، حتى اذا لم تكن قد تناولت أكثر من نصف غذائها فهى تتوق للعمل وتنتظر وصول الجيران ، لكنى تصب عليهم جام غضبها • وليس لديها أى استعداد للتضحية بشبر واحد من أرضها لصالح الجار الا فى حضور الجيران ، حتى تستغل وجودهم للدعاية لصالحها •

إما اذا ظهر الجيران بعد أن يكونوا قد تصعبوا عرقا وتناولوا وجباتهم الشحيحة ، فان نيران غضب هذه القرية تشتعل :

ويسمع قدر من الصرخ والحويل كبداية ، ويتدخل الأب ، ويطارده أب المصكر الآخر ، ويتدخل بدوره • وهنا تتناوب العائلات فى التدخل ، وتطرح الأمهات كل مظاهر الرقة وتستسلمن للضغائن وتسود الجو مظاهر الحجل والعداء زهاء نصف الساعة أو يزيد ، ثم يذكرهم أحدهم بوجود حد آخر متروك بلا دفاع أو استغلال • وتنسحب العائلة وتذكر العائلة فى الطرف الآخر ان لها حداً آخر وعدوا آخر يستحق صب غضبها عليه • • • ولا تحدث أية تصفية للنزاع أو (صافى يا لبن) ، لأن قواعد اللعبة معروفة للجميع •

وعند الحدود الأخرى يوجد متشاجنون آخرون يعارضون منافسيهم • ولا بد أن تجرى الاشتباكات معهم على نطاق واسع • ويرتفع ضغط الدم ، وتنفرد جلود الحاضرين ، وتفوح رائحة الغضب من أفواه الجميع ، ثم تجيء الساعة التاسعة تقريبا فى الصباح ، وبعد بضع ساعات من غليان المشاعر يخطر ببال أحدهم وجود جائع بينهم ، فيكون ذلك ايدانا بانتهاء خصومة يوم من الأيام ، ويقبل الجميع بالهناء والشفاء على التهام ثمار الأشجار التى اعتادوا تناولها فى فطورهم (١٧) •

فاذا افترضنا أن السلوك الانسانى يتطابق مع سلوك أبناء عمومة من أسلافه ، فان جميع هذه الآراء ستتعارض كثيرا هى وفكرة فرويد عن اتجاه السلوك الانسانى الى تخفيف التوتر • فلقد أثبتت أبحاث متفرقة أجريت للحيوانات عكس ذلك : فالكائنات تحيد عن طريقها عندما تتعرض لمثيرات من البيئة الخارجية (١٨) • وما يصح عن الحيوانات يصح بالمثل عن الأدميين • وترى استيل رامى - وهى عالمة فسيولوجيا وكيمياء حيوية - بعد أن درست حالات الملل أن تجاربها العملية على الآثار الباثولوجية (المرضية) للملل قد أيلست فكرة المثير كاحتياج مهم (١٩) • وأيدتها التقارير الواردة من نقاط المراقبة فى قارة المحيط الجنوبى ، ومن دراسة أحوال

أسرى الحرب وسائقى المشاحنات فى المسافات الطويلة . وكما لاحظ
ف . ه . نايت فى إحدى المناسبات : « ان ما يحتاجه البشر هو المتاعب .
وعندما لا يكون لديهم قدر كاف منها فانهم يصطنعونها . ولعل المسابقات
الرياضية ابلغ دليل مؤيد لذلك (٢٠) » .

وبطبيعة الحال ، يرى أزدري أن الحرب أيضا قادرة على اشباع
الاحتياجات الأساسية الثلاثة التى تسعى لتحقيق الهوية والأمان والانارة ،
قاولا - يمكن الحصول على الهوية عن طريق الرتب العسكرية كالانتماء الى
القصائل واللواءات والقيالى والكتائب والفرق والجيوش ، التى تتيح لهم
الالتقاء بجنود آخرين . وبمقدور ما تحققة الحرب من أمجاد التزويد بنوع من
تحقيق الهوية الشخصية للجنود . ثانيا - يسود الزعم على نطاق واسع
بأن المشاركة فى الحرب تحقق أغراض الأمان : فاما أن يشتعل فتيلها
لو كانت غير قائمة ، أو تحدث محاولة لزيادة اشتعالها ، أو تجرى أفعال
تساعد على الإبقاء عليها . ثالثا ، تزود الحرب أيضا بما هو أكثر من الحفز
والانارة . عند معظم الرجال ، وبخاصة عند المشتركين بالفعل فى القتال .
وهكذا بنت لأزدري الحرب مؤسسة نموذجية الى حد ما لاشباع الاحتياجات
الأساسية للإنسان .

الدراسات الاثولوجية القريبة العهد :

بينما ركزت أعمال لورينز وغيره من العلماء من الرعيل الأول فى
الستينات على سلوك الأسماك والطيور فى دراستهم الاثولوجية ، اتجه
الرعيل الثانى من علماء الاثولوجيا الى تعريفنا ما هو أكثر عن سلوك
أقرب الكائنات الينسا من الناحية البيولوجية ، يعنى الشمبانزى
والغوريلا (٢٢) .

فثمة قرابة وصلة وثيقة فسيولوجيا ووراثيا بين عالم الانسان
وحوانات الشمبانزى ، ولا يزيد الاختلاف بينهما عن مقدار لا يتجاوز
٨٪ . وهذا دليل أيدته الدراسات التى أثبتت الطابع العدوانى للشمبانزى ،
مما دعم حجج علماء الاثولوجيا .

ولاحظت العاملة جودويل أثناء اقامتها فى جومبي لمدة ثلاثين سنة مسالك
عديدة ، بددت جميع تصوراتنا المسبقة عن أبناء عمومتنا فى سلم التطور .
فلقد اكتشفت - مثلا - أن الشمبانزى ليست فقط ممن يشتملون
الأدوات ، ولكنها أيضا من صانعيها . ولكن لعل أكثر كسوفها ادهاشنا كان
متصلا بخلق معاملاتها الجماعية . فبينما كان الصراع الضعيف المتصل
بالتصميم على التسلط أو التسيه عند الذكور يتيح طقوسا محددة ،

ولا يحدث في حالتها أية مشاحنات قد تنتهي بالقتل ، لاحظت ما يتلقاه المتشاحنون غالباً من عقوبات بدنية أثناء صراعهم من أجل التمسيد ، ولاحظت أيضاً هي ومناعدها ما يجرى من صراعات اقليمية في عالم الشمبانزى ، ولا تتحول المناوشات بين المنتمين للجماعات اقليمية مختلفة الى أحداث خطيرة الا عندما تتدخل الاناث ولا تتوفر لهن الحماية . ولاحظت جودويل أيضاً حرباً استمرت زهاء أربع سنوات بين جماعات متنافسة . فعندما انقسم مجتمع الشمبانزى الذى شاهدت أحواله الى جماعتين اقليميتين منفصلتين ، أجهز أبناء المجتمع الأصلي على المنضمين الى الجماعة المنشقة الواحد تلو الآخر فى مدى أربع سنوات . وضرب كل منشق ومنشقة بوحشية حتى الموت بوساطة أصدقائه وأصدقائها السابقين . وأحياناً اقترنت هذه الحرب بعملية التهام لأجسامهم (٢٢) .

نقد الاثنولوجيا :

لقد وجه النقد الى لورينز وأتباعه فى ناحيتين : المنهج الذى اتبعوه وصحة نتائجهم . اذ ينفى الدليل الجوهري شديد الضعف . ويرتكب بصقة أولية على استنتاجات محتملة الوقوع وخلافية عن سلوك النوع الحيوانى . ويراد تطبيقها على الكائنات البشرية . ولعل ذكر بعض الانتقادات المحددة يساعد القارئ على تذوق بعض ما دار فى المجادلة :

١ - هل العدوان حقاً من الفرائز ؟ فلما كان الأفراد يبدون التعلم من بيئاتهم منذ سن مبكرة للغاية ، لذا من الصعب تماماً - علمياً - التيقن من هل كان أى مسلك بعينه نتاجاً لغريزة سبق وجودها ، ثم أنه جاء نتيجة للتعلم . ونظراً لصعوبة التفرقة بين التعلم والغريزة ، عمد علماء كثيرون الى الابتعاد عن مصطلح غريزة (٢٣) ، ورأى بعضهم مثلاً فعل آشلى مونتاجو رد خطأ لورينز وعلماء الاثنولوجيا الى قولهم ان الانسان قد اكتسب صفته الانسانية من كونه بلا غرائز ، على أقل تقدير فى الحالات التى تتجاوز ردود أفعال الاطفال عند سماعهم أصواتاً عالية مباغته أو عند السحب المفاجئ للعين (٢٤) .

٢ - يختلف الانسان عن باقى الحيوانات . ويبدو أن أول اخفاق أخفق فيه لورينز هو عدم ادراكه الاختلاف الجوهري للانسان عن باقى الحيوانات . فبفضل كبر مخه الذى ناه استطاع التكيف مع بيئته والتعامل مع متطلباتها وأيضاً على التفكير . ان هذا يعنى فى نهاية الأمر أن التعصيمات المعتمدة على ملاحظة مسالك الحيوانات الأدنى لا ينبغي الاعتراف بصحتها فيما يتعلق بالبشر . واذا تحدثنا بوجه عام سنقول انه كلما ارتقى النوع ، قل تحكم العوامل الوراثية فى السلوك .

٣ - التفسير الانسيبي : لقد أخفقت نظرية لورينز في تفسير جميع المسالك العدوانية ، لتجاهلها متغيرات أخرى قد تقوم بدور في تقرير امكان حدوث العدوان مثل وجود الاحباط ودور البيئة السياسية الاجتماعية ، أو قدرة الانسان على التعقل والتعلم .

٤ - منهج البحث : لم يضع لورينز فرضا ميدانيا يستطيع اختباره تجريبيًا . وبدلا من ذلك ، اعتمد على الاستدلال من خلال التشبيهات والمماثلات والاستنتاج من وقائع محتملة الوقوع . فمثلا ، ذكر لورينز أن سبب العدوان عند الطيور والأشماك هو بالضرورة نفس أسباب العدوان الأدمي . فضلا عن ذلك ، فإن سبب عدوان فرد على آخر يفترض أن يعزى إلى نفس أسباب عدوان جماعة على أخرى أو دولة على أخرى . وهذا الأسلوب بكل بساطة هو أسلوب العلم السايط . فليس من المشروع أن نستعين بملاحظة مسلك نوع ما لتفسير مسلك الأنواع الأخرى . وعلينا أيضا ألا نستعين بملاحظة الأفراد لتفسير تصرفات الجماعات . وهكذا ربط بين تشبيهات المشكلات الخاصة بالعلاقة بين الأنواع بمستوى المشكلات التحليلية . فعلى أن نلتزم الحذر ازاء محاولات تطبيق نظرية في العدوان الفردي على مستويات العدوان الدولية .

٥ - النموذج النزوعي التصريفي : لو صح بالفعل وجود تراكم للطاقة العدوانية ، فإن هذا التراكم لن يتم حتى ينطلق من خلال السلوك العدواني . وعلينا أن نعثر على دليل قريائي مؤيد لذلك في المخ ، كما يفترض ، على أنه لا وجود لدليل عصبي فسيولوجي لوجود أي نوع من تراكم الطاقة في المخ ، تدفع إلى تصرفها تلقائيا خلافا لما يحدث في التغيرات الداخلية (كتغير نسبة السكر في الدم ، التي تصحبها بداية الشعور بالجوع) . فليست هناك تغيرات داخلية تسبق بداية العدوان . ان هذا لا يعنى ان العدوان ذاته لا يترك أثارا عصبية . فلقد تعرف العلماء على مراكز معينة داخل المخ مرتبطة بأنواع شتى من الاستجابات العدوانية (*) .

ولقد أجريت تجارب للعدوان في بعض الحالات باستعمال الهرمونات ومتبهاة المخ ، غير أن مراكز المخ الأكثر تأثرا بالعدوان قد استجابت بصفة أولية للإشارات المعطاة ، بعد تفسير بعض المؤثرات الخارجية . كما أن مستويات الغدد الصماء في الجسم قد تأثرت تأثرا نموذجيا أيضا . وبعبارة أخرى ، فإن معاملات الارتباط الفسيولوجية للعدوان قد تكشفت بعد استجابة الفرد لإدراك البيئة الخارجية ، أكثر من تكشفها من الداخل (٢٦) .

(*) إذ يبدو أن الـ *hyprohalmus* هو مركز انفعال الغضب مثلا :

٦ - **الازدحام والاقليمية** : ثبت أنه عند حدوث اشتداد في الزحام عند بعض الأنواع الاقليمية ، يحدث تصدع باثولوجي في التفاعل الاجتماعي المألوف للأنواع ، وغالبا ما يحدث العنف ومع ذلك ، وعلى الرغم من أن الاقليمية لا تشيع الا عند الحيوانات الارقي (كالحوانات الفقارية والاثروبويد) ، الا أن النقاد يرون أن أقرب الأقارب عند البدائيين القدامى (*) (كهرود السافانا والشمبانزى والغوريلا) لا تظهر أى مسالك اقليمية كثيرة لا جماعيا ولا فرديا (٢٧) . ونحن لا نعرف الكثير عن السلوك الاقليمي للانسان السابق للحضارة ، ولكن علماء الاثروبولوجيا لاحظوا أن مؤسساته الاقليمية والملكية الفردية تختلف اختلافا كبيرا عند الانسان الحديث . وطرح سكوت مثالا ذكر فيه عدم وجود دفاع عن الاقليم في مجتمعات الاسكيمو الا عند قبيلة واحدة (٢٨) . كما لا يبدو أيضا أن الزحام يحدث العدوان والخصومة . اذ يختلف سلوك الانسان في حالات الزحام اختلافا جوهريا يعتمد على رد فعل المجتمعات المزدحمة هي والمتغيرات العديدة الأخرى ، اذ لا يترك الزحام في ذاته في حالة غياب متغيرات مثل مستوى الدخل وسوء التغذية والضوضاء والنفايات وغير ذلك من المتغيرات أثرا يذكر على ظواهر مثل الجريمة والتنافس والروح العدوانية (٢٩) . فالاقليمية ترتكن على أسس حضارية أو ثقافية ، أكثر من ارتكانها على أساس بيولوجي .

وبعد الفحص والتدقيق يتضح ضعف الدليل الأساسي للنظرية الاثولوجية في العدوان . فالظاهر أنه لا وجود لاية علامات دالة على التحفز للعدوان حتى عند الحيوانات الدنيا . وبدلا من ذلك ، فإن هناك أنواعا عديدة من العدوان وأنماط العدوان تختلف من نوع لآخر ، وحتى في نطاق النوع الواحد . ويعتقد صمويل كيم أننا كلما صعدنا في سلم التطور سنلاحظ أن العدوان قد أصبح أقل شيوعا . وعندما يحدث ، فإن أسبابه تكون أكثر تعقيدا وتعددا وأقل خضوعا برمته لنوع المورثات وأكثر تأثرا بالعوامل البيئية والتجريبية (٣٠) . ولا يقبل كثيرون من علماء البرايماتولوجيا (**) تشخيص لورينز للحيوانات الراقية وزعمه أنها أميل للغضب ، ويرونها بوجه عام أميل للمسالمة والتعاون . وحتى العاملة جودويل فإنها تعتقد أن العنف الشديد نادر بين الشمبانزى .

« فلما كان العنف والسلوك الوحشي يتميزان بشدة الحيوية واثارة الانتباه ، لذا من السهل أن ينطبع في عقولنا الظن بأن الشمبانزى أكثر

Primal.

(*)

(***) Primates وتعني الحيوانات الراقية مثل الشمبانزى .

عدوانا مما هو في الحقيقة - والواقع أن الملاحظات والتصرفات المسألة تغطي - عتده - على الملاحظات الجذوائية - كما أن التهديدات الليفة أكثر شيوعا من التهديدات المشددة ، ولعل التهديدات الأقرب إلى (التهويش) لها الأهمية على المشاجرة ، والصراعات الدموية أكثر نسبيا من الصراعات المختلفة . وفضلا عن ذلك ، فإن لشمسبانزي سجلا حافلا بالمسالك التي ساهمت على الحفاظ أو استعادة التوافق الاجتماعي ، والتي زادت وثوقا تتضمن بين أفراد الجماعة (٣١) .

الطبيعة : البيولوجية الاجتماعية :

بعد نشر إدوارد أ. ويلسون لكتابه الجديد (*) مولدا للعلم الجديد المسمى البيولوجيا الاجتماعية (٣٢) . ويصف صاحب هذا المصطلح عمله بأنه محاولة لوضع جميع العلوم الاجتماعية في نطاق إطار بيولوجي لا يركز على الدراسات الانثولوجية للسلوك الحيواني فحسب ، ولكنه يركز أيضا على دراسات التطور وعلوم الوراثة وبيولوجيا السكان وعلم النفس وعلم الأنتروبولوجيا . وعلى الرغم من أن ويلسون يعتقد أن السلوك الانساني قد خضع في برمجته بقدر جوهري للانتخاب الطبيعي إلا أنه لا يزعم أن علم الوراثة هو السبب الوحيد الذي يفسر السلوك . وتعترف بدلا من ذلك نظريته بالتفاعل بين المورثات والبيئة الثقافية . ومع ذلك فتمركز ويلسون على المحددات الوراثية للسلوك الانساني والثقافة البشرية .

فكيف نستطيع معرفة الأساس الوراثي الكامن وراء السلوك الانساني ؟ أولا - من الثقافات الاجتماعية للانسان والشمبانزي ، بعد أن تبين وجود تماثل بينه وبين الأقارب المقربين منه تشريحيًا وقسيولوجيًا . أما ثانيا - فيقول ويلسون بوجود تمايز بين السلوك الانساني وأقاربنا في علم التطور على أنحاء يمكن تبينها من وجود مورثات ينفرد بها الانسان . فمن الناحية الفعلية ، لقد كشفت كل ثقافة انسانية معروفة عن الخصائص التمايزة المذكورة فيما بعد . فحينما توجد نرى البشر يسلكون مسلكا متشابهًا . فمثلا يبدو أن كل ثقافة انسانية تشترك في هذه الخصائص : الألعاب الرياضية والمباريات والتنظيمات المجتمعية والعمل التعاوني وتقسيم العمل والتعليم والأخلاقيات والاتيكت ومراسم الجناز وتقديم الهدايا والحكومة والضيافة وقواعد الوراثة واللفة والزواج والعقوبات الجنائية والسياسات السكانية وحقوق الملكية والطقوس الدينية وقواعد السكنى والقيود الجنسية والتفرقة بين الأفراد تبعا للمرتبة الاجتماعية والتجارة وغير ذلك (٣٣) . وما كانت هذه الظواهر لتحدث عشوائيا وعفويا ، وكيف

استطاعت على هذه المجتمعات الانسانية المديفة تطوير معنى هذه الأنماط من السلوك ؟

ويزودنا تصور التكيف بمفتاح لفهم كيف حدث ذلك . إذ كانت الصفات السلوكية للطبيعة البشرية قابلة للتكيف في الفترة التي تطور فيها السلوك البشرى ، وانتشرت تبعاً لذلك المورثات بين السكان التي خلقت استعداداً لدى حاملها لتطوير هذه الصفات . وتعنى القابلية للتكيف أن الفرد إذا كشف عن هذه الصفات فستتاح له فرصة أكبر لتمثيل مورثاته في الجيل التالي تفوق فرصة من لم يكشف هذه الصفات . وتدعى هذه الميزة « اللياقة الوراثية » ويعتقد ويلسون أن الجانب الأكبر من التطور قد وقع منذ أكثر من خمسة ملايين سنة قبل الحضارة ، وحدث بعض التطور منذ ذلك الحين ، ولكنه لم يكن بالقدر الكافى الذى يساعد على التأثير فى عدد كبير من الصفات .

والمفروض أن التعاون والايثار من الصفات النظرية ، لأنهما يضيفان إلى اللياقة الوراثية . وهذه ناحية حميدة . أما الناحية غير الحميدة فتتمثل فيما يقال عن اتصاف البشر بالعدوانية فى فطرتهم أيضاً . وينعكس — بالضرورة — هذا الاستعداد الوراثي/البيولوجي فى المؤسسات الانسانية الاجتماعية والثقافية . ويعتبر ويلسون الحرب المنتظمة مرضاً متوطناً فى كل شكل من أشكال المجتمع ، ويعتقد أن عدوانية الانسان قد أضافت إلى لياقته الموروثة لأنها ساعدت على الحفاظ على التوازن الاقليمى وحماية الصغار وزواج الألبق واستمراره فى البقاء . ولما كانت العدوانية قد أضافت إلى اللياقة الوراثية ، فإن هناك احتمالاً كبيراً أن ترتقى هذه الصفة فى مجموعة نوعية من البيئات ، ولكن ليس هناك ما يؤكد ارتقاء هذه الصفة فى جميع البيئات . ومن ثم فإن علينا ألا نتوقع اتصاف جميع المجتمعات بالعدوانية (٣٤) .

لقد نظر إلى العدوانية كخاصية فطرية ، على الأقل من ناحية درجة الاحتمال الكبرى لوراثتها مكوناتها ، ومن ثم فإنها تقبل التطور المستمر ، بمعنى أن الاستجابة العدوانية لبعض الأنواع « متخصصة وتنبع غالباً واحداً » . ويستطاع التنبؤ بها إلى حد كبير فى حالة وجود بعض المثيرات شديدة الصومية (٣٥) . وعلى الرغم من أن العدوان قد رُئى كصفة موروثة ، فإن ويلسون أحجم عن تعريف العدوان بأنه غريزى ، كما أنه لم يره من النوازع الفطرية التى تولد ضغوطاً تنتهى بتحطيم سدود الكبح . ويرى ويلسون عدم وجود غريزة عامة للعدوان ، وكل ما هناك هو أنماط جزئية من السلوك العدوانى اكتشفت أنواع مختلفة أنه يساعدها على التكيف مع بيئتها . فالعدوان هو نوع « من المخطط الموروث المناسب

مواجهة بعض الحالات الطارئة ، أى مجموعة من مركب الاستجابات تهيئ الكائن وجهازه العصبى حتى يكون صالحا للاستدعاء فى أوقات التوتر » (٣٦) .

ومن بين مجموعة كبيرة متنوعة من المسالك العنيفة المحتملة لا يكشف الانسان الا عن قدر ضئيل منها . فليس من بين المورثات أشكال بالذات من الحرب المنتظمة ، ولا وجود لمورثات تفرق بين اصطلياد الرؤوس وأكل لحوم البشر ، وبين المبارزة أو الإبادة البشرية . فلقد ورث الانسان مجموعة ضخمة من المسالك الممكنة . ويعتمد نوع المسلك الذى ستسلكه كائنات بشرية بالذات على الاختلافات الثقافية . فكل ثقافة تضيف شكلا نوعيا مميزا على عدوانها . وتبعاً لذلك ، فإن التطور الثقافى للعدوان يبدو قد تأثر بما يأتى :

(أ) الاستعداد الوراثى لتعلم شكل ما من العدوان الجماعى .

(ب) الضرورات التى تفرضها البيئة .

(ج) التاريخ السابق للجماعة التى تدفعه الى الايثار المتعصب .
لأخذ المستحدثات واستبعاد مستحدث آخر (٣٧) .

والبيولوجيا مسئولة عن التطور البدئى للعدوان المنظم ، ولكن مرد استمرار هذا السلوك يرجع الى ما حدث من عمليات ثقافية خاضعة للفكر العقلانى . وبعبارة أخرى ، فحتى اذا سلمنا بأن للحرب أساسا موروثا ، فإن تطور العمليات الحربية يمكن أن يتبع اتجاهها معاكسا ، ومن أمثلة ذلك احدى قبائل نيوزيلاند (٣٨) .

ومع هذا ، فإن الفكرة الأساسية لويلسون ترى أن لدى الانسان استعدادا للانزلاق الى هوة عميقة من العدوان اللامعقول فى ظروف معينة . يمكن تحديدها (٣٩) .

« يبدو أن أمخاخنا تخضع للبرمجة الى المدى التالى . فنحن نميل الى تقسيم الناس الى أصدقاء وأغراب ، ونميل الى شدة الخوف من الغرباء والى حل هنازعتنا بالعدوان . ومن المحتمل أن تكون هذه القواعد والتعاليم قد تطورت ابان مئات الآلاف من السنين ، وبذلك تكون قد أضفت ميزة بيولوجية على من أفرطوا فى الاخلاص للتكيف معها (٤٠) » .

نقد البيولوجيا الاجتماعية :

يرجع الفضل فى الكثير من الانتقادات التى وجهت الى البيولوجيا الاجتماعية الى علماء الأنثروبولوجيا ، ومن ثم فإن بحثنا لانتقادات هذه

العلم ستكون بمثابة تمهيد بجانب التنشئة في الجدل حول أسباب العدوان
البشرى .

لقد ذكر ويلسون الكثير مما يقره عليه علماء الأنثروبولوجيا . وفي
الحق فإن هناك أرضية مشتركة جوهرية بينهما . إذ يتفق أغلب علماء
الأنثروبولوجيا على عدم الشك في وجود أساس وراثي للسلوك الانساني ،
غير أن هذا الرأي يختلف عن القول - مثلما فعل ويلسون - بأن مثل هذا
السلوك يخضع للمورثات ، وعلى الرغم من أن ويلسون يعترف بدوره
بأهمية الثقافة والبيئة والتعلم في تحديد العدوان ، إلا أنه يميل - بوجه
عام - إلى إظهار المؤثرات الموروثة أكثر مما تستحق في نظر علماء
الأنثروبولوجيا .

فمثلا - يعتقد ويلسون أن كفاية التكاثر في الجماعة أو فرص
استمرارها في البقاء تزداد بفضل الأفعال الغيرية التي يقوم بها أعضاء
الجماعة ، ومن ثم فإن الانتخاب الطبيعي يؤثر في اختياره الغيرية ، ولكن
هل يعنى هذا أن المورثات هي التي تحدد الأفعال الغيرية ؟ إن مونتاجو
يشك في ذلك . إذ تكشف البشرية عن أنواع شتى من الغيرية . ويذكر
مونتاجو كمثال دراسة لهارلو أثبتت عجز القردة المنعزلة عن التصرف
بغيرية فيما بعد في الحياة . ويرى أن الرأي ذاته يصح أيضا عن الأدميين .
فقد يكون للغيرية أساس وراثي ، غير أن العوامل البيئية تلعب دورا
حاسما في تحديد احتمال ارتقاء مثل هذا المسلك أو عدم ارتقاؤه (٤١) ،
ويصح نفس القول عن العدوان .

ويهاجم النقاد أيضا الأساس التاريخي لاستدلالات ويلسون . إذ
يعتقد ويلسون أن الميل في ظروف معينة للانغماس في الحرب ضد الجماعات
المتنافسة ، قد يكون موجودا في مورثاتنا ، واكتشف مزاياء أسدقنا
النيوليثيك (٤٢) (في العصر الحجري الحديث) . ويعترض عالم
الأنثروبولوجيا أشلي مونتاجو على ما جاء ضمنا في قول ويلسون بأن
الحرب قد ظهرت لأول مرة في المجتمعات النيوليثيك ، ويذكر أنه لا وجود
لأي دليل خال من التناقض يؤيد هذا المسلك . فقد توفر للإنسان في ذلك
العصر أدوات كان بالإمكان استعمالها في الحرب ، ولكنها - في أغلب الظن -
كانت ذات فوائد أخرى أيضا ، وليس لدينا دليل مباشر عن استعمالها في
الحرب (٤٣) . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الشعوب التي عاشت على
مقتنياتها من الصيد لم تصل قط إلى مرحلة النيوليثيك في التقدم ، كما
أنها لم تشارك بدور أساسي في الحرب . والأقرب إلى العقل هو الزعم
بأنهم لم يرثوا المورثات العدوانية التي تحدث عنها ويلسون ، أو ربما كان
الأكثر اقترابا من المنطق هو القول بأن الحرب لم تكن معروفة عند هذه

الجماعات لأسباب ترجع إلى الناحية الجسدية والبيئية ، أكثر من ردها إلى الوراثة ؟ ويفضل مونتاجو التفسير الثاني ، أى أن الشعوب التى كانت تعيش مما تقتنيه من صيد لم تشتبك فى جروب ، لأنها لم تعرف أى مبررات بيئية أو ثقافية تدعوها إلى ذلك . والأرجح ، إذا صح ما قاله ويلسون ، وصح القول بأن دليل الحرب ظهر أولا بين المجتمعات النيوليثيك ، فإن علينا أن نفحص الأحوال الاجتماعية والبيئية الخاصة لمثل هذه المجتمعات التى أدت إلى بلوغ الحرب (٤٤) .

وأخيرا ، لقد أخفق ويلسون فى تعريفنا بحالة مقنعة لقضيته العامة بأن الوراثة هى التى تتحكم فى السلوك الاجتماعى إلى حد كبير . وكان الليل الذى ارتكن إليه هو أن الانسان يشترك فى مظاهر وسمات متماثلة من السلوك الاجتماعى هو وأقاربه الأقربون من الحيوانات . اذ يبلغ عدد تجمعات البالغين من واحد إلى مائة ، وليس أقل من ذلك . ويحتاج تدريب الصغار إلى فترة زمنية طويلة نسبيا ، يضطلع فيها اللعب بدور بارز . وبالمثل تشترك جميع الجماعات الانسانية فى المسالك الاجتماعية المماثلة (المذكورة آنفا) مثل الألعاب وتقسيم العمل والتعليم وطقوس الجناز وتقديم الهدايا والزواج والتمييز بين الأشخاص تبعا لمراتبهم . . . وهكذا . ويجبى رد فعل علماء الأنثروبولوجيا على ذلك بعدم استبعاد أن تحدث المؤثرات البيئية العامة فى الانسان أشكالا عامة من السلوك الاجتماعى . فعندما واجهت مختلف الجماعات البشرية فى شتى أنحاء العالم المشكلات عينها ونفس المهام قامت بإنشاء عادات وأعراف متماثلة لحل هذه المشكلات وتيسير هذه المهام . ولما كان ويلسون لم يتقدم بأى دليل ورائى لما زعمه من مزاعم ، فلا يستبعد أن تكون مزاعم علماء الأنثروبولوجيا هى الصحيحة (٤٥) .

الأنثولوجيا والبيولوجيا الاجتماعية والحرب :

المؤقت قبله جان - كميلا ييلو - الذكر تعقيب عام حول نظريات العدوان البشرى الذى ناقشناه آنفا ، فلو نظر إلى الحرب على أن مردها هو العدوان الفطرى الذى يعد من مكونات طبيعة البشر ، فى هذه الحالة يتعين أن تكون الحرب من الحالات المستمرة نسبيا ، غير أننا نعرف أن الحرب والعدوان ليسا من الثوابت فى الزمان والمكان . فلماذا تركز بعض المستندان إلى المسئلة ؟ ولماذا تنزع بلدان أخرى إلى المسائلة حينما والى العدوان فى حين آخر ؟ . وليسست النظريات التى تركز على الطبيعة العدوانية العامة للبشر قادرة على التزويل بحدود على هذه الأسئلة . فبقدر ما استطاعت الأنثولوجيا والبيولوجيا الاجتماعية الإتيان به من تفسيرات دقيقة للعدوان البشرى

— وهذه مسألة بعيدة عن الوضوح — فإنها ما برحت غير كافية لسد احتياجات أية نظرية تجريبية للحرب بين الدول . فلما كانت عاجزة عن التطرق لانضواء الحرب تحت فئة المتغيرات ، فإنها بالضرورة لا تمثل أكثر من نهايات مسدودة . ويساعد القاء نظرة على جانب التنشئة في القضية على التبصير بناحية التنوع في العدوان البشري .

التنشئة :

شهدت مختلف العصور التاريخية حروبا متعددة متنوعة . وإبان هذه العصور ، مرت مختلف الدول بنوعيات شتى من الحرب . ولم يقتصر الأمر على حدوث تنوع في مدى شيوخ الحرب ، ولكن الاختلاف ظهر من عصر لعصر ومن مكان لآخر (٤٦) . واشتمل على أهداف الحرب وقواعد إدارة الحرب وأساليبها ومبرراتها . وأوحت جميع هذه الشواهد لبعض الملاحظين وجود تفاوت في مدى تقبل الحرب تختلف من الناحية الثقافية في بعض الأزمنة والأماكن (٤٧) . والحرب موجودة في سياق أية ثقافة سياسية عامة ، وتضطلع بدور مهم في تقرير هل تجرى المصراعات من خلال ما يدور من عمليات خيرية ، أم أن الأوفق هو نقلها إلى سبيل أقل ضراوة وأبسط تكلفة .

ويتكشف الجانب المتقلب في حجة من يقولون إن الحرب من مقومات الفطرة البشرية عند الرأي المقابل الذي يعزوها إلى طريقة التنشئة . إذ ينظر إلى العدوان على أنه يخضع لعوامل ثقافية وليس للناحية البيولوجية ، فلقد تعلم الإنسان العدوان من بيئته الثقافية . وكما يتعلم العدوان ، فهل هناك ما يحول دون غرس الاتجاهات التعاونية لفض المنازعات أيضا ، فليس السلوك العدواني محتما . فبينما قد يوجد العدوان في المستوى «الماكرو» ، إلا أنه ليس كليا ، والأصح أنه من مقومات ثقافات بعينها ، ومستمد من أوضاع ثقافية .

ويعرض أنصار جانب « التنشئة » في هذا الجدل — وهم أساسا من علماء النفس والأنثروبولوجيا أتباع السيكلوجية السلوكية — عدة حجج لتبرير موقفهم : ١ — لما كان الإنسان يختلف اختلافا كبيرا في سلوكه العدواني ، فإن مختلف الثقافات هي أفضل ميدان للتعرف على سر الاختلاف في النواحي العدوانية ، ٢ — هناك بالفعل مجتمعات مسالمة تنهض الخرافة القائلة بأن جميع البشر عدوانيون . ٣ — أثبتت التجربة بوضوح أن العدوان يتأثر بالتعلم ، لأنه بالمقدور تعليم العدوان ، وأيضا بالمقدور تعديله وتخفيفه ، بل واستئصاله عن طريق التعلم .

التنشئة : التطور الثقافي :

كثيرا ما يردد علماء الأنثروبولوجيا القول بأن انسان العصور الباكزة كان مبدئيا حيوانا مسالما له طبيعة غير عدوانية . ويعتقد مونتاجو أن جميع الدلائل تشير « الى ناحية اللاعنف في الجانب الأكبر من وجود الانسان الباكر ، والى الاسهام الذى تحقق من أثر التقدم المتزايد للجهود التعاونية ، كما حدث فى حالة العملية الاجتماعية للصييد بالذات واختراع الكلام وتقدم أدوات استخراج الأطعمة وتجميعها . وليست هناك أدلة - بالنسبة لمونتاجو - على وجود عداوات داخل الجماعة ، أو بينها وبين غيرها من الجماعات عنده الانسان فى بواكير عهده قبل تقسيم المجتمعات الزراعية - الرعوية . ولعل مثل هذا المسلك العدواني كان سميح عرض للخطر السكان عن بكرة أبيهم ، ولعله كان سميحول دون الارتقاء بوسائل التكيف (٤٨) ، على حد قول ويلسون .

وفى نظر علماء الأنثروبولوجيا ، فإن أهم مفتاح للعدوان هو التغير الأساسى فى البيئة الاجتماعية والثقافية ، الذى واجه البشرية عندما انتقلت من مرحلة البداوة الرحل والصييد للتطور الى مرحلة الوجود الزراعى أو الرعوى المستقر . وفى مجتمعات الزراعة أو الرعى ، غدت الأرض ملكية (بكر الميم) قيمة ، وامتلكها للمرة الأولى أفراد أو جماعات ، وتطلبت الحماية من أفراد آخرين أو جماعات أخرى . فمثلا يذكر ريتشارد ليكى ما يأتى :

« بمجرد التزام الكافة بانتاج الغذاء الزراعية فى مقابل عادات الرعويين فى جمع الغذاء ، فانهم التزموا بالدفاع عن الأرض التى يفلحونها . اذ يعنى الأفراد من مواجهة المعادين التعرض لخسارة حقة . فلربما كانت قيمة الحصيدلة المستثمرة ثمرة لجهود سنة كاملة فى الحقول ، وإن تسهل التضحية بها .

والى جانب الأرض التى تحتاج الى حماية ، فإن المشتغلين بالزراعة يميلون الى الحصول على الملكية الشخصية والجماعية التى تحتاج أيضا الى حماية (٤٩) .

ومن هنا يعتقد ليكى أن الثورة الزراعية قد مثلت تغيرا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا عظيما ، تبعه ازدياد جوهري فى المواجهات والمناوشات القتالية بين الجماعات المتجاورة . وأدت الثورة الزراعية بصورة مباشرة الى خلق المدن والمراكز والبنادر والقرى . واحتاجت هذه المجتمعات الجديدة الى أشكال مستحدثة من التنظيم الاجتماعى البعيد الاختلاف عن جماعات البدو الرحل . واحتاجت أساسا الى إقامة مشروعات على نطاق واسع

(كانشاء المعابد والقصور والأسوار ومشروعات الري وحفر القنوات)
التي تطلبت رقابة مركزية ، وعندما نمت المدن والبنادر استحدثت تكوينات
سياسية جديدة لتنظيم ومراقبة الأنشطة الاجتماعية الأساسية ، كما
اكتسبت القدرة التنظيمية لتشكيل الجيوش الكبيرة وصيانة أفرادها
ومعداتنا . وهكذا رأى ليكي الحرب ردا على ما حدث من تغير فى الأحوال
الاقتصادية والاجتماعية ، التي ألغى انسان البواكير نفسه فيها بعد الثورة
الزراعية (٥٠) .

ويضيف عالم اجتماعى آخر اضافة أخرى الى المعضلة عندما ذكر فى
أحد كتبه أن النقلة الى المجتمع الزراعى المستقر قد مثلت نقطة تحول فى
التاريخ البشرى (٥١) ، بعد أن تعرضت المجتمعات الزراعية فى نهاية
الأمر الى مواجهة حدود تعترض نموها من تأثير وجود مجتمعات أخرى .
انها المشكلة عينها التي حدثنا عنها مالتوس عما يواجه المجتمعات الزراعية
من مشكلات يكمن حلها اما فى تكثيف استعمال أو استثمار الأرض ،
أو بالتوسع فى مناطق الزراعة والرعى على حساب الجيران وباستعمال
القوة . ولعدم وجود قوة متفوقة للحيلولة دون وقوع ذلك (يعنى فى حالة
الفوضى) اتبعت المسدن الأفضل تنظيمنا السبيل الثانى . وكان أمام
المجتمعات المسألة للرد على ذلك ثلاثة اختيارات ممكنة :

١ - التعرض للدمار قبل جيرانها .

٢ - الخضوع .

٣ - الانسحاب عن طريق الهجرة ومحاكاة تصرف المعتدين . وأثبتت
المحاكاة أنها أفضل اختيار لمعظم المجتمعات .

واستوجب الاستمرار فى البقاء اضطراب المجتمعات الزراعية الى تقليد
خصومها الأميل للعدوان ، فانشأت مجتمعات كبيرة اعتمادا على حشود
الأفراد ، وأنشأت تنظيمات سياسية على نطاق واسع حتى يتسنى لها تعبئة
الأفراد بكفاية ، وأنشأت أنظمة جباية لتيسير الأموال لهذه الحكومات ،
وأنشأت مؤسسات عسكرية لحماية سلطتها ومد نفوذها . وفى واقع
الأمر كانت سبيل التطور الثقافى مغلقة . إذ تمكنت المجتمعات الأفضل
تنظيما من ابتلاع الأقل تنظيما ، أى اجتاحت الكبير الصغير واجتاحت الثقافات
الأميل للحرب الثقافات الأكثر مسالمة . وبذلك اتبع التطور الاجتماعى
اتجاها واحدا ليس الا . انه الاتجاه المؤدى الى خلق مجتمعات أقوى وأقدر
عسكريا والظاهر أن عملية انتقاء ثقافية كان لها دور فعال هنا . إذ أسفرت
هذه العملية عن انتشار الوحدات السياسية ذات الطابع العسكرى والتي
تتمتع بالقوة فى شتى أنحاء العالم . ولحدت الحرب بين هذه المجتمعات
مرضا متوطنا .

التنشئة : المجتمعات المسالمة :

على الرغم من الاتجاه العام الذى تعرفنا عليه عند سموكلى ، فإن المجتمعات المسالمة لم يقتصر وجودها على الماضي البسيط فحسب ، ولكن الكثير من هذه المجتمعات استمرت فى الوجود فى عصور أحدث عهدا . والكثير من هذه المجتمعات قد اعتمدت على الصيد والحصاد ، وربما ساعدت ملاحظة هذه المجتمعات على تنويرنا بجدور العنوان . وركزت دراسة دافيد فايرو للمجتمعات المسالمة على المجتمعات التى قدر لها أن تظل محتفظة بروحها المسالمة نظرا للعوامل الآتية :

- (أ) اختفاء الحروب على أرضها .
- (ب) عدم وجود الحروب التى تورطت فيها مع الهدا خارجيين .
- (ج) عدم وجود حروب أهلية أو عنف جماعى داخلى .
- (د) الافتقار الى تنظيم عسكري سىاسى مستديم .
- (هـ) قلة الالتجاء للعنف أو عدم وجوده بين أفراد المجتمع (٥٢) .

واستقصى فايرو حال سبعة مجتمعات واجهت هذه المعايير : مجتمع سيماي فى ماليزيا ومجتمع سيريوفو فى بوليفيا ومجتمع كوبر فى الاسكيمو فى شمال كندا . وسكان الجزر فى تريستان داكوتها فى جنوب المحيط الهادى (*) .

فما هى طبيعة هذه المجتمعات المسالمة ؟ بالاستطاعة تصنيف المجتمعات المسالمة السبعة التى فحصها فايرو على أنها « مجتمعات قائمة على المساواة فى المعاملة بين الجماعات » . اذ تفتقر بوجه عام الى التنظيم الهرمى وترتيب الأشخاص حسب مرتبتهم ، كما أنها لا تضع قيودا لعدد من يمارسون السلطة أو يشغلون وظائف تشريفية ، ولديها اقتصاد عماده تبادل السلع والمقايضة (٥٣) . وكلها مجتمعات صغيرة بوسع كل فرد فيها مواجهة الآخرين . وهذا عامل يساعد على انفتاح المجتمع وتحقيق المساواة بين الجميع فى صنع القرار . وعلى الرغم من أن المجتمعات الخمسة الأولى من هذه المجتمعات السبعة من مجتمعات الصيد والحصاد ، إلا أن المجتمعين الآخرين لها ما يشبه القاعدة الزراعية ، ومع هذا فإنها لا تنتج

(*) والاستطاعة تصنيف مجتمعات أخرى ضمن المجتمعات المسالمة مثل مجتمع Zuni فى جنوب غرب أمريكا و Arapesk و Fore فى غيليا الجديدة و Walbiri فى أستراليا و Tosaday فى الفلبين وسكان تاهيتى و Lepeha وغيرها .

الا القليل ولا تحتفظ بأى فائض وتوزع ما ينتج بالتساوى . وربما بدأ من الأمور المهمة الافتقار الى فائض اقتصادى (ويقصد بذلك أن لا تتوفر السلع الاقتصادية يفوق ما يحتاج اليه للاعاشة) . وعندما لا يتوفر فائض فان السلطة السياسية لا تستطيع مصادرتها أو التحكم فيه واستعمال حصيلة ما تحصل عليه من مال كأساس لاية سلطة تهديدية بما فى ذلك تشكيل تنظيم عسكري (٥٤) .

ويستخلص فابرو القول بأن المجتمعات المسألة تركز الى السلام لافتقارها الى بعض أهم المتطلبات البنيوية للاستتباب فى الحرب ، أى تفقير الى هيرارشية القهر والزعامة والفائض الاقتصادى الذى يسانه التنظيم العسكرى غير الانتاجى (٥٥) . ومن المهم أن يلاحظ أن ندرة الموارد التى تواجه معظم هذه المجتمعات ليست من العوامل المؤدية الى العنف . والأمير عكس ذلك ، فهى عامل مشجع على التعاون .

ووضعت عدة مجتمعات من هذا القبيل أعرافا ثقافية تحث على تجنب العنف فرأينا مثلا مجتمع الكونج يستهجن القتال المادى كوسيلة لفض المنازعات . وبدلا من ذلك تحظى بأعظم قدر من الاعجاب فى قولكلور الكونج الشخصيات التى تواجه الخصوم بالخيالة والخداع أكثر من مواجهتها بالقوة (٥٦) .

بطبيعة الحال يتعين أن نذكر أن الشعوب البدائية لم تعترض كلها على العنف . فالاختلاف كبير بين الميل للعنف عند المجتمعات البدائية . ففيها عنف ، بل وتنشأ بينها الحروب أيضا . ولكن النقطة الأساسية فى نظر جون داير هى أن المجتمعات السابقة للحضارة لم تكن تقدم كثيرا على قتل الآخرين . ويلاحظ داير أن مئات من مجتمعات الصيد والحصاد التى احبك بها الانسان الحديث تكاد تتبع نفس النظرة الى الحرب ! « انها من الطقوس غير المهمة ومباراة مثيرة وخطيرة ، ولعلها مناسبة تساعد على تحقيق الذات ، ولكنها لا تتعلق بالقوة والسلطة بأى معنى من المعانى الحديثة المعترف بها للكلمة . وبالتأكيد انها لا تحض على القتل » (٥٧) ، كما أنها لا تتعلق بغزو الأراضى .

ويعتقد داير أنه « قلما اهتدى الى مثل مسجل واحد لمثل هذه القبائل التى تشارك فى الصراع الدموى هى وجيرانها من أجل الضغوط السكانية أو ندرة الموارد الاقتصادية » وعلى الرغم من وجود العديدين الذين اشتبكوا فى حروب متدنية المستوى ضد جيرانهم فى وقت فراغهم ، إلا أنه لا أحد قد تصور أن للاندثار فى الحرب الأهمية التى تدعو الى

تخصيص جانب كبير من الفكر لتنظيم الحرب بكفاية» (٥٨) . ان هذه الحرب القبائلية المتدنية المستوى كانت محدودة بطبيعتها ، وكانت خاضعة للظقوس الى حد كبير . ولعل المثل الخاص بمؤسسة هنود السهول الأمريكية التي لا يقتل فيها الخصم ويكتفى بلطشه قلمين بالكف أو بعضا من أفضل المثل البدالة على ذلك . وكثيرا ما كان القتال يتوقف فى أى يوم تحدث فيه خسارة شخص واحد . ولا ننسى الخطوات المتعمدة التي كانت تتخذ للحيلولة دون حدوث دمار فى الحرب . نعم كان هناك ضحايا فى الحروب ، وإن كان عددهم فى أى وقت لا يتجاوز قلائل ، واستمرت المجتمعات فى البقاء دون أن تمس بأى أذى (٥٩) .

ويستخلص داير القول بأن الحرب فى ما قبل الحضارة كانت فى الأغلب رياضة عنيفة للذكور ، يمارسها الصيادون فى أوقات فراغهم من الصيد ، مع اتباع جميع القواعد التي تحد من الدمار التي تحرس عليها الرياضات التنافسية جميعا . ومن جهة أخرى ، وبعد أن تقدمت هذه الشعوب نحو امتحان الزراعة والمرى توافر للمحاربين وقت حر أطول ، ويدعوا يعرفون المصالح المادية التي تتطلب الدفاع عنها . وترتب على ذلك أن غدت الحرب أكثر فمارا (٦٠) . وتؤكد تحليلات كوينسى رايت لمستماتة وثلاث وثلاثين ثقافة أن الصيادين والحاصدين فى أدنى مستوياتهم ، وأيضا المزارعين فى المستويات الدنيا كانوا الأقل ميلا للحرب بين هذه الشعوب البدائية ، بينما كانت مجتمعات الرعى والفلاحة الأكثر تقدما هى الأكثر نزوعا للحرب (٦١) .

من هذا يتضح أن النتائج التي انتهى اليها علماء الأنثروبولوجيا والمؤرخون ، قد رأت وجود زيادة هائلة فى العنف صاحب نقلة المجتمعات من حياة الصيد والحصاد الى مجتمعات الزراعة الأكثر استقرارا ، وما صاحب ذلك من بزوغ للمدن والبنادر ، وأدت التغيرات فى البيئات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية بالاشتراك مع الثورة الزراعية الى حدوث تغيرات مهمة فى سلوك الكثير من المجتمعات البشرية ، وارتفع مستوى العنف والحرب بدرجة جوهرية .

وبالرغم من كل هذا ، فمن الواضح أن هناك أفرادا لا عدوانيين فى نطاق هذه المجتمعات العدوانية الحديثة . فمعظم المجتمعات حافلة بأناس يستنكرون ازهاق روح أى شخص آخر حتى فى حالات الغضب . وحتى اذا سلمنا بأن العدوان يمثل جانبا من البيئة الوراثية للانسان ، الا أن هذا السبب لا يعد كافيا لدفع معظم الناس الى قتل الآخرين من بنى جنسهم . ويلاحظ ورنر ليفي فى تحليله الذى طالما استشهد به عن أسباب

الحرب عدم وجود وفرة من العدوانيين الذين يفدون الى مكاتب التجنيد أثناء الحرب ، مما دعا في كل مكان الى تجنيدهم اجباريا لأداء هذه المهام . وبمجرد تجنيدهم فانهم يحتاجون الى جرعة قوية من التلقين حتى يتحولوا الى سفاكين . ويحتاج الأمر الى قدر كبير من التكييف لاعدادهم للقتال بالسلاح الأبيض ، وحتى اذا كان الأمر كذلك ، ففي بعض الجيوش ترى أن أكثر من نصف الرجال الذين يفترض مشاركتهم في القتال لم يضغطوا على زناد بنساقهم (٦٢) . لقد كانوا على أتم استعداد للموت في سبيل بلادهم ، ولكنهم كانوا عازفين عن القتل في سبيلها . وربما بدت العوامل البيئية قد نجحت نوعاً على أقل تقدير في قمع أية نوازع وراثية يحملها هؤلاء الرجال نحو العدوان .

التنشئة : نظرية التعلم الاجتماعي :

لا يخفى أن السلوك العنيف يختلف اختلافاً بيناً بين الأفراد والجماعات فما الذي يمكن قوله كتفسير لذلك ؟ ترى احسن الاجابات امكان رد الاختلافات الى اختلاف تجارب التعلم .

وبين علماء النفس السلوكيون امكان تحويل العدوان عن طريق تعلم الاستجابات المسالمة أو التعاونية وبينت الأبحاث التجريبية في المعامل قدرة التكييف على تغيير سلوك الحيوانات . فمثلاً ، أخبرنا سكوت كيف تدربت الفيران الذكور حتى أصبحت مسالمة تماماً (٦٣) . ويظهر أيضاً أن الكثير من المجتمعات « تعلمت » في بعض الثقافات حتى كرد فعل للاستباط ، وحتى في حالة وجود العدوان ، يلاحظ وجود نماذج بعينة الاختلاف (ففي بعض المجتمعات كالاسكيمو هناك بعض العداوات الفردية ، ولكن ليست بها مشاركة جماعية في الرقابة . أما في بعض مجتمعات الهنود ، فإن الأفراد لا يتصفون بالمشاكسة) وإن كانوا يشتركون في الحروب الجماعية . وتنزع هذه الحالات الى اثبات وجوب تعلم العدوانات الفردية والعدوانات الجماعية . وتعطى دوس في كل ناحية من الناحيتين كل على حسنة (٦٤) .

ويرى ألبرت باندورا - وهو من مؤيدي نظرية التعلم الاجتماعي - أن الجانب الأكبر من العدوان يتعلم من البيئة الاجتماعية (٦٥) . إذ يتأثر العدوان الى حد كبير بعملية التطبيع الاجتماعي التي يتعرض لها جميع الشبيبة على وجه التقريب في بيوتهم وبين أبناء عائلاتهم وأقرانهم في المدرسة والجماعات الدينية ، كجانب طبيعي من النمو والتعرف الى الأعراف الاجتماعية (وهناك قدر كبير من البيانات الدالة على أن الأفراد الأكثر

عدوانية قد انحدروا من بيوت تمارس فيها العقوبات البدنية ، وتعرض فيها المجرمون للإساءة أثناء طفولتهم (٦٦) . وتبين أن التجربة الاجتماعية وراء الشبكل الذى يتخذه العدوان والمواقف التى يحدث فيها وشيوعه وشدة والأهداف التى يوجه لها . وتساعد عملية التكيف الاجتماعى على تحديد المقامات التى يسمح فيها بالعدوان (أن وجد) والأهداف (أن وجدت) التى يسمح بها للأفراد والذين ينهضون بأدوار معينة فى المجتمع .

وبالمقدور تعلم العدوان مثل أى مسلك آخر اعتمادا على التجربة المباشرة ، أو عن طريق ملاحظة سلوك الآخرين . فما أسرع تعلم الأفراد كيف يتوقعون النتائج المختلف المسالك بفضل التجربة الشخصية ومن خلال ملاحظة الآخرين ومن الاتصال بهم . وهلم جرا . وبمجرد تبنى أى مسلك بعينه (عدوانى أم غير عدوانى) يتم الحفاظ عليه وتحويله أو استبعاده بواسطة « التعزيز » الموجب أو السالب . ويتحقق هذا التعزيز - أساسا - فى شكل عواقب تنجم عن أفعال الشخص وتتم السيطرة على السلوك البشرى الى درجة كبيرة عن طريق عواقبه . إذا تستبعد جانبا الاستجابات التى تنجم عنها آثار غير مجزية أو عقابية ، بينما يحافظ على الاستجابات التى تسفر عن نتائج مجزية وتقوى . وإذا قوبلت الاستجابات العدوانية للمثيرات البيئية بالرضا من الأقران أو الأكبر سنا من المهيمنين ، أو إذا قوبل أولئك الذين يمارسون مثل هذا السلوك بالانتباه واستجيب لرغباتهم ، فى هذه الحالة سيفوز العدوان . ومن جهة أخرى ، إذا قوبلت التكتيكات العدوانية بالرفض والتأنيب أو الافتقار الى التأييد والانتباه أو العجز عن تحقيق الأهداف ، فى هذه الحالة سيخفف العدوان كاستجابة للمؤثرات البيئية .

ربما بدنا متبرا للاهتمام أن تفكر هنية فى الثقافة الجماعية فى الولايات المتحدة ، كما انعكست فى الأفلام السينمائية : وإذا صح القول بأن الأفلام تيكس الاتجاهات الثقافية والأعراف فى المجتمع ، ولو صح أن الأطفال وصغار البالغين يتعلمون اتجاهات وأعرافا سلوكية من مثل هذه الأفلام ، فما هى دلالة ذلك بالنسبة للولايات المتحدة ؟ ويوجه خاص ربما آثار الاهتمام تأمل صنود أبطال الأفلام الأمريكية ، فمن هم أبطالنا ولماذا احتلوا هذه المكانة ؟ فمن جون وين فى الخمسينات الى كلنت استوود وتشازلز برونسون فى الستينات والسبعينات الى سلفستر ستالونى وأرنولد شوارسنجر فى الثمانينات والتسعينات ، يلاحظ أن أبطال الأفلام الأمريكية الذكور من ممارسى العنف ، أو ممن يحسنون منازعاتهم بعصيان الشرائع القانونية النشائلة ، أى أولئك الذين تبدو الحلول الوسط

والدبلوماسية وقبول الوساطة والتحكيم والإلتجاء الى القضاء مهازل تستحق
البسخرية أو الارتياب. فليس ينظر من المسلمين الذين يحسمون خلافهم
مع الجيران بالمنطق والاقناع ، ولكنه من المؤمنين بغايلية العنف ويحسمون
الخلاف عن طريق العنف والاقتصاص السوى . وعلى هذا النحو فإننا نعلم
العنف عن طريق ثقافتنا .

ومن العوامل المعقدة خضوع الأفراد لتيارهم عدة مستمدة من البيئة ،
فكل ثقافة سواء أكانت مستمدة من أمريكا القرن العشرين أم من الهنود
الحمر في القرن التاسع عشر أم من الفايكنج في القرن العاشر ، تضع ثقافة
عامة يكتسب من خلالها المواطنون روحهم الاجتماعية ، ويستوعبون أعرافها
الثقافية . ومع هذا فإن أغلب الثقافات - وبخاصة الثقافات الأكثر حداثة
وتعقيدا - لها ثقافات ثانوية تتفرع منها مجموعة من القيم والأعراف
المتنافسة . وبالإضافة الى ذلك ، فإن كل فرد يواجه بتجارب تعليمية
مختلفة نوعا في البيت ومحل عمله . وربما كانت التجارب التعليمية في
هذه المستويات المختلفة متعارضة كل منها مع الأخرى . فمثلا بينما تنزع
الثقافة العامة الى الصفع عن العنف ومكافاته ، تنفر الأسرة من هذه الثقافة
وتعلم التعاون والممارسات البعيدة عن العنف . وفي مستوى آخر ، قد
يكتشف الممارس السياسى للعلاقات الدولية مجموعة مختلفة من المعايير
الثقافية لها دور فعال في علاقات الدول في النظام الدولى . فقد تكون
المسالك التى يكافأ عليها المرء فى المستوى القومى للثقافة ليست المسالك
التي يكافأ عليها (أو يعاقب) فى البيئة الدولية .

فاذا صح أن السلوك الفردى نتاج للبيئة الثقافية ، آتله يحتمل أن
يكون سلوك حكامنا نتاجا لعدة بيئات مختلفة . فلن يكون سلوك جورج
بوش فى الرئاسة نتيجة للثقافة الأمريكية فى عصره ، ولكنها قد تكون أيضا
نتيجة لنشأته الخاصة فى البيت والمدرسة . وستأثر السلوك أيضا بالثقافات
الفرعية التى اكتسب منها عاداته الاجتماعية عندما خدم فى وظائف الحكومة
كرئيس المخابرات الأمريكية ، وسفير فى الأمم المتحدة ورئيس مكتب
الاتصال فى بكين بالصين وكنايب لرئيس الجمهورية وهكذا . والمفروض أن
يتأثر هذا السلوك أيضا بتجربته المباشرة فى المسائل الدولية وبملاحظاته
لنتائج التصرفات الأمريكية فى حلبة الصراع الدولى .

قصارى القول ، فإن نظرية التعلم الاجتماعى تذكرنا بأهمية الثقافة
كمصدر للعنف ، وتوصينا اذا رغبنا فهم سر العنف والعدوان بحاجتنا الى
أدراك كون الأفراد (بنا فى ذلك الزعماء القوميون) هم فى الأغلب من

نتائج بيئات اجتماعية وثقافية تصفع عن العدوان . بل وقد تكافئه وتستجيب بالتعاون السلمي . وعلى أن ما تتضمنه نظرية التعلم الاجتماعي عن القدرة في التحكم في العدوان والعنف يدل على التفاؤل . فإذا أمكن تعلم العدوان فينيكون بالاستطاعة أيضا عدم تعلمه . وإذا صح أن العنف يقتيد على عوامل ثقافية وبيئية وأن بالإمكان تغييرها ، وأن تحقق ذلك حثيثا . فلا ننسى أن المؤسسات الثقافية من صنع الإنسان وتخضع للممارسة الآدمية عبر الزمان . فهي دينامية وليست استاتيكية . فكما استيعبت أعراف معينة اعتقد يوما ما أنها « طبيعية » - إلى حد ما في معظم الثقافات (كالرق مثلا) . فهل يعد مستبعدا إمكان إدانة العنف واستبعاده في المستقبل ؟

خلاصة

قبل أن ننتقل إلى التفسير الأكثر اتساما بالطابع الفردي للحرب ، يتوجب علينا أن نتطرق إلى تعقيتين على نظريات عدوانية البشرية . أولا - لو صح أن للعدوان أساسا وراثيا أو غريزيا ، ولو صح أنه يمثل جانبا من « الطبيعة البشرية » . أنه سيكون مصير محاولات استئصال الحرب الاخفاق بكل تأكيد . فمن الناحية المنطقية فأننا لو أردنا استئصال الحرب ، فأننا سيكون بحاجة إلى :

١ - تغيير طبيعة الإنسان .

٢ - أن توضع طبيعة الإنسان العنيفة تحت قيود قاسية ومصطنعة بالضرورة .

٣ - التزويد بمنافذ للعدوان الآدمي الفطري تتسهم بكونها أكثر مقبولة أخلاقيا وثقافيا وأقل احتمالا للدمار من الناحية الفزيائية ، وللسنا قادرين في الوقت الحاضر على التعرف على كيف ستحقق البند الأول . وحتى إذا تسنى لنا ذلك ، فليس من المستصوب الشروع في العنث في الطبيعة البشرية من خلال نوع ما من الهندسة الوراثية الراديكالية . أما البندين الثاني والثالث فقد تواصل تقديمهما إلى حد ما في مختلف العصور ، ولم يحققا نجاحا يذكر في تعديل أو تحويل السلوك .

ثانيا - لو صح أن الحرب مستمدة من عدوانية نظرية تعد جانبا من الطبيعة البشرية ، فكيف إذن نفسر السلام ؟ فهل أصبح الناس مسالمين نتيجة لتمردهم على نحو ما على طبيعتهم ؟ وكما ذكرنا ، فإن الحرب والعدوان ليسا من الأشياء الثابتة لا في الزمان ولا في المكان . ان بعض الشعوب

قد كشفت عن ميلها المسألة بدرجة مثيرة للاهتمام ، بل وحتى الشعوب
الأميل للحرب فإنها لا تنشغل دوما بالحرب المنظمة * ان النظريات التي
تحاول تفسير الحرب بالرجوع الى الطبيعة العدوانية الشهيرة للبشر لن
تستطيع تبصيرنا الا بالقليل عن الاختلافات الجوهرية في مسلك الدول .
فلما كانت عاجزة عن التصدي للتنوع الهائل في مسلك الدول ، لذا اتضح
أن النظريات التي اختصرت أسباب الحرب في سبب واحد (العدوانية
البشرية الفطرية) قد أثبتت عدم قدرتها على الاقناع ونحن سنغدو أقرب
للنجاح في الاهتمام الى نظرية للحرب اذا ركزنا - مثلاً - فعل أنصار نظرية
التمسكة - على العوامل التي تفسر الاختلافات في مسلك الأفراد والجماعات
والأمم *

ومن بين التفسيرات لاختلاف الروح العدوانية عند الدول ارجاع هذه
الاختلافات الى الخصائص الفردية والشخصية والسيكولوجية لزعماء الدول .
فيقال ان الاختلاف في علمانية الدول يرد الى الاختلاف في الطبائع
السيكولوجية الشخصية لزعمائها ، وينكشف عن هذه الامكانية في الفصل
التالي *

هوامش الفصل الثاني :

- (١) اشكر شكرا جزيلًا الأستاذ James Rosenau للأعطائه .
- (٢) يستخدم المصطلحان « إنسان » و « البشرية » من حين لآخر هنا للإشارة التمييزية للكائنات البشرية : ولم يقصد بها الدلالة على الذكور فقط .
- (٣) William James في مقال بعنوان The Moral Exuivalent of War ظهر ضمن كتاب اشرف على نشره كل من Bramson و Gothalé بعنوان War : Studies from Psychology, Sociology & Anthropology (١٩٦٨) .
- (٤) Sigmund Freud في مقال بعنوان Why War ضمن كتاب تحت اشراف M. Small و J. D. Singer . وعلى الرغم من ان فرويد بالذات لم يستخدم مصطلح thanators الا ان آخرين استعملوه للدلالة على غريزة الموت .
- (٥) Konrad Lorenz في كتاب On Aggression (١٩٦٦) .
- (٦) Robert Ardrey African Genesis (١٩٦١) The Territorial Imperative (١٩٦٦) و The Social Contract (١٩٧٠) .
- (٧) Lionel Tiger و R. Fox The Imperial Animal —
- (٨) انظر مثلا Raymond Dart The Transition from Ape to Man —
- مجلة الأنثروبولوجيا واللغويات الدولية (١٩٥٢) ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .
- (٩) Richard Leacky The Making of Mankind (١٩٨١) (ص ٢٢١ - ٢٢٥) .
- (١٠) Edward O. Wilson Sociobiology — (١٩٨٠) (ص ١٢٠ - ١٢١) .
- (١١) On Aggression — Lorenz
- (١٢) Samuel S. Kim and The Lorenzian Theory of Aggression —
- Peace Research ضمن The War System (ص ٨٤) .
- (١٣) On Aggression — Lorenz ص ٥٢ - ٥٣ و Studies in Animal & Human Behavior — استشهد بها Kim في كتاب The Lorenzian Theory ص ٨٥ .
- (١٤) Anthony Storr Aggression is an Instinct ضمن كتاب اشرف على ايجاده D. Bender و B. Leone بعنوان Are Humans Aggressive by Nature ? (١٩٨٢) ، ص ١٦ - ٢١ .
- (١٥) J. P. Scott The Old-Time Aggression : ضمن كتاب اشرف عليه Ashley Montaga بعنوان Man and Aggression ١٩٦٨ .

- (١٦) The Territorial Imperative-Ardrey من ١٦٨ - ١٧٢ و ١٧٢-١٧٤
و ٢٣٣ - ٢٣٨ . ويتشابه التركيز هنا على الاحتياجات الفطرية الى حد ما مع تصور
عالم النفس Abraham Maslow عن instinctual needs - انظر كتاب
Motivation and Personality-Maslow (١٩٥٤) .
- (١٧) The Territorial Imperative Ardrey من ١٨٠ - ١٨٢ .
- (١٨) Aggression - Leonard Berkowitz - (ص ٩ - ١١) .
- (١٩) استشهد بها Blaine Hardin في كتاب Boring, Boring Boring
في جريدة الواشنطن بوست ٢١ يناير ١٩٨٢ ، ص ١ D - (D٤ -) .
- (٢٠) استشهد بها Kenneth Boulding في كتاب Conflict and Defense
١٩٦٢ ، ص ٢٠٦ .
- (٢١) انظر على سبيل المثال Diane Fossey في كتاب Mist
Jane Crood all Through a Window (١٩٩٠) .
- (٢٢) Goodall انظر بوجه خاص ٧٥ - ٨٤ و ٩٨ - ١١١ و ٢٠٦ - ٢١٦ .
- (٢٣) The Lorenzian Theory - Kim من ٨٨ .
- (٢٤) The New Litany of Innate Depravity Ashley Montagu
خمن كتاب اشرف عليه Ashley Montagu بعنوان Man and Aggression
ص ٩ - ١١ .
- (٢٥) The Lorenzian Theory - Kim من ٩٧ .
- (٢٦) The Science of Conflict James A Schellenberg (١٩٨٢) .
- من ٢٠ وكتاب That Old-Time Regime Scott من ٥٢ .
- (٢٧) انظر على سبيل المثال David Pilbeam The Fashionable View of
Man as a Naked Ape مجلة New York Times Magazine في ٢ سبتمبر ١٩٧٢
من ١ استشهد بها Ronald Glossop في كتاب Confronting (١٩٨٧) من ٤٥ -
طرح معظم هذه الحجج قبل ظهور ملحوظات Goodall عن سلوك الشمبانزي
- وعن علاقة ارقى انواع القردة Primates بالاختلاف في الاقليم انظر كتاب :
Life and Death Gombe Jane Goodall
١٥٥ (مايو ١٩٧١) .
- انظر ايضا كتاب Through a Window-Goodall السابق ذكره تقا -
(٢٨) That Old - Time Aggression - Scott من ٥٦ .
- (٢٩) The Lorenzian Theory - Kim من ١٠١ - ١٠٧ .
- (٣٠) نفس المصدر ، ص ٩٥ .
- (٣١) Through a Window - Goodall من ٢٩٠ .

- The New — Sociobiology Synthesis — Edward O. Wilson (٢٢)
 • (١٩٧٥) انظر أيضا كتاب Wilson On Human Nature — ١٩٧٨
 • On Human Nature — Wilson (٢٣) ص ٢٠ - ٢٢
 (٢٤) نفس المصدر ص ٩٩ - ١٠٠ وأغلب ما جاء في الفصل الخامس ، ص ٩٩ - ١٢٠
 • Sociobiology — Wilson (٢٥) ص ١٩٨ ، ص ١٢٢
 • نفس المصدر (٢٦)
 On Human Nature (٢٧) ص ١٠٦ - ١٠٧ و ص ١١٤ وايضا
 ص ١٠١ - ١٠٢
 • نفس المصدر ، ص ١١٦-١١٧ (٢٨)
 • نفس المصدر ص ١١٩ (٢٩)
 • نفس المصدر ص ١١٩ (٤٠)
 (٤١) "Ashley Montagu" مقدمة ، في كتاب اشرف على تحريره
 A. Montagu بعنوان Sociobiology Examined (١٩٨٠) ، ص ٦ ، ٧
 • Sociobiology - Wilson (٤٢) ص ٧٥ - ٢٤٥
 • Sociobiology Examined. — Montagu (٤٣) ص ٧ - ٨
 • نفس المصدر (٤٤)
 • نفس المصدر ٨ - ١٠ انظر أيضا Marshall Sahlins The Use and Abuse of Biology
 (٤٦) انظر Evan Luard War in International Society — (١٩٧٦)
 (٤٧) انظر على سبيل المثال John A Vasquez Foreign Policy,
 C. F. Hermann Learning and War ضمن كتاب اشرف على تحريره
 وآخرين بعنوان New Directions in the Study of Foreign Policy (١٩٨٧)
 ص ٢٧٢
 • The New Litany — Montagu (٤٨) ص ٦ ، ص ١٦
 • The Making of Mankind — Leaky (٤٩) ص ٢٢٩
 • نفس المصدر ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ، ٢٢٧
 The Parable of the Tribes — Smookler و Andrew Bard (٥١)
 (١٩٨٤)
 Peaceful Societies — David Fabbro (٥٢) ضمن كتاب اشرف على تحريره
 Falk, Kim بعنوان The War System ص ١٨٠ - ٢٠٢
 • نفس المصدر ، ص ١٣١ (٥٣)
 • نفس المصدر ، ص ١٩٩ (٥٣)
 • نفس المصدر ص ١٨٨ (٥٥)
 (٥٦) The Harmless People — Elizabeth Thomas (١٩٥٩)
 استشهد به Seyoss Brown في كتاب The Cause and Prevention of War
 ص ٤
 • War — Gwynne Dyer (٥٧) ص ٦٠ ، ١٩٨٥
 • نفس المصدر ، ص ٩ (٥٨)

- (٥٩) نفس المصدر .
- (٦٠) نفس المصدر ، ص ١٠ .
- (٦١) A Study of War — Quincy Wright ١٩٦٥ ، ص ٦٣ .
- (٦٢) The Causes of War and the Condition of — Werner Levy
- Peace ضمن كتاب اشرف على تحريره Richard Falk S. H. Mendlovitz بعنوان
- ١٩٦٦ . Toward a Theory of War Prevention
- (٦٣) The Old Time Aggression — Scott ص ٥٤ .
- (٦٤) انظر كتاب Warfare is only an Invention — Margaret Mead
- ضمن كتاب بعنوان Peace & War : اشرف على تحريره Charles Beitz
- Theodore Herman ، ص ١١٢ - ١١٨ .
- (٦٥) The Social Learning Theory of Aggression — Albert Bandura
- ضمن كتاب The War System — Fatk and Kim ص ١٤١-١٥٦ .
- (٦٦) The Dynamics Jack E. Hokanson و Edwin I. Megargee بعنوان
- of Aggression (١٩٧٠) ، ص ٤٣ . جاءت في كتاب Lloyd Jensen بعنوان
- Explaining Foreign Policy ، ص ٢٠ .

الفصل الثالث

المستوى الفردي التحليل : التفسيرات النفسية للتحليل

لا يتوجه عامة الناس للحرب بمحض اختيارهم .
ولكن همس الملوك هو الذي يسوقهم اليها .
بشير توماس مور .

حتى الآن كنا نتبع في بحثنا الزعم بارجاع عدوانية البشر الى جوانب
مشتركة بينهم الى حد ما كالفرائز العدوانية الموروثة من خلال آلاف
السنوات ، والاستعداد الثقافي نحو العنف والاحتياجات النفسية
المشتركة العامة للبشر . ولا يستبعد أن يكون الأهم من ذلك هو الاختلاف
بين الأدميين ، وليس ما بينهم من تماثل .

ولا بد أن يكون واضحا عدم ضرورة توافر نفس الطبيعة لجميع البشر .
فلا يخفى أن بعض الناس أعنف من البعض الآخر ، وهناك اختلافات جمة
في التكوين النفسي للأفراد . انها اختلافات مهمة تساعد على فهم
الصراع بين البشر .

تأمل الحرب التي اندلعت بين الهند وباكستان ١٩٧١ . فقد غزت
قوات غرب باكستان شرق باكستان ، لقلب نتائج انتخابات جرت هناك
كان من المحتمل أن تضع زعيم باكستان الشرقية على رأس الدولة .
ونجمت الهند عبء نزوح أكثر من عشرة ملايين لاجئ من شرق باكستان ،
وشعرت بالمرارة التي ترجع الى سنوات طويلة خلت ضد باكستان .
واخيرا ، أمر رئيس وزراء الهند غاندي القوات الهندية باختراق خمسة أميال
داخل أرض باكستان ، وأصدر انذارا يأمر فيه حاكم باكستان يحيى خان
بالانسحاب من باكستان الشرقية . واختار يحيى خان الحرب بدلا من ذلك ،
وكان خطأ جسيما . اذ تعرض جيشه لهزيمة سريعة وحاسمة انتهت
باستقلال باكستان الشرقية تحت اسم بانجلاديش . فلماذا حدث هذا ؟
ولنتأمل كيف نظر جون ميثوسنجر الى رد فعل يحيى خان للانذار الهندي ،
فقد اعتبره :

« صفة شديدة في جميع الظروف ، ولكن في نظر انسان مثل يحيى خان يعتز بفحولته رغم هشاشته ، فان وصول هذا الانذار من امرأة بدا غير مقبول سيكولوجيا . وهكذا فحنى رغم ادراكه تفوق القوات الهندية في العدد بالنسبة لقواته (خمسة اضعاف) فقد أمر رئيس باكستان بشن هجوم جوى ضد الهند في ٣ ديسمبر (١) » .

فلعل يحيى خان المعتز بفحولته وفي سبيل الدفاع عن ذكوره ازاء منافسته الانثى كان عاملا حاسما في قرار خوض الحرب !

فمن المناسب اذن أن نبحث عن أسباب الحرب بعد النظر في التكوين الفردى لأولئك الزعماء الذين يحتلون مناصب تساعد على تقرير مصير دولهم . وفي هذا المستوى من التحليل ، يكون الافتراض الاساسى هو اختلاف القرار باختلاف الأفراد . فمن المسائل ذات الأهمية شغل بوريس يونسين منصب زعيم روسيا في الكرملين خلفا لجوزيف ستالين . وهناك اختلاف بين شغل جورج بوش لمنصب رئيس الولايات المتحدة بدلا من جيمى كارتر ، ويفترض أن تكون لهذه الناحية أهميتها ، لأنه في معظم الحالات خضع التعجيل بخوض الحروب لقرارات فردية من الزعماء ومستشاريهم . وقد يكون من الصعب الاهتمام الى أمثلة لاية حرب وقعت دون صدور قرار من أعلى مستويات السلطات الحكومية . وهكذا فاذا اردنا معرفة لماذا تنشب الحرب ، كان علينا أن نتعرف على الأفراد الذين كانوا مسئولين عن اصدار مثل هذه القرارات .

ومن ناحية أخرى ، علينا أن نلتزم الحرص قبل أن نختصر أسباب جميع الحروب ونجعلها قاصرة على التكوين السيكولوجى للزعماء كأفراد . فمن الواضح أن هناك عددا كبيرا من العوامل المهمة التي تتحكم في قدرة أى زعيم بمفرده على اصدار قرار الحرب أو السلام كدور الاجهزة البيروقراطية الحكومية في رسم السياسة وتنفيذها ، وفي النواحي الرسمية وغير الرسمية المحيطة بصنع القرار . . . وهكذا . ومن الواضح أيضا أن هناك بعض مواقف تتراخى فيها هذه القيود وتفتقر قوتها ويتسنى فيها للزعيم بمفرده التأثير على السياسة القومية . وفي مثل هذه المواقف قد يكون لشخصية الزعيم والخصائص السيكولوجية دور حاسم .

فما هي الظروف التي نتوقع فيها تمكن الزعماء من تجاوز القيود التنظيمية العادية ؟ والاجابة واضحة على ذلك : عندما يصنع القرار في أعلى مستويات النظام السياسى . فقد يكون الموقف من المواقف التي يضع فيها كبار المسئولين ومستشاروهم القرار . فكلما ارتفع قدر الشخص في الهيرارشية البيروقراطية ، قلت القيود التنظيمية التي تقيد تأثير الشخصية

على القرار • ولعل هذا القرار سيكون القرار الذى يختص بالمسئولية عنه
أعلى صناع القرار وحدهم • وكلما قل عدد الأفراد المعنيين ازدادنا قدرة
على التركيز على العوامل الفردية والشخصية، بدلا من تركيزنا على العوامل
المؤسسية • ولكن متى تصادف صنع القرار فى أعلى المستويات (٢) •
يصنع القرار بمعرفة قلة من شاغلى الوظائف العليا فى بعض
الأحوال :

١ - عندما تتطلب الاجراءات الدستورية الرسمية (العوامل غير
الرسمية المرتبطة بالموقف) تبعا لنوع القرار المعنى أو تكوين الموقف •
٢ - عندما يسمح للزعيم المتربع على القمة بقدر كبير من حرية
العمل واصدار القرار على مسئوليته الخاصة (كما يحدث فى الأنظمة
الديكتاتورية) •

٣ - عندما يكون للزعيم قدر كبير من المصلحة فى اصدار القرار •
٤ - عندما تكون هناك مؤسسة واحدة مسئولة عن القرار ، ويسمح
لقلة من العاملين فى هذه المؤسسة برسم السياسة بغير تعويق من معارضة
القوى البيروقراطية الأخرى •

وفضلا عن ذلك فسيسمح للخصائص الشخصية لهؤلاء الزعماء
المتربعين على القمة بقدر كبير من التأثير على السياسة •

٥ - عندما يكون القرار من القرارات اللاروتينية أو المواقف غير
المتوقعة ، أى المواقف التى لم توضع لها تعليمات روتينية مستديمة تحد من
سلطة صناع القرار أو من حريتهم فى العمل ، كما يحدث فى الأزمات •

٦ - عندما تكون المعلومات المتعلقة بالموقف إما شحيحة الى أقصى
درجة ، أو عندما يكون الزعماء غارقين فى بحر من المعلومات المكثفة ، وتكون
المعلومة المستحدثة مشحونة بالتفاصيل • وفى هذه الحالة ، يكون الموقف
شديد التضارب مما يسمح للأفراد بتحديد الموقف بأنفسهم واصدار
القرارات المتوافقة مع ميولهم وقابليتهم •

٧ - عندما يكون صانع القرار صاحب تجربة بسيطة ، أو لم يتدرب
تدربا كافيا على المسائل الخارجية ، ومن ثم فانه يعمد الى اختزال
الريبرتوار المتعلق بالخيارات السياسية الممكنة ، مما يرغم القائد أو الزعيم
على الرد ، اعتمادا على قدراته الفطرية فى حل المشكلات •

٨ - عندما يكون الموقف مصحوبا بقدر كبير من التوتر •

فإذا افترضنا أننا واجهنا العديد من هذه الحالات ، فإن علينا الشروع في فحص بعض الخصائص الشخصية التي قد تؤدي دورا حاسما في تقرير هل يحق للزعيم اختيار قرار دفع شعبه للحرب .

الاحتياجات السيكلوجية :

تعرف علماء النفس على حالات مختلفة من الاحتياجات السيكلوجية ، وبعضها وثيق الصلة بالسياسة ، كالحاجة للإعجاب بالذات أو الحب ، والحاجة للتقدير أو الشعور بالاعتزاز والحاجة لتحقيق الذات أو إثباتها . كل هذه الاحتياجات ممكن التعرف عليها ، وتضاف إليها الحاجة للأمان والسلطة والسيطرة (٣) . على أن جميع الأفراد لهم نفس الاحتياجات ، التي تختلف أهميتها باختلاف الشخص . فبينما يبدو بعض أفراد خاضعين لحاجتهم للتقدير الذاتي ، فإن آخرين تتسلط عليهم الحاجة لنسطة أو أي شيء آخر . وافترض ماسلو (ابراهام) وجود هيرارشية للاحتياجات ورتبهم حسب الأفضلية على الوجه الآتي :

١ - الاحتياجات البيولوجية (الفزيائية) كالغذاء والماء والهواء والجنس . . . وهلم جرا .

٢ - احتياجات الأمان - تأمين البقاء .

٣ - الإعجاب بالذات وتعلق الآخرين بمعنى الحب .

٤ - احتياجات التقدير الذاتي واحترام الآخرين .

٥ - احتياجات تحقيق الذات والارتقاء الذاتي (٤) .

ونمشيا مع ما ذكره ماسلو فإن هذه الاحتياجات غريزية ، ومشتركة بين الجميع . فهي موجودة لدى الكافة (بالقوة) ، وتحتكر كل مجموعة من الأهلأف بدورها معنى الفرد . فعندما يتم اشباع المجموعة الأولى من الاحتياجات ، تنزع التالية لها في المرتبة الى السيطرة على الحياة الواعية ، وتضطلع بدور مركزي في تحريك السلوك الانساني . ولن تنشط الاحتياجات الأسمى الا بعد اشباع الاحتياجات الأولية بقدر معقول . فمثلا اذا تحقق اشباع كل من الاحتياجات السيكلوجية واحتياجات الأمان تغدو احتياجات الإعجاب بالذات هي الأهم لأي فرد بعينه وتتخذ الصدارة على ما سبق اشباعه من احتياجات (٥) .

ومما له أهمية خاصة في تصوير ماسلو للفرد الذي يسعى لتحقيق ذاته ، يعنى الفرد الذي حقق اشباع احتياجاته الفزيائية واحتياجاته السيكلوجية الخاصة بالأمان وتغلق الآخرين والتقدير الذاتي ، أنه

يشعر بعد الاطمئنان الى الشعور بالامان الفزيائي والسيكولوجي بازدياد وثوقه في بيئته . والفروض أن يتوافر للأفراد الشديدي التقدير لأنفسهم لينمن فقط زيادة الوثوق بأنفسهم ، وانما أيضا أن يكونوا أشداء في الاعتراض على استعمال القوة . ومع هذا فلا يستبعد أن تدفعهم ثقتهم في قدرتهم الى التفوق على الآخرين في تحمل الأخطار . ومن جهة أخرى ، فقه ضئيل ماسئلو الأفراد الذين لا يقدرون أنفسهم تقديرًا كافيًا بأنهم قلقون ومشاكسون وغير متعاونين ويتصفون بالحشونة في المعاملة ومصابون بالبارانويا ومتعصبون لقوميتهم وعندهم ميل لاستعمال القوة العسكرية . ويفترض أن يكون هذا الميل للسلوك العدواني نتيجة لاحتياج الفرد للتعويض (أو للخلو في التعويض بمعنى أصح) من أثر القلق الناجم عن قلة تقديره لذاته .

وربما خطرت ببالنا هنا ملاحظة هنري كيسنجر عن الزعماء السوفيت الذين مروا بتجربة التطهير وشاهدوا ارتياحات عهد ستالين ، ولقد تعرضوا من أثر هذه الشكوك العامة وافتقارهم الى الوثوق في الآخرين الى زيادة الشك في العالم الخارجي أيضا ، وبخاصة الولايات المتحدة (٦) .

ومن المحتمل أن يكون دارسو السياسة على علم بالزعماء الذين يبدو أنهم شديديو الاشتهااء للسلطة . فالأناس الذين تهين عليهم فكرة السلطة يميلون للتحكم في الآخرين والى المغالاة في المجادلة وجنون العظمة ، ويفتقرون الى الاهتمامات الانسانية ، ويكشفون قدرا كبيرا من التردد في المخاطرة (وربما كانت هذه الصفة نعمة على البشرية) . ويتصل باحتياج الفرد للسلطة الميل للسلوك الاستقلالي والاضطدائي (٧) . ويعتقد أن من تهين عليهم فكرة التسلط يعوضون في الغلب - تجارب حرمان حدثت لهم في طفولتهم عندما لم يستجب لاحتياجاتهم للأمان والحب والإنجاز والتقدير الذاتي (٨) . ولسوء الطالع فإن هؤلاء الأفراد مائلون لشغل وظائف الزعامة . ويصح القول بأن هذه الخاصية هي السمة الغالبة على الساسة المحترمين ! ورأى هارولد لاسول منذ سنوات عديدة أن الدافع الأول للاشتغال بالسياسة هو الافتقار الى الامان العاطفي ، أو ضالة التقدير الذاتي ، وهذه حالات يعوضها النزوع للتسلط (٩) ، بل وهناك بعض شواهد على أنه كلما ازدادت حاجة من يشغلون مناصب القمة للسلطة ، ازدادت سياسية حكوماتهم الخارجية ابعثا في العدوان (١٠) .

ومن جهة أخرى ، فإن الأفراد الذين تسيطر عليهم الحاجة الى الانتماء الى جماعة مرموقة والحاجة للإنجاز ، يميلون الى زيادة التعاون والتفاعل مع الآخرين . ولقد بينت دراسة ونتر وستيوارت لرؤساء

الولايات المتحدة أن الرؤساء أصحاب أعلى قدر من الرغبة في الأحزاب والاحتياج للإنجاز (باعتبار هذه الاحتياجات مقابلة لاحتياجات التسلط) كانوا الأقل استعدادا للخوض في الحرب والأكثر استعدادا لمساندة التحكم في التسليح (١١) . وبينت دراسة تيرهون للتظاهر في العلاقات المولية أن الأفراد من أصحاب الاتجاهات الانجازية يجعلون الصدارة للاستراتيجيات التعاونية ، أملين أن يقتدى بهم خصومهم في هذه الروح التعاونية (١٢) .

صفات الشخصية :

يعرض البشر أنواعا شتى من صفات الشخصية ، الا أن بعضها له ارتباط خاص بموضوع الحرب . ومن بين أنماط الشخصية التي قد يرغب دارسو الصراع الدولي التعرف عليها ما سماه ميلتون روكيش بالشخصية الدوجماتيكية (١٣) . ويتصف المنتمون الى نمط الشخصية اندوجماتيكية بضيق العقل . فهم يرفضون قبول أية بينات جديدة تتعارض هي ومعتقداتهم ، أو تطبيقها ، ومن ثم يرتابون في مصدر هذه المعلومات الجديدة ، كما أنهم يضيقون بالمعلومات المتضاربة ولا يرحبون بها . ومن المستبعد إقدامهم على فحص المجالات الكاملة للمبدائل المتاحة ، ولديهم ميل للاعتماد على المعلومات المتطابقة . ويتصفون بوجه عام بالتشكك ، ويمانون من قدر كبير من القلق . ومن المحتمل أن يتوجسوا من احتمال وجود مؤامرة وراء هذه النوعية من المعلومات ، ولديهم أيضا استعداد للتغاضي عن الالتجاء للقوة (١٤) . وإذا سلمنا بهذه المجموعة من الصفات غير المستساغة ، فأننا لن نعجب اذا عرّفنا عن الترحيب بنهوض واحد من أرباب الشخصية الدوجماتيكية بشغل منصب القيادة أو التحكم في إدارة دفة الأحداث عند حدوث أزمة دولية .

ومن بين مجموعة الصفات التي يستخدم النقاش حولها تلك التي تخص من يصح تسميتهم بالشخصيات السلطوية . وثمة دراسة شهيرة أجراها تيودور أدورنو ورفاقه تعرفوا فيها على مجموعة من الصفات التي تمثل هذه الشخصية ، ثم وضعوا سلما يستعان به للتيقن (اعتمادا على الاستبيان) من اتصاف فرد بالذات بهذه الصفات (١٥) . وعلى الرغم من أن أدورنو أسمى «سلمه» سلم ف (نسبة الى الفاشية) ، فإن من حصلوا على أعلى الدرجات في هذا السلم قد نزعوا للاتصاف بمعتقدات تدرجهم ضمن فئة الفاشيين اليمينيين أو متطرفي اليساريين .

والصفات المتصورة تتضمن الافراط في العنفوان والقوة والميل للهيمنة على الرؤوسين والاذعان للرؤساء والحاجة لادراك العالم في هيئة

صرح مكتمل والضيق بالفوضى وإثارة الاختبارات المحدودة المعالم والاعتماد على النماذج المتطابقة . وبالإضافة إلى الأثر الواضح الذي قد تتركه مثل هذه النوعية من الشخصية في قدرة الأفراد على اتخاذ أية قرارات عقلانية ، إلا أن ما يبدو له أهمية خاصة هو جنوح السلطوى إلى اتباع صفات شديدة التعصب للقومية والعنصرية . وكلتاها مرتبطة بمناصرة الحرب والعدوان (١٦) .

ويعرف دارسو السياسة أيضا الأشخاص أصحاب الشخصية المتسلطة ، وهنا يخطر ببالنا في التو شخصيات ليندون جونسون وريتشارد نيكسون وهنرى كيسنجر . ويحتمل أن يكون هناك جملة أشخاص يتحلون بهذه الصفات في عالم السياسة . وتشترط أنماط الترشيح للوظائف السياسية توافر شرط القدرة على التسلط عند الترقية لأرفع المناصب . وبينت دراستان مستقلتان للرؤساء الأمريكان ومستشاريهم للشئون الخارجية ، أن الأفراد أصحاب الصفات المهيمنة كانوا عادة وغالبا الأميل للدفاع عن سياسات التهديد واستخدام القوة العسكرية والاعتراض على سياسة المهادنة ومصالحة الأصوات المعارضة ، وأنهم تفوقوا في هذا السبيل على الشخصيات التي لم تحرز درجات عالية في عالم التسلط . وتمكن مؤلفا الدراستين اعتمادا على معرفة الشخصية الفردية « من التنبؤ بدقة (٧٧٪) بالوقت الذي ستدافع فيه مثل هذه الشخصية عن استعمال القوة أو لا تدافع عنها (١٧) » . وبعبارة أخرى ، فالظاهر أن الصفات الشخصية للتسلط قد استنبطت عن طريق التعميم من شخصية الفرد العادى وطبقت على عالم السياسة . ويجنح الزعماء المتسلطون إلى التعامل مع البلدان الأخرى بنفس الطريقة التي يتعاملون بها مع باقى الأفراد . وهذا اكتشاف مهم . فالظاهر أن ما يتحكم في قرارات استعمال القوة على المستوى القومى يخضع - جزئيا على أقل تقدير - للخصائص الشخصية للتسلط واكتشف أحد المحللين أنه فى حالات الاختلاف المتعلقة بسياسة الولايات المتحدة تجاه المعسكر السوفيتى ، كانت الشخصيات الأكثر جنوحا للأكستروقرتية (الانبساطية) هى الأكثر ميلا للدفاع عن السياسات التعاونية والاعتراف بوجود الآخرين من الشخصيات الأكثر جنوحا إلى الانطوائية (الانتروفرت) . ولما كان هناك تفاعل بين العوامل الشخصية فلا غرو إذا بدا أن الجمع بين عوامل شدة التسلط وعوامل الانطوائية قد خلقت خليطا غير مرغوب فيه . وفيما يلي تحليل اثرى لمثل هذه الشخصيات التي سماها زعماء رفض طلبات الخارجين عن كتلهم السياسية (*) ، وتضم بين صفوفها جون فوستر دالاس وودرو ويلسون وهربرت هوفر وتشارلز

Block excluding.

(*)

ايغانس هيوز وهنرى ستمسون ودين اتشيسون وكورديل هل (وكلهم من الشخصيات الأمريكية التي رددتها الصحف مرارا) .

ويميل زعماء (الكتل) الى تقسيم العالم فى فكرهم بين من يتبعون القيم الأخلاقية التي يعتقدون أنه لابد للعالم أن يتبعها والقوى المعارضة لهذه الرؤية . وهم يميلون الى عقيدة ثنائية أشبه بعقائد المانويين فى جعل نظراتهم تستند الى مبدأ أخلاقى . وهم يجنحون الى دفع الآخرين الى وصفهم بالعناد والتصلب فى رأى ، ويسعون الى إعادة تشكيل العالم تبعا لرؤيتهم الشخصية ، وكثيرا ما تتسم سياساتهم الخارجية بالعناد الذى يتمسكون فيه بفكرة معنوية واحدة (١٨) .

ومن الشخصيات الأخرى المثيرة للاهتمام الشخصية النرجسية . والنرجسية تمثل شخصية مركبة مؤلفة من مكونات تتضمن الاستعداد لاستغلال الآخرين وتسخيرهم لغايتهم والاستمتاع بالزعامة والأدوار التسلطية . وبكل ما يثبت أهميتهم الذاتية وتفوقهم وعظمتهم وأنانيتهم والافتقار الى التعاطف مع الآخرين والولع بالتوافه المادية وشدة الحساسية لأحكام القيمة التي يصدرها الآخرون . ولقد اكتشفت علاقة قوية بين النرجسية والخصومة والعدوان والحاجة الى السلطة (١٩) .

واستخلص عالمان نفسيان - على أقل تقدير - أن صدام حسين من أرباب الشخصيات النرجسية . اذ يرى صدام فى نفسه شخصية تاريخية عظيمة ويتصور نفسه زعيما عالميا له نفس مكانة جمال عبد الناصر وماوتسى تونج أو كاسترو . ويرتبط هذا التماثل بحلم المجد والرؤية السياسية لتخليص العالم العربى من النفوذ الغربى ، وتوجيهه تحت امره حاكم واحد ، يعنى صدام حسين بالذات . ووصف بأنه يحمل نظرة بارانوية للعالم . فهو يبرر عدوانه ويراه أمرا له ما يبرره نتيجة لتهديدات أعدائه . ويرى كانبسان سيطر عليه النزوع الى التسلط بلا حدود . وهذه نزعة لا يكبحها ضمير أو اهتمام بمعاناة الآخرين . بيد أن هذه الأحلام بالمجد ومشاعر التميز والوضوح الميسيانى (بالإضافة الى أفعاله العدوانية) تخفى فى كوامنها الشبك فى الذات ونعيم الشعور بالأمان (٢٠) :

وثمة نوع آخر من صفات الشخصية يستأهل الذكر . اذ يبدو الاستعداد لتحمل المخاطر من الخصال ذات الأهمية الكبرى فيما يتعلق بقرارات الحرب أو السلام . ففي مثل هذه المواقف يظهر بعض صانعى القرار أنهم أكثر استعدادا - نسبيا - لتحمل المخاطر ، بينما يبدو آخرون أكثر ميلا لتجنب المخاطرة . وبعد التسليم بنفس التقييم لمخاطر الحرب ومقارمها ، فإن بعض صانعى القرار لا يمانعون فى تحمل مخاطرة الحرب

مع انذاكهم ان نسبة النجاح قد تكون حوالي ٥٤% ، بينما يطالب آخرون من صناع القرار بنسبة أعلى من النسبة المحتملة (يعنى حوالى ٧٥%) . وقد يخطئ هذا الاختلاف الفردى بدور مهم فى اصدار القرار بخصوص الحرب (٢١) :

أما الجانب المروع من القصة فيتمثل فى اشتهاه عدد كبير من عامة الناس ، من المنتسبين للخلفيات الغربية والشخصيات البعيدة عن الجاذبية ، لشغل الوظائف السياسية العليا . واكتشف روبرت أيزول فى دراسة لثمانية من شاغلي الوظائف السياسية العليا فى القرن العشرين العناصر الآتية ذكرها فى خلفيات الشخصيات التى تولى دراستها :

- ١ - « أنا » قوية .
- ٢ - شدة التعلق بالامهات ، الإلتى غالبا ما يكن من المتدينات .
- ٣ - حدوث صراع مع أب صلب الارادة ، وتقمص شخصية الأب .
- ٤ - حياة جنسية مقيدة وأسى توجيهها .
- ٥ - وجود ميل للحفاظ والابتعاد سيكولوجيا عن الآخرين .
- ٦ - اتباع منظور متماسك للعالم .
- ٧ - الميل للتصلب الفكرى .
- ٨ - رفض التسليم بالأمر الواقع .
- ٩ - احتقار البيروقراطية والخلو فى الثقة فى الارادة واللابدية .

التساويح النفساني :

ان من تجرى له ثلاثة فحوص نهائية فى ذات اليوم يشعر بوجود خيط وثيق بين الصحة العقلية والمرض العقلى . اذ يبدو أن التوترات والشدائد فى الدوائر السياسية العليا كثيرا ما تضع شاغلي الوظائف الحكومية فى موقع قريب من هذا الخط الرقيق الذى يفصل العقل عن الجنون ، أكثر مما يرغبون أو ترغب . ويعتقد جيروم فرانك أن هناك عندا كثيرا يناهز ٧٥% من رؤساء الولايات المتحدة قد عانوا من الاجهاد العقلى العنيف أثناء ممارستهم للسلطة (٢٢) . ووصف كتاب السير كلا من هتلر وويلسون وستالين بأنهم تعرضوا لمشكلات سيكولوجية جسيمة . ولما كان هؤلاء المشتغلون بكتابة السير قد جمعوا بين العلم بالتاريخ ويعلم النفس . لذا كثيرا ما وصفت كتاباتهم بالتاريخ النفسى (*) .

ووصف روبرت تاكر في سيرته لستالين الزعيم السوفيتي بأنه شخصية مصابة بعصاب ، ولديه تصور مصطبغ بصورة مثالية لنفسه التي كان يراها كشخصية بطولية . كما أنه توهم وجود هوية بينه وبين بطله لينين (تبعاً لما قاله تاكر) . ولما كانت هذه الصورة المصطبغة بطابع مثالي قد امتزجت بشكوك مزعجة في تقديره لذاته ، لذا تسلطت على ستالين فكرة السعي نحو التسلط وشغل المناصب والانجاز . واستعمل سلطته ضد خصومه المتخيلين والحقيقيين - وأعاد كتابة التاريخ وخلق فكرة عبادة الشخصية حتى يرسم لنفسه صورة « العبقورية البطولية » (٢٤) ستالين ، وما تحمله ضمناً هذه الفعلة بكل وضوح هي أن ولع ستالين باستعمال القوة في المسائل الداخلية والمسائل الدولية ، كان مرتبطاً بحالة تسلط داخلي في عقله الباطن .

ولعل كتاب الكسندر وجوليت جورج عن ويلسون ودراستهما لشخصيته (٢٥) هي الدراسة الكلاسيكية المثلثة لدور الشخصية في السياسة . وربما ساعد فحص كتابهما ببعض التفصيل القناريء على التعرف على نوع التحليل الذي يقوم به المؤرخون النفسانيون . فلقد فحصا تصرفات ويلسون في المناصب الثلاثة الرئاسية التي تولاه كرئيس لجامعة برنستون وحاكم ولاية نيو جيرسي ورئيس للولايات المتحدة . وانتهت مدة شغله لهذه المناصب بالمشاحنات والهزيمة في ظروف كان من المتوقع أن تتيح له أعظم فرصة للنجاح .

وللحكم على هذه الأحداث تمنع المؤلفان في شخصية ويلسون الذي اتسم طابعه بالصرامة والعناد والولع بالأفكار وتصوره أنه أقوم الخلائق خلقاً واشتهر أيضاً برغبته في التسلط . وعرف عن ويلسون أيضاً بعض الصفات الموجبة . إذ كان قادراً على الاسراف في مدهانة من يبغضهم وكشف عن مرونة سياسية ملحوظة في بعض الأحيان تكشف في تحوله من النزعة المحافظة إلى النزعة التقدمية . واكتشف المؤلفان اتصاف ويلسون بانرونة عندما يسعى للسلطة ثم يشتد جموده عندما يمارسها . فبمجرد توليه المنصب يتكشف ولعه بالتسلط وتجنب الخضوع لاية سلطة لمواجهة المشكلات التي ظن أنه الوحيد القادر على حلها . وفي باقي المشكلات ، لم يظهر أي اهتمام أو رغبة في التسلط . على أنه كان لا يكشف عن أي لين عند معالجته للمشكلات الأساسية ، وأثبت عجزه عن الاهتمام إلى أية فضائل في مواقف خصومه ، إذ ظن أن قبول الحل الوسط في هذه المسائل يعني الإساءة لأمنه .

وواصلت إحدى المشكلات الكشف عن نفسها ، فقد أدرك العزاب عجزه عن الأخذ بالحلول الوسط ، حتى عندما كان من الممكن والمعقول أن

يركن إليها عندما يكون الحل الوسط المطلوب خاصا بأحدى المسائل الصغرى (مثل السماح للآخرين بالاشتراك في عملية تجهيز إحدى المعاهدات) وحتى عندما كانت الحلول الوسط المعنية من المسائل التي قد دافع عنها في الماضي . وفي مثل هذه الحالات كان الاختلاف حول المبادئ مشوبا ببعض الاصطدامات الشخصية (كما حدث في المعركة التي نشبت بينه وبين هنري كايوت لودج حول معاهدة فرساي على سبيل المثال) ونتج عن ذلك أنه عندما لم تتوافر لويلسون القدرة على النجاح ، فإنه لم يعاني من الهزائم فحسب ، ولكنه عانى من ويلات الانسحاب أيضا . وباختصار ، لقد كشف عن شخصية دائمة التكرار للأفعال التي قهرته . وفيما يتعلق بما ذكره المؤلفان فإن هذا السلوك اللامعقول قد أثبت ارتدادا، لجذور سيكولوجية .

واستخلص المؤلفان أن مسلك ويلسون قد كشف عن عدد من الآليات الدفاعية « للآنا » . ويحتاج هذا الرأي للتذكرة المقتضية بنظرية فرويد في عالم النفس . « فالهو » تصور يشير إلى رغبات الإنسان ومشتبهاته التي لم تتعرض للحس والتحصين . ويختص « الآنا » بالتمعن في الواقع . أما « الآنا العليا » فتمثل الضمير . وتحتاج الآنا إلى الدفاع عن نفسها ضد الهو والآنا العليا ، وتحتاج إلى الدفاع عن تقدير الفرد لذاته والدفاع ضد مظاهر القلق الناجمة عن الاحباط وتتضمن الآليات الدفاعية لفرويد :

١ - القمع .

٢ - الاستقاط .

٣ - التسامي (إعادة توجيه السلوك إلى قنوات أكثر معقولة) .

٤ - الإنكار .

٥ - تشكيل ردود الفعل (السلوك المبالغ فيه المعبر عن ميول تعد متعارضة تماما هي ونوازع الفرد ورغباته) .

وتنتقص آليات الآنا من التسديد على الواقع ومن الاستجابة المتعقلة للبيئة . وبدلا من ذلك ، فإنها تؤدي إلى استجابات مستندة إلى احتياجات سيكولوجية داخلية . وفي حالة ويلسون ، فإن حاجته للتسلط كانت نمطا من تشكيل رد فعل اضطلع فيه التسلط بدور حمايته من الحط من تقديره لذاته .

واستخلص المؤلفان القول بمعاناة ويلسون من العصاب ، يعنى أول فئات الاضطراب العقلي . أما القنات الأخرى فتشتمل على اضطراب في الطفولة والشباب ، خصوصا في ناحية علاقته بأبيه . إذ كان ويلسون

الأب قسبا من الطائفة المسيحية ، لاذع اللسان ، وكثيرا ما وبخ ابنه .
وليس هناك أدنى شك في أن ويدر في صباه قد غاثي من حرماته من
حنان الأب . واضطلع أبوه بدور شديد القاطلية في تربية ابنه ، ومنعني
للتفرغ لهذه المهمة . وكان غصب ويلسون وحقه على أبيه يكاد يتعرض
للمقح التام ، كما بين من تقديره وتظاهره بالمطاف على أبيه طيلة حياته .
بيد أن هذا الغضب قد عبر عن نفسه على أنحاء شتى . فمثلا لقد ظهر
ذاك في عجز ويلسون عن إجادة القراءة إلى أن بلغ سن الحادية عشرة
(وكان قد بدأ يتعد عن إشراف أبيه في هذه السن) ، وأيضا في تخلفه
الدراسي في السنوات الأولى للدراسة . هذا هو ما صادفه صاحب
دكتوراه الفلسفة في الحكم في المستقبل (وكان وقته الاشتعوري للتعليم
وسيلة للتعبير عن نغمته وعدائه لأبيه المثقف) . واستكمل البرونامج
التعليمي فيما بعد بكتابه للمواعظ لأبيه الذي كان يصبر على مراجعة
ما كتبه ابنه كلمة كلمة ، والسخرية من الأصول التي كتبها ، وتبعض
ذلك عن أن أصبح من المسائل الحاسمة في نظره فيما بعد في الحياة علم
المناس بأية كلمة يكتبها .

وخلفت علاقة ويلسون بالباكرة بأبيه شغورا عميقا بالنقص ، وأدت
حدة ضالة تقدير ويلسون لنفسه إلى كفاخ دام طيلة حياته ضد شغور
باطني بعدم الكفاية يتعين الاستمرار في إثبات بطلانه ، وتبعض عن توليد
حاجة للتسلط كآلية دفاعية « للأن » ، وساعدت السلطة أو النفوذ على
التعويض لما أصاب تقدير الذات من عطب . أما المشكلة الأخرى التي ولدتها
علاقة ويلسون بأبيه فهي تحول الذكور المتسلطين المهيمنين الذين عازقوه
في المسائل المهمة - لاشعوريا - إلى صوت الأب التي اتجه إليها عداؤه
المكتوم لأبيه .

والنقطة الجوهرية هنا هي أن ويلسون كان يفكر ويتصرف على نحو
طبيعي في معظم الأحوال . إذ كان عادة من السياسة المقتدرين الذين يعرفون
السياسة عن ظهر قلب وضرورة الحلول الوسط . ومع هذا فقد كان
الوثوق في الحسل الوسط أمرا مسيرا بالنسبة له في بعض المواقف
بالذات ، عندما يفجر اعتراض أية شخصية متسلطة في إحدى المسائل
الحاسمة مشكلته اللاشعورية نحو أبيه .

ولم يكن ويلسون الرئيس الأمريكي الوحيد الذي أتجه إليه اهتمام
عناء النفس . إذ كان كالفين كوليدج يعاني من اكتئاب شديد في مرحلة
مراهقته ، وعانى وارين هاردينج من تصدعات عنيفة قبل بلوغه الخامسة
والثلاثين ، وإيجانت إسمها إلى دخوله المستشفى . وتعرض لينكولن
لاكتئاب كان يدفعه للانتحار قبل تنصيبه رئيسا بعشرين سنة . ولعلها

ما يقوله بعض الخبراء ، فإن لينكولن وتيودور روزفلت وفرانكلين روزفلت وليندون جونسون كانوا - في أغلب الظن - من المصايين بحالات اكتئاب ، وظهرت عند جونسون علامات بارانويا وهلوسة (٢٦) !

وأولع علماء النفس ومؤرخو النفس بشخصية ريتشارد نيكسون ، ونشرت عدة دراسات لشخصيته . ولا حاجة للقول بأنها نشرت دون معرفة نيكسون أى شيء مما جاء بها (٢٧) . رسمت أكثر هذه الدراسات صورة نيكسون كشخصية انطوائية (انتروفرت) محبة للعزلة مصابة بالشك والمراوغة والتكتم وخاضعة للتسلط ، وعنده انقسام وتناقض فى شخصيته . وأشار معظمهم الى معاناته من عدم الأمان والخوف من الإخفاق وعدم حب الآخرين له وشعوره بالنقص . وارتبط هذا الشعور بالنقص بحاجته الى السلطة والاستعانة بالآليات الدفاعية كالحاجة الى فرض سيطرته على نفسه وعلى الآخرين وعلى بيئته ، وذكروا أن لديه قنطرة كبيرة على الابتكار ، بل والتزلزل . وقيل تخليه عن أعباء الرئاسة ، أصيب نيكسون بحالة غير سوية الى حد دفع رئيس أركانه الكسندر هيج الى تحليل شخصه والقول بأنه « معرض للاقدام على الانتحار » . وأزعجت حالة نيكسون وزير الدفاع شلستجر الذى استنتج تعرض حالة الرئيس للزمن الذى يحول دون استمراره فى أداء واجبه ، مما دفعه الى اعطاء الأوامر للعسكريين بعدم الالتفات لأى أمر يصدره الرئيس الا اذا كان مهورا بتوقيع وزير الدفاع (٢٨) .

نقد التاريخ النفساني :

على الرغم من أن السير الذاتية النفسانية تضطلع بدور مهم فى تبينها الى أهمية الشخصيات فى مستواها الفردى فى السياسة الداخلية والسياسة الدولية ، الا أن علينا التزام الجذر عند تقييمها . فأنهم شىء يفرق بين التاريخ النفساني وعمل المحلل النفساني المؤلف لدينا هو تمتع المحلل النفساني بميزة العمل والالتقاء بزائنه ، بينما يعمل المؤرخون بمهزل عن موضوعات بحوثهم بخطوة أو خطوتين . ومن المشهور أن السياسة يحرصون على التكتم فيما يتعلق بحياتهم الشخصية . ولم يشن لأى مؤرخ نفسى ممن ذكرناهم من قبل الالتقاء لقاء فعليا بأحدى الشخصيات التى تحدث عنها ، وبدلا من ذلك فإنهم يعتمدون على مادة منتزعة من كتب السير التى نشرت بالفعل أو من الرسائل واليوميات ولقيا الأقارب والزلاء . ثانيا - فلطالما دهشنا من جانب الموضوعية فى هذه الدراسات . فقد جرت العادة ألا يشعر كتاب السير بالانجذاب نحو من يكتبون عنهم من شخصيات ، أو بالفرور منها كأوغاد . وأخيرا فربما كان التاريخ النفساني

قد ارتكب خطيئة الاسراف في الاختصار ، أى أنه يرد سياسة البلد الخارجية الى ما يجرى للرئيس أثناء قضاء حاجته ! فعلينا إذن التزام الحذر فلا نركز تركيزا تاما على ما جرى فى فترة الطفولة من صراعات وحالات مرضية منصلة بها ، ونعتبرها سببا لما أعقبها من سلوك دون أن نعنى بالبيئات الاجتماعية والسياسية للعصر .

ولعل هيربرت كلمان قد أحسن استيفاء هذه النقطة فى نظريته ، عندما أدرك عدم وجود نظرية سيكولوجية قائمة بذاتها عن الحرب والعلاقات الدولية . وغاية ما هناك هو نظرية عامة فى العلاقات الدولية يساهم علم النفس بدور فيها (٢٩) .

التوتر :

وكأنه لم يكن كافيا أن تشغل أمخاخنا بالزعماء الذين تتدخل اضطرابات شخصيتهم فى مقدرتهم على تعقل القرارات ، اذ علينا أن ندرك أن « الأسوياء » أنفسهم يتعرضون للمصاعب عندما يقررون أى شىء بتعقل فى حالات التوتر .

فمن بين الموروثات المتطورة للانسان مجموعة من التغيرات الهرمونية والأبضية (المتعلقة ببناء البروتوبلازم) ، التى تحدث للجسم الانسانى أثناء فترات التوتر ، عندما يفرز الأدرنالين وتتدفق الكاربواييدات المخزونة فى الدم فترتفع نسبة السكر فيه ، وتتم تعبئة احتياطي طاقة الجسم وتخف آثار الاجهاد العضلى وتزداد سرعة تجلط الدم ، ودقات القلب ، وتغير أنماط التنفس . وتهىء هذه التغيرات الانسان لنوع ما من الاجهاد الفزيائى ، أى للبديل الكلاسيكى « للعراك أو الهروب » . ومع هذا فلما كانت الظروف التى تثير هذه التغيرات الجسمانية فى العصر الحديث لا تؤدى غالبا الى تعريف الطاقة الفزيائية ، لذا كثيرا ما يترك الانسان فى حالة احباط وقلق ووهن وانهاك . وبعد أن كانت هذه الآليات القديمة تعذنا وتهيؤنا لمواجهة مواقف التوتر فانها الآن تنتقص من قدرتنا على التعامل مع مواقف التوتر (٣٠) .

تأمل على سبيل المثال الأحداث التالية : فى يوليو ١٩٨٨ ، أرسل الطراد (فينش اجيه) للمساعدة فى حراسة قافلة ناقلات البترول التى تحبل علم الولايات المتحدة فى الخليج الفارسى أثناء الحرب الإيرانية العراقية ، فأسقطت من باب الخطأ إحدى الطائرات التجارية التى كانت تطير من إيران الى دى . وكان يوما عصيبا لقبطان الطراد وبجارته . وكانت سفن الولايات المتحدة فى الخليج قد انتهت فى الله من مناوشة

مع القوارب الايرانية ، وأغرقت مركبتين ايرانيين عندما أبلغ الرادار عن اقلاع إحدى الطائرات من مطار بندر عباس في إيران . وكانت المعلومات التي نقلها الرادار والمعدات الالكترونية عن هذه الطائرة متضاربة . ولم يكن أمام طاقم الطراد سوى دقائق قليلة لتقرير ما الذي يتعين القيام به قبل أن تصبح الطراد في مدى يسمح لها باطلاق طوربيد (جو - بحر) على فنش . وعند محاولة التحري عن الطائرة واحتمال أن تكون من الطائرات التجارية كلف أحد البحارة بالتحقق من دليل الطلعات الجوية من بندر عباس . وقلب البحار صفحات الدليل بسرعة ، وأغفل الطنمة (والتي كانت متأخرة عن موعدها بمقدار ١٧ دقيقة) . وأخطر بحار آخر - بنوع الخطأ - عن ارتفاع الطائرة كما هو مبين على الشاشة مما دفع جميع المعنيين الى الاعتقاد بأن الطائرة تنوى الانقضاض على فنش ، بدلا من قيامها بالارتفاع واستنتاج علماء النفس (الذين كانوا يعملون منفردين) بعد أن أعادوا النظر في الحادثة أن هذين الخطأين يرجعان الى جملة عوامل كالتوتر وازدحام المعلومات وتصدع الاتصال بين العاملين في فنش في معركة معلومات القتال (٣١) .

وأحيانا تؤدي مثل هذه الأحداث الى اشتعال الشرارة التي تفجر الحروب .

الجدول الأول - الآثار الاجهادية للتوتر على الأفراد صانعي القرار

نقصان	زيادة
التفكير التحليلي	إساءة الادراك
التفكير الخلاق	الانتهاء الى قرار مسبق الادانة
مرونة المعرفة	الجمود
تحمل التناقضات	الادراك الانتقائي
القدرة على المحافظة على انفتاح الذهن	التفكير القولي
القدرة على التثقيب في وسائل الحل	القاء اللوم على كبش فداء
المبدل	استقاط العداء
القدرة على التفرقة بين المهم والهام	الاعتماد على العادة في حل المشكلات
القدرة على تركيز الانتباه الى كفاية العمل	الرأى الضيق والأفق وفقدان
	المنظور الواسع
	زيادة تبسيط الأفكار
	التطابق الجماعي
	التصرف المتطرف (من التراجع الى
	الاندفاع الأرعن

إما لأن الحكومة تتمحك بها كعذر لشن الحرب ، أو حرب طالما
أشبهتها ، أو لأن الحادثة قد أثارت موجة من مشاعر الاقتصاص التي يبدو
أنه من غير المقصور مصادفتها على نحو آخر . وفي هذه الحالة بالذات ،
أمكن تجنب اشتعال الحرب بين الولايات المتحدة وإيران ، وإن كانت
الدول لا تتمتع دوماً بهذا البصيرة .

ولقد استخلص من التجارب التي تحاكى مثل هذه المواقف ومن
دراسة موقف الأفراد في الأحوال الفعلية للتوتر ، ما له من أثر أقرب الى
الاجهاد على قدرة الأفراد على رد الفعل نحو البيئة بطريقة عقلانية ويزودنا
الجدول السابق بقائمة مختصرة للآثار الممكنة للتوتر (٣٢) .

وأجل أولى هولستي على نحو حسن ما بوسعنا معرفته من الآثار
البيضية للتوتر :

« ما يسفر عنه يدعونا للتيقظ . فننادرا ما يكون الأفراد في أفضل
أحوالهم عندما يتعرضون لشدة التوتر . وأكثر الخسائر احتمالا لشدة
التوتر ما يصيب القدرات ذاتها التي تفرق بين البشر وغيرهم من
الأعراض وما يحدث من خلل في الصلات المنطقية بين الفعل الحاضر
والأهداف المستقبلية ، وفي محاولة خلق استجابات مبتكرة لمواجهة
الظروف المستجدة وصعوبة التعرف على الآراء المعقدة ، وفهم المجردات ،
وشعور التمييز والتفرقة بين الألوان الى أخطر حالاته أى الى القدرة على
التفرقة بين الأسود والأبيض فحسب ، والعجز عن تمييز درجات اللون
الرمادي الواقعة بينهما ، والعجز عن التفرقة بين التشبيهات الصحيحة
والتشبيهات الزائفة . والاحساس بالهراء . ولعل الأهم من كل الآثار
السابق ذكرها ما تتعرض له القدرة على التغلغل في كوامن الآخرين .
وفيما يتعلق بهذه الصفات فالظاهر أن قانون العرض والطلب يعمل هنا
بصفة معكوسة . « فكما تزيد الأزمات من الحاجة الى هذه المزايا . فانها
تقلل أيضا - كما يبدو - مما تتزود به من قدرات وأفكار » (٣٣) .

ولا يقتصر الأمر على ما يصيب صنع القرار من عطب ، بل قد يؤدي
وجود التوتر الى أحداث المرض الفزيائي والخلل العقلي ، الذي قد يتفاقم
فيضعف القدرة على صنع القرار . وانتهت أبحاث هيوليتانج للزعماء
البارزين في القرن العشرين (٣٤) الى الاعتقاد بأن شدة الأمراض الفزيائية
قد أصابت بالفعل القدرة على التفكير العقلاني عند الزعماء القوميين (٣٤) .
على أن آثار التوتر تختلف باختلاف شخصية الفرد أو العوامل الفزيائية
منه . السر ، والحالة الصحية والاجهاد ، ولكن لما كان الزعماء القوميون
يتولون المناصب عندما يكونون قد تخطوا سن النضج (وهذا تقدير

مبالغ فيه لأن بعضهم اعتلى منصبه وهو في مقتبل العمر) ، فإن النتيجة ليست دائما سبارة ، لأن التقدم في السن يكون مصحوبا في الأغلب بزيادة الاستعداد للمرض والاجهاد وتقلص القدرة على مواجهة التوتر ، وبينما قد يكون ايجاد بيئة خالية من التوتر لزعمائنا السياسيين ذا اثر محمود (مع التاكيد من حصولهم على قدر وفير من الراحة) الا أن التوتر - فيما يبدو ولسوء الحظ - من بين الأشياء التي « تنعكس عن البلد الذي يتزعمه السياسي » .

العوامل النفسية والحرب : متضمنات :

على أية حال ، فإذا كانت العوامل السيكولوجية والخاصة بالشخصية تمثل المشكلة ، فما هو الرد على ذلك ؟ وإذا كانت العوامل السيكولوجية تحظى بمثل هذه الأهمية ، فإن هذا سيعنى وجوب خضوع الاختيار للمناصب العليا لشرط اجتياز اختبار سيكولوجي صارم : ويتوجب اجراء والاكثر من الفحوص السيكولوجية لنخبة الساسة وأن تتماثل في كثرتها هي والفحوص الفيزيائية . ومن سوء الحظ أن المرشحين للمناصب السياسية يتماثلون في استعدادهم (أو عدم استعدادهم بمعنى أصبح) لخضوع للملاحظة والفحص من قبل المحللين النفسيين ، مثلما يرتضون المساعدات المالية المقدمة من أثرياء المعجبين . وفي التحليل الأخير فإن الدول ستعتمد الكثير - فيما يحتمل - لو أنها اتبعت اجراءات فحص من بيدهم صيغ القرار ، حتى لا ينفرد الزعماء - بغض النظر عن هل يعاون من خلل سيكولوجي أو عاطفي أم لا بأصدار قرارات مهمة عن الحرب أو السلام ؟

الصور والمفردات واساءات الادراك :

لا يقتصر الأمر على وجود اختلاف بين الأفراد في ناحية التكوين السيكولوجي ، ولكنهم يختلفون أيضا فيما يكونون من صور ومفردات .
فهم يدركون الأشياء على أنحاء شتى .

ولنبدا بتعريف الصورة . الصور هي الممثلات المنظمة لصفات معينة في ذهن الفرد عن الموضوعات والأحداث والناس والأمم والسياسات . إنها صور ذهنية عن البيئة الاجتماعية والسياسية التي نحيا فيها . ولا تحتوي الصور على معرفتنا بهذه الأشياء فحسب ، ولكنها تحتوي أيضا على تقييمنا لها - ما هو خير وما هو سيئ وما يدنيها - واتجاهنا نحوها . والصورة بالضرورة تبسيط للواقع . فنحن لا نحفظ في عقولنا

بأكثر من صورة معينة للأحداث والسياسات أو البشر الذين يخطرون
ببالنا . وهذا ما يعنى فقدان قدر كبير من المعلومات .

تنظيم هذه الصور المنفصلة فى وحدات متكاملة تتميز بالتماسك
والتكامل نوعا ، أى بنوع من النسق الاعتقادى أو النظرة الى العالم التى
تحتوى على معتقدات وتفسيرات وافتراضات ومشاعر واستعدادات ،
واتجاهات وهلم جرا . ويساعد الاعتقاد الذى يتخذ صورة نسقية على
توجيه الفرد نحو بيئته ، وعلى تهيئ أهم خصائصه المميزة ، ويضطلع
بدور أشبه بدور مجموعة من العدسات التى تحتياها المعلومات الخاصة
بالبيئة . وتنظم المدركات الحسية فى أدلة متماسكة منطقيا يسترشده بها
العمل ، أو تضع أهدافا وتحديد مفضلات (٣٥) . وكما بين أولى هولستى :
« ... تزودنا معتقداتنا بشفرة متماسكة نوعا نستعين بها فى تنظيم
واكساب المعقولة ما كان سيغدو ، لولا ذلك ، حشدا مهوشا من الاشارات
التي تلتقطها حواسنا من البيئة » (٣٦) . وهناك قدر له أهمية من هذا
النسق الاعتقادى العام له صلة بالسياسة .

ونحن نجسح على الزعم بأن صورنا ومدركاتنا للعالم - كأحداثه
وبلدانه وزعمائه ممثلات حقة تطابق الحقيقة بكل دقة . ولسوء الحظ
فان الأمر غالبا لا يكون كذلك ، لأن مدركاتنا للأحداث والأفعال الخاصة
بالبيئة الدولية تمر بالظروف من خلال مرشح عبارة عن صورنا الحاضرة
للعالم . ويستعان بهذه الصور التى يحتفظ بها فى ملف فى عقولنا فى
تفسير العالم الحقى . على أن هذه الصور قد تكون مصدر التعصب الذى
قد يعوق على نحو خطير قدرتنا على خلق صورة فعلية لما يحيط بنا . وكما
تعد شخصية الفرد هنا الفرد للاستجابات للمواقف على نحو ما ، كذلك
تفعل صورته ونسقه الاعتقادى (٣٧) . وقد تتعرض صورنا للعالم المحيط
بنا الى تحريف خطير لأسباب شتى سنعمل على اكتشافها فى هذا القسم
من الفصل .

وهذه مسألة مهمة ، لأن الزعماء السياسيين يعتمدون فى معاملاتهم
على صورهم الفردية ومدركاتهم للعالم أكثر من اعتمادهم على الواقع
الموضوعى . فالصورة هى الواقع بالنسبة لجميع الغايات العملية .
وفرق اثنان من وراء العلاقات الدولية (هارولد ومرجريت سيراوت)
منذ أمد بعيد تفرقة مهمة بين الوسط النفسى (العالم كما يدركه صانع
القرار) ووسط التعامل (العالم كما هو بالفعل والعالم الذى تجرى
فوقه أحداث السياسة) وقالا ان بوسع صناع القرار الاعتماد على
معلوماتهم المستمدة من الوسط النفسى ، أكثر من اعتمادهم على الجانب
الأخر (٣٨) . وكل ما باستطاعتنا أن نأمله هو أن تتسم الصور والمدركات

التي يستعني بها صانعو السياسة القومية بالدقة ، وإن كنا نعترف أن الأمر لن يكون دوماً على هذا النحو .

محتوى الصور والأنساق الاعتقادية : أساليب التعامل :

من بين أهم ميادين البحث ميدان استقصاء صورة العالم عند الشخص أو نسقه الاعتقادي . وعلى الرغم من استعمال العديد من التصورات لوصف محتوى النسق الاعتقادي ، إلا أن التصور الأوسع انتشاراً هو « أسلوب التعامل » (*) ، الذي عرفه ألكسندر جورج « بأنه جانب له أهمية خاصة من النسق الاعتقادي يرمته لأي شخص في مجال الحياة السياسية » (٣٩) . وعلى الرغم من وجود اختلافات دقيقة في التعريف المشار إليه ، فإن الأنساق الاعتقادية وأساليب التعامل تتداخل أو تتشابه هي وما يصح تسميته بالأيديولوجية ، أي مجموعة متماسكة من المعتقدات السياسية . ولقد وضع جورج اعتماداً على عمل باكر لانتان لايتس في النسق الاعتقادي لرواد الزعماء البلاشفة ، الاتحاد السوفيتي (٤٠) أطراً لأسلوب التعامل اشتمل على عشرة أسئلة عن السياسة . وربما ساعدت إجابات هذه الأسئلة في تحديد الجوانب الحاسمة للنسق الاعتقادي السياسي للشخص وخمسة من هذه الأسئلة « فلسفية » أما الخمسة الأخرى فهي « وسيلية » اختصت بالتكتيكات السياسية (٤١) .

الأسئلة الفلسفية :

١ - ما هي الطبيعة ، « الأساسية » للحياة السياسية ؟ هل المجتمع السياسي مجتمع توافق - أساساً - أم مجتمع صراع ؟ ما هو الطابع الرئيسي للخصوم السياسيين للفرد ؟

٢ - ما هي الاحتمالات المتوقعة لتحقيق الفرد - في نهاية المطاف - لقيمه وتطلعاته السياسية ؟ وهل بمقدور الشخص أن يتفاد أو يتشامخ بهذا الخصوص ؟

٣ - هل استطاع التنبؤ بالمستقبل ؟ وبأي معنى وإلى أي حد ؟

٤ - ما مقدار التحكم أو التسييد الذي بمقدور الفرد أن يحظى به على التطور التاريخي ؟ وما هو دور الفرد في تحريك أو تشكيل التاريخ في الاتجاه المرغوب ؟ .

٥ - ما هو دور المضادفة في المسائل الانسانية والتطورات التاريخية ؟

الأسئلة الوسييلة :

١ - ما هي أحسن وسيلة لانتقاء الأهداف ، أو الأهداف الثانوية للعمل السياسي ؟ (فمثلا هل يكون ذلك على أساس المصلحة القومية الاحادية البحتة ، أم على أساس الاعتبارات التعددية الكامنة في كبح الشخص لذاته) ؟

٢ - كيف استطاع متابعة أهداف الناحية العملية ، وما هي أفضل الوسائل تأثيرا ؟ (على سبيل المثال هل يتحقق ذلك اعتمادا على القوة أو الدبلوماسية ؟ وبطريقة احادية أو متعددة الأطراف ، بالاستعانة بالتهديد أو عن طريق وعود المثوبة ؟

٣ - كيف يمكن احتساب مخاطر العمل السياسي والتحكم فيها وقبولها ؟ (على سبيل المثال من خلال التصعيد الحثيث لأفعال الفرد أم عن طريق الأمر الواقع) ؟

٤ - ما هو أفضل توقيت للعمل لدفع مصالح الفرد للامام ؟ (على سبيل المثال ما هو وجه النفع في وضع اليد على الشيء أو المفاجأة ؟ هل يصح الجمع بين استعمال القوة والتفاوض ؟ هل يتوجب الانتظار حتي يتحقق التكافؤ العسكري قبل تقديم المطالب للمنافس أو الخصم ؟

٥ - ما هو وجه النفع ودور مختلف السبيل للتفاوض بمصالح الفرد ؟

واستعان علماء سياسة عديرون بإطار جورج عندما حاولوا البحث واختاروا بطريقة متطابقة التركيز على بحث أساليب التعامل عند الزعماء القوميين المهيمنين أو خبراء السياسة الخارجية ، ودرسوا أحاديث الشخصية موضع الدراسة ، والمواد التي كتبها لسيرته الذاتية والكتب والمقالات التي نشرها ، واستعملوا منهجا يسعى تحليل المضمون للتعرف على المعتقدات السياسية للشخصية . وبمجرد تحقيق ذلك كثيرا ما تجرى محاولات لتقنين هل عكست السياسة الفعلية للدولة أسلوب التعامل عند صانعي السياسة .

ولن نناقش مسألة امكانية تطبيق أسلوب التعامل - آليا - على الموقف ، حتى يتسنى لنا الاعتماد عليها في التنبؤ بسياسة الدولة بمجرد اطلاعنا على النمط الاعتقادي لصانع السياسة . والأرجح هو النظر الى

أساليب التعامل كعامل من العوامل العديدة التي تضطلع بدور مهم في تجديد السياسة ، وأحيانا تتصف بشدة أهميتها ، وفي أحيان أخرى لا تكون كذلك (٤٢) . أما ما نستطيع الاطمئنان الى معرفته فهو كون النسق الاعتقادي ذا أهمية كبرى للمدركات صانع السياسة للأحداث في العالم الخارجى ، ودوره الفعال كمرشح لمنبهات أو مثيرات البيئة واستجابة الفرد لهذه المثيرات ، وأنه في مواقف صنع القرار التي تتسم بتعقدها وعدم يقينها قد يميل صناع القرار الى التراجع عن اتباع أنساق معتقداتهم ، كما أن وجود أنساق اعتقادية قد يضيق من مدى البدائل التي قد تكون موضع نظر صناع القرار أثناء عملية صنعها (٤٣) .

وزودنا هنرى كيسنجر بيجال خصيب يفيد المحللين ، فبفضل استاذيته للعلاقات الدولية وكتبه العديدة المنشورة ، وسبق عمله كاستشاري للأمن القومي، وتولييه وزارة الخارجية في عهد ادارتي نيكسون وجيرالد فورد، تيسر العديد من الآثار المكتوبة التي يستطاع تجميعها والاستدلال منها عن أسلوبه في التعامل . والواقع ، لقد توافر لنا منجم خصيب من الكتابات التي تستأهل تحليل مضمونها . وفيها تصادف انسانا نجح في طرح اتجاه شديد التماسك للسياسة الدولية ، (يعتمد على منظور واقعي) قبل أن يلتحق بالخدمة العامة ، فهل استطاعت هذه النظرة العامة التماسكة ، أو أسلوب التعامل في أحداث أثر مهم على سياسة الولايات المتحدة بمجرد تولى كيسنجر أحد مراكز السلطة ؟

ان دراسة أسلوب المساومة عند كيسنجر ، أثناء اضطلاعهم بمهمة التفاوض لانهاء الصراع في فيتنام ، تبين وجود علاقة وثيقة بين نسقه الاعتقادي واستراتيجيته وتكتيكاته في هذه المفاوضة بعينها . والواقع أن مؤلف كتابنا قد بين أن أسلوب التعامل عند كيسنجر كان أهم المتغيرات المؤثرة التي أثرت في سلسلة الأفعال التي أقدمت عليها أمريكا خلال ربيع وصيف ١٩٧٢ . وبلت أهداف كيسنجر ومسالكه إبان المفاوضات كامتداد منطقي لمعتقداته العامة التي صاغها قبل سنوات عديدة من التحاقه بالخدمة العامة (٤٤) . ومن جهة أخرى ، فإن أية دراسة لسياسة الولايات المتحدة نحو الاتحاد السوفيتي والصين أثناء السنوات التي أمضاها كيسنجر قد انتهت الى القول بأن صور كيسنجر عن الاتحاد السوفيتي والصين ، كانت متصلة اتصالا غير مباشر فحسب بمسلك أمريكا في السياسة الخارجية (٤٥) .

تكوين الصور : لماذا تقاوم الصور التغير ؟

على الرغم من أن الصور وأنساق المعتقدات تختلف اختلافا كبيرا باختلاف الأشخاص ، إلا أن تكوين هذه المعتقدات يتخذ شكلا كبيرا الميل للانتظام . وبلاستطاعة ادراك أنماط محددة في الطريقة التي تتألف منها الصور ، وأيضا للحفاظ عليها أو تغييرها في العلاقة بين مختلف مكونات النسق الاعتقادي وطريقة التعامل مع المخلات (بضم الميم) الخاصة بالمعلومات . ومن بين أكثر الجوانب إثارة للاهتمام في تكوين الصور ما يخص العملية التي يتبعها تغير الصور أو الحفاظ عليها كنتيجة لاضافة معلومات جديدة .

ويطرا تحول مستمر على صورنا ويعاد تقييمها من ناحية صلاحيتها للتحول الى معلومة كلما تلقينا معلومة جديدة ، ويستمر اختبارها بالاضافة الى مشاهداتنا وتجاربنا في العالم الحق . ويجرى نوع من اختبار الواقع عند مقارنة صورتنا الجارية للعالم بالمعلومة الجديدة التي حصلنا عليها عن العالم (ويعد عدم القدرة على اجراء ذلك على نحو صحيح اشارة تنبئ بوجود مرض عقلي) وبطبيعة الحال ، ليست عملية فحص الواقع بالمسألة السهلة إطلاقا . وأغلبنا ينشغل في عملية ادراك انتقائية . فأننا استمدادنا لرؤية هذه الأشياء التي نود رؤيتها (وتسجيلها في ذهننا) ، فأننا نتجاهل الكثير من الأشياء التي لا تتواءم تماما هي وصورنا القائمة عن العالم .

وغنى عن البيان أنه من المهم لصانعي القرار أن يكون بمقدورهم تعديل صورهم اعتمادا على اختبارهم للواقع . أما كيف تتغير الصور فليست من الأمور المفهومة فهما كاملا ، ولكن هناك عاملا مهما واحدا ، وهو شدة تعقيد تكوين صور الفرد . وربما اتصف ما لدينا من صور العالم بالبساطة النسبية أو بالتعقيد النسبي . ويعتمد ذلك على عدد القطع التي تتكون منها المعلومة والعلاقة بين المقطوعات . والصور ذات التكوين المركب هي الأسهل في تغييرها ، اذ يتوفر لثل هذه أبعاد أكثر وظلال أوفر من الفروق ومعلومات أغزر . والأهم هو احتواء الصور المركبة لشذرات من المعلومة قد تتصف بتضاربها مع الشذرات الأخرى التي تستند إليها الصورة . ولما كانت مثل هذه الصورة تعتمد اعتمادا شديدا على التلفيق والتنوع والتركيب ، لذا فإن جاملها يكون أكثر تقبلا للتغير .

ومن جهة أخرى ، فإن الصورة البسيطة تحتوى على معلومات أقل ، تتصف بشدة توافقها ، فهي جميعا تتجه اتجاهها مماثلا ، أي إما أن تتصف كلها بالسلب أو بالإيجاب ، وتفسير مثل هذه الصورة أصعب ، وتنزع الصور البسيطة الى الاتصاف بشدة الجمود ، بل وقد تكون مغلقة . ومنع

هذا فإن الصور المركبة لا تتغير بسرعة ، اذ يبدو أن الصور بحكم طبيعتها تقاوم التغير .

ولا تفصح النيات عما هو بداخلها ، كما يولع علماء الاجتماع بالقول وقد يلقى الفرد نفسه عندما يواجه مجموعة جديدة من الوقائع في حضرة العديد من التفسيرات المتساوية في معقوليتها . وتساعد الصور السابق وجودها على اكتشاف جانب المعقولة في المعلومات الجديدة . ونحن ميالون إلى المراجعة بين المعلومات المستخدمة والصور القائمة . ويصح هذا الرأي بوجه خاص لو اتصفت المعلومة بالتناقض (٤٦) .

على أنه عندما يبين عدم تواءم المعلومات المستحدثة هي والصور المستقرة في الذهن ، ولكنها بدلا من ذلك تتحدى صورنا القائمة فإننا نصادف عددا من العوامل التي تكبح جماح تغير الصور . فالظاهر أن لدى الأفراد سعيًا داخليًا لضمان التوافق على المعرفة . فنحن ننزع بطبعنا إلى محاولة تخفيف اللاتوافق بين مختلف الاعتقادات والمشاعر . اذ تنجم عن التفاوت بين الأجزاء المتعارضة لصورتنا عن العالم حالة من « التأثر المرضي » (٤٧) . ونحن لا نطبق التنافر المعرفي ، وقد نحاول التعامل معه بنحوير صورتنا عن العالم لمواجهة هذا التنافر الجديد في المعلومات . وبعبارة أخرى ، بالنجاح في أداء عملية اختبار الواقع . على أن الأكثر احتمالاً هو محاولتنا على نحو ما الحفاظ على الصورة الأصلية . ويحتمل حدوث ذلك بوجه خاص عندما يتعرض جوهر القيم المحورية للتحدي من قبل المعلومة الجديدة .

وهناك عدة تقنيات للحفاظ على الصورة الأصلية عندما تواجه أمثال هذه المعلومة المتنافرة :

- ١ - الاكتفاء بتجاهل المعلومة الجديدة أو رفضها .
- ٢ - التشكيك في مصدر المعلومة الجديدة .
- ٣ - توسيعنا لوى أو تحريف المعلومة أو إعادة تفسيرها على نحو يجعلها متوافقة هي وصورتنا الحاضرة .
- ٤ - بإمكاننا البحث عن معلومة تتوافق مع صورتنا الحاضرة .
- ٥ - الاكتفاء بالنظر إليها كاستثناء مؤيد للقاعدة .

ثمة تحذيران يتعين توجيههما في هذه النقطة . فبالرغم من كل ما ذكرناه حتى الآن فإن أغلب الأفراد يستطيعون إدراك الواقع إدراكاً صحيحاً في العديد من الحالات (٤٩) . فليس كل شيء يتعرض للمسح

والتحريف ! ثانياً - ليس التناقض المعرفي دوماً لاعتقائنا . فربما كان من المنطقي أن ينظر الى المعلومة الوافدة على أنها متوافقة مع ما لدينا من صور سائدة . ولا بد من تقييمها على نحو ما وتزويدها بالمظهر المركب والابتعاد عن اليقين القائم في الكثير من المعلومات ، ومن المنطقي أن نقيمها على نحو يتوافق مع صورتنا الجارية للعالم ، وبخاصة اذا تواءمت هي وتجربتنا الماضية (٥٠) .

وعلى الرغم من أن هذا الميل نحو التوافق المعرفي لا يتصف دائماً بلا عقلانيته ، الا أن وجوده يكشف عن وجود انحياز نسقي في عملية تكوين المعلومة عند الأفراد . فالمعلومات الوافدة على استعداد للاستيعاب في صورتنا السابقة . وتشكل المعلومة المستحدثة بحيث تتواءم مع استعدادات الفرد أو فروضه السابق وجودها . وهكذا يظهر الميل القاطع عند أي إنسان لرفض تغير الصورة ، فلما كانت مختلف الصور في النسق الاعتقادي مترابطة الى أعلى درجة ، لذا فإن أية إعادة لضبط الاعتقادات (وبوجه خاص الاعتقادات المركزية) ستكون عرضة لتوليد سلسلة من ردود الفعل التي تتسبب بدورها في انقال كاهل عملية تنسيق المعلومات ، على نحو أشبه بما يحدث عندما نثقل العبء على دوائر أجهزتنا الكهربائية ، ومن ثم يعد استقرار الصور أمراً مفضلاً (٥١) .

مقاومة الصور للتغير : بعض أمثلة :

ولنضرب مثلاً بموقف دولي ربما تحدى صورة العالم . عندما أقدم أحد زعمائه (الرئيس جورباتشوف) ، بوصفه مسئولاً عن السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينات ، على تقديم عدة تنازلات للولايات المتحدة في مسألة تخفيض التسليح، وانسحاب قوات السوفيت من أفغانستان، وتخفيف القوات في أوروبا الشرقية، والتخلي عن اتباع مذهب برجنيف الذي أدى بدوره الى حدوث ثورات ديموقراطية في أوروبا الشرقية ، وخفض القوات السوفيتية في منغوليا وعلى الحدود السوفيتية الصينية والضغط على فيتنام لسحب قواتها من كامبوديا والابتعاد الفعلي عن الأنظمة الماركسية في بلدان مثل موزمبيق . وأحدثت جميع هذه الأحداث موقفاً معرفياً متناقراً بدرجة مريعة عند المتصلبين من أنصار الحرب الباردة في الولايات المتحدة .

وبدلاً من أن يغير كثيرون من محلي السياسة الأمريكية في أواخر الثمانينات صورتهم عن الاتحاد السوفيتي ، لجأوا الى تقنيات شتى للحفاظ على بنية معرفتهم القائمة بالفعل وأساء تقييم سياسات جورباتشوف في البداية ، ونظر إليها على أنها خدعة في العلاقات العامة خططت بخبث ودهاء

لتغيير صورة الاتحاد السوفيتي في الغرب (ومشكلة السياسة الدولية شعارها أنه لما كان الخداع شائعا ، فإن أية أفعال تقدم عليها الدول الأخرى ولا تتوافق مع صورتنا ، بالمقدور تصنيفها على أنها محاولات متعمدة للتضليل والخداع) وكبدل لذلك تجوهلت سياسات جورباتشوف في البداية باعتبارها إيحاءات لا معنى لها نسبيا ، أو أعيد تفسيرها حتى تتوافق هي وصور الحرب الباردة . فمثلا ، نظر إليها كمجرد تراجع مؤقت من تأثير مؤثرين هما قوة الغرب والحالة المزرية للاقتصاد السوفيتي بدلا من النظر إليها كتنازل أحدثه التغيير الحق في الفكر السوفيتي . ونظر الى جورباتشوف ذاته كاستثناء لأسلافه ، وأنه من غير المحتمل استمراره في البقاء طويلا إذا راعينا وجود معارضين أشداء لسياسته من الأعضاء المتصلبين بين صفوف سادة السوفيت (٥٢) . وكنتيجة لهذه التقنيات المحافظة على ما لديها من صور كان زعماء الولايات المتحدة أقرب الى البطء في تقدير الأهمية الحقة لثورة جورباتشوف في السياسة الخارجية .

ومن بين الدراسات الكلاسيكية للصور صبورة متصلة بمجموعة متشابهة من الظروف . ولقد عكف أولى هولستي على التعرف عليها من خلال تحليله للمضمون النسقي الاعتقادي لوزير خارجية أمريكا جون فوستر دالاس (٥٣) . وعنى هولستي بوجه خاص بصورة الاتحاد السوفيتي عند دالاس ، وبهل كان قادرا على تغيير الصورة لو تعرضت للتحدي مما يستجد من أحداث ومعلومات . ووصف هولستي الصورة التي لدى دالاس عن الاتحاد السوفيتي بأنها كانت مغلقة نسبيا وبعيدة عن المرونة . إذ كان لديه ميل لاستيعاب المعلومات الجديدة عن السوفيت التي تتوأم هي وصورة الحرب الباردة عندهم ، ولكنه لجأ الى تقنيات شتى لصمد المعلومات التي لا تنسجم وهذه الصورة كبخس حق المصدر ، وإعادة تفسيره لكي يتوأم وصورته القديمة ، والبحث عن معلومات أكثر توافقا وصورته .

ومما يثير الاهتمام أن يكتشف هولستي عدم قابلية تقييم دالاس العام للاتحاد السوفيتي للتغيير حتى بعد أن أدرك ما حدث من نقصان لعداء السوفيت . ولم يتغير التقييم العام للاتحاد السوفيتي عند دالاس حتى بعد أن خطا السوفيت خطوات موجية مثل انسحاب الجيش الأحمر من النمسا ، وانقاص حجم الجيش السوفيتي . وبدلا من ذلك نسبت هذه التحركات المعاونة الى ضعف السوفيت في الداخل ، وبأنها نتيجة ضرورية أكثر من كونها عملا دالا على حشد النية . وما يهمنا من كل هذا أنه إذا لم تفلح الأفعال التعاونية السوفيتية في تغيير الصورة الأساسية عن الاتحاد السوفيتي في نظر وزير الخارجية ، فبالله عليكم ماذا كان يوسع السوفيت فعله لاثبات حسن نيتهم لوزير الخارجية دالاس ؟ وما يفهم ضمنا من هذا

الموقف هو عدم وجود شيء أقل من انحلال نظام السوفييت كان قادرا على النجاح في اقناعه .

ووصف كيسنجر هذا النوع من تكوين الصور بأنه « نموذج الايمان الموروث في أسوأ أحواله » (٥٤) . ان من يتبع هذا النموذج في تكوين الصور سيكون بمقدوره التنبؤ بأي تغيير مخلص في السلوك يقدم عليه الخصم . فليس بإمكان الخصم فعل أي شيء لتغيير الصورة الأصلية . ولا يخفى أن مثل هذا الأسلوب في تكوين الصورة يجعل التعلم مشكلة كبرى . وتكشف المشكلة عن صعوبتها بقدر كاف اذا احتفظ الزعماء في إحدى البلدان بصورة مغلقة على هذا النحو . تخيل كيف سيكون الحال اذا احتفظ الزعماء في البلدين بمثل هذا النوع من تكوين الصور .

كيف استطاع تغيير الصور ؟ :

لما كان هناك تشبث يكاد يصل الى درجة التعصب في الحفاظ على الصورة الحاضرة عند أي شخص ، فهل هناك متطلبات يجب توفرها لحدوث تغيير في هذه الصورة ؟ الظاهر ان ما يساعد على حدوث تغيير في الصورة هو هبوط المعلومات برمتها دفعة واحدة بدلا من ظهورها بالتقسيم على مدى زمني ممتد (٥٥) . فمن السهل عدم احتساب واستيعاب التنف الصغيرة من المعلومات التي تفقد على فترات غير منتظمة . ومن جهة أخرى ، فان الشذرات الدرامية من المعلومات المتضاربة التي تتدفق علينا تدفعنا الى البحث عن وسيلة لمواجهة هذا الاختلاف ، على أن حدوث بعض أحداث ملفتة قد لا يكون كافيا لاغرائنا بالاقدام على اجراء تغيير كبير في الصورة . فربما احتاج التغيير الى الأحداث المبهرة وأيضا الى تجميع أحداث أقل لفتا للانتباه تستغرق مدة طويلة لتحديث الصورة (٥٦) .

ومما يزيد ذلك تحول الرئيس جيمي كارتر الى اعتناق نظرة للعالم أشد تصلبا ومعاداة للاتحاد السوفيتي في أعقاب تدخله في أفغانستان ، وعلى الرغم من أن حادث تدخل السوفييت قد أهله لكي يحتسب ضمن الأحداث الملفتة ، الا أنه جاء في أعقاب أحداث دولية أخرى (وداخلية أيضا) يحتمل أن تكون قد أحدثت تأثيرا متناميا على الرئيس الذي تأثر بجملة أحداث مثل ما فعله السوفييت في أنجولا وأثيوبيا والاستعدادات العسكرية للسوفييت ، واستمرارهم في انتهاك حقوق الانسان وسقوط الشاه على يد قوات معادية للأمريكان تحت زعامة آية الله خوميني وبروز المستشار بريجنسكي بيد زمرة المسئولين عن وضع السياسة الخارجية والأمن القومي . وتغيرت صورة كارتر عن العالم على نحو درامي . فلم يعد ينظر الى العالم على أنه حر وخال من الشر وبمقدور مختلف البلدان التعايش سويا فيه ،

اعتمادا على المنطق والدبلوماسية والقانون ، ولكنه نظر الى العالم على أنه مكان تتبادل فيه البلدان الأفعال سبباً النية ، وأنه من غير المستطاع الاعتقاد بأن خصومنا سيتبعون أو يلتزمون بالقانون والدبلوماسية دوماً في أفعالهم . نعم انه عالم يضم فيه كل بلد النوايا العدوانية ضد البلد الآخر . وليس بالمقدور انتظار التزام خصومنا بالقانون أو الاستماع الى صوت العقل . انه عالم يتحتم استعمال القوة فيه في الأغلب بدلا من الدبلوماسية .

وبينما تؤدي المقاومة الطبيعية للصور الى اتصاف طبيعة السياسة الخارجية بالاستقرار والتفاهم ، فإن جرفيس يرى حدوث تغير في الصور من قبل أي زعيم قوى يحدث دائما تغيرا في السياسة (٥٧) . وبالأستطاعة مرة أخرى الاستشهاد بفترة رئاسة جيمس كارتير . فبعد ما حدث من تحول في تصورات رايانه يسارح بوضع مجموعة من السياسات الجديدة ، عكست نظرة أشد جنوحا الى طابع الصقور فسحب اتفاقية سولت من مجلس الشيوخ ، وفرض حظرا على تصدير القمح الى السوفييت ، وشرع في معاونة السلفادور وإعادة تسليحهم وتعزيز ميزانية الدفاع .

طائفة الأشياء موضع عنايتنا :

لا يقتصر الأمر على تأثير تفسيرنا للواقع بصورتنا الحاضرة . اذ يشتمل هذا التأثير على توقعاتنا ومفضلاتنا ، يعنى الأشياء موضع عنايتنا ، عند تلقي المعلومة . كما أنها هي التي تحدد كيف سنفسر المعلومة اعتمادا على ما يجسرى في البيئة يخلق استعداد الملاحظة أشياء بعينها وإغفال أشياء أخرى (٥٨) . ومن الأمثلة للدلالة على ذلك أزمة يوليو التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى . فقد أرسل وزير الخارجية البريطانية جراي مذكرة للحكومة الألمانية ، محذرا من حدوث ما لا تحمد عقباه لو بدأت الحرب . وتأثير تقييم الامبراطور فيلهلم (الذي اشتهر عندنا باسم غليوم) لهذه المذكرة بواقعة تسلمه في التو بعض المعلومات عن إعلان الجيش الروسي للتعيشة ، ودفعه توقيت هاتين الرسالتين للنظر الى الرسالة البريطانية على أنها تمثل جانبا من مؤامرة بريطانية - روسية ضد ألمانيا ، وبعبارة أخرى ، خسرت المعلومات البريطانية على ضوء المعلومات الروسية التي تزامن وصولها الى فيلهلم . وفي هذا المثل اضطلعت إشارة التأثير (*) بدور في أسامة ادراك امبراطور ألمانيا للتهديد الروسي - البريطاني المشترك لألمانيا سنة ١٩١٤ (٥٩) .

ومن المؤكد أن إشارات التأثير قد لعبت دوراً في حالة إسقاط الطراد
فلسطين للطائرة الإيرانية ١٩٨٨ . فلقد تأثرت توقعات طاقم الطراد بثلاثة
مواقف :

أولاً : مخاطر الولايات المتحدة التي استندت إلى أجهزة التنصت
على الاتصالات اللاسلكية ، والتي تنبأت بإقدام الإيرانيين على ضرب إحدى
السفن الأمريكية في الخليج الفارسي .

ثانياً : قبل ذلك بدقائق قليلة ، أي قبل أن تقلع الطائرة الإيرانية ،
كان هناك هجوم ، وأطلقت السفن الإيرانية نيرانها على إحدى هليوكوبترات
الولايات المتحدة وسفنها ، ثم تعرضت لمناوشات من السفن الإيرانية .

ثالثاً : بينت التقارير العسكرية الحديثة أن طائرات ف ٤ قد حطت
في تلك اللحظة في قاعدة بندر عباس (٦٠) . وهكذا توقع الأمريكيان
الهجوم ، وتوقعوا أن تكون الطائرة الموجودة في المنطقة معادية ، وكان
لديهم الاستعداد لمشاهدة طائرات ف ١٤ وهي تطير من قاعدة بندر عباس .
وعلى ضوء هذه المعلومات المتاحة المتضاربة عن الطائرة والمسجلة على شاشة
الرادار ، ساعدت إشارات التأثير على الظن (من قبيل الخطأ) بأن الطائرة
ف ١٤ ليست طائرة إيرباص مدنية .

الصور « ودروس التاريخ » :

تتصف بعض الصور - بوجه خاص - بقوتها وصعوبة تغييرها .
وركز جرفيس على تأثير التاريخ وما يحدته من صور خاصة في مخيلة
الزعماء القوميين . ولا حظ أن بعض الأحداث كالحروب والثورات تترك
هذا الأثر عند الأفراد مما يستدعي حدوث تطورات درامية لمحو أثرها من
أذهانهم . ونتيجة لذلك ، فإن هناك تشابهاً بين صور الأحداث وشبح
باتكو (*) في التحليل فوق محاولتنا فهم الحاضر اعتماداً على المسألة
التاريخية (٦١) . أن المماثل والصور البسيطة (كروية بلدان الجنوب
الشرقي لآسيا) وهي تتبناقط « كقطع الدومينو » تزودنا برساسة تبني
حولها ما يضلنا من معلومات متناقضة وننسب لها المعنى الذي يروقنا .
والعلل ومنهية ممتازة للتخفيف من حالة عدم التيقن الكافية في المواقف
المركبة (٦٢) . وربما ساعد الاستدلال عن طريق المماثلة على التزويد بطريق
مختصر أو (تخزيم) إلى الفهم ، ولكنها أيضاً مشحونة بالمخاطر (٦٣) .

(*) شبح Banquo في مسرحية ماكبث لشكسبير ، وهو ليس شخصية تاريخية
خفية .

بطبيعة الحال ، لعل الاشتباه بما جرى في ميونخ النموذج الكلاسيكي التاريخي الذي يخدم جميع الأغراض وإستانس به الزعماء الأمريكيين في كل أزمة تقرينا من كوريا الى فيتنام الى الكويت ١٩٩١ . فلقد جرت العادة على تطبيق القاعدة العامة التي تنص على وجوب الرضى الدائم لسياسة المسألة مع المعتدى كسياسة بديلة (ووجوب انصاف الإجابة الصحيحة على الاعتداء بغوريتها وقوتها) وطبقت هذه القاعدة بلا تفرقة على نحو يستبعد الحلول الوسط واصلاح الموقف عن طريق التشاور وتبادل الرأي (الدبلوماسية) . وتركت صورة استئساد هتلر على أوروبا آثارها على ذاكرة المسؤولين في شاطئ المحيط الأطلسي الذين عاشوا في الثلاثينات والأربعينات . واكتشف ترومان وهستشساووه أوجه شبه في أفعال الشيوعيين في اليونان وتركيا وإيران بعد الحرب العالمية الثانية مع أسلوب اعتداء هتلر خطوة بخطوة على أوروبا في الثلاثينات . وهدفت الدبلوماسية الأمريكية في الأربعينات وبواكير الخمسينات الى الحيلولة دور تكرار الحرب العالمية الثانية ، وزيادة في التخصيص فلقد رأى ترومان بالذات هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية ١٩٥٠ على ضوء ما حدث بالمثل في الثلاثينات ، وذكر بوش في مذكراته ما جال بخاطره عندما كان راكبا الطائرة من ميسوري الى واشنطن قبل التقائه بمستشاريه حول أزمة كوريا :

« توافر لي الوقت كي أفكر أثناء وجودي بالطائرة . فبالنسبة لأبناء جيلي ، لم تكن هذه الحادثة هي الأولى التي اعتدى فيها القوى على الضعيف . وتذكرت بعض الأمثلة المشابهة الأيكر في منشوريا وأثيوبيا والهند . وتذكرت أنه في كل مرة أخفقت فيها الديموقراطيات في العمل ، أدى ذلك الى تشجيع المعتدين على التمادي . ومن ثم تصرفت الشيوعية في كوريا على نحو مماثل لما فعله هتلر وموسوليني واليابانيون قبل ذلك ببعشر سنوات أو خمس عشرة سنة أو عشرين سنة . . . ولو سمح لهذه الحال بالاستمرار دون تحيد ، فانها ستعني نشوب حرب عالمية ثالثة مشابهة للأحداث التي أدت الى اندلاع الحرب العالمية الثانية » (٦٤) .

وجورج بوش من المحاربين القدماء في الحرب العالمية الثانية الذين يعتبرون ذكريات اعتداء النازي جزءا من الماضي ما زال عالقا بالأذهان ، وربما كان سيبدو مثيرا للدهشة لو أنه لم ير اقدام صدام حسين على ضم الكويت للعراق كعملية مشابهة للاعتداء على الطريقة النازية ، ويرى صدام حسين بالذات كهتلر جديده . وفي واقع الأمر ، فان بوش كان سريع الربط بين الحالتين . وفي تقريره « وجوب عدم استمرار » الاعتداء العراقي ، وأن الواجب يقضى بالزرد بقوة على اعتداء العراق ، ولا مانع للاتجاه للخرب ان

دعت الحاجة ، حتى لا يؤدي نجاح صدام الى دفعه للهجوم على السعودية وغيرها من دول الخليج ، وبذلك يسيطر على أهم مصادر النفط في العالم . وما لبث النقاد أن أشاروا الى عدم وجود أوجه شبه بين صدام وهتلر ، أو بين العراق وألمانيا ، وأن تهديد المصالح الأمريكية لم يصل الى حد الخطورة التي وصل اليها ١٩٤١ . ومع كل هذا فإن ما يهم هنا هو الربط الذي حدث بين الموقفين في مخ الرئيس بوش والاستراتيجيات التي تفجرت بناء على ذلك .

ولعبت « دروس الماضي » أيضا دورا رئيسيا في قرارات ادارة كيندي . مجموعة من الدروس المستفادة من الحرب الكورية ، وقبلت مجموعة أخرى من دروس الفيلبين وماليزيا . ودروس كوريا لها شقان : الشق الأول يدعو الولايات المتحدة الى عدم العودة للحرب ثانية في أية حرب برية في آسيا ، وأنه من غير المحتمل أن يساند الشعب الأمريكي أية حرب طويلة محدودة . وعندما نتأمل الأحداث سنرى أن هذا القرار كان مبنيا على مماثلة قوية ، والواقع أنها كانت تمثل العقلية العسكرية الأمريكية . وفضل المستشارون المدنيون : روبرت كيندي ودين راسيك وروبرت ماكنتارا تطبيق الدروس المستفادة من حرب ماسايساي ضد الثوار في الفيلبين ، ومن الحرب البريطانية ضد العصاة في الملايو . ونجح المثلان لاعتمادهما على عمليات عسكرية على نطاق ضيق ومتخصص .

ويمتد ماى أن الزعماء غالبا ما يطبقون المسائل تطبيقا سطحيا وبلا تفرقة ، أو في غير موضعها الصحيح . والواقع أن رئيس هيئة الأركان في الولايات المتحدة قد طرح خمسة أسباب مؤثرة تبين لماذا لا يصلح الموقفان الفيتنامي والملاوي للمقارنة . انها أسباب يبين عند معاودة النظر اليها جذورها بالذكر :

- ١ - حدود الملايو أكثر صلاحية للتخضوع للرقابة .
- ٢ - من السهل التعرف على السمات العنصرية المميزة للعصاة في الملايو وعزلهم بالمقارنة بالموقف في فيتنام .
- ٣ - ندرة الغذاء في الملايو في مقابل الوفرة النسبية له في فيتنام الجنوبية ، مما جعل خرماء المشتركين في حرب العصاة أهم بكثير ، وجعلتها سلاحا مفيدا في الملايو .
- ٤ - الأهم هو أن البريطانيين كانوا هم القائمين بالقيادة الفعلية .
- ٥ - وأخيرا ، لقد استغرقت هزيمة العصاة ١٢ سنة تقريبا من

البريطانيين رغم كون العصاة أضعف من أقرانهم في فيتنام
الجتوينية (٦٦) .

ورأى كيندى ومستشاروه الموقف في فيتنام مشابها من الناحية
الرمزية للموقف الذى واجهته دولة ترومان فيما يتعلق بالصين سنة
١٩٤٩ . وفى هذه الحالة ، يكون الدرس الذى يجب أن نعيه هو أنه إذا
أقمت فيتنام على الانضمام لمعسكر الشيوعية ، فإن اللوم - إذا وقعت
خسارة - سينقع على عاتق الإدارة التى ألقى عليها عبء مراقبة ذلك ،
وسنماني سياسيا فى بلد من يظهر فيها لنا نحو « الشيوعية » ، كمن
عائق عزرائيل .

ولما كانت دروس الحرب العالمية الأخيرة قد لعبت دورا بمثل هذه
الاهمية فى خلق صور العلاقات الدولية ، فغالبا ما يعتقد الزعماء أن الحرب
الآتية ستكون متشابهة فى أسبابها هي والحرب الأخيرة . فلا ننسى أن
سياسة المهادنة فى الثلاثينات قد اعتمدت على الظن بأنه كان بالقدر
تجنب الحرب اعتمادا على دبلوماسية التوفيق بين وجهات النظر . بينما
أدت الاعتقادات الخاصة بأصل عدوان هتلر فى الثلاثينات الى جعل الغرب
على استعداد للنظر الى الاتحاد السوفيتى والصين على أنهما دولتان
معتدلتان ، لا يصح فى حالتيهما اتباع سياسة المصلحة ، وأنه من العبث
اتباع مثل هذه السياسة (٦٧) . ان الاعتقاد (الصائب) بأن الولايات
المتحدة قد تورطت فى الحرب العالمية الأولى لرغبتنا فى الاتجار فى الطرفين
المتحاربين ، كان وراء موافقة الكونجرس على مراسيم الجهاد للحيلولة دون
الزج بالبلاد فى حرب أخرى فى الثلاثينات (٦٨) .

واستندت مطالبة السوفيت من فنلندة ١٩٤٩ بضم بعض الأراضى
قرب ليننجراد (سان بطرسبورج الآن) على بحر البلطيق على دروس
مستفادة من الماضى فى المستوى العام والمستوى الخاص . إذ كان من
بين أقوى دروس التاريخ فى نظر الزعماء الروس الاعتقاد باعتماد الأمن
على خلق دولة فاصلة أو حاجزة . وقد تعلموا هذا الدرس من سنوات
الغزو التى قام بها جنكيز خان وجحافل الآسيوية ، ثم بعد ذلك من
السويديين واللتوانيين والفرس - التتونيين والبولنديين والفرنسيين
والألمان وآخرين . وتعلموا من كل غزو أن الأمان يعتمد على خلق دول
فاصلة صديقة ، حتى تصبح الدول المجاورة المعادية فى مدى النيران ،
وتعلموا أيضا ضرورة خلق مجموعة من الحدود التى تحقق أغراض الأمن
على نحو أفضل من السهول الروسية المتزامية الأطراف . وأهم من ذلك
للتأكد عندما تنشب الحرب أن مشاركتهم فيها ستقع خارج حدود روسيا .
بدلا من أن تلود على أرضها . وزيادة فى التخصيص فإن الأحداث فى

الحرب الأهلية الروسية (١٩١٧ - ١٩٢١) في البلطيق قد زادت من تضخم ادراكهم لأهمية هذه المنطقة . فلقد عمل الزعيم الأبيض يودنيس والانجليزى في منطقة خليج فنلنده ، وهي منطقة استطاع القياصرة حمايتها اعتمادا على قاعدتهم البحرية في بوركاالا ، فيما أصبح يسمى بعد ذلك فنلنده المستقلة .

وأخفق الفنلنديون لاقتصارهم الى نفس التجارب التاريخية التي للروس في تقدير الدوافع الدفاعية للسوفيت ، واعتقدوا بدلا من ذلك بأن مطالب الروس تهدف الى القضاء على الدولة الفنلندية (٦٩) . ولا حاجة للقول بأن حسم هذه المسألة قد باء بالفشل عن طريق المفاوضات . وفي الحروب التالية ، تعلم الروس بغض ديونس عسكرية عن حروب الشتاء من الفنلنديين ، وتعلم الفنلنديون دروسا سياسية عن التكيف مع مصالح الأمن للجيران من القوى العظمى .

ودروس التاريخ عظيمة الأهمية بالنسبة لأولئك الذين يتعلمونها للمرة الأولى ، ولأولئك الذين تأثرت حياتهم وأدوارهم في الحياة بعد البلوغ تأثرا عظيم الأهمية بالأحداث الأصلية . وذكر نجرفيسن أن ثلاثة من وزراء خارجية بريطانيا ممن ساهموا بدور في سياسة مهادنة هتلر في الثلاثينات (صمويل هور وجون سايمون وهاليفكس) قد كسبوا سمعتهم السياسية من تهندة الطالب الهندية بزيادة حقها في الحكم الذاتي وقد نقلت الدروس المكتسبة في إحدى البعثات على وجه غير مناسب الى بيئة أخرى (٧٠) . وتعد الدروس المكتسبة في وقت مبكر في العمل السياسي في حياة أي شخص ، وعلى الأخص الدروس المستفادة من النجاحات والاختناقات الحاسمة المبكرة ، جوانب مهمة بطبيعتها للضرورة الكلية لأي شخص . لقد اكتسب رونالد ريجان سمعته من أول عمل سياسي نهض به ومن أول نجاح ضافه كرئيس لنقابة ممثلي الشاشة ، حيث ساهم في هزلك المنهج الجنائحات المؤيدة للحزب الشيوعي من السيطرة على اتحاد الممثلين . وتكونت صورة الشيوعيين في نظره كائنات مخادعين ومنحرفين وقوسنيين من هذه التجارب المبكرة (٧١) .

وثمة اعتبار آخر وهو أن هذه الدروس التاريخية لا تقتصر أهميتها على المستوى الفردي . إذ يستطاع تعلمها على المؤسسات في الجهات الحكومية البيروقراطية ، فيسجل ذلك فانها تستوَلف أساسا التخطيط المستقبلي ، وتتحول الى ملامح دائمة في المعيار الذي يحرك الإجراءات ، وتخلق أطرا للنظر في الأحداث أو تفضيل الاختيارات للتعامل مع الأهداف الطارئة (٧٢) .

تطورات الدور القومي :

أصبحت مذكراتنا للماضى التاريخى متصلة بما سماه هولستى صورتنا القومية الذاتية ، أو تصوراتنا عن الدور القومى ، أى بالطريقة التى نتصور بها بلادنا ومكانتها فى العالم (٧٣) . وربما أدرك الزعماء القوميون مكانهم كزعماء للعالم ، وكوسطاء محايدين وساعين للوفاق وحلفاء يعتمد عليهم أو كثوار مضطهدين ودعامات للمجتمع الدولى وحماة للضعفاء وهلم جرا . ولا جدال أن كيفية تصور زعماء الدولة لدورهم فى العالم تؤثر فى مسلكهم .

فمثلا ، لقد وضع استعداد الأمريكان للتدخل بالقوة فى جميع أنحاء المعمورة - من ناحية - من ميل الزعماء الأمريكان لتصور الولايات المتحدة دولة ذات مسئوليات خاصة فى النظام الدولى ، أى كزعيمة للعالم الحر ، ومداة عن الحرية وحامية لها ، وترسانة للديموقراطية . كما أن زعماء البلدان الآخرين لهم نظرات خاصة عن دولهم . ويرى ميكائيل بريشر (أو لعله بريخر) أن تصور الاسرائيليين لليهود كضحايا وأعراض المحرقة (الهولوكست) ، قد أدى الى الغلو فى الخوف على بقاء اسرائيل فى مواجهة العدوان العربى الذى نظر اليه كتحالة أخرى لتصفية اليهود من العالم . ولعبت هذه الفكرة بدورها دورا رئيسيا فى تصميم اسرائيل على خوض الحرب ١٩٦٧ (٧٤) .

اسماء الادراك :

تحدث اسماء الادراك عندما تتناظر مذكرات الفرد للعالم هى والواقع . ولعلكم قد أدركتم بالفعل ان اسماء الادراك عند الزعماء القوميين شائعة فى العلاقات الدولية . وهذه مسألة طبيعية . اذ لا يعرف صناع السياسة فى نهاية الامر ما الذى يجرى بالفعل فى الكثير من البيئة الخارجية . ونادرا ما تمحدث تجربة مباشرة للسياسة الدولية . وعوضا عن ذلك ، يتعرف الزعماء القوميون عليها من تقارير وسيطة ، يعنى من الصحافة وبرقيات المحطات الدبلوماسية المنتشرة حول العالم ، ومن رسائل الخبراء ، أو من شاشة التليفزيون . ولعل دور C.N.N. فى حرب الخليج الحديثة العهد اقرب مثال . وعلاوة على ذلك ، وكما رأينا بالفعل فإن فهمنا للأحداث الخارجية يخضع لاسماء ادراك ترجع الى صورتنا وانسباق اعتقادنا المسبقة . فبمقدور شاشات مذكراتنا تشويه أية معلومات تتلقى من البيئة .

وكثيرا ما ينظر الى قرارات السياسة الخارجية ، بما فى ذلك قرارات الحرب ، من المنظور العقلانى لصانع القرار . ويؤمن أن الزعماء

القوميين يدركون بكل دقة الموقف الدولى وأى شىء موجود فى البيئة ، مما يهدد أو يناسب العمل السياسى ، ثم ينتقون على أساس التحليل المستند الى تكاليف الكسب ، تلك السياسات الأقل مواءمة للنهوض بمصالحهم الدولية ، على أننا نعرف أن الكثير من القرارات السياسية الخارجية كانت بحق « بعيدة عن العقل » وربما كانت اساءات الادراك هى المفتاح المساعد لفهم مثل هذه القرارات المتصارعة والعقل (٧٥) . والواقع أن اساءات الادراك من قبل الزعماء القوميين غالباً ما جاء ذكرها كسبب مباشر للحرب .

وتنقسم اساءات الادراك الى أنماط يسهل التعرف عليها : سوء ادراك نيات الخصم وقدراته العسكرية ، والتوازن العسكرى المتبادل ، واستعداد الخصم للتسليم بمطالبنا ، والمخاطر الكامنة فى تنفيذ سياستنا ، ونوايا البلدان الثالثة (غيرنا وغير الخصم) وقدراتها ، ولابدية الحرب ونتيجتها النهائية ومعرفتنا لأنفسنا .

ولنتول بحثها جميعاً دفعة واحدة :

١ - اساءة ادراك الخصم ، والمبالغة فى تصور ما يحمله من نوايا عدوانية ، وبأنه ينوى الاقدام على أشد عدوانية مما هى بالفعل (على عكس ذلك ، والاختفاق فى ادراك أن الخصم قد ينظر الى أفعالنا على أنها مصدر تهديد له) .

ومن المحتمل أن يكون الغلو فى تقدير نوايا الخصم أحد أكثر الظواهر شيوعاً فى اساءة الادراك . ويرجع أساساً الى الآثار المشتركة لمحاولة استخلاص نوايا الخصم من قدراته العسكرية ، والميل المتصل بها لفعل ذلك على أساس تحليل قائم على توقع الأسوأ .

ومن المحتمل أن يكون ما سبق الحرب العالمية الأولى المثل الكلاسيكى للمبالغة فى تقدير نوايا الخصم ، كما أن ملاحظات تيودور روزفلت الشخصية - كما يظن - هى أفضل إثبات كلاسيكى لهذا التوزط . اذ كتب روزفلت ١٩٠٤ (وهو فرانكلين روزفلت) أن الامبراطور فيلهلم « يعتقد بكل اخلاص أن الانجليز يخططون للهجوم عليه وتحطيم أسطوله . وربما اشتركوا هم والفرنسيون فى حرب حتى الموت ضده . والواقع أن الانجليز لم يفسروا أية نية من هذا القبيل ، ولكنهم كانوا يشعرون بالهلع خشية تصميم الامبراطور الألماني على تكوين حلف ضدهم مع فرنسا أو روسيا ، أو مع كليهما لتحطيم أسطولهم ، ويمحو الامبراطورية البريطانية من الخريطة ! وبإلها من حكاية تثير الضحك وتمثل المخاوف

التي تنجم عن انعدام الثقة بين الطرفين الى حد الزج بشعبين الى حافة الحرب ، (٧٦) .

ان الاسراف في ادراك التهديد من المشكلات الرئيسية في الأزمة التي اشعلت الحرب العالمية الأولى . وأثبت تحليل روبرت نورث للوثائق الخاصة بأزمة ١٩١٤ أن ادراك الزعماء الألمان لنوايا الحلف الثلاثي ، كان اشد عدوانية مما أثبتته التحليل الموضوعي للموقف (٧٧) . وهكذا رد الألمان العدوان الذي اعتقدوا بنوع الخطأ أنهم يواجهونه من خصومهم (وسنتحدث عن هذه المسألة بالمزيد من الإفاضة فيما بعد) .

ويجمل جون ستوسنجر الموقف على خير وجه : عندما يعتقد زعيم على شفا خوض حرب أن خصمه سيوجه ضربة اليه ، فان فرص اشتعال الحرب ستكون كبيرة . وعندما يشترك الطرفان في هذا الادراك عن نية كليهما تصبح الحرب في حكم الأمر المؤكد (٧٨) .

ويلاحظ جاك ليفي وجود طريقين يوصلان للحرب يمكن اتباعهما تبعاً للمبالغة في ادراك نوايا الخصم : الطريق الأول طريق مباشر : بالمبادرة بتوجيه ضربة ضد الدولة التي يظن أنها تحمل نوايا عدوانية . والطريق الثاني طريق غير مباشر ، تبالغ فيه الدولة في شعور قدراتها العسكرية للتعويض عن النوايا العدوانية التي تتوهم أن الدولة المعادية تضررها لها . وترد الدولة الأخرى تبعاً لذلك بشن هجوم حلزوني متزايد العدوان ينتهي بالحرب (٧٩) .

ويتعين أن يلاحظ أنه من حين لآخر يحتمل أن يصحب الحالة السابقة ادراك مقابل ، يعنى تصور الخصم على أنه أقل عدوانية مما هو في الواقع . فائتداء مهادنة هتلر في الثلاثينات ، زعم كثير من الزعماء السياسيين في الغرب أن « فوهرر » ألمانيا يشاطرهم هدفهم الرامي الى محدودية الأهداف السياسية وتحقيق السلام لأوروبا . ويفسر نيدليبو ذلك بإمكان رد هذه الاساءة في الادراك الى اسقاط هؤلاء الزعماء قيمهم القومية (وصورهم القومية الذاتية) على ألمانيا الهتلرية (٨٠) . فعندما تتضمن معرفتنا بالبلدان الأخرى ، فائتداء فتنج الى تصورها وتصور زعمائها على أنهم متماثلون معنا . وبطبيعة الحال ، تعد عواقب بخس النوايا العدوانية للخصم احساساً زائفاً بالأمان ، ودليلاً على الافتقار الى الترتيبات الدفاعية .

وثمة ما يبرر الاعتقاد أن اساءة الادراك المشترك قد اضطلعت بدور في حرب الكويت : (١٩٩٠-١٩٩١) . فربما أدرك صدام حسين وجود تهديد من احجام الكويت عن السماح للعراق بإلغاء ديونها ، ومن عدم

استعدادها لتخفيض ما تضعه من بتروول ، بل وربما يكون قد أدرك وجود مؤامرة مشتركة بين الأمريكان والاسرائيليين والانجليز لحرمان العراق من الأسلحة المتقدمة التي تلزم العراق لكي تصبح القوة المسيطرة في المنطقة ، حتى تفرض الولايات المتحدة سياستها عليها . ومن جهة أخرى ، فإن جميع زعماء عواصم الشرق الأوسط قد استخفوا بمقدار التهديد الذي مثلته العراق ودهشوا عندما سمعوا نبأ غزو الكويت . وهكذا فبينما بالغ الزعماء العراقيون في تقدير ما يهدد مصالحهم ، فقد استخف خصومهم بعنوان العراق (٨١) .

٢ - عدم الدقة في ادراك التوازن النسبي في القوة بيننا وبين خصومنا . ويوجه خاص ، اذا اعتبر الخصم أضعف مما هو في الحقيقة . ويرى جوفري بليني أن الحروب تنشب عندما تختلف مدركات الزعماء في مختلف البلدان حول قوتها النسبية . وفي مقابل ذلك ، فإن الحروب تتوقف لأن هؤلاء الزعماء أنفسهم قد نزعوا الى الاشتراك في مدرك متماثل عن نواحي القوة النسبية والضعف النسبي لقواتهم (٨٢) . وبعبارة أخرى ، فإن القتال الفعلي يوجه صفة لكل بلد مشترك في اختبار الواقع . وسيكون هدف هذا الاتجاه هو تقرير أي الادراكين المبدئين كان الأصوب .

ويكتشف ليبو أنه في خمس حالات من حالات بلوغ جافة الحرب ، أنشأ زعماء البلاد الذين تمتعوا بالمبادرة أساءة شنيعة عند تقدير التوازن العسكري ، وكانوا موقنين من تحقيق النصر لو انتهت الأزمة بنشوب الحرب . فمثلا في حرب الشرق الأوسط ١٩٦٧ ، انتشى جمال عبد الناصر بما لديه من وفرة في الأسلحة والرجال بعدما شاهد أثناء زيارته للمواقع المصرية في سيناء (٨٣) . ويرجع تصميم الباكستانيين على شن حرب على نطاق واسع ضد الهند بسبب كشمير ١٩٦٥ - من جانب - الى فرط الثقة التي اكتسبها زعماء الباكستان من مناقشات الحدود في ران من كوتش في وقت باكر من هذه السنة (٨٤) وقبل اندلاع الحرب الروسية اليابانية ، استند ادراك الروس لعدم اقلام اليابانيين على المخاطرة بالحرب الى حد كبير على تعصب عنصرى مبتد الجذور (٨٥) .

لقد أثرت جميع هذه الأمثلة التي تمخض فيها فرط الشعور بالثقة المتولد عن سوء ادراك قدرات الخصم تأثيرا قويا على قران المبادرة بالحرب . ولا يخفى مدى أهمية مثل هذه الاسماءات للادراك . فلما ننسى أن الدول قلما تبادر بشن الحروب التي لا تتوقع الفوز فيها . وفي الحالات التي يحدث فيها خطأ في تقدير توازن القوى (كما بينت عندما تهزم الدولة في الحرب التي أشعلتها) ، فإننا سنكون على ثقة تامة اذا قلنا ان اساءة

الادراك كانت سببها مباشرا للحرب. والواقع أن أحد المحللين قد ذكر أنه من المحتمل أن يكون ادراك أية ميزة عسكرية شرطاً ضرورياً للحرب ، وإن كان في أغلب الظن ليس كافياً في ذاته ، لأن الزعماء عادة لا يطالبون فقط بالانتصار في الحرب ، ولكن لابد أن يكتب هذا النصر دون تأكيد نفقات تحرمها من مكاسبها (٨٦) .

وقد يؤدي أي غلو في تقدير القوة العسكرية للخصم أيضا إلى الحرب ، وإن كان حدوث ذلك يتخذ شكلا مختلفا . واكتشف ليبو أن أهم مدرك للتهديد يحمل في طياته ادراك تحول درامي متوعد في ميزان القوى لصالح الخصم . وكان هذا العامل وراء نصف عدد حالات الاقترب من حافة الحروب الثلاث عشرة التي وردت في دراسة ليبو (٨٧) . ولا يصح هذا فقط عن التغيرات بعيدة المدى في التوازن العام والاقليمي ، ولكن ينطبق أيضا على التغيرات قصيرة المدى في الميزات التكتيكية . بطبيعة الحال ، فإن بعض هذه المدركات لحدوث تغير معاكس في التوازن العسكري لا ترجع إلى اساءة الادراك ، إذا كانت مبنية على مدركات صحيحة ، وإن كان بعضها خاطئا . فلهذا اعتمد إعلان التعبئة الذي أعلنه القيصر نيقولا الثاني للقوات الروسية في ٣ يوليو ١٩١٤ على ادراك خاطئ لاقسام ألمانيا على أنفسهم تجهيزات عسكرية سرية ضد روسيا . انها تجهيزات قد تعززها بتزويدها بدفعة حاسمة إذا لم تواجه بعمل روسي سريع . والحق ، فإن مثل هذه التجهيزات السرية لم يكن لها وجود البتة . فلم تصدر ألمانيا أية أوامر بالتعبئة المسبقة حتى يوم ٣٠ يوليو كرد على التعبئة الروسية . وارتكبت التعبئة الفرنسية - ظاهريا - على اساءة ادراك منائلة لاستعداد ألمانيا سرا « لعشرة آلاف » من الاحتياط (٨٨) .

لعل هذه المناقشات قد نبهت القارئ بالفعل إلى الآثار المتعددة الجوانب القوية لاساءة الادراك . إذ تعدل المبالغة في ادراك العداء خصما يضاف إلى اساءة ضعفه العسكري النسبي ، وسيمكوّن - يقينا - جمعا محتملا قويا . ونسوء الحظ ، فإن اجتماع هذين الادراكين الخاطئين لا يتخذ شكل مولودين ، ولكنه يتخذ شكلا ثلاثيا أو شكل توائم .

ولما كان ادراك القوة متصلا بكل من ادراك النوايا وادراك المخاطر ، فإن هناك نتيجتين لاساءة الادراك الأساسية للقوة النسبية .

(١) الاعتقاد غير الدقيق بأن الخصم سيؤثر الاستسلام للتهديدات والاندازات بدلا من التصدي للحرب .

(٢ ب) اساءة ادراك الخطر الذي سيواجهنا عند التعرض لأي صراع .

ومن ملامح الخاصية المحددة لآزمات حافة الهاوية التي بحثها ليبو أن يتوقع المبادر تنازل الخصم بدلا من الالتجاء لامتشاق السلاح . وأثبتت كل أزمة بحثها عدم دقة هذه المدركات المبدئية ، وأن المبادر كان لديه الاختيار بين التنازل أو مواجهة العدوان الفعلي . وتوحى كشفه بأن وجود تورط في الاقتراب من حافة الحرب من قبل الخصم ليس شرطا مسبقا لمواجهة آزمات حافة الحرب . وما يهم هو ادراك المبادر وجود التزام بالتعرض للخطر ، وهو ادراك طالما اتضح خطاه (٨٩) . وهكذا يبدو أن اساءة الادراك كانت سببا رئيسيا لازمة الحافات .

ومن أفضل الأمثلة المؤيدة لهذه الحالة اساءة ادراك الزعماء الهنود لازمة ١٩٦٢ مع الصين في الهمالايا . إذ أدرك الزعماء الهنود أن الصين قد تتنازل عندما تواجه سياسة الهند القائمة على المواجهة السافرة للعدوان بتزويد نقط الحراسة العسكرية بالرجال في مناطق المشاحنات ، حتى بالرغم من التفوق العسكري للصين على كلتا الجبهتين . وتعرض ادراك العسكريين الهنود المحرضين من قبل العسكريين المتخاذلين ، الذين كانوا على غير استعداد لتحمل ما يعتقدون أنه صورة خاطئة للسلوك الصيني (٩٠) .

ولا يقتصر الأمر على وجود ميول متنوعة لدى مختلف الأفراد فيما يتعلق بالمخاطرة ، ولكنهم يدركون درجات الخطر على أنحاء شتى في نفس المواقف ، أو في المواقف المتماثلة . ويرى جرفيس أنه خلافا لما يتصوره العديد من المؤرخين فإن هتلر لم يتصف بالتهور في محاولته السيطرة على أوروبا في الثلاثينات، ولكنه كان متيقنا من تنازل الطرف الآخر (٩١) . ولا يعنى هذا أن هتلر كان أكثر استعدادا للمخاطرة من الآخرين ، ولكنه اعتقد في بساطة أخطار الحرب .

ومن الأمثلة الكلاسيكية لاساءة ادراك الخطر القرار الأمريكي بسحابة توحيد كوريا ، بعد المهمة المبدئية للتصدي لهجوم الكوريين الشماليين على كوريا الجنوبية . وتعرضت قوة الصين واستعدادها للدفاع عن كوريا الشمالية لبخس التقدير من ناحية الأمريكان ، وبخاصة من الجنرال مكارثر وأركانته . واتصف جانب من المشكلة بالبيروقراطية ، واستخفت المخابرات العسكرية بتقييم القوة الصينية لتجنب الخط من الروح المعنوية في جيش كوريا الجنوبية . ولتجنب غضب مكارثر ، وكان موقفه من القوة الصينية معروفا على حين وجهه . وتعلم أركان حرب مكارثر (مثلما حدث في حالة العسكريين الهنود قبل ذلك) بمقدين من الزمن) وجوب التحلي بالحصافة في خنوعهم الى جانب الخشوع لقائدهم . ونرتب على ذلك عدم دراية مكارثر بقلق جنرالاته ، لأن مرسوميه الأقربين

قد عزلوه عنهم (٩٢) ، ويرجع دى ايفيرا ذلك الى نفور ماكارتھر السيكلوجى من الاستماع الى ما يقوله المعارضون له ، وحرصه على احاطة نفسه برجال مؤيدين لنظراته . وهى حاجة نابعة من افتقاره الى الأمان (٩٣) .

والى حد ما ، فلقد استندت اساعة ادراك القدرات الصينية ونواياها على التفكير الرغبى للقادة الأمريكان ، وعلى الرغم من غلبة التحذيرات بأن التفسيرات الرسمية للقوة الصينية ونواياها لم تستند الى الدقة ، فقد أصر قادة الولايات المتحدة على تشبيهم بصورة الضعف الصينى ، وما فيها من مظاهر خداعة . وبعد أن تهاوت شعبية ترومان ، وغاصت فى اليم ، كما تفعل البجعة عندما تبحث عن وجبة سريعة ، وبعد أن هاجم الجمهوريون ادارته لما اتسمت به من لين فى التعامل مع الشيوعية ، كان لابد يقينا أن يكون انشياء كوريا الديمقراطية هو الرد على العديد من المشكلات السياسية التى واجهها ترومان ووزير خارجيته أثنيسون . ومن ناحية أخرى ، فإن الانخفاق فى دفع حركة الوحدة للأمام كانت ستبدو كحركة تهدئة . لقد كان ترومان وأثنيسون فى حاجة الى تحقيق انتصار فى كوريا الشمالية ، ولم يكن هناك أى بديل مقبول . وفى مواجهة المعلومات بأن مثل هذا الانتصار قد يتعرض للتعقيد اذا دخلت الصين الحرب ، كان رد الأمريكان على المعلومات هو المساندة (الدعم) - وهو نوع من الاجراء السيكلوجى المخطط لتعزيز الاعتقاد فى صحة المواقف والانفعال السياسية ، وأيضا الانتباه الانتقائى لاستبعاد التهديدات الصينية باعتبارها (تهويشا) (٩٤) .

٣ - ادراك أن الحرب لا مندوحة منها :

ويتخذ هنا الادراك صورتين . فقد ينظر الى الظاهرة العامة للحرب كأمر ملح حتمى من أثر أوضاع العلاقات الدولية ، أو قد تدرك الحروب بخاصة كأمر لا مفر منه فى أوقات بعينها . ولكل مدرك تأثيره على استعداد الزعماء لاختيار الحرب .

ونوه أيفان ليوارد الى أهمية ادراك المقبولة العامة للحرب كملح من العلاقات الدولية :

« الحروب تصنعها الشعوب - الأفراد داخل الحكومة أو أية هيئات جماعية - عندما تقدر فى موقف ما محسولة تأمين هدفها اعتمادا على القوات المسلحة . وما يحدد هذه القرارات فى نهاية الأمر هو المعتقدات التى تعتقد بها عن الحرب ونفعها ومشروعيتها وأخلاقياتها وقيمتها فى تقوية السمعة القومية ، وتمسكها بالشرف القومى ، أو فرض ارادتها

القومية ، وفوق كل شيء اعتبارها أمرا طبيعيا كملبح دائم فى مسلك الدول ، (٩٥) .

ويتتبع ليوارد الصفة الطبيعية للحرب فى النظام الدولى ابتداء من ١٤٠٠ حتى الآن ، ويقول ان التغير الاساسى لم يقتصر على النظر الى الحرب بوجه عام كعمل مشروع (فلم تتغير هذه الناحية البتة) ، ولكنه يمس نوع الحرب التى تذكر كعمل مشروع فى العصور المتعاقبة (٩٦) .

ويرجع صميم هذه المسألة الى أنه بينما تطورت الاتجاهات نحو شرعية الاعتداء شيئا فشيئا وأصبحت أكثر اتصافا بسلبيتها ، الا أن الحرب ما زالت ترى كوسيلة مقبولة للسياسة القومية فى ظروف بعينها ، وسيستمر الزعماء على ادراجها فى قائمة اختياراتهم للتعامل مع الدول الأخرى ، تبعا لتقدير ادراكهم للحرب كملبح سوى ومقبول فى العلاقات الدولية .

وربما كان مدى ادراك الزعماء السياسيين لأن الحرب فى ذاتها مسألة لا مناص منها فى موقف بعينه فى المكان عاملا مهما فى اصدار قرار الاشتراك فى الحرب ، أما هل يعد هذا الاجراء بالفعل اساءة ادراك فمسألة يصعب حلها . فقبل كل شيء من المسلم به أن الحرب حدث يحدث بالفعل ، وتباين تكهنات أو توقعات الزعماء حول حقائق المستقبل تباينا كبيرا وحول مدركاتهم للحقائق الجارية التى يسهل تصورها والحكم عليها بالدقة أو عدمها (٩٧) ، أكثر من قدرتهم على التكهن . وبالرغم من كل هذا ، فأننا سننظر الى مثل هذه التوقعات كاساءة للادراك بعد أن جرت على النظر اليها كذلك فى الكثير مما يكتب عن الحرب .

ويمثل الحرب العالمية الأولى مثلا كلاسيكيا للموقف الذى تصور فيه الزعماء من جميع المعسكرات الحرب كأمر لا مناص منه (٩٨) . ولابد أن يكون من الأمور البينة أنه اذا أدرك الزعماء الحرب كأمر لا مندوحة منه ، فإنهم لن يظهروا أى ميل لاتباع السبل التى تحول دون نشوب مثل هذه الحرب . وعندما نتبع فيما حدث سنرى أن من أهم ما تميزت به أزمة يوليو ١٩١٤ أنه بينما انتهت جميع الازمات الأوروبية التى سبقت الحرب مباشرة الى عقد مؤتمرات دولية للزعماء أو وزراء الخارجية ، فإن محاولات خسم الأزمة التمسوية المصرية عن طريق عقد مؤتمر دولى لم تذب فيها اظنية . وبمقدورنا أن نخمن هذا الاجراء قد بدأ لكثيرين مضيفة للوقت بعد التسليم بلابدية الحرب .

ويخلق ادراك حتمية الحرب ، بالإضافة الى ادراك أن الحاضر سيكون أنفع عسكريا من أى وقت أت ، مجموعة خطيرة من الظروف بوجه

خاص (٩٩) • ولعل هذا الموقف هو ما حدث بالتأكيد في أزمة يوليو ١٩١٤ • فلم يقتصر الأمر على تصور الزعماء الألمان (والنمساويين أيضا) الحرب كشيء لا مفر من وقوعه ، ولكنهم تصوروا صيف ١٩١٤ كفرصة أخيرة لكسب هذه الحرب التي ستحدث ان عاجلا وان آجلا (١٠٠) • اذ ستتم إعادة تسليح روسيا في ١٩١٦ و ١٩١٧ مما سيساعد على خلق بيئة اشد خطورة • ومن سخريات القدر أن كثيرين من زعماء بريطانيا وفرنسا (وبخاصة هيئة الأركان الفرنسية) قد اعتقدت أيضا في تفوقها ، وأنه من الأفضل محاربة ألمانيا في التو بدلا من ارجاء الحرب لوقت آخر • وقائن صنّاع القرار الفرنسيون بمذكرات مماثلة ١٨٧٠ قبل نشوب الحرب مع بروسيا ، وأيضا قادة جيوش بروسيا واليابان ١٩٠٣ - ١٩٠٤ الذين اعتقدوا أن الوقت مناسب ، وأن لديهم ميزة استراتيجية لمواجهة روسيا سرعان ما ستولى الادبار (١٠١) •

٤ - ادراك أن الحرب لن تستنفد نسبيا الكثير من النفقات وستكون قصيرة •

سبق أن ذكرنا أنه ليس كافيا أن يدرك صنّاع القرار أن الحرب التي تشغل بالهم ستتحقق نصرا • اذ يلزم أن تكون الحرب أيضا قصيرة ولن تجر في ذيلها تكاليف مضمّنة • وهذا عامل لا يقل من حيث الأهمية عن الصامل الأول • فمن المقول حقا ان تبدو الحرب أكثر احتمالا لو اعتبرت مقبولة عسكريا واقتصاديا • وفي مثل هذه الظروف سيكون الزعماء السياسيون أميل الى تحمل المخاطرة بالحرب (١٠٢) • ومن جهة أخرى ، لو نظر للحرب على أنها مصدر خراب ، فإن الزعماء السياسيين سيكونون أقل احتمالا لتعرض شعوبهم لأخطارها •

وعلق كثيرون على ما شاع عن كون الحرب في أوروبا ١٩١٤ ستتصف بقصر ديمومتها • واستندت اساءة الاعتقاد على عدة عوامل : أولا - تأثر وجود حالات مماثلة في التاريخ كقصر أمد الحروب الكبيرة الأخيرة في أوروبا كالحرب الفرنسية البروسية والحرب النمساوية البروسية ، مما ساق رجال الدولة في القرن العشرين الى توقع الكثير من الحالات المماثلة • ثانيا - كان هناك اعتقاد بعلم وجود قوة عظيمة قادرة على تمويل حرب طويلة الأجل ، وبخاصة اذا زاعينا العلاقات التجارية والمالية المتبادلة بين الدول الأوروبية • وأخيرا هناك عامل الاستراتيجية العسكرية التي آكلت أهمية الناحية الهجومية تمسّيا مع اعتقادها أن الاستراتيجيات والتكنولوجيا الهجومية ذات أثر حاسم يفوق أثر الدفاع (١٠٣) • ومن ثم ساد الزعم بأن من يلجأ الى الهجوم سينحرز نصرا سريعا على الخصم الملتمزم بالدفاع مما أدى الى استبعاد وقوع حرب طويلة •

٥ - اساءة ادراك نوايا (وقدرات) الدول الثالثة .

ويشير بليني الى أهمية المدركات (أو اساءة المدركات) المتعلقة بمسلك الدول الثالثة ، التي قد تشترك في الحرب ، والى أى جانب ستنتظم ، ومن سيقف موقف المتفرج ، ومن سيرفع رأس من يتحالف معه ومن سيكذبون ظن حلفائهم (١٠٤) .

وبالمقدور أن يكون الادراك الصحيح لنوايا الطرف الثالث عظيم الفائدة . فلقد أصاب الزعماء الأمريكان ادراك عدم اشتراك أية بلدان أوربية لمناصرة المكسيك ١٨٤٦ ، وأصاب الزعماء الأوربيون ادراك عدم حيولة الحرب الأهلية الأمريكية دون مساعدة الولايات المتحدة للمكسيك ضيه تدخلها في ستينيات القرن التاسع عشر : وأدرك الزعماء اليابانيون على وجه الدقة عدم احتمال تدخل أية قوى كبرى الى جانب الصين أثناء غزوها لهذه البلاد .

على أن اساءات الادراك ماثلة في وفرتها . ويتمثل نموذج اساءة الادراك على خير وجه (والذي ربما يبدأ كتوقع من التفكير الرغبي) في تصور استمرار خصومنا المحتملين في التزام الحياد ، بينما يستمر حلفاؤنا في التزامهم بتعهدهم والزامهم . وتؤثر اساءات الادراك من هذا القبيل تأثيرا مباشرا على تحليل الزعماء لجانب الربح والخسارة في مرغوبة الحرب من أثر ما تحدثته من زيادة في الثقة عند القسريين . فمثلا ، لقد صحح الانجليز والفرنسيون على نحو فج باعلانهم الحرب ١٩٣٩ تصور هتلر عدم تلقى بولانسة لأية مساعدة خارجية . واعتقد الزعماء الألمان والنمساويون ١٩١٤ امكان الحفاظ على الحرب ضد الصرب في النطاق المحلي دون تدخل خارجي من القوى العظمى . وكان الادراك المبدئي لقيلم بعدم احتمال اشتراك الانجليز عاملا حاسما في الحسابات الألمانية . وبينما استند قرار كوريا الشمالية والزعامة السوفيتية على مهاجمة كوريا الجنوبية - فيما يحتمل - (وبنوع الخطأ) على ادراك عدم تدخل الولايات المتحدة ، استند قرار ادانة ترومان بارسال قوات الأمم المتحدة الى كوريا الشمالية على الادراك المائل ، في خطئه بأن الصين ستظل ملتزمة الحياد رغم احتجاجاتها المعبرة عكس ذلك (١٠٥) .

وفي الأسابيع السابقة للهجوم على الكويت كاد صدام حسين يدرك ويوقن من عدم وجود مخاطر حقة من احتمال تدخل الولايات المتحدة لانهاء ضم العراق للكويت . ولا يستبعد أن يكون ما ساعد على توطد هذه الاساءة في الادراك الزعماء الأمريكيون . وكما يحتمل أن يكون هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية قد تأثر بعدم وجود التزام عسكري رسمي بمساعدة كوريا الجنوبية (كما حدده وزارة الخارجية أتشيسون

فى الحدود التى رسمها فى تصريحاته) كذلك تآثر - كما يحتمل - قرار صدام حسين بالمبيعات التى أصدرتها الادارة الأمريكية بعدم وجود التزام رسمى لدى الولايات المتحدة بالدفاع عن الكويت . وبالإضافة الى ذلك ، فإنه فى اجتماع عقد على عجل بين صدام حسين والسفيرة الأمريكية أبريل جلاسبى فى بغداد قبل الهجوم بأيام قليلة (عندما كانت القوات العراقية تتجمع عند الحدود الكويتية) ، أكلت المبعوثة الأمريكية التزاما بالموقف السياسى التقليدى ورغبة أمريكا فى الحفاظ على حسن العلاقات ، وصرحت بأن الولايات المتحدة لم تتخذ أى موقف يخص النزاع بين العراق والكويت (١٠٦) .

ان المدركات بأن الحرب ستكون سهلة ميسرة من الناحية الاقتصادية وستكون مريحة عسكريا ، ولن تكون هناك مفاجأة من طرف ثالث - جميع هذه العوامل تخلق احساسا بالتفاؤل . ويعتقد بلينى أن هذا الاحساس هو مفتاح الحرب . ويذكر أنه من المشكوك فيه بدرجة متزايدة وجود حرب سابقة لسنة ١٧٠٠ كانت فيها الآمال المبدئية عن الحرب الوشيكة فى أدنى مستوياتها عند كلا الطرفين ، ويستخلص القول . . « بأن التفاؤل مقدمة حيوية للحرب . وكل ما يساعد على زيادة التفاؤل يسبب الحرب . . وكل ما يحيط من هذا التفاؤل يكون سببا لحلول السلام . . » (١٠٧) .

٦ - اساءة ادراك الانسان لنفسه وتصور الخصم لنفسه .

من المحتمل ، وان كان طبيعيا الاعتقاد بأن الآخرين يروننا على نفس النحو الذى نرى به أنفسنا ، وأن نتوقع استجابتهم لنا تبعاً لذلك . وعلى الرغم من أن هذه الحالة قد تكون « طبيعية » ، إلا أنها غالبا ما تكون نظرة غير صحيحة للواقع . وتحدث ليبو تفصيليا عن الصور المحرفة للنفس وتصور الآخرين لنا . وفى ظل من النزاع الهندى الصينى ١٩٦٢ والصراع الصينى الأمريكى فى كوريا ١٩٥٠ ، اعتقد الزعماء الأمريكان ١٩٥٠ أن الولايات المتحدة مرتبطة بالصين من خلال علاقة خاصة ، تستند الى قرن من النوايا الحسنة (١٠٨) . فلا ننسى من منظورنا أننا حاربنا ضد الامبريالية فى الصين (ألم تكن هذه العلاقة مبنية على سياسة الباب المفتوح ؟) وحاربنا مع الصين ضد اليابانيين فى الحرب العالمية الثانية . وتوسطنا بين تشيانج كاي شيك والحزب الشيوعى ابلان الحرب الأهلية فى أواخر الأربعينات ، فما الذى يدعوهم الى أن يضمروا أى عداء نحونا ؟ وعلاوة على ذلك ، ولما كنا نعرف أن تصريحاتنا عن النوايا غير العدائية فى آسيا كانت مغلصة ، فأننا اعتقدنا أن الصين ستشعر بوثوق اخلاص نوايانا نحوهم (١٠٩) .

نعم ، لقد أعمتنا الصورة التي ارتسمت في أذهاننا (خصوصا أتشيسون) للموقف عن الأسباب التي جعلت الصينيين على استعداد لدخول الحرب ضدنا . فلعلنا نسينا أننا دافعنا عن أكبر عدو لماو أي تشيانج كاي شيك وأرسلنا الأسطول لمضائق تايوان ، وأنا قد أعدنا تعمير اليابان ، البلد الذي أمضى الجانب الأكبر من السنوات في احتلال الأراضي الصينية . لقد بدت الولايات المتحدة في نظر الصينيين كأنها هي التي ضخمت دور اليابان ، وجعلها أعظم قوة في منطقة الباسفيك الآسيوية . ثم توالى الأحداث فأقدم الجيش الأمريكي على غزو المنطقة الخاصة بأحد الحلفاء (كوريا الشمالية) وتقدم صوب الحدود الصينية ! . وكما أشار ستوسنجر : « لقد أدرك ترومان وماكارثر والادارة الأمريكية الصين كبلد لم يعد له وجود (١١٠) » وكنتيجة لذلك ، إتبعنا الولايات المتحدة سياسة شديدة الخطورة في كوريا ، بينما أنكرت وجود أي خطر .

وعانت الاتجاهات الهندية نحو الصينيين في بواكير الستينات من نفس النوع من اساءة الادراك . اذ اعتقد الهنود (خصوصا رئيس الوزراء نهرو ووزير الخارجية كريشنامينون) أن سياستهم الخارجية المبنية على الخيرية قد جعلتهم ينفردون بموقف مغاير للبلدان الأخرى ، وساعدت هذه البلدان على خلق علاقة خاصة مع الصين . وكانت الصلة الخاصة سياسية وشخصية معا . اذ اعتقد نهرو ذاته أنه سيساعد على كسب اعتراف المجتمع العالمي بالجمهورية الشعبية في الصين ، بل وطالب أن يختار شواين لاي - وهو من أتباع رسالته - رئيسا لوزارة الصين . وتمخض ذلك عن وثوق الزعماء الهنود بأن سياسة الصين العدوانية التي اتخلت « التقدم للأمام » شعارا لها لن تؤدي الى الحرب . وفي نهاية المطاف ، فإن مكانة الهند في العالم (سمنار أخلاقي وكام القومية الآسيوية وزعيمة العالم الثالث) ستردع الصين وتحول دون اقدامها على الحرب (١١١) . وكانت النتيجة هي اقدام الهنود على اتباع سياسة عدوانية خطيرة أقحمتهم في حرب لم يريدوها .

ان التفكير الرغبى والاتجاه العقلاني قد ساعدا الولايات المتحدة والهنود على الحفاظ على صورتهم الشائنة في نظر الصينيين ، وعلى مواصلة السياسة الخطيرة الى حد بعيد بعد أن كان من الواجب أن يظن بأن أمرها قد انتهى .

لماذا تحدث اساءة الادراك : اجابتان :

بعد أن أوضحنا كيف غلبت اساءات الادراك على العلاقات الدولية ، وأنها غالبا ما اضطلعت بدور مهم في قرارات الحرب ، فما زال أمامنا سؤال يخص أسباب شيوع حدوثها • ويعرض ليبو نظريتين محتملتين : الاتجاه المعرفي والاتجاه الدوافعي • ويركز الاتجاه المعرفي الذي اتبعه جرفيس على السبل التي تترتب على قصور المعرفة عند الانسان ، وأثرها على تشويه أو تحريف صناعة القرار من أثر الافراط في التبسيط عند تجميع الممثلات والمعلومات (١١٢) • فلربما عجز العقل الانساني عن النهوض بعملية حل المشكلات العقلانية في الظروف المعقدة • ويرجع الاخفاق الأساسي من هذا المنظور الى وجود ضغوط « طبيعية » من أجل تحقيق التوافق المعرفي الذي يترتب عليه انحياز في صورتنا الجارية • وتؤثر هذه الحالة بدورها على طريقة تفسير الأفراد لمؤثرات البيئة والاستجابة اليها • ومن الميول الوثيقة الصلة بالمنظور المعرفي انتهاء العملية المعرفية قبل الأوان ، أي الاهتداء السريع الى نظرية مفردة لتفسير العدد الوفير من المعلومات التي يواجهها صانع القرار •

ويعرض ارفنج جانيس وليون مان اتجاها بديلا ، ذكرا فيه أن المصدر الأساسي للتحريف في المذكرات يرجع الى الدوافع • وارتكن افتراضهما الأساسي على الزعم بأننا جميعا كائنات عاطفية (أكثر من كوننا كائنات تعتمد في سلوكها على الحساب والعقل) بالاضافة الى احتياجنا لتشدان صور لأنفسنا وبيئتنا والحفاظ عليها •

وتسبب القرارات المهمة توترا • وربما كان للقدر المعتدل من التوتر تأثير موجب على صنع القرار ، بيد أن التوتر عندما يتفاقم (يغدو ضارا وغير مرغوب) وبخاصة اذا اعتقد صانع القرار أن البدائل الحاضرة تجر في ذيلها مخاطر الفشل ، وأنه لا وجود لاستراتيجيات أفضل يمكن اتباعها • وفي مثل هذه الحالات تتولى عند صانعي القرار حاجة قوية لتجنب الحقائق التي قد تواجهه عند اختبار الوقائع ، ومن ثم فإن صناع القرار يتراجعون الى حالة سيكولوجية سماها صاحب النظرية « بالتجنب الدفاعي » من ملامحها محاولات تجنب التحذيرات التي تنسب عدم الصحة الى المعتقدات والأفعال الحاضرة • وربما ترتب على قبول هذه التحذيرات زيادة في المخاوف والتوتر وخلق بيئة سيكولوجية غير محتملة • وتعرق جانيس ومان الى ثلاثة أشكال من «التجنب الدفاعي» (*) الشكل الأول هو الماطلة والشكل الثاني التملص من مسئولية القرار • والثالث هو « التهوين » • وتساعد

Defensive avoidance.

(*)

جميع هذه الوسائل على مواجهة التوتر ، وإن كانت جميعا تؤدي الى تحريف الإدراك على نحو ما (١١٤) .

ويجمل ليبو الاختلاف بين الاتجاه المعرفي عند جرفيس والاتجاه الدوافعي عند جانيس ومان فيما يلي :

« نقطة البدء عند جرفيس هي الحاجة الانسانية الى وضع قواعد بسيطة لتجميع المعلومات ، لفهم البيئة المعقدة لدرجة غير عادية وغير المؤكدة . واتخذ جانيس ومان كافتراض أساسي الرغبة الانسانية في تجنب الخوف والخزي والشعور بالذنب . واعتبر جرفيس التوافق المعرفي أهم مبدأ تنظيمي للمعرفة . بينما اعتقد جانيس ومان أن النفور من التوتر السيكولوجي هو الدافع الأهم في التأثير على المعرفة . وبينما استخلص جرفيس القول بأن التوقعات تكيف تفسيرنا للأحداث وتقبلنا للمعلومات ، يحاجي جانيس ومان ، مؤيدين لأهمية تفضيلنا وسيلة على أخرى . ويعتقد جرفيس أننا نرى ما نتوقع أن نراه ، أما جانيس ومان فيعتقدان أننا نرى ما نريد رؤياه » (١١٥) .

وانساق ليبو وراء تحليله للآزمات الدولية فاعتقد أن الاتجاه الدوافعي يزود بأفضل تفسير لاسماء الإدراك . وركزت دراسته على آزمات حافة الهاوية ، أي الآزمات التي يحاول فيها المبادر تحقيق أهداف سياسية خاصة بالاستعانة بالتهديد والقوة . فعادة يتوقع مثيرو الآزمات أن الخصم سيتنازل بدلا من اللجوء الى الحرب (وإن كان ذلك خطأ) . ومن الطبيعي أن نفترض أن مثل هذه الآزمات قد تقع اذا وجد التزام في موقف خطير يمكن استغلاله ، مما يتيح فرصة طيبة للمبادر . على أن ليبو قد اكتشف أن الفرصة المناسبة « الموضوعية » للمعدوان لا توجد الا في حالة ثلث الحالات : وفي كل حالة من هذه الحالات ، يتوفر ادراك لوجود فرصة واحتياجات قوية للمبادر لاتباع سياسة خارجية عدوانية . ويرى ليبو أن صناع القرار أكثر استجابة للآزمات الداخلية أكثر من التطورات الخارجية . وربما بدأ المعدوان من مستلزمات « الفرصة » أكثر من كونه من مستلزمات الحاجة » (١١٦) .

والمشكلة التي تضاف الى ذلك هو أنه بقدر ادراك الزعماء للحاجة للعمل ، فانهم يفقدون الاحساس بمصالح والتزامات الآخرين . ونتيجة لذلك ، يتضح أن الردع سياسة غير مؤثرة ، ولا سيما اذا راعينا اعتماد صناع القرار الاستعانة بالأفكار والانتباه الانتقائي وغير ذلك من التقنيات لاستبعاد العلامات الدالة على تصميم الخصم على العمل وفق الآلتزاماته (١١٧) . وتؤيد هذه النقطة أزمة يوليو ١٩١٤ التي أدت الى اندلاع الحرب العالمية الأولى .

نموذج الوساطة بين المثير والاستجابة :

لابد أن يكون قد اتضح من الأقسام السابقة احتمال اضطلاع اسماءات الادراك بدور حاسم في قرارات الحرب والسلام ، بل وقد استشهدنا بأدلة أقرب الى الانطباعات لتأييد هذا الرأي . وحان الوقت لكي ننظر الى هذه المسألة على نحو أكثر التزاما بالمنهج . فلقد أشرنا الى أن الصور والادراكات تلعب دورا بالغ الأهمية ، في تقرير كيفية استجابة الفرد للأفعال التي يقوم عليها أفراد آخرون ودول أخرى في النظام الدولي .

وكي نفهم لماذا يتخذ الأفراد (وزعماء الدول بصفة خاصة) قرارات بعينها ، سنكون بحاجة الى معرفة كيفية ادراكهم لبيئاتهم . وأحد النماذج المألوفة للغاية للسلوك هو نموذج المثير والاستجابة الذي يتبعه بعض علماء النفس . ويزعم النموذج أن بعض المثيرات في البيئة تولد بدرجة آلية الى حد ما استجابات معينة من الفرد .

استجابة ← استشارة

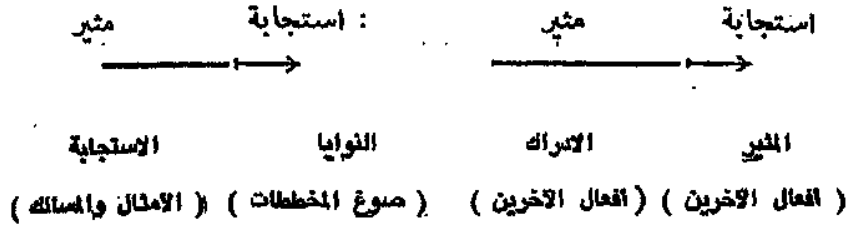
فسلوك الفاعل الأول «س» تثير فعلا يستجيب له الفاعل «ع» ، «ج» . ولسنا بحاجة لمعرفة كيفية ادراك الفرد للمثير ، وكيفية تقييمه له . والفروض أن معظم الأفراد يستجيبون على نحو مماثل لنفس المثير . ومن هنا فإن أية محاولة للتغلغل داخل عقل الفرد ستكون تعقيدا لا حاجة له في هذا النموذج . ويصح القول بأننا سننظر الى العقل على أنه الصندوق الأسود (*) الكامن داخل الفرد ، ولسنا بحاجة لمعرفة ما بداخله .

ومن جهة أخرى ، رأينا في الأقسام السابقة مدى أهمية اكتشاف ادراك الفرد لمثيرات البيئة ، وأدركنا استحالة ادراك الكافة لأحداث العالم الواقعي على نفس النحو ، ومن ثم فإنهم يستجيبون باستجابات متنوعة لنفس المثير ترتبط بكيفية ادراكهم له . وعلى ضوء ذلك فمن المهم للغاية أن نتغلغل داخل الصندوق الأسود ، يعنى نفحص في أفكار الأفراد لكي نحدد لماذا استجابوا لمؤثر واحد على أنحاء شتى ، أو لكي نتنبأ بكيفية استجاباتهم في المستقبل .

وهكذا فلمن تهتمهم الصور والمدركات ، فإن النموذج المعيارى للمثير والاستجابة يجب أن تعاد صياغته ، لكي يوائم المثيرات التي تجاهلها

(*) صندوق يوضع في مكان خفي من الطائرة ويحتوى على أجهزة اليكترونية معقدة ، ولا يفتح الا بمعرفة المختص عنه حدوث حادث للطائرة للتعرف على بعض الأسرار التي قد تكشف سر الحادث .

النموذج الأصلي • وبذلك يتخذ نموذج المثير والاستجابة المعتمد على الوساطة الصيغة الآتية :



وتمشيا مع نموذج المثير والاستجابة المعتمد على وسيط ، فإن أى مثير نتلقاه فى بيئتنا يمر على وسيط هو مدركاتنا وصور تلك المثيرات • وتعتمد استجابتنا على انطباعتنا وصورنا التى تلقيناها من هذه المثيرات ، وليس على المثيرات ذاتها • وكما رأينا فقد تكون المدركات الخاصة بالمثيرات تحريفا للواقع •

وحاولت جماعة من الباحثين فى ستانفورد تحت رئاسة روبرت نورث تطبيق هذا النموذج على نشوب الحرب العالمية الأولى ، لكى يكتشفوا هل كان إدراك الزعماء الأوروبيين عاملا مهما فى قرار الاشتراك فى الحرب • وتطلب هذا الأمر تجميع مادة وفيرة وبذل جهد خلاق ، وتمثل أصعب جانب فى هذا الجهد فى تجميع البيانات من « أحشاء » الصندوق الأسود • فكيف نستطيع مجموعة ستانفورد معرفة كيفية إدراك زعماء القوى العظمى للأحداث المعاصرة لهم ؟ انه أمر سهل يسير • فبالاستطاعة استخلاص مدركاتهم من بياناتهم وأقوالهم ورسائلهم ويوميئاتهم ومذكراتهم وغير ذلك • واستعان الأستاذ نورث وزملاؤه بعملية تحليل المضمون ، لتحديد مدركات السياسة الأوروبية بعد الرجوع الى البيانات المكتوبة • فبالاستطاعة غربلة هذه البيانات وردها الى بعض عبارات عامة تدل على بعض فئات من المدركات كالعداء والقلق والهلع والتهديد والصدقة والارتياح والاحباط • • وهكذا • ومن المستطاع حصر هذه البيانات لكى يستدل منها على أهمية المدركات عند الفرد • وبالمقدور أيضا ترتيبها تصاعديا لتحديد نصيبها من الشدة •

وبالمثل ، بالاستطاعة حصر الأفعال التى تقدم عليها مختلف الدول وترتيبها تصاعديا • فمثلا يمكن ترتيب الأفعال تصاعديا من ناحية درجة ما تحتوى من عدوان • وبمجرد توصيف البيانات المدركة وبيانات الأفعال

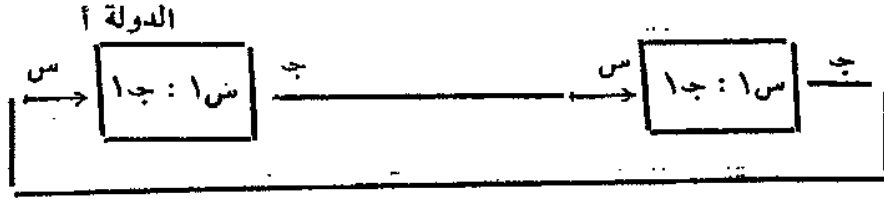
سيكون بوسع الباحثين استقصاء معامل الارتباط الإحصائي بين ث و ج وبين ث و ج وبين ج ١ و ج ٢ . فبقدر ادراك الزعماء القوميين لأن دولهم هدف لعدوان الآخرين ، فانهم يبادلونهم هذا العدوان . وهناك معامل ارتباط إحصائي بين ادراك العدوان (ج ١) وكل من التعبير عن العدوان (د) والأفعال العدوانية العقلية ج كاستجابة (١١٨) .

ثانيا : ادراك الزعماء الألمان أنفسهم أنهم الأضعف نسبيا بالمقارنة بالقوة العسكرية لخصومهم ، وأدركوا أن الحرب ستكون وبالا على ألمانيا ، وبالرغم من ذلك ، لم تكن هذه المدركات بالضعف والنقص النسبي كافية للحيلولة دون تقرير شن الحرب : فلماذا كان ذلك ؟ والرد هو أنه في أحد مواقف الأزمة ، سيطر عليهم ادراكهم للخوف والقلق والتهديد والحيث والظلم . وبينما شعرت جميع القوى العظمى بأنها تعرضت للأذى من جراء أفعال خصومها في أزمة يوليو ، شعر الألمان بأعظم احساس بالحيث والتهديد . وهكذا لا يحول ادراك الضعف (أو القوة النسبية للخصم) دوما دون وقوع الحرب (١١٩) .

ثالثا : عندما تقارن مثير الفعل س بالاستجابة الفعلية للدولة ج ستظهر بعض اختلافات مثيرة للاهتمام بين الكتلتين (التحالف الثنائي بين ألمانيا والنمسا - المجر) والحلف الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وروسيا) . وجنح الحلف الثلاثي الى اتباع رد فعل أقل مما تقتضيه أفعال التحالف الثنائي ، وبخاصة في بواكير فترة الأزمة عندما لم يكن الحلف متورطا بصفة مباشرة . ومن جهة أخرى فقد تصمد التحالف الثنائي زيادة رد الفعل ضد أفعال خصومه . أما لماذا حدث هذا ؟ فيبدو أن الرد على هذا السؤال هو اختلاف ادراك زعماء البلدان المتورطة . وبين من أي فحص مدقق للروابط بين أفعال الآخرين « س » ومدركات هذه الأفعال « ج » ، أن الزعماء الألمان بوجه خاص قد أدركوا أن أفعال الحلف الثلاثي كانت أشد عدوانية وتهديدا من تلك الأفعال ، كما بدت في آراء أصحاب التقييمات الموضوعية . وكانت نتيجة ذلك انضمام الأفعال التي اتخذها الألمان - باعتبارها مستندة الى مغالاة في ادراك الخصومة - بأنها بالغة العدوانية . ومن جهة أخرى ، جنح زعماء التحالف الثلاثي الى نقص ادراك مستوى التهديد الكامن في أفعال الحلف الثنائي (١٢٠) . وإذا توخينا الدقة والايجاز سنقول أن أدلة الاتهام في هذه الكارثة الكبرى موجودة داخل الصندوق الأسود يعنى داخل عقول البشر .

رابعا : ما لدينا الآن هو وساطة من خطوتين في نموذج الاثارة والاستجابة . فلا يقتصر الأمر على أن أفعال الدولة أ (تنوسطها مدركات زعماء الدولة ب) هي التي تحرك أفعال الدولة ب ، ولكن بدورها تقوم

- أفعال الدولة ب (تتوسطها مدركات الدولة أ) بدفع أفعال الدولة أ .
- ويتواصل بعد ذلك نمط الفعل ورد الفعل .



وما انتهت اليه بحوث نورث هو أن المدركات (أو اساءة) المدركات ، قد تتدخل في عملية الاثارة والاستجابة . فاما أن تسرع الأزمة أو تمهلها .

فربما حدث تصعيد للحرب يعزى الى اساءة ادراك أفعال الآخرين ، حتى في مواقف لا يرغبها الطرفان . ومن بين أسباب نجاح حل أزمة الضرارينج في كوبا - كما يقول أولي هولستي - استطاعة زعماء الطرفين ادراك تحركات الطرف الآخر ادراكا صحيحا نحو ابطال مفعول التصعيد والاستجابة على النحو المناسب ، وبذلك اختلفت عن أزمة ١٩٦٤ . إذ جاء التناظر بين س و ج ١ تناظرا قريبا من الواقع ، ومن ثم أمكن تجنب اساءة الادراك وتجنب الحرب أيضا .

خلاصة :

رأينا عند الكلام عن علماء الاثولوجيا وعلماء البيولوجيا الاجتماعية وجود امكانية للتعقيد عند البشر ، ورأينا أيضا أن هذه الناحية البيولوجية العامة قد تبدو غير كافية لتفسير سر الحرب (وليس من شك أنها لن تليد كثيرا في تفسير السلام) . فليس البشر متساوين في استعدادهم للتعقيد . والواقع أن مسلك الأفراد متنوع بلا حدود . ولقد ركزنا في هذا الفصل على تلك العوامل التي قد تفسر اختلافات سلوك الأفراد ، الاختلاف في الاستعداد لتحمل المخاطر ، والاختلاف في ادراك البيئة (اساءة الادراك) وخصوم الفرد ، واختلاف صور العالم وأساليب التعامل ، واختلافات القدرة على تغيير الصورة الحاضرة أو ضبطها واختلاف الاحتياجات السيكولوجية ، واختلاف سمات الشخصية ، واختلافات القدرة على مواجهة التوتر .

وثمة عدة نقاط يتعين ذكرها في الخلاصة :

أولا : بالرغم من امكانية الاضطلاع أي متغير من المتغيرات المذكورة آنفا بدور في شئ أية حرب ، الا أنها ليست متساوية في الأهمية النظرية ولعل اساءات الادراك هي العامل الأهم ، خصوصا اساءة ادراك عداء الخصم واساءة ادراك التوازن في القوى واساءة ادراك المخاطر .

ثانيا : قد تبدو جميع هذه المتغيرات فى المستوى الفردى متبادلة
التأثير لدرجة كبيرة .

فإذا اعترضنا من قبيل الحاجة بأن السبب الأساسى للحرب هو
القلو فى تقدير عداء الخصم ، بالإضافة الى الاستعداد لمواجهة هذا الخصم
بالعداء (بالرغم مما فى ذلك من مخاطر) وبأفعال التحدى آملين ارغامه
على التنازل ، فى هذه الحالة ستكون هناك عدة متغيرات فى المستوى
الفردى قد تتفاعل لاحداث مثل هذا الموقف . ولقد رأينا كيف تعزز
الاحتياجات السيكلوجية اساءات الادراك المتعلقة بالأخطار الكامنة فى أى
موقف من مواقف الأزمات . والقدرات العسكرية النسبية للدول المعينة .
ومن المحتمل أيضا أن تؤثر أساليب التعامل فى مدركات الزعيم للخصم
والاستراتيجيات الأكثر احتمالا فى فاعليتها فى التعامل مع هذا الخصم ،
وكما سنرى فى الفصل السادس والفصل السابع (فى الجزء الثانى) ،
فإن الزعماء الذين يتبعون أساليب تعامل تتبع السياسة الواقعية أكثر
احتمالا فى ادراك الخصم كمعتد سيتنازل عندما يواجه تكتيكات
استئساد ، ومن ثم فإن لديهم الاستعداد لاتباع تكتيكات حافة الهاوية
المتصلة ضد الآخرين . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الزعماء الذين تتسم
شخصيتهم بالاتجاه نحو القوة يتصفون بشدة حساسيتهم لامكانية
التهديدات الأجنبية . اذ يدركونها كخفاش حتى عندما لا تكون قائمة .
وهناك احتمال أن يردوا عليها ردا عدوانيا . ويميل الزعماء الذين تتصف
شخصيتهم بقبول المخاطر والتسلط الى اتباع تكتيكات شديدة المخاطر
تتسم بالحشونة عند مواجهة خصومهم فى الدول الأخرى . وبالمثل ، فإن
الزعماء من أصحاب الآليات الدفاعية النشطة يميلون الى الاستهانة
بتحذيرات الخطر فى اتباعهم للسياسة الخارجية . وأخيرا ، فإن عجز الزعيم
عن تغيير صورة المنافس كخصم مفاد أميل للتأثر بالمتغيرات فى الشخصية
والاحتياجات السيكلوجية وأيضا بالمتغيرات المعرفية مثل تغيير تكوين
الصورة والمضمون لأسلوب التعامل .

حتى الآن لم نهتد الى نظرية لسيكلوجية الحرب ، أو الى نظرية
معرفية للحرب . وما توفر لنا عبارة عن حشد من الأدلة المنتزعة من
دراسة الحالات (وان كان بعضها لا يندرج تحت أى نسق) الدالة على
أن اساءات الادراك غالبا ما تصحب قرارات الزعماء القوميين بشن الحرب .
ومشكلة انماء أدلة مؤيدة للأسباب السيكلوجية والادراكية للحرب مهمة
مثبطة للهمم . اذ تعد عملية تحديد بالحالة السيكلوجية للزعيم ومدركاته
مشحونة بالخطر ، ويتعين أن ينظر الى مثل هذا التحليل بعين الحذر .
ومن ناحية أخرى ، فإن الدلائل المستقاة من عدد شديد الضخامة من

الحالات التي بينت كم كانت النخبة صانعة القرار ضحية لاساءة الادراك
وكم بلغت عددا ساحقا !! .

وما عرفناه من هذه الحالات هو وجود عدد وفير من الأمثلة الدالة
على ما قامت به إساءة ادراك الصفوة من دور حاسم في قرار الاشتراك
في الحرب . أما ما لم نعرفه ، ولعله ليس بمقدورنا معرفته فهو لماذا
حدثت إساءات الادراك ، وما الذي كان سيحدث لو أنها لم تحدث (هل
كان بالإمكان الحيلولة دون وقوع الحرب ؟) ، وإلى أي حده انتشرت مثل
هذه الإساءات في التحليل في حالات الحروب بين الدول . كما أننا حتى
هذه اللحظة لن نستطيع بلوغ الدقة في الإحاطة بالعلاقة الحقة بين إساءات
التحليل وغير ذلك من المتغيرات الفردية .

وبينما قد يبدو أن المتغيرات السيكولوجية والمعرفية لا تلعب دائما
الدور الحيوي والحاسم في اندلاع الحرب ، إلا أنها يقينا عظيمة الأهمية .
وكما سنعرف في الفصول التالية . أن العوامل السيكولوجية والمعرفية
شديدة الارتباط بالمتغيرات في مستويات أخرى من التحليل . وهذا يزيد
من أهميتها كعناصر في نظرية الحرب .

ولنحاول صنيعة التحول إلى نقطة أخرى . لقد زعمنا حتى الآن أن
العنصر الرئيسي في أسباب الحرب هو دور الزعيم القومي بصفته الفردية
في صنع القرار الخاص بالمبادرة بالعنف والزج ببلاده إلى الحرب . على
أن مثل هذا الرأي قد يحمل شيئا من المبالغة في التبسيط . إذ لا يتصف
صنع القرار دوما بأنه عملية فردية ، وغالبا ما يكون عملية سياسية
جماعية . فمن يصنع قرارات الحكومة هم حفنة صغيرة من الأفراد .
ولو كان ذلك كذلك فسيكون دور الفرد أقل أهمية من كيفية تعامل
المشاركين في صنع القرار لتقرير سياسة الحكومة . علينا إذن أن
نكتشف تفسيرات للحرب في المستوى التالي من التحليل (المجموعة
الصغيرة) .

هوامش الفصل الثالث

- (١) John Stoessinger في كتاب Why Nations go to War
الطبعة الثالثة من ١٣٥٠
- (٢) ما جاء فيما بعد مستمد من Ole Holsti في Foreign Policy
Decision Makers ضمن كتاب James Rosenau In Search of Global
١٩٧٢، ص ١٢٧، وانظر أيضا Margret Hegmann في كتاب
Patterns Effects of Personal Characteristics of Political Leaders on Foreign
Policy..
- (٣) James Davies في مقال بعنوان Violence and Aggression
Innate or Not في المجلة الفصلية The Western Political ٢٢، ١٩٧٠،
(٦١٨ - ٦١٧)
- (٤) Abraham Maslow : A Theory of Human Motivation
Psychological Review ٥٠ (١٩٤٢)، ص ٣٩٤ مجلة
(٥) على الرغم من وجود أدلة تجريبية عن الاحتياجات الفزيائية السيكولوجية
وعن ترتيبها ترتيبا هرميا، إلا أنه لا توجد شواهد تجريبية عن الاحتياجات الثلاثة الأسمى
التي جاء بها Maslow. انظر Ross Fitzgerald في مقال بعنوان
An Expression and Evaluation of Maslow Hierarchy of Needs
(١٩٧٧ - ص ٢٩ - ٥١)
- (٦) Henry Kissinger Studies in Motives, Cooperation and Conflict
Buffalo Studies ضمن (١٩٦٨)، ص ٢٨ - ٢٩
- (٧) Kenneth Terhune Studies in Motives, Cooperation and Conflict within Laboratory Microcosms.
- (٨) David Winter and J. Stewart as a Tech- Content Analysis
M. G. Hermann A Psychological nique For Political
Examination of Political Leaders. (١٩٧٧)، ص ٦٠
- (٩) Harold Lasswell Psychopathology and Politics :
Power and Personality (١٩٤٨)
- (١٠) J. M. Firestone , K. W. Terhune Psychological
D. G. Winter Studies in Social Interactions and Motives
The Power Motive (١٩٧٢)
- (١١) Winter and Stewart Content Analysis as a Technique
for Assessing Political Leaders (١٩٧٢)
- (١٢) K. W. Terhune Motives, Situations and International
Conflict Within Prisoner's Dilemma مجلة علم النفس وعلم النفس الاجتماعي
(من ص ١ - ٢٢) ١٩٦٨
The Open and Closed Mind : Milton Rokeach (١٩٦٠)

- (١٤) The Nature and Meaning of Dogmatism — Milton Rokeach
مجلة علم النفس (مايو ١٩٥٤) .
- (١٥) The Authoritarian Personality — T. Adorno (١٩٥٠) .
Explaining Foreign Policy — Jensen (١٦) ص ٢٥ .
- (٢٧) Personality Effects on American Foreign Policy : Lloyd Etheredge (١٩٦٩ - ١٩٨٤) - المجلة الفصلية للدراسات الدولية .
١١ مارس ١٩٨٨ . ص ٩١ - ١٢٣ .
- (١٨) Etheredge ص ٤٤٩ ينتقد Graham H. Shepard لأنه أخفق في تأكيد وجود أي اختلاف بين آثار الشخصية الانبساطية والشخصية الانطوائية عن سياسة الولايات المتحدة نحو الاتحاد السوفيتي في الحقبة بين ١٩٦٩ - ١٩٨٤ .
- (١٩) R. Raskin و J. Novacek و R. Hogen و Narcissism
Self-Esteem Management في مجلة الشخصية وعلم النفس الاجتماعي ، ٦٠ الصفحات ٩١١ - ٩١٨ .
- (٢٠) The Persian : U.S. House of Representatives Committee
Statement by Jerrald Post Gulf Crisis في ١١ ديسمبر ١٩١١ (ص ٢٨١ - ٤٠١) .
- (٢١) انظر : Risk, Power Distribution Bruce Bueno de Mesquita and the Likelihood of War
مجلة الدراسات الدولية الفصلية ، ديسمبر ١٩٨١ ، ص ٥٤٢ - ٥٤٦ . وايضا : Bueno de Mesquita في The War Trap (١٩٨١) .
- (٢٢) Individuals and World Politics — Robert Isaac (١٩٨١) ، ص ١٥٧ .
- (٢٣) Sanity and Survival — Jerome Frank (١٩٦٧) ، ص ٨٩ .
- (٢٤) Stalin as Revolutionary — Robert Tucker (١٨٧٩ - ١٩٢٩) (١٩٧٢) .
- (٢٥) Woodrow Wilson and — Alexander George and Juliet George Colonel House
- انظر أيضا المقال الرائع للمؤلفين ضمن كتاب Fred Greenstein Personnality and Politics (١٩٧٥) (ص ١٢ - ١٣) .
- (٢٦) Does the White — Julian Lieb و D. Jablow Hirshman
House need a Shrink في جريدة واشنطن بوست ١٢ فبراير ١٩٨٩ .
- (٢٧) The Presidential character — James Barber (١٩٧٢) و كتاب
Fawn Brodie بعنوان Richard Nixon (١٩٨١) .
- (٢٨) President Nixon's Psychiatric Profile — Eli Chesen (١٩٧٢) و كتاب
In Search of — Bruce Mazlish Nixon (١٩٧٢) . وللمعرفة كيف كان الرئيس روجان يعاني من عقدة الخصى . انظر مقال في مجلة علم النفس
Where is the rest of me . التاريخي ١٢ (جيف ١٩٨٤) لنيدون .
- (٢٩) Herman Kelman مقال بعنوان Social-Psychological Approaches to the Study of International Relati
Decision — Makinginan — Thomas Weigeler International (٢٠) ص ٢٠٢ - ٢٠٤ .

- Cress, Poor Communication — Sally Squires Cited in Vincennes (٢١)
 جريدة واشنطن بوست - ٧ أكتوبر ١٩٨٨ .
- Danger and Opportunity Decision Making — Barry Schneider (٢٢)
 رسالة دكتوراه، مقدمة لجامعة كولومبيا ١٩٧٤ ، ص ٦٧ - ٦٨ .
- Cognitive Dynamics and Images of the — Ole Holsti (٢٣)
 A. P. Smith, J. C. Farrell Enemy ضمن كتاب تحت اشراف
- Image and Reality in World Politics (١٩٦٧) ، ص ١٨ .
 Foreign Policy Decision Makers Viewed : Ole Holsti (٢٤)
 Psychologically ص ١٢٢
- The Pathology of Leadership — Hugh l'Erang (٢٥) (١٩٧٠)
 Cognitive Dynamics and Images of the Enemy — Ole Holsti (٢٦)
 (١٩٦٧) ، ص ١٨ .
- Henry Kissinger. Perceptions Harvey Starr of International (٢٧)
 Politics (١٩٨٤) ، ص ٤٧ .
- The Ecological Margaret Sprout, Harold Sprout Perspective (٢٨)
 (١٩٦٥) on Human Affairs
- The Operational Code : Alexander George (٢٩)
 ضمن كتاب Frederick Fleron و Erik Hoffman تحت اشراف
- The Conduct of Soviet Policy (١٩٨٠) ، ص ١٧٠ .
 A Study of Holshevism Nathan Leites (٤٠) (١٩٥٢)
- The Operation Code — George (٤١) ص ١٧٤ - ١٨٨ .
- The Operational Code — Alexander George (٤٢) ص ١٧٢ - ١٧٣ ، وكتاب
- Foreign Policy Decision Makers — Ole Holsti (ص ١٢٨)
 Kissinger — Starr ص ٤٥ ، ٤٧ . (٤٣) النظر
- The Interference Between Beliefs & — Stephen, G. Walter (٤٤)
 Henry Kissinger's Operational Code — Behavior and the Vietnam
- Conflict Resolution (مارس ١٩٧٧) ص ١٥١ - ١٥٢ .
 Kissinger — Starr ص ١٥٩ . (٤٥)
- Hypotheses on Misperception Robert Jervis (٤٦) النظر
- International Politics and Foreign Policy — James Rosenau (٤٧)
 ضمن كتاب
- ١٩٦٩ ، ص ٢٤٠ .
- Leon Festinger A Theory of (٤٧) الكتاب الكلاسيكي في هذا الشأن هو
- Cognitive Dissonance. (١٩٥٧)
- Cognitive Dynamics and Images of the — Ole Holsti (٤٨)
- Image and Reality in World Politics Enemy ضمن كتاب
- (١٩٦٧) ص ١٨ - ٢١ .
- Some Evidence — Dina Zinnes Relevant (٤٩) نفس المصدر - انظر أيضا
- to the Man - Millen (٤٩) ضمن كتاب تحت اشراف Rosenau واخريين
- The Analysis of International Politic (١٩٧٢) (ص ٢٤٥)

- Perception and Misperception in International Politics — Robert Jervis (٥٠)
 • (١٢٠ - ١١٩) ١٩٧٦
- The Cybernetic Theory of Decision — Steinbruner (٥١)
 • ١٠٢
- No The Cold : Charles Krauthammer War Isn't Really over (٥٢)
 • (مجلة Time ٥ سبتمبر ١٩٨٨)
- Cognitive Dynamics and Images of the : Ole Holsti (٥٣)
 انظر
- Image and Reality in — Smith و Farrell : Enemy ضمن كتاب تحت اشراف : World Politics
- The Necessity for Choice — Henry Kissinger (٥٤)
 • ٢٠١
- Perception & Misperception in International — Jervis (٥٥)
 • ٢٠٨ Politics
- Effects of — Richard Merrila و Karl Deutsche (٥٦)
 Events on National and International Images
- International Behavior بعنوان Herbert Kelman (٥٧)
 • ١٨٧ - ١٢٢
- Perception & Misperception — Jervis (٥٧)
 • ١١١
- (٥٨) نفس المصدر ، ص ١٤٥
- (٥٩) نفس المصدر ، ص ٢٠٨
- Seven Minutes Nancy Cooper و John Barry في كتاب (٦٠)
 to Death
- مجلة نيوزويك ١٨ يوليو ١٩٨٨ ص ٢٤-١٨ ، وحدث موقف مشابه
 في أبريل ١٩٨٩ عندما اسقطت طائرة عراقية من قبيل الخطا لطائرة نفاثة مصرية صديقا
 مسلحة بالصواريخ كانت متوجهة للشتراك في معرض دولي ببغداد . جريدة واشنطن
 بوست في ٢٩ أبريل ١٩٨٩
- Perception and Misperception in International — Jervis (٦١)
 • ٢١٧ Politics
- The Cybernetic Theory of Decision — Steinbruner (٦٢)
 • ١١٦
- (٦٣) الواقع أن باحثين اثنين لم يعثرا على أمثلة للمحادثات التاريخية زودت
 الزعماء بتفسيرات صحيحة للرسالة التضمنية في عينة الحالات المعروضة ، انظر :
 Paul Diesing و Glen Synder في كتاب Systems, Bargains, Decisions (١٩٧٧) •
- Memoirs — Harry S. Truman (٦٤)
 الجزء الثاني ١٩٥٦ • استشهد
- Ernest May في كتاب Lessons of the Past The use and Misuse (٦٥)
 of History in American Foreign Policy • (١٩٧٢) ص ٨١ ، ٨٢
- (٦٥) ما يعني بعد ذلك مستند مثل « دروس » شهر مايو من الماضي ، ٩١ - ١٠١
- Pentagon Papers (٦٦)
 الجزء الثاني استشهد بها في دروس مايو • ٩٩ - ٩٨
- Perceptions and Misperceptions in International Service (٦٧)
 • ٢١٧ Politics
- Foreign Policy Learning and War John Vasquez : انظر (٦٨)

- New Directions Rosenau in the Study of Foreign Policy — Jervis (٦٩)
 • ٢٧٩ من Foreign Policy
 • ٢٤٤ من Politics
- Perception & Misperception in International — Jervis (٦٩)
 • نفس المصدر ، من ٢٠٢
- ٢٠٧ - ٢٨٦ من Reagan's America — Garry Wills (٧١)
 Perception & Misperception in — International — Jervis (٧٢)
 • ٢٢٨ من Politics
- National Role Conceptions in the Study of — K. J. Holsti (٧٣)
 Foreign Policy — Michael Brecher (٧٤)
 Decisions in Israel's Foreign Policy — Michael Brecher (٧٤)
 Between — Richard Ned Lebow Peace and War (٧٥)
 • ١٩٧٥ ضمن كتاب
 • ١٩٨١ ، من ١٩٦
- Misperceptions and the Causes of War — Jack S. Levy (٧٥)
 • ٧٦ - ٩٩ من World Politics الجزء السادس والثلاثون في أكتوبر ١٩٨٢ ، من ٧٦ - ٩٩
 Perception and Misperception — Jervis في كتاب (٧٦)
 • ٧٤ من
- Perception and Action in the Crisis 1014 — Robert North (٧٧)
 • ١٢٢ من Farrell & Smith ضمن كتاب
- ٢١١ من Why Nations go to War — Stoessinger (٧٨)
 Misperception and the Causes of War — Levy (٧٩)
 • ٨٨ - ٨٩ من Between Peace and War — Lebow (٨٠)
 • ٢٠٠ من
- (٨١) انظر مقالات جريدة واشنطن بوست في ٢ ، ٤ أغسطس ١٩٩٠ و ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠
- ١٩٩٠
- ٢٤٦ من The Causes of War — Geoffrey Blainey (٨٢)
 • ٢٤٢ : ٢٤٢ Between Peace and War — Lebow (٨٣)
 India, Pakistan and the Great — William J. Brands (٨٤)
 Powers من ٢٠٠ في كتاب Why Nations go to War ، ١٢٥ ، ١٢٦ (٨٥)
 • ٢٤٦ - ٢٤٥ Between Peace and War — Lebow (٨٥)
 • ٨٢ من Misperception & Causes of War — Levy (٨٦)
 Between Peace and War — Lebow (٨٧)
 • ٢٤١ - ٢٢٨ نفس المرجع (٨٨)
 • ٩٧ من نفس المرجع ، من ٩٧ (٨٩)
 • ١٦٦ - ١٦٤ نفس المرجع (٩٠)
- Perception and Misperception in international — Jervis (٩١)
 • ٥٢ من Politics
- ١٦١ - ١٥٨ من Between Peace and War — Lebow (٩٢)
 The Psychological Dimension of — Joseph de Rivera (٩٣)
 • ٢٥٧ - ٢٤٧ من Foreign Policy

- (٩٤) Between Peace and War — Lebow ١٥٨ - ١٥٧ .
 (٩٥) War in International Society — Even Luard ١٩٨٦ ، ص ٢٢٦ .
 (٩٦) نفس المرجع الفصل الثامن من ٢٢٩ - ٢٧٨ .
 (٩٧) Misperception and Causes of War — Levy ص ٨١ .
 (٩٨) على سبيل المثال The Guns of August — Barbara Tuchman (١٩٦٢) .
 (٩٩) Between Peace and War — Lebow ص ٢٥٤ Fritz Fisher .
 — War of Illusions : German Policies From 1911-1914 ص ٤٥ ، ٥٥ ، ٢٩٨ - ٤٠٢ .

- (١٠٠) War in International Society — Luard ٢٦٠ - ٢٦١ .
 (١٠١) Between Peace and War — Lebow ٢٦٥ - ٢٦٤ .
 (١٠٢) انظر في هذه النقاط كتاب Tuchman The Causes of War .
 من ص ٢٠٤ - ٢٠٩ وكتاب The Guns of August ، ص ١٤٢ .
 (١٠٣) The Causes of War — Blainey ص ٥٧ - ٦٧ .
 (١٠٤) نفس المرجع . وايضا : Levy ٩١ - ٩٢ .
 (١٠٥) جريدة واشنطن بوست ٤٢ ، أغسطس ١٩٩٠ و ٢١ أكتوبر ١٩٩٠ .
 (١٠٦) Between War and Peace — Lebow ص ٥٣ .
 (١٠٧) Between Peace and War — Lebow ص ٢٠٧ .
 (١٠٨) Why Nations go to War — Stössinger ص ٧٢ .
 (١٠٩) نفس المرجع ، ص ٧٢ . ٩٢ - ٩١ .
 (١١٠) Between Peace and War — Lebow ٢١٦ - ٢١٩ .
 (١١١) نفس المرجع ، ص ١٠٢ .
 (١١٢) Irving Janis Decision Making Leon Mann ١٩٧٧ .
 (١١٣) هذا الجدل بين Mann, Jervis نقل عن كتاب Lebow Between Peace and War ص ١٠٧ - ١١٠ .
 (١١٤) نفس المرجع ، ص ١١١ .
 (١١٥) نفس المرجع ، ٢٧٥ - ٢٧٦ .
 (١١٦) نفس المرجع ، ص ٢٧٥ .

- (١١٧) Expression and Perception of Hostility — Dina Zinnes .
 Quantitative International Politics in Prewar Crisis, 1914. جاءت ضمن كتاب J. David Singer (٨٥ - ١٢٢) .
 وايضا كتاب Robert North و Richard Brody و Ole Holsti .
 Some Empirical Data of the Conflict Spiral, ١٩٦٤ ، ص ١ - ١٥ .
 (١١٨) Dina Zinnes — Capability Robert North و Howard E. Kocil .
 Threat and the Outbreak of War ١٩٦١ - ص ٤٦٠ - ٤٨٢ وعلى الأخص History of Human Conflict . Robert North و Ole Holsti .
 بأن الزعماء الآن قد أنبركوا وجود موقف، ضعف نسبي لا يتواءم تماما مع ما قاله

- Blainey عن تنازل الألمان عن التهديد بالحرب . ويشرح Blainey ذلك ويرجعه
 إلى عدم مراية North وافر أنه بالأملة الوثائقية التي أثبتت تفاعل الألمان . فلم يكن
 كتاب Fritz Fischer عن أهداف الحرب العالمية الأولى قد ترجم آنذاك إلى
 الإنجليزية . - ويرجع في هذه النقطة إلى كتاب The Causes of War —
 Blainey ص ١٢٠ - ١٢٢ .
 (١١٩) Perception and — R. Brody R. North, O. Holsti
 I. D. Singer Quantitative International Action in the 1914 Crisis
 Politics ص ١٢٢ - ١٥٩ .
 (١٢٠) Measuring Affect — R. North و R. Bromy و O. Holsti
 and Action in International Reaction Models (١٩٦٥) ، ص ١٧٠ - ١٩٠ .

الفصل الرابع

صنع القرار في مستوى الحكومة

مجنون هو الاستثناء في حالة الأفراد ، ولكنه
القاعدة ، في حالة الجماعات .
لننقله

الاحداث الجارية هي التي ترسم السياسة .
جورج بول وزير خارجية أمريكا ١٩٦٢ .

في هذا الفصل . نكتشف أسباب الصراع الدولي التي يمكن أن
تصادف في مستوى المجموعة الصغيرة . والمقدمة الأساسية هنا هي أن
الحرب بين الأمم تتضمن في إحدى اللحظات التي تمر بها قرارات تصدر
من الحكومات . ففي نطاق الحكومات الحديثة غالباً ما تصنع القرارات
بمعرفة مجالس الوزراء ، أو (مطابخ) مجالس الوزراء ، والمكاتب السياسية
والجانترو واللجان بدلا من أفراد الرؤساء ورؤساء الوزراء وقادة الجيش
بالعمل . إذ يعد صنع القرار إلى حد كبير عملاً جماعياً ، ومن ثم فإن
بحثنا عن أسباب الحرب قد قادنا إلى فحص الوسائل التي تتبعها المجموعات
الصغيرة المحيطة بزعماء الحكومة في صنع قرارات الحرب والسلام .
والافتراض الأساسي في هذا المستوى من التحليل هو أن أطر صنع القرار
وما يصحبها من عمليات خاصة ، وليس صفات أفراد بالذات ومدركاتهم
هي التي تحدث التأثير الحاسم على سياسات الحكومة ومسيرتها .

التعقل وصنع القرار :

في أفضل العوالم الممكنة ، تتبع الحكومات سياسات مسالمة أكثر من
اتباعها لسياسات العدوان . ففيها يتميز الزعماء بالتنور ، واتباع مسالك
إنسانية أكثر من الاتصاف بالخسة وعدم الاقتدار . ويسود العقل والنوايا
الحسنة فوق الشر والغباء . في هذا العالم الذي يجمع فيه الحاكم بين
صفات الملك وصفات الفيلسوف . (والتي تحدث عنها أفلاطون) وتسوده

حكومات ذات نوايا حسنة (ومسالك حسنة) لابد أن نتوقع أن توكل عملية صنع السياسة لأصحاب نفوس عاقلة ، تعمل حساباً لكل خطوة تخطوها . وأشار علماء السياسة والمنطق الى هذه النوعية من صنع القرار ، بأنها تمثل النموذج العقلاني الفعال (*) (١) .

ولكل من يرغب من زعماء الحكومات المستنيرة صوغ سياسته في أسس جالاتها المنطقية ما عليه أن يتبع نموذج رام ، المتضمن لتسلسل خطوات من السهل الاحاطة بها :

١ - التعرف على المشكلة وتحديدتها .

٢ - تحديد الأهداف . وفي حالة تعددها ، ترتب وفقاً للأهمية .

٣ - تجميع المعلومات (وهي عملية متواصلة) وربما تبدأ في واقع الأمر ابتداء من الخطوة الأولى) . .

٤ - التعرف على الوسائل التبادلية للاهتمام الى الهدف والأهداف .

٥ - تحليل كل بديل ممكن (والحرص على فحص العواقب الممكنة لاتباع أي اختيار ، وتقرير مدى الفاعلية النسبية لكل وسيلة بديلة لتحقيق الهدف أو الأهداف . وقياس احتمالات نجاح كل بديل ، وحساب تأثير كل بديل على باقي الأهداف وتقدير التكاليف والمنافع المحتملة لكل بديل . . وهلم جرا .

٦ - اختيار أفضل بديل بقدره تحقيق الأهداف . وبعبارة أخرى ، اختيار أفضل استراتيجية مناسبة ، أو أكثرها صلاحية لتحقيق أعظم نجاح منبشود .

٧ - تطبيق القرار ، أي اختيار فاعليته .

٨ - مراقبة وتقييم القرار المتصل بالسياسة المتبعة : هل نجحت أم أخفقت ؟ هل بها عيوب ؟ هل حققت النتائج المرجوة ؟

٩ - استكمال أو استبدال أو مواصلة السياسة كما حددتها تقييماتنا (راجع الخطوة رقم ٨) .

وكما هو الحال في جميع النماذج ، يحتاج « رام » الى افتراضات

(*) Rational Actor Model وتختصر في ثلاثة حروف R.A.M. ومن ترجمها من قبيل التبسيط في الصفحات التالية « برام » .

مبسطة محددة • ويزعم أنصار رام من بين أشياء أخرى أنه بالمقدور النظر إلى الحكومات على أنها الفاعل الوحيد الفريد ، وأن واجبها يتطلب منها الانتقاء العقلاني من بين جملة خيارات ممكنة حتى تزيد من احتمالات تحقيق أهدافها • وتزعم رام بدورها أن بمقدور صنّاع القرار منح قيمة مشخصة لها وزنها لكل نتيجة يتم الحصول عليها ، حتى تتيسر المقارنة بين أي خيارين أو أكثر • وتزعم رام بعد ذلك أن باستطاعة صنّاع القرار حساب احتمالية تحقيق النجاح اعتمادا على الفعل المرغوب •

وآخر الزاعم هو أنه بالإمكان تجنب الحروب غير المرغوبة ، أو غير الضرورية إذا تشبثنا بتطبيق القرار العقلاني • وبطبيعة الحال أن هذا لن يحول دون اقدام القادة والزعماء القوميين على شن حروب « نفعية » يعتقد أنها تساعد على تضخيم أهدافهم بطريقة عقلانية • ولطالما نعمت الحروب من سلسلة الحرض عند تحليل النفقات والمناخ الخاصة بالاستراتيجيات البديلة التي تساعد على الاهتمام إلى الغايات المنشودة (٢) • وكل ما يعنيه هذا الافتراض هو القول بأن الزعماء ممن يستعينون بالقرارات العقلانية لن يختاروا طريق الحرب إلا إذا توقعوا أن يساعدهم الاقدام على هذه الخطوة على تحقيق النفع ، وراوها أعظم فائدة من عدم الالتجاء للحرب • وبذلك يستطاع تفادي الحروب التي تغدو وفقا لهذا المعنى لا عقلانية وغير ضرورية •

نقد : لماذا لا تستخدم الحكومات « رام » ؟

لا يخفى أننا جميعا نوافق لتطبيق هذه العملية المنطقية على مشكلات السياسة الخارجية • ومن سوء الحظ ، أنه في عالم الواقع كثيرا ما يبين تعذر اتباع الحكومات « لرام » عند صنع قراراتها • فليس بالمستطاع دائما تطبيق أفضل الوسائل ، كما أن أفضل النتائج لا تتحقق على الدوام • فلماذا لا تصنع القرارات باتباع عقل السبيل ؟ فيما يلي قائمة مختصرة بالعوائق التي تعترض صنع القرار العقلاني : بعضها ينبع من المستوى الفردي للتجارب ، وينبع بعضها الآخر من مستوى المجموعات الصغيرة :

١ - لا يتصف جميع صنّاع القرار اتصافا كاملا بالعقلانية • ويتفاوت نصيبهم منها • وكما رأينا ، فإن العوامل السيكولوجية تتدخل في قدرات زعماء الحكومات عندما يعكفون على حل المشكلات العقلانية • وبمقدار وجود هذه العوامل تضطلع القرارات حتى تتلاقى هي والاحتياجات اللاشعورية للزعماء السياسيين ، أكثر من صنعها استجابة لمطالب الأسس القومية المشروعة •

٢ - كما رأينا أيضا ، فإن أساءة الإدراك ، ان صبح عدم تفشيها بين صنّاع القرار ، هي السائدة على أقل تقدير . وتحتاج محاولات حل مشكلات السياسة الخارجية الى صورة دقيقة للموقف لا تتوافر في كثير من الأحيان .

٣ - كثيرا ما يكون للشاشة الأدمية دور ، وتصحب خيارات السياسة الحشنة في أغلب الأحيان مقادير هائلة من التوتر . وكثيرا ما يستثار التوتر القادر على تعطيل قوى العقل عندما يصاب صفوة الساسة بقلة النوم ووهن الحالة الفزيائية .

٤ - قد لا يتوافر دوما لصنّاع القرار ما هم بحاجة اليه من معلومات . من حيث الكم والكيف ، حتى يهتدوا الى قرار عقلاني كامل . فلا بد من الإكثار من وضع السياسات الأمنية القوية في أية بيئة لا تشعر بالاطمئنان . فقد تكون المعلومات زائفة ، ناقصة أو متضاربة تحتمل أكثر من معنى وتفسير . ان أهم المعلومات ، يعنى التي تخص نيات الآخرين لا يمكن أن تعرف في أغلب الظن من المصادر المعتادة للاستخبارات . وكثيرا ما تتفاقم مشكلة النقص في المعلومات من أثر ميل الرؤوسين الى الاحجام عن تعريف رؤسائهم بالمعلومات التي تتحدى نظراتهم . وفي مقابل ذلك ، قد تكون المعلومات غزيرة في مقدارها بحيث تحول ضخامة حجمها دون استخلاص المحللين معناها . ان قدرة العقل البشرى على جمع المعلومات محدودة . وتؤدي هذه المحدودية في نهاية الأمر الى الحيلولة دون اتباع الحكومات للعقلانية الكاملة عند تطبيقها على القرار السياسي .

٥ - قد يكون الوقت الميسور لصنع القرار محدودا مما يؤدي الى تعطيل قدرة صنّاع القرار على تجديد الخيارات وتحليلها . وحتى عندما يتوافر الوقت الكافي ، فربما أثر الزعماء عدم الأخذ بها ، والوقت المهبط له تكاليفه . وقد ينظر الى القرار المتسرع على أنه أفضل من أى قرار أوفى يحتاج الوصول اليه الى وقت أطول .

٦ - « التكهّنات غير الواقية » . يحتاج « رام » الى المستحيل أو الى ما يقرب المستحيل لتطبيقه تطبيقا صحيحا . اذ يتطلب تقييم خيارات السياسة من صنّاع القرار أن يمعنوا النظر في المستقبل ، وأن يتنبأوا بالنتائج المحتملة ، وإحتمال النجاح اذا اتبع أى بديل بعينه (أو أية مجموعة من البدائل العديدة) . ولا يستبعد أن يكون كثيرون منا قد صاندفوا المتاعب عندما حاولوا استحضار الماضى وتمثل الحاضر ، ثم سعوا الى تخيل المستقبل الذى يحتاج الى قدر أعظم من الصبر ، يفوق قدرتنا على لم أطرافه .

٧ - ربما كانت عملية التعرف على الأهداف التي قد تسعى الدولة لتحقيقها ثم ترتيبها حسب الأفضلية تفوق قدرتها على تقييمها عقلانياً (٣) . اذ يعنى انتقاء الأهداف - فى الأغلب - اختيار أقل الشهور المتعددة ، وكثيرا ما صح القول بأن اتباع هدف أوحده لن يكون بالمقدور تحقيقه الا على حساب الأهداف الأخرى . فاذا وجد هدفان يحظيان سويا بالترتيب زبما ، بات من الصعب تحقيقهما معا . وربما كان السعى وراء أحدهما متعارضيا هو ومتابعة الهدف الآخر .

٨ - إن التعرف على جميع البدائل الممكنة ثم اخضاعها جميعا لنوع من التحليل ، تبعا لبتكاليفها وما يعود منها من نفع ، يعد مهمة شاقة مشيطة للمهمة . فلا يستبعد أن يكون تحليل الخيارات على هذا الوجه محدودا لبعض الأسباب العملية ، مثل ضيق الوقت ومحدودية البصيرة الآدمية ، وهناك مشكلة تنفرد بها قرارات السياسة الخارجية وهى الحاجة الملحوسة للسرية . ففي محاولة للحيلولة دون حدوث تسرب للمعلومات الحساسة ، غالبالما يلجأ صناع القرار الى اختيار وتحديد عدد الأشخاص الذين يستشارون ، وبذلك يحددون تحديدنا صارما مدى البدائل وأيضا تنوع التحالفات . ويرى ماكجورج باندى أن هذه المشكلة ، كانت من المشكلات المتكررة عند صناع القرار الأمريكان فى عهد الحرب الباردة ، وأنها قد عذبت الزعماء السوفيت أيضا . فمثلا لم يستشر خروتشوف سوى دبلوماسى واحد (جروميكو) عند تحليله قرار نصب الصواريخ فى كوبا ١٩٦٢ (٤) .

واكتشف دراسة سيندر وديزنج لصنع القرار فى ست عشرة أزمة دولية أن معظم البدائل اما تجوهمت ، أو سرعان ما استبعدت باعتبارها غير مجدية أو عديمة الأثر اعتمادا على الفحص الأولي الدقيق ، ولم تحظ بالاهتمام الجدى الا ببدائل قليلة (٥) . واكتشف بول اندرسن فى معرض دراسته الشديدة الاثارة للاهتمام بعمليات صنع القرار عند ادارات ترومان وايزنهاور وكيندى (فيما يتعلق بكوريا وفيتنام وأزمة اقامة الصواريخ فى كوبا) أنه بالرغم من أن صناع القرار قد بحثوا عدة بدائل ، الا أن القليل منها قد خلا من التناقض . وبمجرد اقتراح عدد كبير من البدائل داخل المجموعة المختصة ، تجوهمت دون تحليلها ، أى أنها ماتت لافتقارها « الى من يؤيدها » . ويضاف الى ذلك ، فعند التعرف على بدائل غير متوافقة فانها تكون عادة رد فعل لاقتراح سابق لم يقره عدد من أفراد المجموعة المختصة ، ويكون لسان حالها عبارة أشبه بالاكلمشية ، تلجأ الى الكف عن اتخاذ أى اجراء بدلا من أن تحتوى على برنامج مستقل للعمل . ولعل الأهم هو

اهتداء أندرسن أيضا الى وجود ميل للبحث عن أهداف ، بعد أن يكون قد تم التعرف على البدائل وتم اقرارها (٦) .

ويبين من دراسات صنع القرارات المشتركة التي اضطلع بها نفر من العلماء أن عددا من البدائل التي بحثت ، غالبا ما انحصر القرار بشأنها بين عبادتين توأمتين « مرض » و « يتابع البحث » (٧) . والواقع أن صنع القرار لا يطرحون كل الخيارات ثم يحصون الآراء المؤيدة والآراء المعارضة ، ولكن بدلا من ذلك يتم فحص البدائل الممكنة الواحد تلو الآخر بالتتابع الى أن يكتشف الخيار الذي يتجاوب هو والحد الأدنى من معيار المقبولة (مرض) . ولا يتولى المحلل ترتيب البدائل تنازليا من الأسوأ الى الأفضل ، ولكنها تصنف ببساطة من ناحية القبول أو عدم القبول . وأول خيار تكتشف ملاءمته في خانة « المقبول » هو البديل الذي يقع عليه الاختيار (٨) . (وكان هذا الكشف البصير هو الذي منح سيمون جائزة نوبل في الاقتصاد ١٩٧٨) . ومن غير المستبعد أن يعثر على خيار أفضل لو استمر البحث وحللت نتائج الخيارات الأخرى ، وليس من شك أن الحل الأفضل قد يكون هو البديل التالي ذاته ، غير أن صنع القرار لن يعرفوا ذلك أبدا . إذ تنتهي عملية الانتقاء عند اختيار الحل « المرضي » .

فلماذا تتبع مثل هذه الاجراءات ؟ يزعم سيمون ومارش أن البحث عن الحل المرضي ومتابعة البحث ما هما الا وسيلتان مصممتان للتبسيط والتعجيل بعملية صنع القرار . اذ يدرك المنفذون قصر الوقت والتكاليف الباهظة التي يتكبدها الوقت الطويل الذي يهدر في البحث عن القرار . وعلاوة على ذلك ، فإن الحل الأمثل ربما لا يهتدى اليه قط . فلما كان من الصعب ، ان لم يكن من المتعذر - مقارنة قيمة أية نتيجتين ، لذا ليست هناك عملية عقلانية موثوقة للمثور على أفضل « الممكن » ، والتيقن منها (٩) . وتبعاً لهذه الظروف فمن الأفضل البحث عن حل مقبول فحسب ، بدلا من الانشغال بعملية (حبالها طويلة) قد تتحول الى مطاردة للأور الوحشي !

لدينا بعض دلائل على أن صنع سياسة الحكومة يتبع هذه الممارسات بالفعل . واستخلصت دراسة أندرسن للحرب الكورية وحرب فيتنام وأزمة الصواريخ في كوبا القول بأن صنع القرار الأمريكي لم يبحثوا كل بديل ، أو كل المجموعات الثانوية من البدائل ، قبل اهتدائهم الى القرار النهائي ، ولكنهم بحثوا البدائل بالتتابع ، وانتهوا الى الموافقة أو عدم الموافقة على قبول كل بديل بالتناوب (١٠) .

« والأهم فيما فيما يتعلق بهذا المستوى من التحليل أنه من الممكن أن يختلف تعقل أحد الأفراد عن تعقل الفرد الآخر . فلو أن عدة أفراد طبقوا نظرية « الرام » على مشكلة بعينها من مشكلات السياسة ، فإن كلا منهم سيختار حلا مختارا مختلفا ، وسيرتب مختلف الأفراد أو المجموعات الثانوية في الهيئة المكلفة بصنع القرار الأهداف ترتيبا مختلفا ، وستختلف مفضلاتهم للنتائج وسيبتنون خيارات سياسية مختلفة . »

هنا ، سنعود للافتراض المركزى لمستوى المجموعة الصغيرة فى التحليل . اذ تعد عملية صنع القرار الحكومى مباراة جماعية أكثر من كونها فردية . فلابد أن تنشعب اختلافات بين أعضاء الوزارة حول أفضل الحلول المتاحة للمشكلة وأفضل سياسة لحلها ، بل قد توجد اختلافات رئيسية أحسم حول الأهداف الصحيحة الأجدر بالمتابعة ، وتترك جانبا طرائق التصدى لهذه الأهداف . قصارى القول فإن القرارات تحتاج الى المساومة والحلول الوسط بين أفراد المجموعة . اذ يبين فى نهاية المطاف أن صنع السياسة عملية سياسية أكثر من كونها عملية معرفية أو عملية عقلانية . ويقدر كون القرارات سياسية يزداد احتمال اتصاف القرارات بهذا لا (يعنى لا معقوليتها) .

نخلص من ذلك الى أن علينا أن نتشكك فى قدرة الحكومات على صنع قرارات جيدة ، عقلانية ومقبولة . وعلينا أن نعترف بوجود قرارات قبيحة وبوفرة القرارات البعيدة عن العقل التى صنعت ، وكما اقتربت الحكومات من الاخفاق فى عملية صنع القرار ، وكما أثبتت فابريقة السياسة أنها مجرد ليونة نستطيع عصرها وفقا لمشيئتنا !!

فاذا كانت القرارات الحكومية لا تصنع بالعقل ، فأننا سنحتاج الى مناقشة كيف تصنع الحكومة قراراتها . وهذه هى المهمة التى سيضطلع بها باقى الفصل . وهناك نظريتان تمثلان البديلين الأولين « للرام » - السياسة البيروقراطية والتفكير الجماعى . ومع هذا وقبل أن نبحث النظريتين ربما كان من الأجدى أن نبحث بعض الاستبصارات من منظورين آخرين : نموذج المزايدة ونموذج العملية التنظيمية .

المزايدة :

منذ ربع قرن أحدث دافيد برايبروك وتشارلز ليندبلوم تأثيرا عارما على التفكير السياسى عندما قدما تحليلهما لكيفية صنع القرار (١١) . فنادرا ما يعتمد صنع القرار على « الرام » لعدة أسباب سبق ذكرها مثل الافتقار الى المعلومات والافتقار الى الاتفاق على الأهداف والوسائل وقصور الوقت والموارد ومحدودية قدرة الفرد على حل المشكلة . . الخ . وبدلا

عن ذلك فانهم يحاولون تبسيط العملية * وترتب على ذلك الجراء القرارات السياسية - نمطيا - اعتمادا على عملية مزايمة * اذ لا يتم تحليل جميع البدائل تحليلًا كاملاً ، ولا يجهت تبين كامل في غير تلك الخيارات التي لا تختلف عن السياسة الحاضرة بأكثر من اختلافات هيئة نسبية ووجهت العادة الا تبحث التغيرات الكبرى والاصلاحات الشاملة ، وترتب على ذلك أن أغلب السياسات تختلف اختلافا هامشيا فنحسب (في السياسة القائمة على المزايمة) عن السياسة السابقة * ويمكن بيان ذلك بالشكل المبين فيما بعد .

السياسات البديلة السياسات البديلة *

السياسة الراهنة

→ أ — ب — ج — د — هـ — و — ز — ح — ←
(نموذج المزايمة في خيارات السياسة)

والخيارات السياسية التي يحتمل أن تحظى بقدر أكبر من البحث ، عادة ما تكون الخيارات المختلفة عن السياسة الراهنة في مسائل هامة وحسب * فلا يحتمل أن تقيم الخيارات السياسية أ ، ج ، د ، بل وحتي ب ، ج ، و بدلا من ذلك فإن الأرجح تدقيق صناعات السياسة في « ز » و ج و ب * وتمنح هذه الخيارات عن سياسات لا تفتقر كثيرا عن السياسة الراهنة *

فلماذا اذن تنبع هذه الطريقة بدلا من الطريقة الاجمالية ؟ أولا لأن هذه الطريقة أقل تعقيدا ، لا يحتاج صناعات القوائم عند اثباتها الى ما هو أكثر من تحليل الاختلافات بين السياسة القديمة والسياسات الجديدة . القليلة * فالمقروض أنهم يعرفون على وجه التقريب كيف تعمل السياسة الراهنة ، وما هي نتائجها ، والى أي حد تعد فاجحة ، وما هي أوجه نقصها . وبعبارة أخرى ، فإنهم على دراية بفواقب السياسة الراهنة ، التي تتسارع المحللين مقارنتها بالسياسات البديلة التي تختلف عنها اختلافا هينا على زيادة الثقة في نبوءاتهم عن كيف تفعل السياسة الجديدة * ولن يكونوا آنشد مضطرين الى إعادة اختراع العجلة في كل مرة يحتاج فيها الى قرار . فلما كانوا ملمين بالسياسة الراهنة ، ولما كان اختيار القرار هو الذي لا يختلف الا اختلافا هامشيا عن السياسة الراهنة ، فان نتائجها لن تكون مختلفة الا اختلافا هامشيا فقط * وبعبارة أخرى ، يصح القول بأن صناعات القرار الذي يتبعون مبداء المزايمة يعملون « عقلانيا » ؛ لأنهم يتركون مدى محدودية فهمهم للمشكلة ، ويعملون على حفظ ما يلحق صانع السياسة من أذى من تدنى فهم المشكلات السياسية *

وثمة نفع آخر يعود من ذلك . إذ يستطيع على الأقل تقدير من حيث المبدأ تجنب الأخطاء الكبرى . فقد تؤدي الاستعانة بخيارات الزيادة إلى إمكان شعور صناع السياسة بالثقة بعدم اختيارهم سياسة بالغة الخطأ ، ومن جهة أخرى ، فإنهم سيشعرون بثقة وأمل بأن أي تنبؤ يهتمون إليه عن (أ أو ح أو ل) سيثبت صحته ، إذ يدرك صناع السياسة أن النتائج غير المتوقعة سينكشف أمرها ، وإنها ستكون أكثر احتمالاً عندما تكون السياسة المختارة مختلفة اختلافاً جسيماً عن السياسة الراهنة . فقد يؤدي اختيار أ أو ح إلى كارثة مهولة . ويصح القول أيضاً بأن اختيار أ أو ح قد يتضح أنه أفضل خيار يستطيع القيام به . وتكمن المشكلة في عدم إمكان التيقن بصفة مطلقة ، لأن اتباع مثل هذه السياسة قد يحدث تغيراً كبيراً . ويستخلص برايبروك وليندبلوم من ذلك أنه ربما كان الحافز الأكبر لصناع السياسة هو تفادي الكوارث السياسية أكثر من تحقيق النجاح لأحدى السياسات . نتيجة لذلك ، بالمقدور النظر إلى الزيادة على أنها وسيلة للحد من الضرر ، كاستراتيجية « للغوص في الأوحال » إذ تخطط سياسات الحكومة بصفة متواصلة ، ويعاد تخطيطها اعتماداً على عملية ضبط هلمشية ، بعد إجراء سلسلة لا حصر لها من تجارب المحاولة والخطأ (١٤) .

ويشير برايبروك وليندبلوم ، مثلما فعل سيمون ومارش ، إلى أن صناع القرارات في العالم الواقعي يحرون تنازلات للواقع ، بعد ادراكهم عدم إمكان الاعتماد إلى القرار الكامل المطلق ، ومن ثم فإنهم يلجأون إلى اختصار الطريق لتبسيط العملية . ويترتب على ذلك إنتهاؤهم إلى اتخاذ قرارات أدنى في مستواها من القرارات المتسمة بالكمال .

والسبب الثالث لشعور « الزيادة » يتصل بطبيعة السياسة . إذ يتطلب اختيار المجموعات من بين البدائل مسابقة الجدل الوسيط وإثبات الجلول التوفيقية . وليس من المحتمل أن يستند الكثير من حلول التوفيق على بدائل (مثل أ ، ح) تتطلب تغيرات جذرية في السياسة الراهنة ، كما أنها لا تجعل أن تختار خيارات من قبيل الجلول الوسيط . فالأسهل هو إنشاء قاعدة تستند عليها الخيارات الشبيهة بالسياسة الجارية . فبالمنهج أن يتفق الجميع على روجه التقريب على الاعتراف بتمثيل د أو ه باعتبارها حلاً وسطاً بين الحفاظ على السياسة الراهنة وإجراء تغيير كبير . وبعبارة أخرى ، فإن قرارات الزيادة سهلة من الناحية السياسية لأن السياسات غير المعتمدة على الزيادة تتطلب عادة عند اختيارها قلب قرار سابق اعتمد على الزيادة وعلى توليفة من جلول الوسيط السياسية ، ومن ثم يمكن القول بأن الجلول غير المعتمدة على الزيادة صعبة سياسياً .

وترتب على ذلك اتخاذ قرارات « غير نموذجية » ، لأن صنّاع السياسة لا يسعون بالضرورة وراء أفضل الخيارات . وبدلاً من ذلك ، فإنهم يبحثون عن أكثر الخيارات « أماناً » . وربما قيل أن هذه النتيجة لا تعد سيئة بأيّة حال ، فلا ننسى أننا نفضل عدم اقدام الحكومات على الاندفاع والهرولة والوقوع في خلافات من جراء بعض الأحكام الرعناء . وما يفهم ضمناً هنا أن صنّاع السياسة عندما يواجهون بقرار قد يتمخض عن عواقب لا يمكن التكهّن بها ، فإن عليهم التثبت باتّباع الطريق الآمن ، يعني طريق المزايدة .

ومن جهة أخرى ، يرى بايبروك وليندبلوم أن نطساكات السياسة مثل الحرب والثورات تقع خارج أنماط القرارات التي تصلح للمزايدة . فبحكم طبيعة الحرب والثورات ، فإنها تجر في ذيلها تغييرات كبيرة ومهمة ، ومن ثم فإنها لا تقبل التوافق هي وصنع القرار بطريقة المزايدة .

المزايدة وفيتنام :

غالباً ما يصور تورط الأمريكان في فيتنام على أنه جاء نتيجة لاتباع قرارات مزايدة أصيحتها الارادات المتعاقبة . وفي هذه التحليلات ، ينظر الى صنع القرار الخاضع للمزايدة - في أفضل الأحوال - على أنه غير مناسب ، وينظر اليه في أسوأ الأحوال على أنه كان مصدر كارثة . ونشرت لسلي جيلب وريتشارد بتس كتاباً (١٤) أيداً فيه القول بأن قرارات الحكومات المتعاقبة قد اعتمدت على أكبر قدر من المزايدة . فلقد اشتد تورط الولايات المتحدة تدريجياً بعد أن عمق كل قرار من مدى التزام الأمريكان وزاد من فداحة خسارتها في المال والعتاد والرجال (واشتملت القرارات الأهم على قرار ادانة ترومان بتقديم المعونة العسكرية للجهود الفرنسية التي تبذل لاستبقاء فيتنام كمستعمرة فرنسية ضد الحركة القومية في فيتنام ، وقرار ادانة أيزنهاور بعد انتهاء الحكم الفرنسي بمساعدة حكومة فيتنام الجنوبية الحديثة الانشاء ضد الفيات كونج المتمردين ، وقرار ادارة كيندي بزيادة الخبراء العسكريين الأمريكان في فيتنام الجنوبية وقرارات ادانة جونسون بالشروع في ارسال قاذفات قنابل الى فيتنام الشمالية وارسال قوات مقاتلة أمريكية للحرب في فيتنام وزيادة أعداد هذه القوات باطراد .

ووصفت لسلي جيلب وريتشارد بتس الاستراتيجية الأمريكية بأنها « قدمت الجهد الأدنى الضروري الذي يساعدها على عدم التعرض للخسارة حتى ١٩٦٥ ثم قدمت الجهد الأقصى المجنّدي للكسب في حدود القيود الداخلية والدولية » بعد ذلك (١٥) . وبمرور الأيام ارتفع الجهد الأدنى

الضرورى من اثر الحالة فى فيتنام ، وفيما بعد استبعدت القيود على نحو متزايد للافلات من الهزيمة . وكانت النتيجة هى حدوث تصاعد مستمر فى الجهود الحربية ، فابن تقح المسئولية فى الطبيعة المتصاعدة لهذه القرارات ؟

أولا - أدرك رؤساء الولايات المتحدة أن المزايدة ستساعد على الحفاظ على مرونتهم لأنها لن تغلق باب الاختيار . فقد تؤدى أية ثغرة فى التزامات الولايات المتحدة الى الاقبال من عدد الخيارات الميسورة فى المستقبل أمام الرئيس ، بينما تتيح سياسات المزايدة الفرصة للرئيس لكى يتخذ الخطوة السياسية فى المرة التالية .

ثانيا - تعد خيارات المزايدة وخيارات حلول الوسط أيضا ، وبخاصة فى حالة جونسون - الذى كان يطالب باجماع الرأى من مستشاريه ، تعد من الناحية السياسية ذات طابع براجمائى ، وتمثل وسيلة من الوسائل نتجنب أوجه النقص السياسية ولتخفيف حشد الخلاف ، لأن الرئيس يختار الحلول الوسط بين مواقف صقور الخبراء ومواقف جماعة الخبراء . وتحافظ سياسات المزايدة أو مسبك العصا من منتصفها على الاحتفاظ بكل الطرفين فى مكتب الرئيس . . . « فتتبع سياسة التصعيد لارضاء اليمين ويمنح اليسار فرص المفاتحة أو التلويح بالسلام ، ولا يطلب من الوسط دفع ثمن مناصرته للحرب » (١٦) . فالوقوف على أرضية وسط إجراء سياسى ذكى وآمن . ويعتبر اتخاذ خطوة بسيطة للحفاظ على القوة الدافعة نحو الهدف النهائى ، كفيلا بمنح كل رئيس أفضل فرصة للحصول على أكبر مساندة سياسية قبل أن يتقدم للأمام .

ثالثا - وخيارات المزايدة ذات طابع براجمائى ، أى أنها وسيلة لتحقيق سلامة اللعب ، لأنها تظهر بمظهر الوسيلة التى تخفف من الاخطار المحتملة . ويمثل تصعيد المزايدة منتصف الطريق بين البدائل التى تكتنفها المخاطر - اذا خسرت الحرب ، أو القيام بما يعد ضروريا للكسب .

وتعتقد « جيلب وبتس » أن أسلوب صنع القرار فى قمة الحكومة الأمريكية قد أحرز نجاحا . اذ اتسمت سلسلة القرارات التى صدرت عن فيتنام بعقلانيتهما أكثر من اتصافها بالابتعاد عن التعقل . ولم يكن الزعماء السياسيون يخدعون أنفسهم . فلم تكن حالة فيتنام من الحالات التى اعتقد فيها الزعماء الأمريكان ان كل خطوة صغيرة ستكون الأخيرة لآحراز النصر (١٧) . وترى جيلب وبتس أن الزعماء الأمريكان لم يفرطوا فى التباؤل ولم يخضعوا للأوهام التى صورتها التقارير التى زعمت حدوث تقدم ، كما أشار بعضهم . فلم تنص الولايات المتحدة فى أى مستنقع ،

لأن زعماءها كانوا على غير دراية بوجود أى أحوال فى المنطقة . اذ كنا
صرف بوجود مستنقع ، ولم يكن التصعيد انزلاقاً أعمى ، فى منحدر
ذلق . وبندلا من ذلك كان التصعيد الأمريكى ردّاً عقلانياً للتصعيد
المتنامى لأدنى سعر يساعده على الحفاظ على التزامنا .

وبعبارة أخرى ، لقد أدرك صناع القرار الأمريكى أنهم يمارسون
عملهم فى منطقة سياسية ليسوا على يقين من أمرها ، لأنهم لم يعرفوا عنها
الكثير وفى مثل هذه المواقف الأحكم عقلانياً هو اتباع أسلوب مزايمة
القرار . وإذا اتخذنا كمثال التزام الأمريكان بالجيلولة دون انتصار
الشيوعية فى فيتنام الجنوبية (وهذا مثل عظيم الأهمية) فى هذه الحالة ،
فسنرى أن السياسة المخططة لتحقيق هذا الهدف كانت منطقية ومناسبة ،
كاستجابة لما حدث من تغير فى الأحوال القومية والدولية .

نموذج العملية التنظيمية :

من الاسهامات المهمة التى ساعدتنا على فهم صنع القرار الحكومى
الدراسة التى قدمها جراهام اليسون فى تحليله الشهير لازمة الصواريخ
فى كوبا (١٨) . واقترح اليسون ثلاثة تفسيرات ممكنة للقرار الأمريكى
فى هذه الأزمة بأن عرض ثلاثة أطر متنافسة ترى الأزمة من خلالها .
والاطار الأول هو صديقنا الطيب « رام » ، والاطار الثانى سماه نموذج
العملية التنظيمية (٣) . أما الاطار الثالث ، الذى زعم أنه أفضل وسيلة
لشرح عملية صنع القرار فأسماه نموذج السياسة الحكومية . وفى تاريخ
أحدث أن مبتكر النموذجين الثانى والثالث قد اعتبرهما متكاملين أكثر من
كونهما نموذجين منفصلين ومتنافسين . وجميع الاستبصارات المستفادة
من النموذجين واختير لها اسم شائع : « نموذج السياسة
البيروقراطية » (٢٩) وبالرغم من كل هذا ، ولما كانت بعض الاستبصارات
المستقاة من النموذج الثانى تبدو متميزة بالمقارنة باستبصارات النموذج
الثالث ، لما علينا أن نلقى نظرة خاطفة على النموذج التنظيمى قبل أن
نبحث سلبية نموذج السياسة البيروقراطية .

يرى اليسون فى نموذج التنظيمى تأثيراً بما هو متبع فى النظريات
التنظيمية للشركات الكبرى ، التى تعتبر خليطاً من التنظيمات المستقلة
الشبيهة بما يجرى فى القطاعات والتنظيمات المتحالفة تحالفاً مرناً أقرب
الى التراخي . « فيمقدور صناع القرارات الحكومية : « أحداث خلل

Organizational process model O.P.M.
Bureaucratic Politics model B.P.M.

(*)
(**)

جوهرى فى مسلك هذه التنظيمات ، وإن كانت لا تستطيع السيطرة عليها سيطرة ذات بال ، لأن ما يتحكم فيها الى حد كبير هو اجراءات التشغيل المتعارف عليها (٢٠) . ويركز النموذج الثانى (التنظيمى) على الوسائل المتبعة فى التنظيمات الكبرى لمواجهة القرارات التى يجب أن تتبع فى الحالات غير المحددة من حيث الزمان والموارد والعلوم ، وفيها يتم تقسيم المشكلة الى أجزاء ، أو تفتيتها الى شذرات مختلفة - ثم رزمها فى وحدات أصغر - ويحدد لكل جزء دورا ورسالة محددة لا تتناول الا جانباً معيناً من المشكلة - ويتعرض تنسيق قسم الزعماء للتشتيت ، وتحاول الوحدات الفرعية معالجة مشكلاتها بمعزك عما يجرى فى الفرعية الأخرى ، وتقترح حلولاً تطبق على نحو مستقل نسبياً .

وتعمل الوحدات الفرعية تبعاً لاجراءات التشغيل المتعارف عليها (٢١) ، والتى بمقدورها بدورها أن تحلث أثراً فعالاً على السياسة ، ويعتمد العمل الحكومى الى حد كبير على تنظيمات تبعد عن روتينات تصلح للتطبيق فى حالة المشكلات المباشرة . وتعد الخيارات المتاحة لصناع القرار أساساً هي الخيارات الجارية فى مخططات الطوارئ لبعض التنظيمات، فمثلاً عندما استدعى المجلس الرئيسى فى عهد الرئيس كيندى لاقتراح تكتيكات تساعد على ازالة صولديخ السوفيت من كوبا ، رجع ابنتاجون الى « ذاكرته التنظيمية » ورد بتقديم خطة لتحطيم الصواريخ الكوبية ، لأن مثل هذه الصواريخ لم تكن موجودة . ولكن كانت هناك خطة غزو ، وكان المشرفون على تنظيمها هازلوا فى الخدمة (٢١) .

وهكذا ، ساعدت اجراءات التشغيل المتعارف عليها على تحديد أى الروتينات هى الأصلح كخياراته للسياسة ، ويمكن اختيارها بالفعل ، وكيف تكتسب الخيارات بمجرد تحديد غايليتها ، ومن ثم يمكن القول بأن أوامر الروتينات التنظيمية تحد الى درجة قصوى مرونة صنع القرار ، وتطبيقه . فلا عجب اذا وصفت العملية بأنها تدر الى سلسلة من وسائل البحث والمزايدات ، كما تصف أيضاً باقتدارها الى المرونة والمخيل .

وتتصل هذه الآثار اتصالاً وثيقاً بمناقشتنا لأسباب الحرب . فأولاً - لما كان البحث عن بدائل قاصراً على تلك الخيارات المتاحة فى الريبورتوار التنظيمى لمخططات الطوارئ ، لذا تقصر الخيارات عن الوفاء بما هو ضرورى - كما هو محتمل - فربما تكون الخيارات التى قد تساعد

على منع الصراع غير موجودة ، لأنها غير متضمنة في رصيد الروتينيات التنظيمية .

ثانياً - تخضع التنظيمات التي تعمل وفقاً للنموذج الأول للتصور البيروقراطي الذاتي ، وتتسم بالبطء في استجابتها للتغيرات الكبرى التي تطرأ على البيئة - إذ تتطلب عمليات النموذج الثاني رقعة للمزايدة لكي تستجيب كمواقع عندما تفشل السياسات . وبدلاً من الإقلام على عملية إعادة تقييم شاملة للسياسة وأحداث تغيرات سياسية ، يكتفى بإجراء عملية تحديد للخسارة عن طريق السير تطبيقاً . فهي لا تلاحظ جميع جوانب المشكلة الراهنة ، لأن هذا الإجراء ربما يكون مستحيلاً . ويكتفى بدلاً من ذلك بملاحظة القليل من العوامل الحرجة وتجرى محاولات لحصر هذه المتغيرات في أضيق نطاق مقبول . وإذا تجاوزت هذه المتغيرات لأي سبب الحدود المقبولة يسمح بانطلاق الإجراءات التصحيحية والتوثيقية . وفي هذه النقطة يتبع صنّاع القرار الروتينيات في خطواتهم اعتماداً على إجراءات التشغيل المتعارف عليها المخططة لاستعادة العامل المختل إلى نطاق الوضع المقبول . ثم يواصل اتباع السياسة إلى أن تصطدم بمثل آخر من أمثلة إثارة المتاعب . وتؤدي هذه الإجراءات السير تطبيقية إلى حدوث بعض العطب في السياسة الذي يمكن إصلاحه حتى عن طريق غير المتبرسين ، ولكنها لا تؤدي إلى إعادة تقييم شاملة (٢٢) .

ثالثاً : تحدد إجراءات التشغيل المتعارف عليها كيف تمارس السياسات بالفعل بمجرد إقرارها . وقد يتعرض صنّاع السياسة ممن لا يدرون الإجراءات التي تتبع في تطبيقها للدهشة ، عندما يرون مدى الاختلاف بين الخطوات المتخذة وتلك التي خطرت ببالهم أصلاً . ويتعلق المثل الكلاسيكي الذي ضربه أليسون لهذه الحالة بقرار الرئيس كيندي فرض حصار على كوبا . فلقد فرض أسطول الولايات المتحدة الحصار نبعاً للإجراءات المتعارف عليها التي وضعت الأسطول الأمريكي في مدى بعيد عن مرمى النفايات الكويتية ، ولكنها أقرب إلى أسطول السوفييت المقرب من كوبا بدرجة تفوق ما هو مرغوب لو أراد زعماء الكرملين إتاحة الفرصة لهم للتشاور دون إبطاء . وعلى الرغم من أن تطبيق قرار الحصار قد جاء بناء على إشارة صنّاع القرار من السياسة وأمر الأسطول بتقريب الحصار من الشواطئ الكويتية . ولكن الأسطول - كما يقول أليسون - لم يتبع أوامر الرئيس واعترض أول سفينة سوفيتية تقترب منه ، وأرغم الرئيس كيندي على تصحيح عناء الأسطول بأن سمح باختراق سفينة أو عدة سفن للحصار ، حتى يعطى للسوفييت مهلة أطول للتمعن في إصدار قرارهم (٢٣) .

نموذج العملية التنظيمية والحرب العالمية الأولى :

يوضح عرض جاك ليفي للسنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى بأن الروتينيات التنظيمية - وبخاصة مخططات التعبئة للقوى الكبرى - كانت عاملاً كبيراً « وإن لم تكن العامل الأوحيد » بين أسباب وقوع تلك الحرب (٢٤) . فلقد صعبت إلى حد كبير جهود روتينيات التعبئة عمليات التغيير والتعديل من مخططات التعبئة . وكان رد الألمان على الأزمة في البلقان بين النمسا والصرب (وعلى روسيا بحامية الصرب) هو تطبيق خطة شليفن التي استندت غزو فرنسا ضد اختراق بلجيكا . وعجز الألمان عن تغيير خطة التعبئة وتحويلها إلى خطة واحدة قائمة على تعبئة القوات لمهجمة هجومية في الشرق ، وبذلك تأكدت مشاركة الفرنسيين والانهلين معاً ضد ألمانيا ، وأيضاً فتح جبهتين للقتال .

وعجز النمساويون بالمثل عن تغيير خططهم حتى يتمكنوا من قبول حل وسط سياسي ، ويحتلون بلجراد (عاصمة الصرب) بصفة مؤقتة ، لأن عملية تعبئتهم كانت تتطلب الاستعداد للحرب ضد الروس . وهكذا رفضت النمسا حل الوسط الدبلوماسي الذي ربما ساعد على حصر الصراع في النطاق المحلي . وبالمثل اكتشفت روسيا عجزها عن إعلان التعبئة الجزئية في الجنوب ضد النمسا ، وتطلبت خطتها الوحيدة التعبئة الكاملة ضد كل من النمسا وألمانيا . وما كان يوسع التعديلات أن تجرى عفواً للخطة دون حدوث عواقب عسكرية وخيمة .

وعلى الرغم من أن الروتينيات العسكرية وحدها لا تحدث الحرب ، إلا أنها ساهمت في اندلاعها بالاشتراك مع عوامل معينة أخرى ، بعضها كان له دور مؤثر على مستوى المجموعات الصغيرة في الوحدات التنظيمية الفرعية . فمثلاً تعقدت عملية التعبئة التي تتصف بطبيعتها بالجهود من أثر ميل التنظيمات والأفراد الذين أنيطت بهم مهمة متابعة سياسة التعبئة (لأنهم هم الذين تكفلوا بها وكانوا مسئولين عنها) لمقاومة أحداث أي تغيير في الخطة . وهذا ميل متوافق مع النموذج السياسي البيروقراطي . وعلى سبيل المثال ، فإن مقاومة القائد العسكري الألماني مولتكه لمحاولات الامبراطور فيلهلم تغيير خطة شليفن معروفة جيداً .

ثانياً : كان سبب التجريض على التزام الجهود والتشبث بمخططات التعبئة في ألمانيا ، هو تخطيط خطط الحرب الألمانية دون استشارة السلطات السياسية ، وعدم مراعاة الاعتبارات السياسية . وهذا المثل يصور استعداد التنظيمات الكبرى لتحليل المشكلات ومعرفة دقائقها .

وهكذا رأينا الزعماء السياسيين يجهلون الى حد كبير خطط التعبئة ومغبتها . وبينما عنيت التعبئة في واقع الأمر الاستعداد لحرب مباشرة ، أو فورية ، كان الزعماء السياسيون يميلون لاعتبارها مجرد أدوات دبلوماسية للتهديد قلّة تكون لها تأثير رادع على الخصوم أشبه بالفرقة . فلم يخطر ببالهم أنها بمجرد أن تبدأ سيحتاج المنطق العسكري المضي قدما في عمليات التعبئة الى أن تبلغ هدفها المنشود يعني اشعال الحرب !

وفي هذا المقام لا بد أن نتأمل الأثر ذا المغزي الذي تركته تعبئة ونشر ٤٢٥٠٠٠ جندي من العاملين والاحتياط في الخليج الفارسي على قدرة الولايات المتحدة على اختيار طريق آخر غير الحرب في يناير ١٩٩١ . واعتقد على نطاق واسع ان هذا أمر مستحيل ، لأسباب سياسية واقتصادية وثقافية ولوجستية . فمن اليمين المحافظ على مثل هذه القوة العاتية في الجهة لأية فترة محتملة من الزمان ، بينما يسبح للعقوبات الاقتصادية أن ترغم العسكرية العراقية على الخروج من الكويت . نعم لقد خلقت التعبئة موقفا « يحتم الاختيار بين استعمال هذه القوات ، أو الانسحاب » ، وهو أمر بدا شديد الصعوبة في نظر الخصوم المدنيين لاستعمال القوة في التحدي .

ثالثا : لقد وضعت حياة العسكريين لمخططات التعبئة هؤلاء العسكريين في موقف مساومة داخلية قوى في مقابل المعارضين للتعبئة ، الذين لا يملكون خططا بديلة يتقدمون بها . فتحت امرة العسكريين العديد من مزايا المساومة كالحشود العسكرية وما تحت أيديهم من مؤهلات خاضعة للأمن القومي ، وبذلك تركوا انطبعا بأنهم أصحاب حق شرعي في الحوار بحكم هيمنتهم على مصادر وثيقة الصلة بالمشكلة لا حد لها . فربما توافرت لهم القدرة على تعبئة الرأي العام لمناصرة الحلول المفضلة لديهم . أما الربيعيون المدنيون فيعتمدون عادة على مصادرهم الخاصة للمعلومات (٢٥) .

وأخيرا ، فعمل الاهتمامات التنظيمية هي المسئولة عن خلق العقائد العسكرية الهجومية التي ارتكبت اليها مخططات التعبئة في ألمانيا وغيرها من الدول . ويحتاج البقي بالقول بأن العقائد الهجومية يستحيل ألا تكون قد استندت الى حسابات استراتيجية عقلانية ، لأن تكنولوجيا الحرب آنذ كانت تؤثر الدفاع على الهجوم . والأرجح هو أن المصالح التنظيمية للعسكريين قلّة أملت العقيدة الهجومية ، لأن الاستراتيجيات الهجومية تباعد على تضخيم حجم العسكرية ومواردها (بحكم احتياج القوات الهجومية لعدد كبير من الرجال والأسلحة يفوق ما يحتاجه الدفاع) وترفع العقائد الهجومية من الروح المعنوية العسكرية ومن مكانة العسكريين

(فمندا الذي يزيد الوقت خلف الشخصيات عندما يحتمل أن تكون أنت في موقع المسئولية ؟) وتحتاج العقائد الهجومية الى جيش من رابط ضخم أكثر من حاجتها الى نظام للاحتياط .

ويعتقد ليفي في وجود طريقتين لربط الروتينيات التنظيمية بالحرب . فقد تعزى الحرب الى التنفيذ الجامد لمخططات التعبئة - بالنظر الى افتقار هذه المخططات للمرونة والعوامل البيروقراطية . التي تساهم العسكريين على مقاومة حدوث أى تغييرات فى هذه المخططات . وفى مقابل ذلك (أو فى الوقت ذاته) ، فإن الحروب قد تنشب لأن التنظيمات المرتبطة بالمصالح قد تفرض وضع عقائده العسكرية الهجومية تزيد بطورها من الحفز على اتخاذ المبادرة لجميع المعنيين .

النموذج البيروقراطى السياسى (*) :

يعتقد الأستاذ اليسون أن النموذج الذى يفسر أفضل تمثيل كيف تضطلع الحكومات بالقرارات هو نموذج الثالث (النموذج البيروقراطى السياسى) .

ويبدأ اليسون بالزعم بأن الحكومات ليست وحدات تنفرد بالاعتماد فى حساباتها على العقل . وعوضا عن ذلك فانها مؤلفة من تنظيمات وشخصيات فردية فعالة تعنى آراء شتى عن خيارات السياسة الحكومية ومن يناقش من ؟ فى التأثير على القرارات (٢٦) . وتكتنف عملية صنع القرار فى الساحة الحكومية (فى الجبهة التنفيذية فى الولايات المتحدة) التناقض بين الذين يكلمون عليها عن ضراحيات ملحوظة بين « اللامبين » المتفكرين فى القدرة ممن يشغلون مناصب مختلفة المسئولية ، ويتبعون أنظمة قانونية شتى ، ويرون جوانب متنوعة لكل مشكلة ويحصلون على مقابل مختلف جزاء ما يفعلون . والأهم هو ما لدى العاملين فى الحكومة من مصالح وأهداف مختلفة . ولما كانوا ينتمون الى مؤسسات متباينة ولديهم مصالح شخصية غير متماثلة ، فإن نظراتهم الى الصالح القومى تتباين تبائنا مناظرا أيضا ، ومن هنا جاء ما بينهم من اختلاف فى تفضيل حلول المسائل السياسية .

ويزعم اليسون أنه ليس لأى فرد أو تنظيم الغلبة فى السلطة . فالرئيس بالرغم من اضطلاع به دور ما ، فإنه لا يزيد عن كونه أحد المشاركين بين كثيرين . وعلى الرغم من أن تأثيره قد يتسم بقوة إلا أنه يعتد كل البعد عن الاتصاف بالقدرة على فعل كل شيء - فليست مفضلاته هى التى تلقى دوما الاستحسان ، وحتى لو مارس سلطاته ، إلا أن قراراته

ليست ملزمة على الدوام . فمن الممكن عكسها وتجاعلها أو اضعافها من قبل المسئولين عن تطبيقها بدافع الحقد . وتتضمن البيروقراطية السياسية القول بأن الرئيس يخضع للأسر على نحو ما (والأمر بالمثل بالنسبة لأصحاب الدور المركزي في صنع القرار في البلدان الأخرى) . ويرجع ذلك الى شلة اعتماده على البيروقراطية . من أجل المعلومات ، والتعرف على المشكلات وتحديدنها ، والتعرف على البدائل وتحليلها والدفاع عن الحلول وتطبيقات السياسة .

ومن بين الأحكام المهمة للبيروقراطية السياسية حكم مكبسل في العبارة المشهورة : « يعتمد تحديد أين موقعك على المحلل الذي تجلس فيه » ، يعنى أن موقف أى مشارك بالذات عند مواجهة أية مشكلة مرهون بالتنظيم الذى يمثلها . وهذه ليست فكرة مستحدثة ، ولكنها فكرة مستعارة من نظرية الدور (٢٦) ، وهى من السلع الأساسية فى أقسام علم الاجتماع منذ سنوات طويلة . ويزعم اليسون أن كل تنظيم كوزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووكالات المخابرات . . . وهلم جرا لها مصالحها الحسنة التحديد . فمثلا ، لكل تنظيم أهداف مؤسسية محددة تهمه كزيادة البعثات والحصول على زيادة فى الاستقلال من التدخل الخارجى والمزيد من النفوذ داخل الحكومة والمزيد من القدرات والموارد والأفراد والاعتمادات المالية (بطبيعة الحال) . ويزعم أيضا أن من يمثلون هذه التنظيمات يرون معظم المشكلات من خلال منظورهم المؤسسى الممثل لتنظيمهم . وتشكل مصالح التنظيمات الضيقة (الأبرشية) أهداف المشاركين وأولوياتهم ومصالحهم ومخبركاتهم . فهم يتمعنون فى الاقتراحات السياسية لكى يقرروا مدى تأثيرها على مصالح تنظيماتهم ، ويجنحون الى الظن بوجود عدوية بين المصالح القومية والمصالح المؤسسية (٢٧) .

وأسباب هذه النزعة الأبرشية (الكهنوتية) اجتماعية فى المقام الأول . اذ يشارك زعماء التنظيم فى مجموعة من القيم والمزاعم ، لأن الأفراد ينتقون التنظيمات التى تتوافق قيمها هى وقيمهم (كما أنهم ينتخبون لنفس السبب) . وبالإضافة الى ذلك ، فإن عملية الاصطباغ بالصيغة الاجتماعية المؤسسية والتي تتحقق بمجرد التحاق الفرد بالمؤسسة ، تساعد على حقن الفرد بالمنظور الرسمى لمؤسسته . ويتحقق مقدار ما من التوافق فى التوجهات بالعمل فى التنظيمات الكبرى . ويجز أى دور أو منصب يشغله أحد صناعات سياسة الحكومة فى ذيله توقعات معينة عن كيفية أدائه لدوره ، كما يتعرض للتعويق من جراء

الالتزامات والواجبات المفروضة عليه - وتعمد التوقعات المرتبطة بالمنصب ضغوطا تشجع الفرد على تعديل توجهاته ومسلكه ، حتى يتوافق هو والاحتياجات الملحوسة للمنصب، والمفروض أن من يشغلون وظيفة بعينها يكون عملهم متماثلا ، ومن ثم فإن علينا نتوقع أن تظل أعمال الحكومة وسياساتها ثابتة بغض النظر عن تغير الأفراد . ويزعم أن دور اللاعب الجديد في حل المشكلات الأساسية سينزع الى التماثل هو ودور من سبقوه (٢٨) .

وأشهر حكاية تروى عن أثر « الأدوار » فى السلوك هى حكاية الملك هنرى الثانى وتوماس بيكيت . اذ كان بيكيت بوصفه مستشارا أكثر أدوان الملك هنرى ولاء وعفوانا ، وتصور الملك أنه لو قلده بيكيت منصب رئيس أساقفة كانتربرى فسيحصل على حليف يساعده فى تقليص أظافر الكنيسة . أى حليفا يفرض امتيازات الملك على عالم الدين . ولكن ما أن تولى بيكيت منصب رئيس الأساقفة حتى أصبح مدافعا شرسا عن سلطات رجال الدين ، وغدا عدوا للملك ! فلقطه غيرت الوظيفة الانسان . والظاهر أن ظاهرة مماثلة حدثت فى العهد القريب للسياسة الأمريكية ، فعندما كان جورج شولتز يشغل ثانى وظائف وزارة الادارة والحزاة (*) ، كان كاسبار واينبرجر يدعى « السكين كاب » ، لأنه كان على استعداد (لخنصرة) البرامج الفيدرالية حتى تبقى الولايات المتحدة ملتزمة فى ميزانياتها بالقيود المرعية . ويقال انه عندما عين وزيرا للدفاع فى ادارة الرئيس ريجان ، توافر فى نهاية المطاف للنتاجون (وزارة الدفاع) رئيس قسادر على كبح جماح استنزاف الاعتمادات ، ولكن واينبرجر تحول الى مؤيد شديد المراس لسياسة الانفاق على المشيئون العسكرية ، ولعب دورا ليس بالهين فى مساعدة الولايات المتحدة على تجميع أو تحقيق أقصى عجز مالى فى التاريخ !

ومن جهة أخرى ، يجب الاعتراف بأن فى مقدور الأفراد التسامى أو تجاوز أدوارهم . فقد يكون بوسع بعض العاملين إعادة خلق أدوارهم وبذلك يقلبون الحكم المتضمن فى « نظرية الدور » (والقائل ان الدور أو الوظيفة هى التى تصنع الفرد) رأسا على عقب ، اذ باستطاعة اللاعب القوى إعادة تحديد مصالح التنظيم الذى يقوده ، ومن ثم يصح القول بأن المتغيرات فى السياسة وليدة التحولات فى الدور (٢٩) .

السياسة والصراع والبيروقراطية :

لما كان للأفراد والتنظيمات أهداف ومصالح شتى ، ولما كانوا يختلفون حول أفضل السبل لتطبيقها ، لذا يكتنف صنع السياسة الصراع والتنافس ، فثمة صراع يحتدم بين صفوف رجال السياسة لفرض نفوذهم على صناعة السياسة وتباعد مناسبة اصحاب القرار على تعبئة شتى القوى السياسية (داخل وخارج الحكومة للانضمام الى الصراع السياسى) وهذه الظاهرة هي النموذج السائد فى صناعة السياسة القائمة على تعددية المسئولين . اذ يفترض اشتراك العديد من العاملين بالسياسة والتنظيمات فى صنع القرار (٣٠) .

وتتصل الخيارات السياسية بمصالح المؤسسات . وليس من المحتمل أن تطرح الخيارات أو تلقى التأييد الا اذا عكست بعض المفضلات المؤسسية (٣١) .

ولكن لما كانت السياسات الخارجية تتطلب عادة التأييد (أو الحياد على أقل تقدير) من عدة منظمات شتى ، ولما كان من غير المحتمل أن يكون بمقدور فرد أو جده بمفرده أن يقرر نيابة عن الجميع ، لذا يتحتم على اللاعبين التشاور بعضهم مع بعض ، أو المخاطرة بالتعرض للاخفاق (٤٢) . ولا تتركز المشكلة على المفاضلة بين المواقف ، ولكنها تنصب حول كيفية التوفيق بين جميع الآراء المتنازعة حول ماهية أفضل سياسة .

اذ تعد القرارات حصيلة مساومات وحلول وسط وشبه وجذب وعمليات دحرجة وانشاء أحلاف ومنافسات وصراع بين أفراد يشغلون مختلف المناصب فى التنظيم الهرمى . ولا يتساوى الجميع فى المرتبة . وبعبارة أخرى ، تتحدد القرارات اعتمادا على عملية سياسية أكثر من اعتمادها على المبررات أو العقول التى يستعان بها لتأييد طريقة العمل . كما أنها تتحدد اعتمادا على القوة النسبية ومهارة الانصار والخصوم (٣٤) .

والمفروض أن تتمخض السياسة البيروقراطية عن حلول وسط (٣٥) ، وقلم يكون بالمقدور أن تستند هذه الحلول الوسط على اختصار يقام لاحتواء بعض الجوانب المفضلة عند كل طرف من المتصارعين الرئيسيين . أو على حل من حلول المقايضة التى تفتت الاختلافات أو قد تمثل أدنى قاسم مشترك ، أو أقل الحلول غير المحتملة للجميع الأطراف ، ولا يستبعد ألا يعجب الحل المختار أحدا من اللاعبين ، أو أن يكون عظيم التأثير فى تحقيق أهدافهم المفضلة . وتدعى هذه الظاهرة مفارقة أرو (*) تيمنا باسم

مكتشفها كنيث آرو ، وهو عالم اقتصاد حائز على جائزة نوبل أيضا (٣٦) .
والحلول الوسط السياسية بحكم طبيعتها يقال كثيرا انها نصف متفائلة في
تحقيق أغراضها (٣٧) .

وبصرف النظر عن الحل الوسط ، فهناك امكانية أخرى ، وربما كان
أي ائتلاف قادرا على فرض ارادته على الأقلية (٣٨) . فيمقدور المفريات
(التي قد تتخذ شكل الحلول الوسط) أن تحظى بتأييد الائتلاف ، ولكن
ايما كانت عملية تكوين الائتلاف فانها ستسفر عن انتصار طرف واحد
بدلا من حدوث حل وسط . والواقع أن تحليل سيندر وديزنج للأزمات
الدولية قد كشف أن القرارات غالبا ما تتم عن طريق انشاء الائتلافات
الظاهرة أكثر من الحصول عليها عن طريق الحلول الوسط ، وتوضح أن
صنع القرار أقل اعتمادا على الكثرة أكثر مما تنبأت به نظرية السياسة
البروقراطية . واستطاعت الائتلافات الداخلية أن تستبعد من عملية
القرار بعض وجهات النظر المؤيدة لوجود مشاركين أو لعدم وجودهم .
وبذلك حدث من عدد الخيارات موضع النظر (٣٩) .

وثمة حكم أخير للسياسات البروقراطية يرى وجود تفويت ملحوظ
بين القرارات وتطبيقها ، إذ تعتمد طريقة تنفيذ القرار على اجراءات فعالة
متعارف عليها وعلى المصالح السياسية والتنظيمية للمسؤولين عن تطبيق
السياسة . فكل واحد هؤلاء المسؤولين عن التطبيق إلى تنفيذ السياسة
على أنحاء لم تخطر ببال صانع السياسة . وقد يعمدون إلى تفضيل اجراء
تصديلات طفيفة في السياسة ، بل وإلى تحريف السياسة من جراء
ما يحمونه عليها من تعديلات ، أو قلل يكتفون بالاعتذار عن تنفيذ ما يطلب
منهم على الإطلاق .

وقد يحاول اللاعبون المناهضون للسياسة التي فرضها الائتلاف
الظافر إلى تخريب طريقة تطبيقها ، وأحيانا يكون لهذا الاجراء أثر مباشر
على مواقف الحرب والسلام . فمثلا ، لقد تجاهل أخيه سفراء فرنسا لروسيا
تعاينات حكومتها المضطربة على حكومة القيصر ضد اتخاذ اجراءات خطيرة
ابان أزمة يوليو ١٩١٤ ، وبدلا من ذلك ، لجأوا إلى البحث على تعبئة القوات
الروسية ، وتعهد بتقديم الفرنسيين للمسالمة دون قيد أو شرط (٤٠) .
وكما أثبتت الأيام لقد كانت التعبئة الروسية عاملا رئيسيا أدى إلى
التعبئة الألمانية . ثم إلى نشوب الحرب العالمية الأولى . ولا يقدم على مثل
هذا التمرد اللاعبون من أصحاب المصالح العليا ، بصفتهم الفردية ، ولكنه
قد يحدث في مستوى الموظفين من شبكات الوظائف الوسطى ، كما رأينا
عندما أصدر الرئيس روزفلت ١٩٤٠ تعليمات بالترخيص بنصفه
جاولين من الدرجة الدنيا وزيت خام إلى اليابان ، ولكن المتصلين في

الإدارة الأمريكية الذين كانوا مسئولين عن التنفيذ حولوا هذه التعليمات إلى أمر بالحظر الكامل ، مما زاد من المحنة الاقتصادية لليابان ودفعها إلى اليأس ، وبذلك زادت عداوتها للولايات المتحدة (٤١) . وفي ذروة أزمة !لصواريخ الكوبية ١٩٦٢ ، عندما بلغ التوتر أوجه ، أصدر القائد السوفيتي المحل في الجزيرة تعليمات أدت إلى إسقاط الطائرة الأمريكية المتجسّسة ، وبذلك انتهك التعليمات المستديرة الصادرة من موسكو بعدم التعرض بإطلاق النيران على طائرات الولايات المتحدة (٤٢) . ومن حسن الحظ أن هذا المثل الأخير للتمرد لم يفجر أية عداوات قد تشعل الحرب العالمية الثالثة .

نتائج تطبيق السياسة البيروقراطية :

لو صح القول بأن « السياسة البيروقراطية » انعكاس دقيق لكيفية صنع الحكومات للقرارات ، آنئذ ستترتب عدة نتائج مهمة :

١ - بالمقصور توقع طغيان المصالح الداخلية على المصالح القومية والدولية ، لأن الزعماء يرتفعون ويسقطون تبعاً للمدى استجابتهم للحاجات الداخلية . كما أن التنظيمات تنتهك أو تصاب بالانتكاس بمقدار حظها من التأييد الداخلي . وفضلاً عن ذلك ، فإن بعض المؤسسات (كما هو الحال بالنسبة لموظفي البيت الأبيض في الولايات المتحدة) تتناغم إلى حد كبير هي والجزء السياسي الداخلي ، وترى أن مهمتها هي حماية سلطة من يتربعون على عرش القمة من أية تقلبات سياسية في السياسة .

٢ - تتعرض السياسات للتشطير . فنادر ما توجد سياسة خارجية متكاملة مفردة ، فالأرجح هو أن تكون هناك عدة « سياسات مصغرة » (*) تتبعها شتى التنظيمات ، أو تتكيف من جراء الجمع بينها عن طريق تألفات مختلفة تتغير بتغير الزمان . ولربما تعرضت السياسات للابتعاد عن التنسيق وإصابة ما فيها من صلوات بالتراخي ، بل وربما اتسمت هذه الصلوات بتفكك الأوصال والتناقض ، واتباع قوى فاعلة شتى تهدف إلى أهداف متنوعة . فمثلاً ، بينما كان مجلس الأمن والبيت الأبيض يتفاوضان مع القوى المعتدلة في إيران لإطلاق سراح رهائن الولايات المتحدة في لبنان ، كانت وزارة الخارجية توالي الضغط على حلفاء الولايات المتحدة للإحجام عن التفاوض مع خاطفي الرهائن ، وفي ١٩٦٠ ، كانت وزارة الخارجية وإدارة المخابرات تقدمان معونة للجيشين المتعادين في لاوس (٤٣) .

٣ - يتعين وجود ميل نحو الالتقاء في منتصف الطريق ، واتباع سياسة المزايدة . فلا بد من اشراك الحلفاء السياسيين فى الرأى ، ومن تهدئة الخصوم المؤقتين ، ويتطلب ذلك الاعتدال والعمل بسياسة الحل الوسط . وتتجنب خيارات المزايدة مهاجمة العناصر الرئيسية للماخبيين . وبالإضافة الى ذلك ، فاذا صح القول بأن سياسة الحكومة تتأثر تأثيرا ذا بال بالاجراءات المتعارف عليها ، كما يفهم ضمنا من « السياسة البيروقراطية » ، فى هذه الحالة فان مسلك الحكومة فى الوقت « و » سيختلف اختلافا خاضعا للمزايدة فحسب من « و + ١ » اذ تتعرض النخبة البيروقراطية للقمع من أثر القصور الذاتى للتنظيم . وعندما تكون السياسة مستقرة ، فانها تنزع الى الاستمرار فى حالة الاستقرار . فالسياسات الحاسمة والمحددة لا تلقى تشجيعا ، وتفضلها السياسات القائمة على المزايدة بناء على ايثار المسئولين الرسميين مبدأ المضى قدما . اذ لا يؤدى التنافس بالضرورة على السلطة السياسية والتسلط على السلطة الى الاقدام على المخاطرة (٤٤) .

٤ - سيتصف القليل من القرارات بالحسم أو بتمثيله للكلمة الأخيرة (٤٥) . وتعزى القرارات الحكومية الى وجود حلول وسط غير مستقرة ومتناقضة داخليا . وسيحاول من تعرضوا للهزيمة فى الجولات الاولى للمنازعات السياسية كسب التأييد من اللاعبين الآخرين ، كمحاولة لعكس السياسة فى الجولات التالية . وقد يستبعد ما بدا حلا معقولا لأى نزاع بعد أن تقرر بمعرفة أحد التحالفات السياسية أو يتعرض للقلب رأسا على عقب بوساطة الائتلاف الحاكم التالى ، ولا سيما اذا ساعد الاستمرار فى النزاع على خدمة المصالح الحيوية لاحدى المجموعات . وقد يساعد هذا الرأى على تفسير لماذا تطول المنازعات والعداوات فى العلاقات الدولية (٤٦) .

٥ - يحتمل أن تكون القرارات لا معقولة وبعيدة عن النموذج الأمثل لها . فلا ننسى أن صناع السياسة لا يبحثون عن أفضل حلول المشكلة ، ولكنهم يبحثون عن الحل الذى يرضى العاملين بالسياسة ولهم ارتباط بالمشكلة ، ويتمتعون بالأهمية والنفوذ . وتمثل القرارات السياسية بدلا من ذلك أقل قاسم مشترك .

قبل أن نوالى بحثنا ، علينا أن نرد على أسئلة عديدة تستأهل الاجابة عليها فيما يتعلق بنموذج السياسة البيروقراطية :

أولا : هل هى انعكاس دقيق للطريقة التى تصنع بها القرارات فى حكومة الولايات المتحدة ؟

ثانيا : هل تحقق نقما باعتبارها نموذجا عامة لصنع القرار ؟ ، يعنى هل بالاستطاعة تطبيقها فى بلدان أخرى غير الولايات المتحدة ؟

ثالثا : هل تساعدنا على فهم لماذا تصنع الحكومات قرارا للحرب ؟

رابعا : هل تعد نظرية السياسة البيروقراطية نظرية حسنة ؟

هل تصور السياسة البيروقراطية تصورا دقيقا طريقة صنع القرار فى الولايات المتحدة ؟

هناك بالضرورة ثلاث مشكلات تتعلق بصحة ما جاء فى نموذج السياسة البيروقراطية . هل المصالح التنظيمية هى أهم العوامل المؤثرة فى المواقف التى اتخذتها النخبة السياسية ؟ هل تصور السياسة البيروقراطية تصورا دقيقا دور الرئيس فى عملية صنع القرار ؟ ما هى الظروف التى علينا أن نتوقع وجودها عند صنع القرار تبعا لنموذج السياسة البيروقراطية ؟

هل تحظى مصالح التنظيمات بالغلبة ؟ لم تستطع بحوث علماء السياسة تقديم ما هو أكثر من التأييد المختلط للحكم بأن موقعك يعتمد على ما تشغل من مكانة . ويأتى التأييد من الدراسة التى طالما استشهد بها روبرت أرنولد بأن المشاركين فى هذه المجموعات بمقدورهم أن يتنبأوا عن ثقة بموقف أعضاء المجموعة الآخرين فى أية مشكلة على أساس الانتساب للقوة الفعالة ، واستقلال شخصية الفرد المعنى بالذات (٤٧) . فليس للأفراد أهمية ، وما يهم هو المجموعة التى ينتسب إليها الفرد . وتتوافق أيضا دراسة أندرو سيمبل لوزارة الخارجية بالولايات المتحدة واتجاهاتها نحو الدبلوماسية المتعددة الأقطاب هى وما رآه أليسون . على أن دراسة سيمبل قبل أشارت إلى أن موقف اللاعبين يعتمد بدرجة أقل على انتسابهم للوحدات البيروقراطية الكبرى التى ينتمون إليها أكثر من اعتماده على الموقف المباشر فى نطاق الوحدة الفرعية . فالتنظيمات الكبرى مثل وزارة الخارجية من الأفضل النظر إليها ككثافات فرعية متعددة متبادلة التأثير ، أكثر من النظر إليها ككثافة واحدة متماسكة (٤٨) .

ومن جهة أخرى ، فإن تحليل أليسون لازمة الصواريخ الكويتية قد بين عدم وجود ارتباط كبير بين منظورات المؤسسات والسياسة التى يتخذها كبار اللاعبين . فمثلا لم ير وزير الدفاع مبدئيا أى تهديد كبير لآمن الولايات المتحدة من نصب الصواريخ فى كوبا ، واعترض على أى خيار عسكرى كامل . ولم يكن للاعبين الآخرين المبدئين أى دور بيروقراطى بدافعون عنه ، إذ كانوا من « العقلاء » الذين يضعون أعصابهم فى ثلاثة .

وكان بعض الأعضاء ممن لا يحظون بالرضا السامي مثل روبرت كيندي
وته سورلمسن أكثر ولاء للرئيس من أى شخص من المنتمين الى «إقطاعية»
البيروقراطية (٤٩) .

وبينت دراسة اندرسن لثلاثة قرارات فى السياسة الخارجية من
ثلاث ادارات ، أن العاملين الرئيسيين فى السياسة الخارجية كانوا أقرب
الى المجاهرة بتفضيلهم الاتجاه لبدائل خارج نطاق مؤسساتهم ، مثلما حدث
عندما أشار أحد العاملين بالقوات المسلحة الى أنه يفضل حل المشكلة عن
الطريق الدبلوماسى ، وبلغت نسبة من أشاروا باتباع بدائل متصلة
بمؤسساتهم ٥٦٪ (٥٠) . وبالمثل بين تحليل جراهام شيبارد لقمة
اللاعبين فى مكتب الأمن القومى للولايات المتحدة من ١٩٦٩ الى ١٩٨٤ الى
أنه فيما يتعلق على أقل تقدير بوزيرى الخارجية والدفاع ، من الصعب
تقرير تأثير وظيفتهما على المواقف التى يتخذونها . فى المشكلات المتعلقة
باستعمال القوة (٥١) .

ومن المزايم السائدة (التى اختبرها شيبارد) أن اللاعبين الذين
يمثلون التنظيمات العسكرية هم الأقرب الى الدفاع عن استعمال القوة من
غيرهم من العاملين . وثمة زعم آخر وهو أن العسكريين يتخذون موقفا
موحدا فى مسألة استعمال القوة . وليس بين هذين الزعمين ما يتصف
بصحته وتوافقه . ونجح الجنرال ريدجواى رئيس هيئة الأركان فى تزعم
الائتلاف السياسى المعارض للعمل العسكرى المباشر للولايات المتحدة ، لانقاذ
محاولة الحرب الفرنسية فى فيتنام أثناء معركة ديان بيان فو ١٩٥٤ ،
بينما انضم كبار الرسميين المدنيين مثل الرئيس نيكسون ووزير الخارجية
جون فوستر دالاس الى الأدميرال رادفورد رئيس الأركان البحرية فى تأييد
الاقتراح (٥٢) ، ودافع وزير الدفاع ماكنامارا أثناء مناقشة مسألة فيتنام
١٩٥٦ و ١٩٦٧ عن الحلول الدبلوماسية ، بينما أيد وزير الخارجية راسك
موقف العسكريين المؤيدين للتصعيد (٥٣) . وبالمثل ، فأننا نعرف أن الزعامة
العسكرية السوفيتية (بما فى ذلك المارشال نيكولاى أوجاركوف) قد
عارضت التدخل فى أفغانستان ، ولكنها كانت بالضرورة خاضعة لسيطرة
تألف الزعماء المدنيين الأقوياء يتزعمهم الجنرال برجنيف ووزير الدفاع
أوستينوف (٥٤) .

ويستخلص تحليل ريتشارد بيتس لتأثير الخبراء العسكريين
الأمريكان على قرارات الالتجاء للقوة فى أزمات الحرب الباردة بأن الخبراء
العسكريين لم يظهروا أية توايا عدوانية الى حد ما تفوق ما عند أقرانهم
المدنيين فى قرارات التدخل . والواقع ، لقد تماثلت نصيحة رؤساء الأركان
المشاركين هى ونصيحة الخبراء المدنيين فى أكثر من نصف الوقت وبغضلا

عن ذلك ، كثيرا ما نشبت خلافات في الرأي بين الخبراء العسكريين .
اذ اعتادت القوات المسلحة الانقسام في الرأي حول التوصية بإسراك القوات
المسلحة في القتال (اذ كان رؤساء الجيش أميل للحذر ، وكشف رؤساء
البحرية عن روح عدوانية أكبر) . واكتشف بيتس أن المجلس المشترك
كان الأعظم تأثيرا عندما كان يعارض التدخل ، وأن هذا التأثير كان يتضاءل
عندما كان يؤيد هذا التدخل . فلم يكن الرؤساء والخبراء المدنيون يقتنعون
بإستعمال القوة لتأثيرهم بالعسكريين ، وإن كان بالمقدور اقناعهم ضد
التدخل اذا اعتقد العسكريون أن استعمال القوة سيكون بعيدا عن
الحكمة (٥٥) .

وانتهى محللون آخرون لنفس النتائج . فقد اكتشف سيندر
وديزينج في دراستهم لصنع القرار في ست عشرة أزمة دولية في القرن
التاسع عشر والقرن العشرين ، أن ممثلي العسكرية يؤيدون تسوية الخلافات
في كثير من الأحيان ، أو في أكثر الحالات ، أكثر من تأييدهم للمواقف
المتصلبة . بيد أن تفضيلهم كان يستند عادة الى التقديرات التي أعدها
العسكريون أكثر من ارتكانها الى الانحياز الشخصي . واتضح تأثير المناصب
التي يشغلها هؤلاء الخبراء - وأن كانت بوجه عام أقل أهمية - أكثر من
تأثير القيم الشخصية في حالات كثيرة عند العسكريين ، الذين كانوا
يستخلصون القول ، بين أقرانهم ، بأن الاتجاهات التي اتخذها صناع
السياسة قد اعتمدت أساسا على القيم الشخصية والأوضاع الذهنية
المعرفية ، أكثر من اعتمادها على الوظيفة أو المواقف البيروقراطية (٥٦) .

وكثيرا ما يبين من هذه الكشوف أن أحد الأحكام الأكثر تميزا لنموذج
السياسة البيروقراطية يحتاج الى دعامة مؤيدة . فلا تأثير للمنصب الذي
يشغله الشخص دوما على الموقف الذي يتبناه بين البدائل السياسية .
ويعترف حتى مؤيدو نموذج السياسة البيروقراطية مثل هورتون هالبرين
وأرنولد كانتور أن بعض العاملين أقل استعدادا لتمثيل المنظورات
المؤسسية المتزمتة الضيقة الأفق من استعدادهم لتأييد المنظورات
الأخرى ، ويفرقون بين « المشاركين في التنظيمات » ، الذين يمكن التنبؤ
بموقفهم بدرجة موثوق منها الى أبعد حد من درجة انتسابهم للتنظيمات
وبين الممارس الذي لا تعتبر عضويته للمؤسسة مؤشرا حسنا لموقفه من
السياسة . ويفترضون أنه كلما ارتقى المنصب الرسمي ، قل احتمال
التأثر بالمصالح المؤسسية المتزمتة (٥٧) .

هل يلعب الرئيس - حقا - دورا مماثلا ؟

يتركز الكثير من انتقادات نموذج السياسة البيروقراطية على دور
الرئيس (٥٨) . وليتك تذكر كيف رأى أليسون الرئيس مجرد واحد من

أصحاب الأدوار المحورية في صنع القرار . على أنه في الحالات التي يتوافر فيها النظام السياسي صانع قرارات رئيسي كرئيس الولايات المتحدة ورئيس الوزراء البريطاني والسكرتير العام في السوفيت . في مثل هذه الحالات لا يستبعد أن تصنع القرارات اعتماداً على عملية شخصية فردية أكثر من اعتمادها على عملية جماعية . وحتى على الرغم من أن كل قمة من هؤلاء الزعماء محاط بمجلس من الخبراء من نوع ما ، إلا أن عملية صنع القرار قد تدور حول اتجاه الفرد الشاغل للقمة . وفي مثل هذه الحالات ، لن يكون لعمليات المساومة والائتلاف والدرجة بين أعضاء المجلس المحيطين بالرئيس أكثر من دور ثانوي نسبياً في رسم السياسة .

ويحاجي نقاد نموذج السياسة البيروقراطية بالقول بأنه لما كان أعضاء المجلس يتقاضون أتعاباً (وربما استغنى عن خدماتهم) بمعرفة الرئيس ، فإنه من الصعب الظن بأنهم سيتمتعون باستقلالهم عنه وكما ذكر بيرلوتر : « هل يصح القول بتمتع أية مجموعة بالقوة إذا كان من المستطاع تسريحها خصوصاً إذا أصيب الرئيس بنزوة تدفعه لذلك (٥٩) » . فإذا كان وزير الدفاع ماكنمارا الذي كان يتمتع بالقوة ، قد أرغم على الانسحاب بمجرد شروعه في الاعتراض على سياسة الرئيس في فيتنام ، لذا لا يخفى أين يقع ميزان القوة ، فرؤساء المجلس مقيدون بالرئيس في كل شاردة وواردة بقدر مساو لتقيدهم بوظائفهم . والواقع أن أحد النقاد قد اقترح تعديل الجملة الماثورة لاليسون بحيث تتخذ الصيغة الآتية : « إن موقفك يعتمد على أين يقف الرئيس (٦٠) » : إذ لا يقتصر الأمر على دور الرئيس في تعيين رؤساء البيروقراطية ، ولكنه يضع أيضاً قواعد اللعبة ، ويحدد من هم اللاعبون الذين سيشاركون في أية سياسة ، أو قرار ، ومن هم الذين يحق لهم الاقتراب منه . وهذا يثبت أن البحث عن الخييارات وتقييمها يتأثر تأثيراً عظيماً بمفضلات الرئيس (٦١) .

وحتى في تحليل اليسون لقرار أزمة الصواريخ في كوبا ، يلاحظ أن الرئيس قد استأثر بالخيارات (لا تفعل شيئاً - وأرسل احتجاجاً دبلوماسياً) ولم يحدث ذلك بعد تمعن من المجموعة ، ولكن مرد ذلك هو عدم شعور الرئيس بأي اكتراث بها (٦٢) (لأسباب سياسية داخلية) وحتى في الحوار الذي دار بين أنصار توجيه ضربة جوية وفرض حصار بحري فغن أدرك بعض المؤيدين لهذا الرأي أن تقديم الحجج المؤيدة لتوجيه ضربة جوية كان سيذهب إدراج الرياح ، بعد التسليم بموازرة إخوان كيندي المعروفة ووزير الدفاع ماكنمارا لفرض الحصار (٦٣) .

وأخيراً ، يحاجي النقاد ويقولون أنه أمر بعيد عن الدقة تصوير الرئيس كاسير للاجتماع البيروقراطي . فلم يحدث أن حال أى اجماع بالسلب ضد

الرئيس دون تنفيذ خياره المفضل . ففي أزمة الصواريخ ، عندما اتفق « الخواج » على إصدار القرار بقذف قاعدة الصواريخ سام بعد اسقاط طائرة التجسس ، اعترض الرئيس على هذه الخطوة .

ويعترف النقاد أنه في مناسبات بعينها تكون القرارات البيروقراطية حاسمة في صوغ السياسة ، عندما لا تعرض بعض الخيارات السياسية بناء على أوامر بيروقراطية . وغالبا ما يخفق الرئيس في سعيه وراء خيارات أخرى غير تلك التي عرضها عليه جهازه البيروقراطي . غير أن كل هذه الاجتماعات تهتم على اهتمامات الرئيس . فحينئذ لا يكون الموضوع موضع عناية الرؤساء ، وعندما يخفقون في اعلان سيطرتهم ، أو يفوضون شخصا مسئولاً آخر ، فإن معنى هذا هو انسحابهم من الأدلاء بدلهم ، وينكمش هذا الدور الى مجرد دور من الأدوار المتساوية . بيد أن هذا لا ينفي تمتع الرئيس بالسلطة أو القدرة على تجاوز أى قرار إذا رغب في ذلك . فبمقدوره أن يكون لاعبا يتمتع بالقدرة على فعل أى شيء لو شاء . أما قدرة البيروقراطيات على رسم السياسات بمفردها على مسئوليتها الخاصة ، فلا تزيد عن تكليف يتم بعلم الرئاسة . وهذه حقيقة يعترف بها حتى المدافعون عن السياسة البيروقراطية (٦٤) .

متى يصلح نموذج السياسة البيروقراطية للتطبيق ؟

والسؤال عن هل تعمل الحكومة بالفعل وفقا لما يمليه نموذج السياسة البيروقراطية في أى وقت يحتمل الإخذ والرد . فهناك اعتراف من المدافعين عن النموذج بأن قرارات الحكومة لا تصنع دائما وفقا لاجراءات نموذج السياسة البيروقراطية . فتمتمة نماذج أخرى من صنع القرار أقدر على الوصف الدقيق لعملية السياسة التي تعتمد على ماهية المشكلات . فمثلا ، كشفت أبحاث ويلفريد كول لقرارات السياسة الخارجية في عهد إدارة نيكسون أنه في حالتين فقط من إحدى عشرة حالة (هما السياسة النقدية الدولية والأزمة الاقتصادية الدولية ١٩٧١) استطاعت السياسة البيروقراطية التزويد بأفضل تفسير واف للسياسة . وفي مشكلات أخرى زود النموذج الملكي الذي يركز على دور شخصية صناع القرار وأسلوبهم في التعامل بأفضل التفسيرات ، ولم تضطلع السياسة البيروقراطية بأى دور على الإطلاق . وفي مشكلات أخرى يحتاج الى عدة نماذج للتزويد بالتفسير المقبول للقرار (٦٥) .

وبالتأكيد ، يتحتم على أية نظرية للسياسة البيروقراطية أن تحدد الظروف التي بالمقدور توقع نجاح النموذج المستعمل بمعرفة صناع

السياسة في تحقيق الغاية المرجوة منه ، وحتى لا يتعين استعماله ، ويحتمل أن يكون للنموذج البيروقراطي دور فعال عندما تتوفر الشروط الآتية :

١ - عندما يكون عدد العاملين والتنظيمات المشتركة ، بصفة مشروعة ، في المشكلة كبيرا بالقدر الكافي ، وحتى يستطيع صنع القرار باتباع النموذج البيروقراطي ، يحتاج الى حد أدنى ثلاثة أشخاص ، لأن وجود شخص أو شخصين لا يعد كافيا (٦٦) . فمن الشروط الأساسية احتياج عمليات السياسة البيروقراطية الى لجنة من صناع القرار من أي نوع ، أو على أقل تقدير يتوجب على صانع القرارات الأساسي استشارة هيئة من الخبراء . وكلما زاد المشتركون في صنع القرار ازداد احتمال الاستعانة بنموذج السياسة البيروقراطية . وتعد المشكلات التي تتخطى الحدود الفاصلة بين المشكلات الداخلية والسياسة الخارجية الأكثر تقبلا للسياسة البيروقراطية ، وتختل المشكلات الاقتصادية الدولية مركز الصدارة بين هذه المشكلات (٦٧) .

٢ - عندما تكون المجموعة التي تقرر المشكلة متعددة الأجناس ، وتفكر من الناحية الاجتماعية والثقافية الى التماسك في مؤسساتها (وأسباب سببها فيما بعد) . وكلما قل التماسك داخل المجموعة ازداد ما نتوقه من صراع .

٣ - توافق مساواة نسبية في القوة بين أفراد المجموعة ، لأن السياسة البيروقراطية لا تتطلب المساواة الكاملة بين المشاركين ، ولكنها ستتعرض للأعاقلة اذا تمتع أحد الأعضاء بنفوذ أكبر من الآخرين في القرارات . واتباع السياسة البيروقراطية أمر متوقع في حالة غياب الرأس المدبرة من العملية ، أو يكون من المشاركين في مجموعة تعتمد في زعامتها على الزمالة الحقة . وفي حالة وجود زعيم قوي ، فإنه سيكون في موقف يساعد على دفع القرار تجاه قراره المفضل (٦٨) . وبوجه خاص ، اذا كان رأس صانع القرار مشغوكا بصفة فعالة في المشكلة ، فإن النتيجة ستجئ الى الظهور بمظهر القرار الشخصي ، أكثر من اتخاذها مظهر القرار الجماعي ، ومن ثم ستضطلم بالدور الرئيسي شخصية الزعيم والمدرجات والصور وأساليب التعامل والمنظور العام الممثل له .

٤ - أن يكون الولاء الأول لصانع القرار لمؤسساتهم أكثر من حرصهم على وحدة القرار (٦٩) . ويساعد ذلك على تأكيد توفير المنافسة المؤسسية بدلا من الاجماع .

٥ - يجب أن يتوافر الوقت الكافي لأعضاء مختلف المؤسسات لتنظيم محاولاتهم للتأثير على عملية القرار . فكلما طال الوقت المتاح

للقرار ازدادات امكانية قدرة العاملين والتنظيمات المعنية على التسلسل في عملية صنع السياسة وتعبئة التأييد لموقفها . اذ لا تفضي القرارات المتخذة في وقت قصير الى اتباع السياسة البيروقراطية ، ومن ثم فان الازمات الحقة لا يحتمل أن تحسم عن طريق نموذج السياسة البيروقراطية .

٦ - كلما ازدادت العملية انفتاحا ازدادت ارجحية اتباع السياسة البيروقراطية ، فمن الواضح أن عملية القرار المغلقة لا تحول دون اشتراك العاملين المعنيين والتنظيمات المعنية لا يحتمل أن تتوافق هي والاجراءات السياسية البيروقراطية . فعلى الرغم من أن السياسة البيروقراطية تتطلب قدرا من الانفتاح في المشاركات والمؤسسات الديموقراطية ، الا أنها تتطلب قدرا من الانفتاح للمدخلات الآتية من شتى العاملين في المؤسسة .

فهل تستبعد هذه الشروط مشكلات السلام والحرب من البحث القائم على نموذج السياسة البيروقراطية ؟ لا يحتمل ذلك . فليست جميع قرارات الحرب والسلام تصنع من خلال احدى الازمات التي تحد من مقدار الزمان المتاح . فلا يصح أن توصف من أية ناحية القرارات السوفيتية المتعلقة بتشيكوسلوفاكيا وأفغانستان والقرارات الأمريكية باستخدام القوة ضد العراق ، بالرغم من كونها أثبتت فاعليتها وهي مقيدة بالزمان ، بالقرارات السريعة (أو المتسعة) . والأمر بالمثل فيما يخص قرارات الولايات المتحدة الخاصة بقيتنام . فلا ننسى أن مشكلات الحرب والسلام تتصف بأهميتها البالغة بحيث يضطر العاملون والمؤسسات التي تلعب عادة أدوارا محددة في مشكلات السياسة الخارجية ، الى الاشتراك فيها بدور فعال . ولا ننسى أيضا أن صانع القرار عندما يشترك بأعظم قواه في مثل هذه المشكلة ، لا يحتمل أن يرغب في الانفراد وحده بالمسؤولية في هذه المسألة . ففي المشكلات ذات العواقب الخطيرة ، يرغب من يترجم صنع القرار الحصول على قدر من المساندة التي تنفعه عندما يتعثر ، ويتطلب ذلك مؤازرة دائرة واسعة من صفوف السياسة .

هل يعد نموذج السياسة البيروقراطية صالحا للتطبيق في حكومات أخرى غير الولايات المتحدة ؟

لما كانت السياسة البيروقراطية قد ارتقت الى حد كبير بفضل الدراسات التي أجريت على السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، واقتصر تطبيقها على دراسة أمثلة من قرارات حكومة الولايات المتحدة ، فان علينا أن نتساءل عن امكان صلاحيتها للتطبيق على غيرها من الدول . ويرى سيندر وديزنج في هذا المقام أن السياسة البيروقراطية مرتبطة بدرجة أقل بالولايات المتحدة ، لأن رئيسها يملك زمام القدرة على اصدار القرار الأخير

في السياسة الخارجية ، الى حد يفوق ما يجرى في الانظمة الأخرى . حيث توزع مسئولية صنع قرار السياسة الخارجية (٧٠) . فمثلا ، لقد دار نقاش حول تطبيق نموذج السياسة البيروقراطية على الأسلوب البريطاني في الانظمة البريطانية . اذ يخضع صنع السياسة في هذه الانظمة لنفس للنوع من الاهتمامات الأشبه بالكهنوتيات ، كما هو الحال في الانظمة الرئاسية ، أما الاختلاف الرئيسى في أنظمة ويستمنستر فيرجع الى تركيز السلطة في مجلس الوزراء ، التى تقف منها كل وزارة فى مواجهة الوزارة الأخرى (٧١) .

وربما بدا أن من الميسور تطبيق نموذج السياسة البيروقراطية على الكثير من الانظمة التى توجد بها زعامة جماعية من النخبة ، بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى السابق ، ومكتبه السياسى الحاكم . والمواقع أن هناك تماثلا بين السياسة البيروقراطية ودراسات الكرملين لصنع القرار فى السوفيت ، وركزت عدة نماذج استعملها المتخصصون لوصف نظام صنع القرار فى السوفيت على الصراع بين أهل النخبة الذين يمثلون مجموعات المصالح المؤسسية (٧٢) . ويرى أحد الباحثين فى أحوال الكرملين (جيرى فالنتسيا) أنه بينما يتعين على نموذج السياسة البيروقراطية أن يتعرض للتحويل حتى يعمل حسابا للملامح المتميزة لنظام السوفيت . إلا أن النموذج رغم ذلك يفيد فى تفسير قرارات السياسة الخارجية السوفيتية :

« ليست تصرفات السياسة الخارجية للسوفيت ، كما هو الحال فى الدول الأخرى ، خاضعة لعامل واحد (الحكومة) الذى يضعهم عامل الأمن القومى ، أو أية قيم أخرى للحد الأقصى عقليا . وبدلا من ذلك ، تنتج الأفعال من عملية تفاعل (شد وجذب) بين قوى فعالة عديدة . ويضطلع فى هذه الحالة بهذه المهمة كبار صنّاع القرار ورؤوس التنظيمات البيروقراطية العديدة وأعضاء المكتب السياسى ونخبة البيروقراطية فى مستوى اللجنة المركزية . وتعتبر السياسة البيروقراطية عاكسة ومستندة الى مبدأ تقسيم العمل والمسئولية بين جهات شتى بين أعضاء المكتب السياسى . وتتناثر صناعة قرارات السياسة الخارجية بعدد من القيود ، بينها الضور المشتركة للأمن القومى ومصالح التنظيمات والمصالح الداخلية والاجتماعات الشخصية المتنوعة ، ومختلف الأمزجة وقواعد اللعبة ومجموعات المشتركين وعمليات المساومة والمناورة الداخلية (٧٣) . »

ان ما أضفى على النظام السوفيتى طابع السياسة البيروقراطية هو قيام هيئة جماعية (المكتب السياسى) فى العهد اللاحق لستالين بصنع القرارات . وفى السنوات الأربعين الأخيرة ، غادرا ما امتلك زعماء السوفيت

قدرا كافيا من القوة ، لاتاحة الفرصة للأفراد لصنع القرارات فى المسائل الخارجية . وبالمقارنة برئيس الولايات المتحدة ، فان السكرتير العام للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى (*) قد تمتع بسلطة محدودة أكبر فى صنع القرارات اذ كانت قدرته داخل مكتبه - لو شئنا النظر الى المكتب السياسى (البوليتبيرو) بهذا المعنى - أقل تسلا . فلقد كانت له الصدارة بين الميسلويين له فى المرتبة ، بينما يتحكم الرئيس فى أصوات مكتبه . ولعلنا نذكر الملاحظة الطريفة التى ابداهما لينكولن عن طريقة الاقتراع فى مكتبه ، عندما صوت جميع أعضائه ضده اقتراحه ، وكان هو الصوت المؤيد الأواحد : « لقد انتصر المواقفون ! »

اما الموقف بالنسبة لزعيمه السوفيت فمختلف نوعا . فوفقا لما قاله ديمس روس فان انتهاء الالتجاء للرعب ضد نخبة الحزب بعد موت ستالين قد أسفر عن حدوث « انقلاب القصر » ، الذى أدى الى اقضاء المكتب السياسى لخروتشوف ١٩٦٤ ، وبذلك تحولت الزعامة الجماعية الى مؤسسة مستندة الى تعدد مراكز القوة (٧٤) . ورمز تنازل خروتشوف الى عدم امكان لجوء السكترتير العام الى خشونة المعاملة وفرض نفسه على مصالح اللاعبين السياسيين الرئيسيين والنواحي المؤسسية للتنظيمات الأساسية ، وبما دام قد أمكن اقضاء السكرتير العام خضوعا لحكم الأغلبية داخل المكتب السياسى ، فانه لا يصح اعتباره سلطة نهائية ، فلا بد أن يستند فى حكمه على قدراته على خلق اجماع ، أو اجماع ائتلافى على أقل تقدير . وبذلك أرغم السكترتير العام على التحول الى « سبهباز » يعمل لمختلف مصالح الشيع داخل المكتب السياسى أكثر من كونه « مبادرا » . ويصح هذا الحكم على عهد بريجنيف بوجه خاص : اذ ساعد تطبيق مبدأ الاجماع على اشعار أقرانه بالسعادة ، وأكد - فى ذات الوقت - أن أية أخطاء أو أخطاء ستنسب للقرار الجماعى ، ولن تلقى المسئولية - بكل بساطة - عليه وحده (٧٥) .

وتطلب الاجماع فى السياسة رضاء أغلبية كبار الزعماء داخل المكتب السياسى - فى أقل تقدير - ان لم يكن تأييدهم الكامل ، وربما أيضا الجانب الأكبر من الانصار داخل اللجنة المركزية العليا ، وغالبا ما تطلبت هذه الخطوة اتساع تكتيكات مثل المساومة الداخلية والحل الوسط والدرجة ، واقتضت أيضا تعبئة جماعات الضغط المتصلة بالموضوع ، وتغيير وإعادة تغيير الأشخاص الذين قد يشكلون فريق القرار ، وبذل محاولات للجسول على معلومات ، والاستعانة بالصحافة للتأثير فى

المجادلات ، وتشجيع الزعماء غير الملتزمين • وجميع هذه الحيل تقنيات مألوفة عند من يتبعون نموذج السياسة البيروقراطية ، في النظام السياسي الأمريكي !

وأسفر ذلك عن ظهور نظام يمكن أن يوصف - تمثيلا مع ما قاله روس - بتعددية التخبية أو التعددية الأوليغارشية • وتزايد اقتراب صناعة السياسة من أن تكون حكما بمعرفة مجلس يضم من يملكون مصالح أقوى ويعملون كوسطاء • وأضحى مبدأ الموازنة بين جميع المصالح الكبرى قاعدة أساسية في العملية (٧٦) .

وأهم عامل في هذا الاجراء هو الحفاظ على الائتلاف • وكان ما أرغم على اتباع هذه الظاهرة هو الأسطورة الأيديولوجية الرئىسية لوحدة الحزب ، التي أنكرت إمكان حدوث صراع بين أهل التخبية في الحزب • غير أن المخوف من تصدع الائتلاف الحاكم والفقى يستعمل أن يكون قد أنهى الدور السياسى لبعض الأعضاء - كأنه حافظا قويا بالمثل دفع الى حل صراعات السياسة الداخلية على نحو يستند على الحفاظ على الائتلاف - واتهم النظام بطابع استبدادى الماثلين بالسياسة على الترحيب بالحل الوسط وابتغاه الى قبول قاصدهم مشترك لضئاعة السياسة ، وبالمزايدة • وكلها من ملامح النظام السياسى البيروقراطى .

ان هذا الأسلوب الأشبه « بالغوص فى الأوحال » قد عنى أيضا أن صناع السياسة السوفيت ، كانوا أميل الى تجنب القرارات الطائشة • إذ أثبتت نخبة السوفيت علامات كثيرة على شئمة الحذر ، وان كانوا قد شعروا أيضا بحساسية فائقة للتكاليف المباشرة سياسيا للفشل • ويمثل الاخفاق السياسى الأساس الذى يستطاع الاستعانة به بنجاح من قبل أعدائهم السياسيين فى تحدى أعضاء التخبية واعفائهم من مناصبهم • ومن هذا يستخلص روس أنه على الرغم من أن النظام قد استعمل على تجنب الاخطار داخليا ، إلا أن السوفيت استمروا يتعرضون لأخطار خارجية ، لا سيما عندما اعتمد وضعهم السياسى على هذه السياسة •

هل يشرح نموذج السياسة البيروقراطية فى نظامنا ؟

ربما بلا أن تفسر نموذج السياسة البيروقراطية لأسباب الحرب قد تطلب ما يأتى :

١ - أن دور النقاش حول قرار الحرب فى موقف يتنافس فيه

عدة أفراد وتنظيمات ومؤسسات حكومية إليها مصالح مختلفة ستعيا وراء
تقبل تصوراتهم للسياسة الحكومية .

٢ - أن يكون قرار الحرب نتيجة للمساومة أو الحصل الوسط
أو الصراع على السلطة داخل حكومة تحبذ شن الحرب .

٣ - أن ينظر الى قرار الحرب من منظور مجموعة أو أكثر ،
كوسيلة لانماء مصالحها التنظيمية أو السياسية (أو ينظر الى قرار شن
الحرب كاجراء تحتمه مصالحها السياسية) أو كوسيلة للحفاظ على
ائتلاف ما في السلطة .

واستعان أنصار نموذج السياسة البيروقراطية بهذا المبدأ لتفسير
قرارات سياسية شتى تخص الأمن القومي ، ضمنت الى جانب أزمة
صواريخ كوبا قرارات الحصول على أنظمة الأسلحة والسياسة الاقتصادية
الدولة وسياسة التحكم في التسليح وسياسات التحالف (٧٧) . ولم
يبحث سوى عدد قليل من الدراسات بالفعل قرار استعمال القوة من منظور
سياسي بيروقراطي . وركزت هذه الدراسات على نظامين سياسيين
مختلفين : الولايات المتحدة والسوفييت السابق .

السياسة البيروقراطية والتورط السوفيتي في الحرب :

لعل أكثر الدراسات اثارة للاهتمام عن هذا الموضوع هي الدراسة
التي ظهرت تحت عنوان «التدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا» (٧٨) .
فعندما شرعت الحكومة التشيكوسلوفاكية تحت رئاسة ألكسندر دوبشيك
في تطبيق أنواع شتى من التعديلات في السياسة والاقتصاد والاصلاحات
الاجتماعية (١٩٦٨) ، واجه الاتحاد السوفيتي أزمة خطيرة في السياسة
الخارجية . وربما أثبت التلخيص المختصر لتحليل فالنتا (أحد المشرفين
على البحث) نفعه في هذه النقطة ، كي يفهم القارىء كيف استطاع
الاستعانة بنموذج السياسة البيروقراطية في تفسير قرارات الاشتراك في
الحرب .

وأدرك المسئولون السوفيت جوانب مختلفة نوعا للمشكلة ،
وتعرضوا الى أخطار مغايرة الى حد ما قد تلحق بهم وبتنظيماتهم .
والواقع أنهم عرفوا المصالح السوفيتية القومية تعريفا مختلفا اعتمد على
مسئوليات مؤسساتهم . وعلى الرغم من أن جميع زعماء السوفيت قد
اعتبروا الاصلاحات التشيكية تهديدا ، الا أنه حدث انقسام في الرأي
حول كيفية الرد على التهديد ، وبدأ تشكيل ائتلافين أقرب الى عدم الانصاف
بالصفة الرسمية في بواكير الأزمة : أنصار التدخل والمعارضون للتدخل

- مع وجود بعض أعضاء أثروا الحياء ولم ينحازوا لاي طرف من الطرفين السابقين .

أنصار التدخل :

١ - عني أعضاء الحزب من البيروقراط في الجمهوريات غير الروسية من أمثال شلست ، عضو المكتب السياسي والسكرتير الأول في جمهورية أوكرانيا بالأفكار الاصلاحية التي اندلقت عليهم من أوروبا الشرقية على الجمهوريات السوفيتية المجاورة . ورد صدق اهتماماته ماشيروف السكرتير الأول في جمهورية روسيا البيضاء والمرشح لعضوية المكتب السياسي .

٢ - وعني البيروقراط من اللجنة المركزية المكلفون بالاشراف على المسائل الأيديولوجية وتلقين مسائل الدعاية بنفس المعتقدات الخاصة « بجبهات التصحيح » داخل الاتحاد السوفيتي . وضم هذا الفريق كثيرا من الأسماء المشهورة والمسترلين الحزبيين في المدن الكبيرة مثل جريشين السكرتير الأول في حزب موسكو الذي كان مسئولاً عن التعامل مع عدد كبير من المنشقين وتصريحاتهم في اللجان الثقافية والأدبية في المدن ، والذي أدرك أيضا الحاجة الى قمع تجارب الاصلاح التشيكية .

٣ - أدركت المخابرات السوفيتية (*) والادارة السياسية الرئيسية (المسئولة عن الاشراف على النواحي الأيديولوجية والسياسية للجيش) والتي كانت تحت قيادة الجنرال ييشيف أن الرياح السياسية الجديدة التي هبت من تشيكوسلوفاكيا ، تعتبر تهديدا للروح المعنوية والانضباط في قوات أوروبا الشرقية في حلف وارسو . أما القادة العسكريون السوفيت المسئولون عن قوات حلف وارسو ، بما في ذلك قائد الحلف الجنرال ياروجوفسكي ، فقد أدركوا بالتأكيد مدى تهديد الاصلاحات التشيكية للمهمة التنظيمية لقوات الحلف . وكانت لدى المخابرات السوفيتية أسباب اضافية للمطالبة بعكس تيار الاصلاح في تشيكوسلوفاكيا . فقد طردت السلطات التشيكية الكثير من أخلص رجالهم من المناصب المسئولة في وزارة الداخلية التشيكية ، ومن ثم أصبحت مهمة البعثة التنظيمية للمخابرات السوفيتية داخل تشيكوسلوفاكيا في خطر . ويحتمل أن تكون مشكلة مماثلة قد واجهت ادارة المخابرات العسكرية (**) . إذ تم أيضا استبعاد المتعاونين معها داخل الجيش التشيكي .

G.R.U.
K. G. B
: 67

(*)
(**)

وخشى زعيما الحزب الألماني الشرقي والحزب البولندي ، فالتر أولبريخت وفلاديسلاف جومولكه من انتشار الإصلاحات الليبرالية في بلديهما ، وحاولا التأثير على قرار السوفيت المؤيد للتدخل .

• الائتلاف المعارض للتدخل :

١ - بنغ ميخائيل سوسلوف نعيم الأيديولوجيا في المكتب السياسي والمسئول عن تنسيق السياسة السوفيتية في الحركة الشيوعية الدولية كحدث رسمي عن الفريق المعارض للتدخل . وكان سوسلوف وبوتوماريف (سكرتير اللجنة المركزية للشئون الخارجية) معنيين بتزويد القول بأن التدخل العسكري السوفيتي سيضعف مهمتهما التنظيمية ، وتناقص في الحفاظ على حسن الروابط بينهم وبين الأحزاب الشيوعية في الغرب والقوى التقدمية في العالم الثالث . وربما هدد التدخل أيضا المؤتمر الشيوعي العالمي المقرر انعقاده في ١٩٦٨ ، والذي أشرف على تنظيمه سوسلوف . وأخيرا ، فقد يهدد استعمال القوة استراتيجية التقارب مع ألمانيا الغربية والجيبة المتحدة مع الأجزاء الديمقراطية الاشتراكية في غرب أوروبا .

٢ - وخشى رئيس الوزراء كوسيجين الذي يفترض أنه الرجل الثاني في المكتب السياسي والمسئول عن دبلوماسية الحكومة أنفذ من تهديده التدخل للأهداف المنشودة من توقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والبدء المبكر في مفاوضات اتفاقية سيولت . وتعرضت السلطة الشخصية لكوسيجين ومكانته للخطر ، بسبب التشابه بين الإصلاحات الاقتصادية التشيكية والإصلاحات التي اقترحها لاصلاح الحال في الاتحاد السوفيتي .

٣ - وشعر البيروقراط في وزارة الخارجية واللجنة المركزية للشئون الدولية المسئولون عن علاقة السوفيت بالغرب بأن التدخل قد يعود بنتيجة عكسية على المصالح السوفيتية .

٤ - وخشى المؤيدون لدوبشيك في أوروبا الشرقية ، مثل الزعيم المجري يانوش كادار والزعيم اليوجوسلافي تيتو والزعيم الروماني شاوشيسكو ، من احتمال تهديد التدخل السوفيتي ضد الإصلاح التشيكي لاصلاحاتهم .

٥ - لا يمكن إلا معارضون : يعد السكوتير العام برجينيف اللاعب الرئيسي الأوحده الذي تماثل هو وفالنتا كوفكر غير ملتزم ، أي كسياسي اكتشف أن للمشكلة عدة جوانب ، وإن كانت هناك بالتأكيد جوانب أخرى

أيضا . وتأرجح برجنيف بين الائتلافين حتى النهاية . وعمل كمنسوار بين الفريقين ، ولكنه يحاول أيضا اقحام نفسه كمويد للفريق الثالث . وكان موقف برجنيف حاسما في هذه القضية ، لا لأنه السكرتير العام . فحسب ، ولكن لأن الزعامة السوفيتية كانت منقسمة في الراى حول السياسة الصحيحة التي تتبع . فلم تتوفر للتألفين القوة الكافية لفرض إرادتهما على التآلف الآخر ، ومن هنا كان أى تغير في موقف أحد غير الملزمين الكبار سيرجع ، وعقدت جلسات التفاوض بين السوفييت والتشييك فى شيرنا وبراتسلافيا فى أواخر يوليو وبواكير شهر أغسطس . وكانت النتيجة المباشرة هي اتباع سياسة الحل الوسط ، أى الحل الوسط بين أعضاء الزعامة السوفيتية والحل الوسط بين الزعماء السوفيت والزعماء التشييك . وأكد التشييك ولاهم لحلف وبارسو والكونميكون ، ووافقوا على السيطرة على أجهزة الاعلام على نحو أعظم تأميرا ، ووعدوا بمنح انشاء أحزاب سياسية ، ووافقوا على تطهير بعض زعماء بعينهم وباقصانهم عن شغل المناصب الكبرى . ووافق السوفييت من ناحيتهم على منقلب جميع قواتهم من الأراضي التشيكية (حيث كانوا يعبرون مناورات بالاشتراك مع حلف وارسو) وبالموافقة على قرارات مؤتمر سبتمبر الذى عقده الحزب التشيكي . ومع كل هذا لم يمض أكثر من سبعة عشر يوما بعد الاجتماع الختامى حتى خضعت تشيكوسلوفاكيا للتدخل العسكرى . فما الذى كان وراء هذا النكسة ؟

ودار هذا العمل حول محاولة أحداث تحول جديد أيتارا لقلب الحل الوسط (فى شيرنا - براتسلافيا) والشرع فى التدخل العسكرى . وحدثت محاولات تجريب للتقنيات المألوفة فى الأنواع بما فى ذلك الاستعانة بالصحافة من قبل مختلف الاتجاهات لمحاولة تعبئة التأييد . وحاولت أيضا المخابرات السوفيتية والسفير السوفيتى للتشييك (تشرفونينكو) تخريف المعلومات والتخاليل للحصول على المصادقية لاجتاههم المفضل . اذ كان الدافع الرئيسى للمخابرات السوفيتية هو مواصلة تطهير الحكومة التشيكية للعتلاء السوفيت . وكانت دوافع تشرفونينكو أكثر اتساما بالطابع الشخصى . فبالاعتباره منفيرا سابقا السوفيت فى الصين عثما انفجر النزاع الصينى السوفيتى ، فإنه لم يرغب فى اقحامه فى مسألة فقدان دولة اشتراكية أخرى ، كان له دور أساسى فيها . ونصح أقرانه فى موسكو بأنه بالرغم من أن الموقف فى براج سائر من منبىء الى أنشوا ، وأن هناك احتمالا فى « تكرار ما حدث فى المجر » إلا أن فريق دوشينيك كان أقلية داخل المكتب السياسى ، ويقتصر الى تأييد عامة الشعب ، ومن السهل الاستيعاضة عنه « بمتاصر صحيحة » لو تدخل السوفيت .

وتمشيا مع ما ذكره فالتنا بان *modus viverdi* مع التشيك قد بدأت تعلن استقلالها عندما شرع العسكريون من النخبة السوفيتية ، بعد شعورهم بالامتعاض من الحل الوسط ، في الضغط على القيادة السياسية لعكس الآية . ولقد سبق أن ذكرنا أن قائد حلف وارسو باكوبوفسكى قد اعتبر الاصلاحات التشيكية سببا فى اضعاف الانضباط فى قوى شرق أوروبا . وهناك زعماء عسكريون سوفيت آخرون - خصوصا الجنرال بافلوفسكى من قيادة القوات البرية التى استعبدت حديثا قد كشفوا عن امتعاضهم لعدم وجود القوات المسلحة السوفيتية على الاراضى التشيكية . فاذا راعيتنا فقلنا الثقة المتنامية فى القوات التشيكية ، فسيكون التقدم بنشر القوات البرية السوفيتية على الاراضى التشيكية مسألة ضرورية - بلا شك - لنشر العقيدة العسكرية السوفيتية فى أوروبا . وبطبيعة الحال ، لابد أن تتزامن العملية العسكرية ضد تشيكوسلوفاكيا هى وتحسين صورة القيادة البرية ومكانتها ! . ان هذا لا يعنى أن جنرالات حلف وارسو كانوا يجذبون جميعا التدخل . اذ كان الجنرال كازاكوف رئيس أركان قوات حلف وارسو ومؤيد التدخل السوفيتى فى المجر ١٩٥٦ ظاهر التشكك فى التدخل السوفيتى فى تشيكوسلوفاكيا . على أنه تعرض للتغيير بفترة بعد مؤتمرات براتسلافا . وحل محله الجنرال سيتمنسكو الذى وصفه فالتنا « بلويست القوات القوات البرية » أى من عملاء الضغط عليها .

وكانت لدى العسكريين وحلفائهم حجة أخرى ازدادت قيمتها وارتباطها بقضية اللوجستيقا . فلم يقتصر الأمر على اشتراك القوات النظامية فى حشد القوات السوفيتية فى تشيكوسلوفاكيا ، ولكن آلاف من جنود الاحتياط استدعوا ، وصودرت آلاف من السيارات التى يملكها القطاع الخاص فى روسيا الشرقية ، وبدأ نقص القوات العاملة المدنية والشبائحات يصبح ذا دور فعال فى حصيلة ١٩٦٨ ، ولم يكن من المتوقع الا أن تزداد هذه الحالة سوءا . اذ كان السوفيت مضطرين الى سرعة التحرك والا ضاع المجهود الحربى سدى . وكان لتطبيق الروتينيات التنظيمية فى المناورات العسكرية تأثير جوهري على الآراء المتاحة لصناع القرار السوفيت .

وعند بلوغ هذه المرحلة، صعد سكرتير الحزب فى أوكرانيا شلست حملة مؤيدة للتدخل . ولقد سبق أن تحدثنا عن اهتمام شلست بإمكانية تفشى عدوى الاصلاحات التشيكية ، وانتقالها الى أوكرانيا . وربما كان هناك باعث آخر لشلست وهو الاعتبار الخاصة بموقفه السياسى . اذ كان من بين المؤيدين للجنتائب الحاضر فى شيرنا وبراتسلافا وباتت

مكائنه وموقفه داخل المكتب السياسى فى خطر . وفى ذات الوقت تجدد الضغط من قبل بيروقراط الحزب المسئولين عن المسائل الايدولوجية ، ونجدد الاهتمام باخفاق التشيك فى تعزيز الرقابة على الاعلام . وفتح الزعماء البولنديون وزعماء ألمانيا الشرقية جبهة هجومية جديدة تهدف الى قلب الاتفاق . اذ شعر جومولكا (وأولبريخت الى حد ما) بتهديد داخلى من أثر الحل الوسط الذى جرى مع المصلحين التشيك ، وكان خصومهم فى الداخل قد اكتسبوا قوتهم من استعداد السوفيت للسماح بالاصلاح فى براج . وهكذا تجدد الضغط على المكتب السياسى المتأرجح وأعضاء اللجنة المركزية للتراجع عن الحل الوسط التشيكى .

وأخيرا شنت القوات المناهضة لنويشيك محاولة يائسة لانقاذ ما- وجههم . اذ لمحت اتصالاتهم بموسكو للسوفيت بتدهور الموقف فى براج . وأوعزت تقارير المخابرات المحرفة للحقائق بتأثير المصالح الشخصية- والمؤسسية للمراسلين السوفيت ، بالاعتقاد بأن أية عملية عسكرية لن تنكس سوى خسائر طفيفة وبالأرجحية الكبرى لاحتمال النجاح .

وتغير تيسار الجدل الداخلى من تأثير الضغوط التى اشترك فيها العسكريون والمخابرات السوفيتية والسكرتيرون المحليون فى الجمهوريات القريية من الاتحاد السوفيتى والبيروقراط المسئولين عن المسائل الايدولوجية وحلفائهم فى ألمانيا الشرقية وبولانده وتشيكوسلوفاكيا . أما من التزموا الحيدة فى الماضى ، بل وبعض من أيدوا الحل الوسط الدبلوماسى فى السابق فقد منحوا تأييدهم الآن للتدخل العسكرى . واغلب الظن أن الهلع قد أصاب الأقلية فى مشكلة لها مثل هذه الأهمية الخطيرة . والاجبار على الاستقالة هو الجزاء الذى يلقاه من ينضم الى الجانب المخطئ . فى أية مسألة كبرى من المسائل السياسية . وتعرض للانتقاد مؤيدو عدم التدخل مثل سوسلوت وكوسيجين وبونومكريف فى التقارير التى أرسلت للتنظيمات الحزبية والصحافة لاخفاقهم فى ادراك مخاطر الاصلاحات التشيكية . وكان بمقدور الملاحظين السياسيين من أولى الالياب أن يذكروا أن الريح قد أصبحت تهب الآن فى اتجاه مخالف .

واتجه برجينيف ذاته الى مؤازرة التدخل . ولعل الاعتبارات السياسية الداخلية قد طغت على تحليل برجينيف للموقف تبعاً لما ذكره فالتنا . ولم يساعد عدم الترحيب باتفاقي شيرنا وبراتيسلافا من قبل نخبة السياسة والعسكريين على تعزيز الموقف السياسى لبرجينيف . وجنح السكرتير العام (برجينيف) الى الاعتقاد بأن التدخل السوفيتى قد أصبح مطلوباً من أجل المصالح القومية السوفيتية ومصالحه السياسية .

وربما لوحظ أن المحللين السياسيين قد أعدوا تفسيرات تتبع نموذج البيروقراطية السياسية على القرارات السوفيتية أيضا . فلقد تبعت ديتا روم سنجلر تغير السياسة السوفيتية تجاه الشرق الأوسط ١٩٧٣ ، وبوجه خاص القرارات الخاصة بإباحة شراء السلطات المصرية للمعدات العسكرية السوفيتية ، وإعطاء النور الأخضر لمواجهة العسكرية مع إسرائيل ، وعزت ذلك إلى حدوث تغيير في ميزان القوى النسبي بين معسكرى الصفوة داخل المكتب السياسى . وربما بدا أن من اعتقدوا في وجود صورة « تنافسية » للعلاقات السوفيتية الأمريكية (يتزعمهم رئيس الوزراء كوسيجين ، ويضم هذا الفريق العاملين بالإدارة العامة للدولة . وأيضا المسئولين عن السلع الاستهلاكية والتقدم التكنولوجي) قد نقلوا تأييدهم إلى أولئك الذين يعتقدون في وجود صورة تعاونية في العلاقات السوفيتية الأمريكية (ويتزعمهم السكرتير العام برجنيف) إلى من يعتقدون في وجود صورة اضطهادية (ويضم هذا الفريق وزير الدفاع جريشكو والادميرال جورشنوكوف وأيتيولوجي الحزب شوسلوف ورئيس المخابرات أندروبوف ووزير التجارة شليين وآخرين (٧٩) .

في هذه الحالة يصح القول بأن الضغط الذي أدى إلى التحول ، قد جاء بتأثير الأحداث في البيئة الخارجية كاستفتاء المصريين عن الخبراء السوفيت ١٩٧٢ .

وبين من تحينل جاكوبينسون لقران السوفيت استتخدام القوة للحصول على بعض الاراضى من فنلندة ١٩٣٩ ، بالرغم من كون هذا التحليل لم يتبع مبدأ السياسة البيروقراطية . فلقد أمد ائتلاف ثلاثة مسئولين سوفيت البيروقراط بقوة دافعة لادماج المشكلة في جدول الأعمال ، ولاقتناع الفصيل الأخير ستالين الأكثر احتياجا عن مواصلة السير (٨٠) . وكانت للثلاثة أسباب مؤسسية وشخصية وسياسية أدت بغير شك إلى اعتبار الأمن القومى السوفيتى فى أمنى الحاجة لضم الاراضى الفنلندية . وكان أندراى جدانوف سكرتير الحزب فى منطقة ليننجراد مسئولاً عن التفصيح عن المدينة ، وكان سيسيفيد من توسيع مساحة قاعدته . أما أوتو كوزينين فكان فنلنديا متغصبا لبلاده ، وكان من المتوقع أن يصبح زعيما لأية أرض فنلندية تعتنق الشيوعية . وبطبيعة الحال ، كان الأدميرال ترييوتسن رئيسها لأركان الأسطول فى البلطيق مشغولا وهموما بخوض تأمين الأسطول السوفيتى ، وكان تنظيمه يتوقع كسبا من الحصول على قواعد حربية فنلندية فى البلطيق (٨١) .

السياسة البيروقراطية في فيتنام :

أصبح تورط الأمريكان في فيتنام عملا دالا على البداوة في نظر من ينظرون للسياسة بمنظار السياسة البيروقراطية . وبعد كتاب روبرت جالوتشي (*) أصبح محاولة لتفسير قرارات الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا باتباع نموذج السياسة البيروقراطية : ويركز جالوتشي بوجه خاص على قرار إدارة كينيدي (١٩٦١ - ١٩٦٣) بإرسال خبراء عسكريين وقرار الرئيس جونسون بدء حملة القذف الجوي واشتعال الحرب البرية بين ١٩٦٥ و ١٩٦٧ .

وتتركز فكرة جالوتشي على القول بأنه في بواكير الفترة (١٩٦١ - ١٩٦٣) ، كانت العملية السياسية مفتوحة وتنافسية بالضرورة . وترتب على ذلك انسيباق المنشيقين على سياسة وزارة الخارجية إلى اتباع سياسة الاعتدال والحل الوسط ، وجالوا دون قبول الإدارة الأمريكية أية اقتراحات بالزيادة المتدرجة للقوة العسكرية . وساءلت المداخلات الحذرة من وزارة الخارجية على تواتر المرونة الضرورية للرئيس لمقاومة العناصر الأميل للتطرف في فرع التنفيذ . وفي هذه السنوات المبكرة ، شب عدد لا بأس به من المعارك البيروقراطية ، وعكست سياسة الولايات المتحدة هذا الانقسام البيروقراطي ، وانعكس غياب الانشفاق المقارن في الرأي في السنوات المتأخرة بالمثل على ازدياد تيار التطرف في سياسة أمريكا بعد ١٩٦٣ .

وبعد مصرع الرئيس كينيدي ، تقلص دور وزارة الخارجية ، وانتقل صنع القرار إلى وزارة الدفاع . وفيما بعد غدت العملية ربما أكثر انطلاقا بعد نقل القرارات ذات الأهمية الخاصة في إدارة جونسون في البداية إلى اجتماع غداء القمة الذي يعقد كل يوم ثلاثاء ، ويرجع ذلك - جزئيا - إلى ما أجراه الرئيس جونسون من تعديلات في توزيع الأدوار في عملية صناعة السياسة ، وإن رجح أيضا إلى تغير الشخصيات المسئولة في الدولة بعد إرغام المنشيقين (المخالفين) على ترك مناصبهم أو « استثناسهم » - أي كانوا من المرضى عنهم رسميا ، ولكنهم كانوا من الناحية الرسمية موضع تجاهل . وثفاقت عملية استثناس المخالفين بعد وقوعهم في « المصيدة » ، عندما صمم المشاركون حفاظا على تأثيرهم وفاعليتهم على عدم التشديد في القتال في قضايا يعينها حتى يتمكنوا من الحفاظ على بعض تأثيرهم وفاعليتهم في القضايا التي ربما تصاعدت فيها بعد . واستفجلت عملية استثناس المنشيقين أيضا من أثر طبيعة النظام الأمريكي . فليس

Neither Peace nor Honour.

(*)

تلقى المسئولين الوزاريين في أمريكا أية وظائف سياسية (كالمساعد
البرلمانية الخلفية) كما هو الحال بالنسبة للمسئولين الوزاريين في
الأنظمة البرلمانية ، لكي يعودوا إليها لذا رغبوا في الاستقالة لظهور
احتجاجهم على القضايا السياسية ، ومن ثم فإنهم جنحوا إلى الاستمرار
واسكات صوت معارضيه (٨٤) .

وفي بواكير عهد جونسون ، ساد الاجماع لمحاولة قمع العصيان في
الجنوب اعتمادا على الضغط العسكري المباشر على فيتنام الشمالية . وكان
قرار ١٩٦٥ الذي أثار الجدل ببدء القذف الجوي على الشمال أهم قرار
صدد عن السياسة الأمريكية في فيتنام . وبدأ باجتماع بيروقراطي هش ،
ناصر فيه المشاركون تأييد القرار لأسباب متباينة شتى ، تساورهم آمال
متفرقة عما ستحققه السياسة ، واتبعوا مواقف غير متماثلة بخصوص
التكاليف والمخاطر التي هم على استعداد لاستيعابها لمواصلة البرنامج .

ولن ينير الدهشة أن نعرف أن ضباط القوات الجوية كانوا أشد
المتحمسين في تأييد سياسة قذف القنابل ، بعد أن تعرض تأثير القوة
الجوية التقليدية للخطر في فيتنام :

« ان القوة الجوية مختلفة عن أى شئ يقبل الدفاع عنه ، كانت
بمثابة حقل تجارب أثبت مصداقيته فيما يتعلق بجانب من هويته
التنظيمية ، للحفاظ على دورها الأولى بالقول بأن قذف القنابل كان سيحدث
أثرا فعالا في فيتنام لو أنه بدأ قبل الموعد الذى بدأ فيه . على أنه أثبت
فاعليته بعد أن بدأ ، ولكنه ما كان ليحقق النصر لو أنه لم يدر بهمة أعظم
بعد أن بدأ وكأنه قد فشل » (٨٥) .

ولا يخفى أن التقارير التى وردت عن الحرب الجوية بمجرد بدئها
قد تأثرت بالأهواء المؤسسية في القوة الجوية . فلما كان مبرر وجود القوة
الجوية هو القتال في الجو أو اسقاط القنابل ، ولما كانت الترقية للمناصب
العليا تعتمد على تقييم الرؤساء ، لذا كان من المستبعد أن يخطر المروءسون
الجنرال المسئول بأن القذف الجوي الذى أمر به قد فشل . اذ يتسبب
انتقاد القذف في الحاق الضرر بالتنظيم ، وأيضا بمستقبل من وجه
النقد (٨٦) .

ورأت الخدمات الأخرى أيضا اقتراح القذف الجوي على ضوء تأثيره
على دورها . ففي ١٩٦٥ ، أيدت اقتراح القذف بعد أن رأت أنه وسيلة
لزيادة المشاركة الأمريكية العامة في الحرب ، بعد أن زادت استخداماته
من احتمال زيادة الالتزام الأمريكي العام (٨٧) . وشارك الأسطول
- بطبيعة الحال - عن طريق وحدات الطيران التابعة له في الاهتمام

بالقدرة ، وترتب على ذلك إعتداء كل وحدة من وحدات الخدمات العسكرية للولايات المتحدة الى أسباب تنظيمية لتأييد الحرب الجوية .

وأيد كبار الخبراء المدنيين للرئيس عملية القذف ، وإن كانوا قد اختلفوا في الرأي حول ماهية الأحداث التي تكلف القوة الجوية بتحقيقها . واعتقد والت روسو مستشار وزارة الخارجية ، ولعله أشد المدنيين عدوانية ودفاعا عن القذف الجوي ، اعتقد أن قذف الصناعات الرئيسية في الشمال سيعرغم هانوى على إنهاء مساعدتها للعصاة . وأيد ماكسويل تايلور سفير أمريكا في فيتنام الجنوبية السياسة لأنه اعتقد أن قذف الشمال سيضعف روحه المعنوية، ويقوى الروح المعنوية في الجنوب، وسيقلل من قدرة الشمال على مؤازرة العصاة ، وأيد ماكجورج باندى مستشار الأمن القومي للرئيس السياسة لاعتقاده أنها ستكون ذات أثر موجب على « حلفائنا » في الجنوب ، بينما ستهدىء من غضب الفيات كونج . أما مساعد الوزير جورج بول فـرغم اعتراضه بوجه عام على القذف الجوي ، واعتقاده أنه سيكون عديم التأثير ، إلا أنه أيد الرأي الجماعي ، بعد أن اعتبر سياسة القذف الجوي تعويضاً عن استعمال القوات البرية الذي رآه في آخر الأمر كأفدح الشرور .

وارتاب كل من وزير الخارجية دين راسك ووزير الدفاع ماكنمارا والرئيس ليندون جونسون في تأثير سياسة القذف ، ولكنهم كانوا يأملون أن تحقق أثراً فعالاً ، وشعروا بالاضطرار لتأييدها ، باعتبار هذه الوسيلة هي الأقل خطورة وتكلفة من الالتجاء الى القوات البرية . وبوجه خاص ، فقد رأى الرئيس السياسة المتبعة على ضوء الضرورة السياسية الداخلية للقاضية بعدم الظهور بمظهر اللين في مواجهة الشيوعية .

وبعد البحث ، انتهى جالوتشى الى وجود قدر مهم من الشد والجذب في قرار بدء القذف الجوي . الشد من أجل دفع تايلور لاتباع سياسة عدوانية ولاستحثاث المؤيدين لها على مواجهة مقاومة الرئيس ووزير خارجيته ووزير دفاعه .

وفي الختام ، في وقت مبكر من عهد ادارة جونسون ، ضاقت هوة الاختلاف في الجدل المشروع ، ولم ينشب سوى القليل من الخلاف في الرأي (فيما عدا الخلاف في المسائل الداخلية والخلافات الشكلية مع جورج بول) ، فلقد كشف جونسون عن مهارته في القضاء على الحماهم من المعارضين ، وأرغم على الاستقلالية الفريل هاريمان مساعد وزير الخارجية للشئون السياسية ووجر فيليبسمان مساعد وزير الخارجية للشئون الشرق الأقصى والمبعي العام روبرت كينيدي ، واستقالوا واحداً تلو الآخر .

وتم استئناس وكيل الوزارة جورج بول ، وسيج له بالقاء ، وبالاغترافى
الاليف شان آية جامة من جيام الأبراج : أما ماكيجورج ياندي مستشار
الامن القومي فقد تم اجتذابه تدريجيا الى المعسكر الاميل الى مسلك
الصفور (٨٨) . لقد كان اقضاء المخالفين أو المنشقين ضروريا لتكوين تآلف
أكبر مؤيد للقذف الجوى تمهيدا لاشتراك القوات البرية فى المعركة .
وكانت الحصيلة النمطية المترتبة على ذلك هى دفع العسكريين للسياسة
قدما فى غياب أى خلاف مدنى حق ، ثم اضطرار المدنيين للمسايرة الى
حد ما ، وممارسة الرئيس حقه فى الاختيار من بين الخيارات المحدودة
المعرضة عليه .

بطبيعة الحال ، سوف يكون من الحق الحكم بأن الموقف الذى
اتخذه السياسة البيروقراطية كان وحده مسئولا عما فعلته الولايات المتحدة
فى فيتنام ، ولعل جالوتشى يدرك ذلك . فليس من شك فى وجود عوامل
أخرى لا تقل أهمية . إذ كانت صور معينة مشتركة فى الموقف الذى تمسك
به أغلب صناع السياسة والاختلاف فى شخصية الرؤساء - ولا سيما
جونسون - فقد كان لها دور كذلك . يضاف الى ذلك ، وجوب عدم استبعاد
تأثير العوامل الخارجة عن حلبة المسائل الدولية . بيد أن السياسة
البيروقراطية قد تكون نقطة بدء حسنة لو أردنا بحث الأسباب الكامنة
وراء القرارات الأمريكية فى فيتنام .

نموذج السياسة البيروقراطية فى الميزان :

لعله كان من ولبينا فى البداية القول بأنه لم يتضح تماما هل يحق
لنا اعتبار السياسة البيروقراطية نظرية أم أنها شئ آخر . وعندما أعاد
أليسون وهاليرن صوغ نموذج السياسة البيروقراطية ، فانهما أسمايا
جمعهما لنموذج العملية التنظيمية ونموذج العملية الحكومية بالبراديجم
بدلا من النظرية ، وبذلك نسبيا إليها مزاعم أكثر تواضعا (١٩) . وبعد
مراعاة ذلك ، علينا أن نفحص مدى نفع نموذج السياسة البيروقراطية
وامكاناته .

فما الذى يحاول نموذج السياسة البيروقراطية تفسيره ، وكيف يتم
هذا التفسير ؟ وما هى المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة التى يفترض
أنها هى التى تسببت فى حدوثها ؟ ان المتغير التابع الذى تزعم النظرية
تفسيره هو أفعال الحكومة . أما المتغيرات المستقلة فهى أشياء من قبيل
اللاعبيين ومكانتهم وأدوارهم واهتماماتهم التنظيمية والسياسية وعملية
المساواة والإجراءات المتبعة التى تتخذ عند صنع السياسة ، والعلاقة بين

هذه المتغيرات وأهميتها النسبية غير واضحة ، ومن المحتمل تغيرها من حالة لأخرى . وتواجه الباحث عند محاولة معرفة كيفية عملها ، وما يعتبرها من تبدل ، بأهميك بطريقة قياسها ، عواقب حمة .

ان كل هذا يثبت مدى ما فيها من « هرجلة » . اذ تعد السياسة البيروقراطية نظرية حمة التعقيد ويعيد عن الشج ، وترتب على ذلك جنوح تفسيرات نموذج السياسة البيروقراطية الى الميل للتعقيد أيضا . اذ تحتاج مثل هذه التفسيرات الى حشيات جوهرية أشبه بالتفسير التاريخي لعملية القرار الذى يركز على تلك التصورات أو المتغيرات التى يتعرف عليها فى النموذج .

وتعرض هذه الحالة العديد من المشكلات ، لأن تفسيرات السياسة البيروقراطية تحتاج الى الإحاطة بقدر من المعطيات المتنوعة من حيث الكيف ، التى يستبعد عبور أغلب الباحثين عليها جاهزة ميسورة ، ففوق كل شيء ، تعد أكثر المعلومات الموثوقة هي مجامير مجالس الوزراء ، واجتماعات المكتب السياسى ، واجتماعات مجلس الأمن القومى ، أو ما يتساوى معها . وتمثل « الموضوعية » مشكلة أخرى . فكما لاحظ أحد النقاد : « اذا سلطنا بوجود البيانات التى ستعين الباحث ، والتى كثيرا ما تنصف بالتضارب ، فان المحللين السياسيين البيروقراطيين يتعرضون لخطر فرض نظريتهم على البيانات أكثر من دفع النظرية الى الاستناد الى البيانات » (٩٠) . وإذا شاء أحد البحث عن دليل للنور الفعال للبيروقراطية فمن المحتمل أن يعثر عليه .

ومن مشكلات « السياسة البيروقراطية » الأخرى كمنظورية أنها ولدت بذرة من الفروض النوعية التى بالمقدور فحصها لتقدير قيمة النظرية ذاتها . وإذا استثنينا الفرض القائل « ان موقفك يعتمد على المقعد الذى تجلس عليه » ، فسيصعب علينا العبور على فرض آخر . وكما بينا فان هذا الفرض الحاسم يبدو غير صحيح فى كثير من الأحيان ، مثلما يبدو صحيحا أيضا فى كثير من الأحيان . وترتبط صعوبة فحص الفروض النوعية بمشكلة أنم : ما الذى يعد برهانا على وجود سياسة بيروقراطية ؟ وما هو الدليل الذى يلزم وجوده لاثبات أن القرار موضع البحث جاء نتيجة لعملية سياسية بيروقراطية ؟ لقد ضن علينا أصحاب هذا النموذج بأية ردود واضحة على هذه المسائل .

ان هذا لا يعنى يخلو نموذج السياسة البيروقراطية من أية مزايا . وكل ما هناك هو شدة صعوبة استخدامه . وبالرغم من أن نوع الأدلة المستعملة للتزويد بتفسير نموذج السياسة البيروقراطية للحرب ، ليس من النوع المعتمد على الاحصاء أو معامل الارتباط الذى يرتاح اليه علماء

السياسة ، الا أن هناك بالتأكيد ما هو أكثر من طريق واحد لتقييم صحة النظريات التجريبية (٩١) . فمن المستحيل في هذه النقطة تقرير مدى الدور الذي اضطلعت به السياسة البيروقراطية في اشعال الحرب ، ولكن وحتى اذا اكتشفنا فائدتها في تفسير ولو نسبة هينة نسبيا من حالات الحرب ، الا أن نموذج السياسة البيروقراطية ما زال قادرا على تزويد العالم بالنظري باستبصارات عديدة مهمة عن أسباب الحرب لا يتعين تجاهلها . وفى بعض الحالات ، فإن السياسة البيروقراطية قد تستطيع التزويد بتفسيرات أكثر ارضاء من النظريات المنافسة لها .

التفكير الجماعى :

وآخر النظريات التى سنفحصها فى مستوى المجموعة الصغيرة للتحليل هى نظرية التفكير الجماعى التى وضعها ارفنج جانيس ، وهو من علماء النفس الاجتماعى المعنيين بالمسائل الدولية . ويعرف جانيس « التفكير الجماعى » بأنه مجموعة من مشكلات صنع القرار (الأعراض) التى تؤثر فى صنع السياسة . وباختصار يهتم التفكير الجماعى بما يحدث من تدهور فى التفكير النقدي ، والكفاية الذهنية واختبار الواقع والأحكام الأخلاقية التى تحدث « عندما يتجاهل « أعضاء المجموعة » الذين يسعون للحصول على الإجماع من المجموعة سعيهم لتحقيق الواقعية ، ويمتدحون الطرائق البديلة للعمل » (٩٢) . اذ تسعى مجموعة صنع القرار للحصول على التوافق والتناغم والإجماع على حساب صنع القرار الصحيح .

وفيما يلى قائمة بالخصائص المهيمنة على التفكير الجماعى :

- ١ - يعتبر أعضاء المجموعة الولاء لهم هو أهم الغايات .
- ٢ - يسعى أعضاء المجموعة لرعاية الإجماع والتناغم والوحدة والحفاظ عليها .
- ٣ - يتطلب الولاء الجماعى من كل عضو تفادى اثاره المسائل الخلافية وتحدى الحجج الضعيفة التى يجهر بها الأعضاء الآخرون ، أو انتقاد آراء الأغلبية . وتقمع الشكوك الشخصية طوعا ، مما يجعل الإجماع الذى يتحقق ظاهريا مجرد وهم .
- ٤ - يعتبر الخلاف بمثابة عدم ولاء للمجموعة .
- ٥ - يستبعد المنشقون من المجموعة ، ويكلف بعض أعضاء المجموعة بالعمل كحراس على الأمخاخ للضغط على من يحتمل انشقاقهم حتى يتوقفوا عن المعارضة أو الانتقاد .

٦ - يؤمن أعضاء المجموعة بأن المواقف السياسية للمجموعة مواقف أخلاقية .

٧ - يعتقد أعضاء المجموعة اتجاهات « متشددة » ضد الخارجين عن المجموعة كان يعتقدوا مثلا أن الخصم « شيطان شرير » ، (وأن كان ضعيفا وغيبيا أيضا) ويسود التفكير النمطي الرأى فى الخارجين على المجموعة .

٨ - يتسم اتجاه المجموعة - بوجه عام - بالافراط فى التفاؤل وبشعور زائف بالأمان وبالمناغة ضد جميع الأخطار . وثمة اعتقاد بأن المجموعة مؤلفة من أفراد يتميزون بحسن الخلق والذكاء والمناغة ضد ارتكاب أى خطأ .

وكما بمقدوركم أن تتخيلوا ان مثل هذا الموقف قد يؤدى الى مسح خطير لقدرة المجموعة على حل أية مشكلة عقلانية . فمثلا لقد تعرف جانيس على الهنات التالية فى صنع القرار التى قد تنجم عن التفكير الجماعى :

١ - هناك محاولة هينة الشأن أو « لا محاولة » للحصول على المعلومات من الخبراء ، تتعرض فيها عملية جمع المعلومات لتعويق خطير ، يلغى بظلال الشك على الطبيعة الموضوعية للبحث .

٢ - هناك انحياز فى انتقاء الوقائع والأحكام .

٣ - تقتصر مناقشات المجموعة على التقليل من بدائل العمل .

٤ - يتسم مسح الأهداف بعدم اكتماله .

٥ - تفشل المجموعة فى إعادة النظر فى حلها المفضل مما يحول دون تقديرها لمخاطره وهناته . اذ يلتقى رأى المجموعة عند بدائل تقبل دون فحص تقنى لها .

٦ - لا تفحص الاعتراضات التى تشترك المجموعة فى الأخذ بها فقط ، ولا تصحح اساءات التصور البتة .

٧ - تتجاهل المجموعة الفحص الكامل لسبل العمل التى لم تلق رضا مبدئيا عند تقييمها .

٨ - لا يخصص سوى وقت قصير لفحص كيفية تعرض الخطة للفشل ، ونادرا ما تراجع خطط الطوارئ .

٩ - الافتقار الى الحذر وحساسية التهديد بالفشل .

١٠ - تبرر عقلانيا القرارات السابقة التي انتهت بالاجفاق .

وبينما بدأ اليسويون من رأي مفاده أن القرارات الحكومية التي تضعها المجموعات تتسم بطابع من صنعها ، ويرجع الى الطبيعة السياسية للعاملين الممثلين لمصالح مؤسسية مختلفة وحيادي متباينة المزاج ، فإننا نرى جانيس يبدأ من رأي مؤداه أن القرارات التي تصيبنها المجموعات ، تختلف عن القرارات التي يقررها الأفراد تمثيا مع الطبيعة الاجتماعية لعملية صنع القرار . وعلى الأخص ، يلاحظ أن المجموعات الصغيرة تميل في ظروف معينة الى الضمى نحو التوافق .

وأدرك علماء اجتماع منذ أمد بعيد الضغوط القومية من أجل تحقيق التوافق (التطابق) الموجود داخل المجموعات اجتماعية ، وكلما زاد تماسك المجموعة ازداد الضغط لتحقيق التوافق . وترتد الضغوط من أجل التوافق - جزئيا - من الرغبة البسيطة لمسايرة المشاركين للفرد في العمل ، فضلا عن ذلك ، فإن كثيرا من الأفراد يخشون أن تؤدي كثرة ترددهم لأراء مغايرة الى فقدانهم « لفاعليتهم » ، أو الى إضاعة فرص ترقيةهم الى مناصب أعلى . ويسمى الأفراد لاكتشاف مدى صحة آرائهم (عن أفضل سياسة تتبع على سبيل المثال) وعندما لا تتيسر الأهداف ، فإننا نقيم آراءنا بمقارنتها بآراء الآخرين ، وعندما تأتلف آراء الآخرين هي ورأي مختلف عن رأينا يتولد ضغط هائل لاستبعاد رأينا باعتباره رأيا خاطئا ، وقبول آراء أقراننا .

والأهم ما تحققه المجموعات الشديدة التماسك من أمان لأعضاء المجموعة مما يساعد على تخفيف القلق وتعزيز التقدير الذاتي ، وربما زادت الحاجة لهذه الآلية لمواجهة الشدائد ، لأن التوتر يزيد من الشك الذاتي والضياع وعدم الأمان . ولين نبحث إذا رأينا إزدادا في تضامن المجموعة عندما ينشب صدام مع مجموعات لا تنتمي الى نفس المجموعة .

والتزم جانيس جانب الحذر عندما أشار الى عديم خضوع جميع المجموعات صانعة القرار لأعراض التفكير الجماعي . فبالقصور تجنب التفكير الجماعي ، وكثيرا ما يحدث ذلك ، ومن ثم فإن علينا أن نعرف ماهية الشروط التي تؤدي الى وجوده . ويشير جانيس الى حالات مسبقة عديدة ساعدت على ظهور التفكير الجماعي ، بعضها يتصل بطبيعة المجموعة ، ويتصل بعضها الآخر بطبيعة الموقف وربما يمكن التكهن باجتثال كون الصفات السيكلوجية للأفراد الذين يتألف منهم المجموعة عاملا آخر .

فمثلا قد يكون الأفراد من أصناف الحاجة القوية للانتماء الى مجموعة ما ، أو الأفراد ممن يبالغون في حسيتهم للمعارضة والرفض أكثر استعدادا بوجه خاص للتفكير الجماعى وعلى الرغم من احتمال صحة هذا الرأى ، فإن جانيس يعتقد أن جميع صناعات القسار حتى من يبالغون فى تقدير دألهم غرضة للتفكير الجماعى عندما يتعرضون لظروف معينة (٩٣) .

واهم شرط مسبق للتفكير الجماعى هو وجود تماسك داخل المجموعة ، يعنى أن يتوافر لأعضاء المجموعة التوافق الاجتماعى والقلقة المنسجمة ، واحترام كل فرد للآخرين ، والولاء المتبادل بينهم ، وأن يقدروا قيمة التوافق الاجتماعى ، وزوج الفريق (٩٤) بين أعضاء المجموعة ، وينص قانون جانيس على أنه كلما ازدادت المحبة بين أعضاء المجموعة وازدادت قوة زوج الفريق السائدة ، ازدادت خطورة حلول التفكير الجماعى مثل التفكير النقضى المشتغل (٩٤) .

والتماسك الجماعى شرط ضرورى لزوج التفكير الجماعى ، ولكنه ليس شرطاً كافياً ، تبين لما يراه جانيس ، لأن جميع المجموعات المتماسكة لا تمارس التفكير الجماعى ، فلابد من وجود شروط أخرى (٩٥) والحق أن التماسك الجماعى قد يساعد على ظهور قرارات أفضل إذا شعر الأفراد بقدر كاف من الأمان فى حدود المجموعة ، يتيح لهم المباشرة بنظراتهم النقدية) . ومن جهة أخرى ، فإن قرارات الجماعات اللامتماسكة تنصف بهزالتها ، وأن رجع ذلك الى أسباب أخرى غير التفكير الجماعى : فقد تؤدي شدة الصراع بين أعضاء المجموعة الى تحويل عملية القرار الى صراع على السلطة ، وهكذا يجوز القول بأن التماسك مشلاح ذو خدين . فعندما يتضاءل التماسك وتنزلق المجموعة الى مشاجرات لاتنتهى بسود التفكير الجماعى .

وأخيرا هناك عوامل متصلة بالموقف تساهم أيضا فى وجود التفكير الجماعى . إذ يتنامى التفكير الجماعى على نحو نمطى عندما يتعرض أعضاء الجماعة للخطر كثير من التوتر من جراء التهديد الخارجى ويضاف الى ذلك ، فقد يعانى أعضاء المجموعة من قلة تقدير الذات المقرب على أى اختلاف سياسى قريب العهد ، أو من جراء مواجهتهم لمازق أخلاقى عويظ . ويشعر أعضاء المجموعة بالأمان التكنولوجى والمساندة المتبادلة فى خطرهم وملاهم المشتابين معهم فى العقلية ، الذين يقررون بينهم وبين

أنفسهم بتوقع نجاح السياسة التي اختطوها لمعالجة الأزمة ، ويساعد التفاعل المتناسك في المجموعة على الحفاظ على تقدير كل عضو لذاته . ويجمل جانيس بالقول بأن السعى نحو التوافق داخل المجموعة يعد :

« محاولة متبادلة للحفاظ على توازن المشاعر في مواجهة المصادر الخارجية والداخلية للتوتر الناجم عن اشتراكهم في مسئولية صنع قرارات حيوية توقف تهديدات الاخفاق وعدم الرضاء عن النفس والمجتمع » (٩٥) .

« وبغير وهم الاجماع المترتب على التفكير الجماعي ، قد يتعرض للضياع الاحساس بوحدة المجموعة ، وتبدأ الشكوك الاكالة في الظهور ، وتقلص الثقة في قدرة المجموعة على حل المشكلات . وسرعان ما تستثار الآثار الانفعالية الكاملة لجميع المصادر الداخلية والخارجية للتوتر الذي تولده القرارات الصعبة (٩٦) » .

وعندما تتصف المجموعة باعتدال تماسكها أو شدته ، ويزداد وجود الشروط آفة الذكر تزداد فرصة حدوث التفكير الجماعي الذي يؤدي الى صنع قرارات خاطئة ، وبطبيعة الحال ، كلما غلب ظهور أعراض التفكير الجماعي على أية مجموعة ازدادت نوعية صنع القرار سوءا على المتوسط . (ويعترف جانيس أيضا بالطبع باحتمال حدوث هبات في صنع القرار يمكن التعرف عليها ، ولا تكون من نتاج التفكير الجماعي . فقد تكون منبعثة من عوامل أخرى أيضا . ولا يعنى حدوث انحرافات في صنع القرار القاء المسئولية على التفكير الجماعي) .

التفكير الجماعي في السياسة الخارجية الأمريكية :

وبعد أن لخص جانيس نظريته عرج منها الى ذكر عدة أمثلة من السياسة الخارجية الأمريكية ، ووصف قرار ادارة كينيدي بتنفيذ غزو خليج الخنازير بكوبا ١٩٦١ بأنه مثل كلاسيكي للتفكير الجماعي ، انه مثل تمخض عن « خيبة أمل » . وذكر أيضا حججا مقنعة عن الدور الكبير الذي يلعبه التفكير الجماعي في القرارات الخاطئة التي أحاطت بثلاث قضايا أخرى : قرار ادارة ترومان بإرسال قوات الأمم المتحدة الى كوريا الشمالية رغم تحذيرات الصين بالتدخل ، وعدم استعداد العسكريين في بيرل هاربور قبل الهجوم الياباني في ديسمبر ١٩٤١ ،

وتصعيد الحرب في فيتنام • وتعرف في كل حالة على اعراض التفكير الجماعي داخل وحدة صنع القرار ، والشروط المسبقة التي قد تكون وراء اتباع التفكير الجماعي والأخطاء التي نجمت عن عملية صنع القرار وأخطاء السياسة التي أثبتت منها •

ويضع جانيس لاعادة التوازن الناتج عن هذه الاخفاقات أمثلة أخرى تبين كيف تمكنت اداة ترومان وادارة كيندي من تجنب معطيات التفكير الجماعي ، وحققنا نتائج باهرة أثناء تخطيط مشروع مارشال وأزمة الصواريخ في كوبا ، وترجع أهمية أزمة الصواريخ الى كونها بينت كيف تعلم من أخطائهم الأشخاص أنفسهم صناع القرار ، الذين شاركوا في مهزلة خليج الخنازير ، واتخذوا خطوات واعية لتجنب أخطاء حل المشكلات في السنة السالفة ، وبذلك أثبتوا أنه بإمكان التماسك داخل المجموعة تجنب التفكير الجماعي •

هل بمقدور التفكير الجماعي ان يعتمد على الاستعانة من ثقافات أخرى في صناعة سياسة المجموعات الحكومية في البلدان الأخرى ؟

على الرغم من أننا قد نهتدي الى أسباب ثقافية تفسر لماذا لايسود التفكير الجماعي في بعض الثقافات ، مثلما يحدث عندما نرى إحدى الحضارات تقدر النقاش والمجادلة تقديرا يفوق تقديرها للرأي المتولد عن تألف الآراء ، الا أنه لايستبعد شيوع التفكير الجماعي في عدد لا بأس به من الثقافات • وتعرف جانيس على علامات دالة على وجود التفكير الجماعي في العديد من مختلف البلدان ، وأشهر الى ما قامت به حكومة جمال عبد الناصر من استفزاز أدى الى اندلاع حرب الأيام الستة ١٩٦٧ ، وإلى ما فعلته حكومة باكستان من استفزاز أدى الى نشوب الحرب مع الهند ١٩٧١ ، وإلى عدم استعداد حكومة اسرائيل لحرب يوم كيפור ١٩٧٣ كأمثلة أولية للدلالة على التفكير الجماعي • وجاءت أكثر تحليلاته إثارة للاهتمام للقرار غير الأمريكي عندما فسر قرارات الحكومة البريطانية اتباع سياسة مهادنة في الثلاثينات عند تعاملها مع هتلر • انها السياسة التي أدت الى الاخفاق ثم الحرب • وبينما يشير كثيرون في الغرب بكل بساطة الى المهادنة على أنها السياسة المتميزة لرئيس الوزراء تشامبرلين ، الا أنه لم يكن ينفرد بالرأي ، فلقد تلقى تأييدا سياسيا واجتماعيا وسيكولوجيا لسياسته من كبار المسؤولين في مجلس الوزراء البريطانى ، وترتب على ذلك اتباع الحكومة البريطانية لهذه السياسة مدة طويلة بعد أن اتضح احتواؤها على أخطاء خطيرة •

هل هناك صلة مباشرة بين التفكير الجماعي والتنبأ الحرب ؟

ربما بدأ أن التفكير الجماعي مرتبط بالحرب على نحوين ، أولا وبصفة أكثر مباشرة فبمقدار إمكان القول بأن قرارات الحكومة لشن الحرب يمتدئ إليها عن طريق التفكير الجماعي ، يصح القول بأن العنمية ذاتها تعد جزئيا سببا للحرب عندما تكون طبيعة التفاعلات الاجتماعية داخل المجموعة مسئولة عن عملية صنع القرار التي انحرفت انحرافا خطيرا عن الحل العقلاني للمشكلة ، وكان بالإمكان الاعتناء الى حل أفضل (يفترض أنه أكثر نزوعا للسلام أو أقل خطورة) لو اتبعت عملية أكثر اتصافا بالعقلانية . ومتى له أهمية خاصة في هذا المقام الترابط النمطي بين الافتقار الى التحليل المنطقي والافتقار الى الحذر المتعلق بالمخاطرة والخطأ والافراط في الشعور بالتفاؤل .

وثاني اسهام يسهم به التفكير الجماعي هو الاتساق للخرب عن طريق ظاهرة الانزلاق الى المخاطرة ، وهذا تصور لمسه جانيس ، ولكن فضل الكشف عن أعماقه يرجع الى آخرين . ويتصل التحول الى المخاطرة اتصالا أقل يتصل بخلل العقلاني للمشكلة داخل الجماعة من اتصاله بقدرة موقف المجموعة على اغراء الأفراد لتحمل مخاطر أكبر مما كانوا سيقدمون عليها (أو يقررونها) لو كانوا وحيدين . وعلى الرغم من أنه لا يجوز القول بأن جميع قرارات التفكير الجماعي تسوق الى اتخاذ قرارات حربية أو تحمل طابع المخاطرة ، إلا أن جانيس يشير الى ميل أعضاء المجموعة الى اعتبار الأفراد الخارجين على رأى المجموعة أعداء عنيدون وأشرارا يستحقون العقاب ، ومن ثم يجوز القول بوجود نزوع في قرارات التفكير الجماعي الى التصلب نحو الخارجين عن رأى المجموعة . ويرى جانيس أيضا وجود ميل لأعضاء المجموعة نحو اتباع اتجاهات فحولية أو « أميل الى العنف » (٩٧) ، وأشار آخرون الى هذه الظاهرة بأنها « أعراض الصدور الكثيفة الشعر » ويقدم ريتشارد بارنيت على سبيل المثال هذه الصورة لصناع السياسة الأمريكيين :

« من بين أول الدروس التي يتعلمها مسئول الأمن القومي ، اعتبار الشخصنة أعظم المميزات والصفات فمن يبتدئ استعدادا للتوضيحية باستعمال العنف ضد الأجانب تفتي عندهما يكون خاضعا لسلطة ما لا تتعرض سمعته للشك في جوانب الحصانة والأمانة أو الخيالك . أما من ينضج بطرح المشكلة على هيئة الأمم ويسعى للتفاوض أو يشتر بالهلع أو لا يفعل شيئا فما أسرع الحكم على شخصيته (بالطراوة) » (٩٨) .

وتتأثر أعراض الصدور الكثيف الشعر ، الى حد ما ، مع تصور التحول

الى المخاطرة عند علماء النفس الاجتماعي ، ففي بداية الستينات ، جمع الباحثون ركائما من الأدلة التي بينت أنه بينما ينزع الأفراد عند حل مشكلاتهم الى ايثار الحلول الأكثر محافظة ، ويعترضون على حلول المخاطرة ، فاننا نراهم عندما يسألون عن القرارات التي سيتخذونها باعتبارهم أعضاء في مجموعة ، فانهم يجنحون الى تأييد الحلول الأكثر اتساعا للمخاطرة لنفس المشكلات (٩٩) وتعطلت هذه النتيجة في وقت قريب العهد من تأثير ما جرى من أبحاث مستحدثة ، لأن التحول في الاختيار قد يتجه في كلا الاتجاهين : نحو الحل الأخطر ، أو نحو الحل الأكثر ميلا للاتجاه المحافظ (١٠٠) . وتشير الدلائل الآن الى حدوث ميول استقطابية جماعية ، فيها تضخم القرارات الجماعية أية نظرة من النظرة : قبول المخاطرة أو النفور منها باعتبارها سائدين مبدئيا دائما . المجموعة (١٠١) . ويرجع أثر المجموعة في كونه يدفع الحل الى زيادة التطرف (في اتجاه من الاتجاهين) ، أكثر من نزوعه الى تعزيز القرار الذي يتخذه الأفراد منفردين نظرا لأن أعضاء المجموعة أميل الى تعزيز المواقف المتطرفة للآخرين .

وبمقدار النزوع الى ايثار الموقف الأخطر داخل المجموعة ، طرحت عدة تفسيرات متداخلة (١٠٢) : أولا - بالاستطاعة عزو التحول نحو المخاطرة الى المساندة السيكولوجية والضغط المناظرة التي تعد جانبا من أعراض التفكير الجماعي ، ويتوافق هذا الحسب هو ورأي جانيس بأن أعضاء المجموعة ينزعون الى السعي نحو تحقيق التماسك الجماعي والحفاظ عليه ، ومن بين سبل تحقيق ذلك تأييد الرأي الشائع حتي لو اتصف بالتطرف ، أكثر من اتجاههم الى تحديه ، وربما ساءلت روح الفريق التي تضطلع بدور محوري في نظرية جانيس عن التفكير الجماعي على تشجيع - من بين أشياء أخرى - التحول نحو قبول بدائل أخطر ، ثانيا - قد يعزى التحول الى المخاطرة الى ادراك امكان القرارات الجماعية اغفاء الأفراد من المسئولية الشخصية المباشرة عن الأفعال الخطيرة ، لأن المخاطر عند توزيعها سيكون قبولها الفردي أيسر ، ثالثا - قد يتسنى للزعماء الأقوياء الواثقين من أنفسهم ممن يقبلون المخاطر - عن طريق عملية التفاعل الجماعي - دفع الأعضاء المترددين الألبين عريكة . رابعا - قد يمثل التحول - بكل بساطة - التشديد أو التعزيز للاتجاه المبدئي للأفراد بفضل اتصالهم بالمجموعة .

ربما كان لتكوين المجموعة أثر على اتجاه التحول المختار ، واستعان سيمبل بأمثلة وهمية لسيناريوهات أزمات أمن قومي مختلفة ، لدراسة التحول في الخيارات بين الوصايا الفردية والوصايا الجماعية . واستعار

بثلاث مجموعات مختلفة من المجموعات : طلبة الجامعات وضباط القوات المسلحة الأمريكية وطلبة الكلية الحربية الأمريكية ، ولاحظ حدوث تحول لمجموعات الضباط الى التوصيات الأخطر التي كادت توصي دوما باستعمال التهديد بالقوة . وبالمثل تحولت جميع مجموعات الكلية الحربية الأمريكية تقريبا الى الخيارات الأكثر تطرفا . أما أغلب مجموعات الطلبة فتحولت الى المجموعة الأكثر اعتدالا من المفضلات ، وفضلت التفاوض بوجه عام (١٠٣) . وما يفهم ضمنا من ذلك هو ترجيح الاعتداء الى القرارات ذات النوعية الأسمی عندما تكون المجموعة مؤلفة من خليط غير متجانس من الأفراد المختارين من وحدات فرعية مختلفة التنظيم . وهی نتيجة كان سيقرها جانيس (١٠٤) .

وعلى الرغم من أن التحول نحو المخاطرة لم يكن جانبا من نظرية التفكير الجماعي عند جانيس ، إلا أنه كشف عن بعض التماثل المثير للاهتمام مع نظريته . فلا يستبعد أن تكون الحاجة الى الأمن الجماعي والسعى نحو الاجماع والتدهور العام لمهارات صناع القرار التي تسببت عنها جانيس في معرض كلامه عن التفكير الجماعي قد أدت في نهاية المطاف الى حدوث تحول للنخوة نحو الأفعال الأخطر ، الى درجة تفوق ما قد يفعله نفس الأفراد لو اختاروا اختيارا عاديا عندما يقررون لأنفسهم .

التفكير الجماعي في الميزان

يتسم التفكير الجماعي بنفس أوجه النقص النظري القائم في نموذج السياسة البيروقراطية . فهو يحتاج الى قدر كبير من نوعية المعلومات التي يصعب الحصول عليها مثل دقائق ما يجري في اجتماعات مجالس الوزراء أو المكاتب السياسية ، مما يخلق مشكلة من محاولة استنباطها . وتحتاج تفسيرات التفكير الجماعي أيضا الى ديناية متسببة ، وإن كانت هذه الديناية بالاستطاعة تنظيمها بدرجة أدق مما يحدث في حالة نموذج السياسة البيروقراطية ، بفضل دقة جانيس في طرح النظرية . وتتشابه طريقة التفكير الجماعي ونظرية السياسة البيروقراطية في كونها نظرية معقدة ، وإن كانت العلاقة فيها بين المتغيرات أكثر تحديدا مما تصادفه في نموذج السياسة البيروقراطية .

ومن الناحية الموجبة ، عنى جانيس عناية فائقة بالنهوض بالتفكير الجماعي كنظرية تجريبية ، وحاول أن يحدد كيف يستطاع اختبار النظرية (أو اثبات زيفها) بالإضافة الى أحوال العالم الفعلية ، وكرس جهوده لهذه الناحية ، فقام بتحديد تصور التفكير الجماعي ، وزودنا بالمراجع

التجريبية حتى يتسنى للباحثين الآخرين التعرف الى وجوده أو عدم وجوده ، وعمد أيضا الى تحديد الشروط اللازمة لظهور التفكير الجماعي والتزم بجعلها قابلة للملاحظة .

ورسمت النظرية طريقا واضحا مبررا بين وجود بعض الشروط المسبقة (من بينها شرط ضروري هو التماسك داخل المجموعة) والمتغيرات المستقلة (وجود أعراض للتفكير الجماعي يمكن ملاحظتها) ، وثبتت الصلات بين الشروط المسبقة والمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في صيغة احتمالية (اذا كان ... اذن) . ففي حالة تماسك المجموعة بدرجة متواضعة أو توثقها ستزداد أهمية وجود الشروط المسبقة ، وتزداد فرصة ممارسة المجموعة لتجربة التفكير الجماعي ، وكلما تعددت أعراض التفكير الجماعي ازداد احتمال اتصاف القرار بالنقص . واذا زادت أوجه النقص في عملية صنع القرار قل احتمال نجاح السياسة ، وطرحت القضايا في صيغة الدراسات لتأكيد وجود التفكير الجماعي في صنع السياسة الخارجية للحكومة الأمريكية ، وإن كانت لم تثبت على أي نحو مدى شوبوع ظاهرة التفكير الجماعي .

وفي وقت أحدث ، درس جانيس ومساعدوه الصلة بين مستوى اجراءات صنع القرار ومخرجات السياسة الخارجية ، وكشف الاستقصاء الخاص بصنع القرار الأمريكي في ١٩ أزمة من أزمات الحرب العالمية الثانية أن اجراءات القرارات ذات المستوى العالي قد ارتبطت بنتائج أفضل، بينما ارتبطت اجراءات القرارات المتدنية بنتائج مأساوية للمصالح الأمريكية . ويرجح أن تكون قد زادت من حدة الصراع الدولي (١٠٥) . ويعترف جانيس بالمشكلة المرتبطة بنظرية السلوك المستندة الى عامل واحد ، ومن ثم حرص على التنبيه باحتمال أحداث المتغيرات الأخرى - التي لاتعد من مكونات التفكير الجماعي - لشيء من النقص في صنع القرار . وكما أشار ، ترجع الأخطاء الى جميع أنواع الأسباب . فبعضها مثل إكدياس المعلومات الزائدة قد تغرضت للتضخيم من قبل التفكير الجماعي والبعض الآخر كاللاصلاحية أو الجهل ليس له أدنى صلة بالتفكير الجماعي (١٠٦) . ويرجح جانيس أن تكون أعراض التفكير الجماعي من الأسباب التي تسهم في زيادة تأثير المصادر الأخرى للخطأ ، وإن كانت أحيانا تعد السبب الأهم (١٠٧) .

مقارنة بين التفكير الجماعي ونموذج السياسة البيروقراطية :

لا بد أن نراعى أن كلا من التفكير الجماعي ونموذج السياسة البيروقراطية من النظريات التجريبية . وتحاول كل منهما تفسير وسائل

صنع القرار ، ولماذا تصنع على هذا النحو . ولا تدافع نظريات التفكير الجماعى أو نظريات نموذج السياسة البيروقراطية عن وجوب صنع السياسات اعتمادا على منهج التفكير الجماعى ، أو منهج السياسة البيروقراطية . وكل ما تفعلانه هو اثبات طريقة صنع السياسات فى الواقع ، رضينا عن ذلك أم لم نرض . وتصور كلتاها صنع السياسة على أنها عملية لاعقلانية ، وقراران غلبة اخفاق الحكومات فى اتباع أفضل القرارات فى المسائل الدولية .

وتتناول النظريتان كلتاها عملية صنع القرار عند المجموعة الصغيرة والمكاتب السياسية والجونتا (مثل مجالس قيادة الثورات) واللجان المشتركة للإدارات والهيئات ، وهلم جرا . وتعتقد هاتان النظريتان على السواء أن لكل مجموعة من الديناميات أثرها السلبي على صنع القرار ، وإن رجع ذلك لأسباب مختلفة . وتعتقد نظرية التفكير الجماعى ونظرية السياسة البيروقراطية احتمال نشوب خلافات ومشاحنات حول السياسة داخل المجموعة ، وإن كانت سياسة أعراض صنع القرار فى التفكير الجماعى تسعى لتجنب الصراع بالعمل على تحقيق التماسك الجماعى ، بينما يعالج الصراع فى عملية السياسة البيروقراطية بالمساومة وغير ذلك من المناورات السياسية بين أطراف النزاع (١٠٨) .

ويرجع الاختلاف الرئيسى بين النظريتين الى أن التفكير الجماعى يتخيل عملية القرار كعملية يسيطر عليها التماسك الجماعى والوحدة والتناغم ، بينما يرى أصحاب نظرية السياسة البيروقراطية الخلاف الجماعى والانقسام والصراع كعناصر غالبية (ولما كان ذلك كذلك ، لذا بات من المستحيل حدوث العمليتين فى ذات الوقت وفى نفس المجموعة) ويرجع تشارلز هرمان الخلاف المحورى الى أنه فى التفكير الجماعى ينسب الأفراد ولاءهم الى المجموعة صانعة القرار ذاتها ، بينما يجنح معظم ممارسى السياسة البيروقراطية الى جعل ولائهم الأول لصالح المجموعات الخارجية التى يمثلونها (١٠٩) . ويبدو هذا العامل ذا أثر حاسم فى تحديد هل السياسة المتبعة هى سياسة اجماع أم هى سياسة صراع .

وأخيرا فلا يصح اعتبار النظريتين سالفتي الذكر من نظريات الحرب . فهما تتبعان النظريات العامة لصنع القرار التى يمكن تطبيقها على قرارات الحرب . ولا تزعم النظريتان القدرة على تفسير جميع القرارات التى تتخذها الحكومات ناهيك بقرارات الحرب ، وبينما تنصف النوعيتان بتغيرهما نوعا وبصعوبة التطبيق . وبينما لا يرجح تزويدهما بما هو أكثر من التفسيرات الثانوية لمعظم حالات الحرب ، إلا أنه يمكن الاستعانة بهما للتزويد باستبصارات عن مبادرات بعض الحروب بالذات .

حلول لهذا المأزق

· فإذا صح أن عمليات صنع القرارات الحكومية تنصف بخطئها ولا معقوليتها ، رغم أنها تلعب الدور الرئيسى فى وقوع الحرب ، فما هو الحل ؟ فالمفروض هو أن تتوافر لنا القدرة على العثور على وسائل أفضل لصنع القرار وتطبيقه ، وسواء أكانت المشكلة هى السياسة البيروقراطية أم التفكير الجماعى ، فإن الحل هو الاحتذاء الى عملية صنع قرار تقترب بقدر المستطاع من نموذج الفاعلية العقلانية (١١٠) * ويعرض جانيس عدة حلول لتناول المشكلات المرتبطة بأعراض التفكير الجماعى .

١ - على الزعيم أن يمنح كل عضو فى المجموعة دورا فى التقييم الانتقادي ، بأن يشجع جميع أعضاء المجموعة على الجهر باعتراضاتهم وشكوكهم .

٢ - يتعين على الزعماء الالتزام بعدم الانحياز والاحجام عن التشييت بمفضلاتهم المبدئية حتى لايتأثر بها الآخرون من أعضاء المجموعة .

٣ - تطرح عدة مخططات مستقلة للسياسة ، ويؤخذ رأى جماعات التقييم فى كل مسألة من مسائل السياسة .

٤ - لابد من تقسيم المجموعة من حين لآخر الى جماعتين فرعيتين أو أكثر تحت رئاسة رؤساء مختلفين للتخفيف من احتمال تركيز المجموعة كلها على البحث عن قاعدة متوافقة واحدة .

٥ - يتوجب على كل عضو فى المجموعة مناقشة مشاويرات المجموعة مع أقرانه وأن يكتب تقريرا يثبت فيه ردود فعله .

٦ - لابد من دعوة الخبراء الخارجيين من غير الأعضاء الأصليين لكل اجتماع بالتعاقب ، ويراعى تشجيعهم على تحدى نظرات الأعضاء الأصليين .

٧ - يجب تعيين أحد أفراد المجموعة على الأقل ، وتكليفه بالقيام بدور المدافع عن الشيطان (صاحب رأى المخالف) فى كل اجتماع .

٨ - يخصص أعضاء المجموعة الوقت الكافى الذى يسمح بدراسة جميع علامات التحذير الصادرة من الدول المنافسة ، وأن يضعوا سيناريوهات بديلة لنوايا المنافس . وبلاستطاعة ضم أحد الخارجيين

لتمثيل دور المدافع عن كاسندرا (*) للتنبيه الى الامكانات المفزعة التي ربما تجوهلت لو لم تتبع هذه الخطوة .

٤ - بعد الاهتداء الى اجتماع مبدئي ، تعقد المجموعة اجتماعا آخر لاثاحة الفرصة للأعضاء لكي يعبروا عن شكوكهم الكامنة التي قد تكون لديهم ، ولكي يعيدوا النظر في المسألة برمتها .

وطرح الكسندر جورج أيضا مشروعا بعيد الارتقاء لصنع القرار ، مصمم لبحث طريقة معالجة المشكلات تبعا لنموذج السياسة البيروقراطية (١١١) . ويعد تناوله (الذي سماه دفاعا متعدد الجوانب) نظرية معيارية أو تشخيصية لصنع القرار قصد بها ارشاد أولئك الممارسين الذين يشتركون بالفعل في صنع القرارات الحكومية .

ويدرك جورج أنه بالرغم من عيوب نموذج السياسة البيروقراطية (التي أحسن توثيقها) إلا أنها لا تخلو من المكونات الموجبة ، فيجب ألا ننسى أن السياسة البيروقراطية تتصف بالتعددية ، ومن ثم فإنها تعد من العمليات التي تطرح فيها مختلف المواقف ، والمفروض أن تؤخذ في الاعتبار ، ومن هنا يصبح القول بأنها تفادت مشكلة الاجماع المصطنع التي نصادفها في التفكير الجماعي . فبمقدور الاجراءات التعددية التي تتنافس فيها مختلف المجموعات التأثير - بالقوة - على السياسة ، وأن تكون اجراء صحيحا لعملية صنع القرار ، لأن وجود قدر ما من الصراع والخلاف مفيد في حل المشكلات ، لو أريد لم أطراف الصراع وحله حلا موفقا ، ولسوء الحظ فإن الصراع يبحث على نحو غير بناء وغير منظم ، فنلاحظ أن ما يطرح فيه من خيارات للسياسة في هذه العملية محدود . ولا يوجه انتباه كاف للنظرات غير المستحبة التي لا تمثل التيار الرئيسي لرؤى أية وكالة بعينها أو ادارة بعينها .

وفضلا عن ذلك ، فإن أقوى العاملين ، أو المؤتلفين - ولا يلزم أن يكونوا من بين المجادلين سعيًا وراء أفضل الحلول - هم الذين يكسبون معركة السياسة . إذ تقف المصالح المؤسسية والشخصية حجر عثرة أمام اتخاذ التحليل السياسي المنطقي المنزه للمصدرة .

ويتطلب دفاع جورج عن التعددية عملية متزنة ومتفتحة وموجهة توجيهها سلبيا للنقاش المتمحور حول دفاع منسق بحيث يتراجع كل مدافع

(*) Cassandra أسطورة يونانية عن ابنة بريام ملك طروادة التي كانت تتمتع بالقدرة على التنبؤ ، ولكن لم يصدقها أحد . وتستعمل مجازًا للتعبير عن ينظرون نظرة سذاجة للمستقبل .

على خير وجه عن خيار بعينه ، حتى يتسنى للمجموعة الاخطاة بدائرة واسعة من الخيارات . وربما تولى أحد كبار المسؤولين في الحكومة (لعله مستشار الأمن القومي في الولايات المتحدة) دور القيم ، ولابد أن يتصف هذا المسئول بصفات الوسيط الأمين للأفكار والمتسق الذي يضمّن حدود تنافس نزيه ، وعليه أن يتأكد من تمثيل جميع الخيارات ووجود مدافع عن كل منها ، وأن تتوافر لجميع المدافعين امكانيات متساوية كالتأثير والقدرة والمعلومات والمصادر التحليلية والمهارة في المساومة والاتصال ، وعليه أن يتأكد من وجود جدول زمني يسمح بقدر كاف من المجادلة والنقاش . وعليه أن ينسّق التحليل المستقل للخيارات والأهداف ، وأن يراقب أو يرصد عملية صنع السياسة ، وما يحدث فيها من خلل عند تنفيذها ، ويتعين أن يحجم « القيم » عن أن يكون هو بالذات مدافعا أو مستشارا للزعيم أو المتحدث باسم الادارة ، ويتوجب على الزعيم الانصات الى عروض الخيارات ، وما يعقبها من حوار . ومن واجبه أن يسأل الأسئلة وقيم البدائل ثم يختار من بين الخيارات .

ولو بدا أن هذا العرض شديدا الامتياز بحيث يصعب الاعتراف بمصداقيته ، فمن غير المستبعد أن يكون كذلك . ولا يخلو الدفاع عن التعددية - يقينا - من العيوب . فقد تخلق العملية قدرا أكبر من التنوع والتضارب والتعقيد يفوق ما يتطلبه أي قرار حسن . فعندما يواجه الزعيم بجميع المهارات التي تتفتق عنها هذه الطريقة ، فإنه قد يعجز عن تحديد أي الخيارات هي الأفضل ، كما يحدث عندما يواجه بدائل قليلة يختار من بينها ولقد أشار أحد النقاد :

« في سياق الكلام عن تحميل البنيات أكثر مما تحتمل ، ووجود قيود زمنية وحالة عدم يقين ، قد يتسنى للمدافع في حالة التعددية اضعاف حالة من الاحترام التجريبي على مختلف النظرات ، تسمح للزعيم اختيار كل ما يتوافق مع اتجاهاته ، (١١٢) .

وثمة تحذير لابد من توجيهه قبل تطبيق العلاج الذي ارتآه الدكتور جانيس والدكتور جورج . فقد أدرك الاثنان مقاومة المجموعات الصغيرة للإجراءات العقلانية ، ثم أوصيا بكل ارتياح بوجود يدل المجموعات قصارى جهدها حتى يزداد اتصافها بالعقلانية ، وكان هذه المسألة تنحصر في مجرد التعرف عن العيوب وتصحيحها . فبعد أن عرضا يرايين مفحة تفسر أسباب عدم فاعلية « رام » على الأرجح في العالم الواقعي ، وصفا ترياقيهما اعتمادا على نفس هذا الرام ! . وكما أشار ريتشارد ليبو أن « زوشتنهما » قد استندت على الزعم بأن الزعماء سيحبون ببدل جهد

جاد لانشاء عملية صنع القرار ، تساعد على تشجيع التفكير النقدي والخلاف وتوسيع نطاقه . ولكن لعل هذا الرأي شديد الاعتماد عن الواقعية ، لأن معظم الزعماء يكرهون النقد والخلاف في الرأي ، لأنه يهدد سلطاتهم . (أو على الأقل فانهم يعتقدون ذلك) ويؤدي الى زيادة تراخي تحكمهم في عملية القرار . وربما فسره خصومهم على أنه علامة ضعف ، ومن هنا يصبح القول بأن الزعماء قد يكونون على غير استعداد سيكولوجي وسياسي لقبول حتى اخلص الانتقادات (١١٣) .

تتصف عوائق صنع القرار العقلاني بقوتها وشيوعها ، وعلى الرغم من أن عملية القرار مخططة لاستبعاد القرارات الخاطئة ، الا أن الأخطاء ستظل باقية على الأرجح . والظاهر أن صنع القرارات اللا عقلانية يمثل جانبا من نطاق صنع السياسة الحكومية .

خلاصة

فلنختتم هذا الفصل بملاحظة اتصال عمليات صنع القرار في مستوى المجموعة الصغيرة بعوامل في المستوى الفردي ، كما أنها تتبادل الإرتباط بها ، سواء أتمت عملية القرار وفقا للنموذج العقلاني (رام) ، أم نموذج السياسة البيروقراطية أم التفكير الجماعي . وفي حالة اختيار السياسات الخطرة أو المتفاقمة فإن مجموعة صنع القرار تعتمد جزئيا على الصفات الفردية للاعبين الأساسيين .

وليس من شك أن السمات السيكولوجية لدى زعيم المجموعة تتصف بأهميتها . فمثلا بوسعنا الزعم أن المجموعات التي يرأسها رؤساء تنفيذيون سلطويون ومتسلطون ، أو من أنصار مبدأ القوة من المحتمل أن تمارس عملها تبعا لاتجاهات التفكير الجماعي أكثر من اتباعها لاتجاهات السياسة البيروقراطية (١١٤) ، ومن جهة أخرى ، فإن المجموعات التي يتزعمها زعماء لسلطويون ومتفتحون هي الأقرب الى اتباع عمليات سياسية أو تشاورية بيروقراطية المنزع .

بطبيعة الحال ، ليس بمقنن الزعيم وحده تحديد طابع العمليات الجماعية ، لأن الطابع الشخصي لأعضاء المجموعة يتسم أيضا بأهمية ، فمثلا ما القول في حال المجموعة اذا كانت مؤلفة من شريحة من الزعماء السياسيين الشديدي الثقة بأنفسهم ممن يتصفون بصفات سيكولوجية

عدوانية وانبساطية (اكسترافوتية) ، ولديهم بواعث نابعة من حاجتهم للقوة والتسلط ، ليس من شك أن الميل فى هذه الحال سيجنح الى احداث تفاعل كل عضو فى المجموعة مع باقى الأعضاء ، طبقا لعمليات سياسية بيروقراطية تتصف بالخشونة والتغلب ، أكثر من الاتجاه نحو العمليات التعاونية والاجماعية التى تحدث عنها نموذج التفكير الجماعى ، وعلى عكس ذلك ، لو كانت المجموعة مؤلفة الى حد كبير من زعماء سياسيين يتسمون بصفات المهادنة والتفوق ، وتتركز دوافعهم على الانجاز والألفة ، فى هذه الحالة باستطاعتنا المراهنة على احتمال ارتقاء التفكير الجماعى ، ولو رأس هذه المجموعة الأخيرة شخصية متسلطة مفرمة بالسلطة: كالتى تحدثنا عنها آنفا ، فسيكون التفكير الجماعى مؤكدا .

هوامش الفصل الرابع

- (١) انظر كتاب Essence of Decision تأليف Graham T. Allison
فيه تفسير لنموذج R.A.M. (١٩٧١) .
- (٢) انظر: Bruce Bueno de Mesquita في كتاب The War Trap
١٩٨١ ويعتقد دي ميسكويتا أن الخدمات تمثل وحدات من صناعات القرار تتعامل مع
مشكلة الحرب والسلام على أنها وسائل يتوقع أن تحقق الحد الأقصى من النفع .
- (٣) Charles W. Kegley و Eugene R. Wittkopf في كتاب
American Foreign Policy : Pattern and Process (١٩٨٧) ص ٤٧٢ .
- (٤) McGeorge Bundy في كتاب Danger and Survival عن القنبلة
النوية بعد إطلاقها بخمسين سنة ١٩٨٨ ، ص ٤٠١ .
- (٥) Glenn H. Synder و Paul Diesing في كتاب Conflict Among
Nations ، ١٩٧٧ ، (ص ٣٦٩) .
- (٦) Paul A. Anderson : What Do Decision Makers Do When They Make Foreign Policy ?
Kegley و Hermann تأليف من ضمن كتاب من بعنوان
New Directions in the Study of Foreign Policy Rosenau
١٩٨٧ ، ص ٢٠٥-٢٨٥ .
- (٧) على سبيل المثال كتاب Herbert Simon بعنوان Administrative Behavior
١٩٥٩ وكتاب Models of Man تأليف March و Simon ١٩٥٨
و Richard Cyert و James March في كتاب A Behavioral Theory
of the Firm (١٩٦٣) .
- (٨) عندما لا يظهر أي بديل مقبول ، يعمد صناعات القرار الى تخفيض مستوى التطلع
ويعيدون النظر في آرائهم . انظر Synder و Diesing ص ٢٤٤ .
- (٩) انظر Synder و Diesing ، ص ٢٤٢ .
- (١٠) Anderson ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .
- (١١) David Braybrooke و Charles Lindblom في كتاب
Types of Delision Making ، ١٩٦٩ ، ص ٢٠٧ - ٢١٦ .
- (١٢) Braybrooke و Lindblom ص ٢١٢ .
- (١٣) وبغضلا عن ذلك فواصل أهداف صناعة السياسة التغير عندما تلقى التغذية
الارتجاعية ضرواً جديداً على ما هو ممكن ومرغوب .
- (١٤) Leslie Gelb و Richard Betts The Irony of Vietnam —
١٩٧٩ .
- (١٥) Gelb و Betts ص ٢٧٨ .
- (١٦) Gelb و Betts ص ٢٩٥ .
- (١٧) انظر Arthur Schlesinger في كتاب The Bitter Heritage
(١٩٦٧) .

- (١٨) Allison and Halprein نفس المرجع - ولقد أسماها السياسة للراهنة نموذجاً وليس نظرية في هذه المحاولة النجحة .
- (٢٠) Essence of Decision — Allison من ٢٧ .
- (٢١) Synder و Diesing من ٢٧٢ .
- (٢٢) John Steinbruner في كتاب The Cybernetic Theory of Decision
- ١٩٧٤ - هذه الوسيلة السيبرنطيقية يستطيع عن طريقها أن تخلف التنظيمات الكبرى من التقييد القاسي لسياستها البيئية . ويخلف التعداد إلى ما هو أكثر من ذلك اعتماداً على تقنيات المشكلات إلى « مشكلات منمنمة » ، تبحث كل منها وحدات فرعية تنظيمية .
- (٢٣) Allison — Essence of Decision ، من ١٢٠ .
- (٢٤) Jack S. Levy - Organizational Routines the Cuyuses of War
- مجلة الدراسات الدولية الفصلية ، العدد ٢٠ (يونيو ١٩٨٦) ، ص ١٩٢ - ١٩٣ .
- (٢٥) Levy ، من ٢١١ .
- (٢٦) Jerel Rosati في مقال بعنوان Developing a Systematic Decision — Making Framework
- World politics — مجلة
- العدد ٢٣ (يناير ١٩٨١) ، ص ٢٣٤ - ٢٥٢ .
- (٢٧) كل هذا لا يعنى أن اللاعبين التنظيميين لا يرون غير المصالح التنظيمية وما تتعرض له من خطر في القرارات السياسية . فليهم أيضاً مصالح وأهداف شخصية لها دورها . بعضها قد يتركز على الارتقاء الشخصي والسعى لبلوغ القمة عن طريق السلم السياسية والسعى نحو احتلال مكانة في التاريخ ، واحترام الزملاء . وتصديق برنامج أيديولوجي .
- (٢٨) الأدلة التجريبية تنسب وجود علاقة سببية بين التوجهات والأدوار ، انظر مقال
- Wittkopf و Kegley في مجلة السياسة الخارجية الأمريكية ، ص ٤٦٤ .
- (٢٩) Wittkopf و kegley ، من ٤٦٦ .
- (٣٠) طور Roger Hilsman صيغة من نموذج السياسة البيروقراطية سماها نموذج العملية السياسية . وبينما يفترض Allison أن التنظيم هو المحدد الأوحد المهم الذي ينفرد بتقرير السياسة التي يتبعها اللاعبون ، وأن البيروقراطيات القوية هي المحددة الأهم لنتائج السياسة ، يرى Hilsman التنظيمات الحكومية كمجرد عوامل . ولا يلزم أن تكون أهم هذه العوامل - ويلاحظ أهمية التجزئة داخل التنظيمات الحكومية ، كما تتمثل في مساهمة بعض الأقسام داخل الإدارات الحكومية مع أقسام أخرى في إدارة النطاق لمواجهة الأقسام المتنافسة في هذه المؤسسات ذاتها . والأهم هو أن نموذج Hilsman قد خصص نواً أكبر لتأثيرات السياسة الداخلية على السياسة الخارجية وأنه ضمن سياسات البرلمانات وأيضاً سياسات الفروع التنفيذية . وعنى أيضاً عناية خاصة بمجموعات المصالح الخاصة . ويعامة الناس .
- انظر كتاب : The Politics of Policy — Roger Hilsman Making
- (١٩٨٧) ، ص ٧٧ - ٧٨ .
- (٣١) في دراسة Synder و Diesing للالتزامات البيولوجية اكتشف أن جميع الاستراتيجيات المطروحة للبحث يمكن أن تجعل السياسة البيروقراطية حساباً لها ،
- ص ٤٠٧ .
- (٣٢) Charles F. Hermann ، بحث بعنوان The Impact of Single Group Decision Units
- مقدم إلى مؤتمر الدراسات الدولية في سانت لويس

- في مارس ١٩٨٨ • انظر أيضا Hermann و Charlec F. Hermann في مقال بمجلة علم النفس السياسي والسياسة الدولية ١٩٨٢ •
- (٢٢) Lindblom أسس العملية . Partisan mutual adjustment
- كتاب : The Intelligence of Democracy : Lindloygn ١٩٦٥ ، ص ٩٨ •
- (٢٤) Allison --- Essence of Decision ص ١٤٤ - ١٤٥ •
- (٢٥) C. F. Hermann --- The Impact of Single Units
- (٢٦) Kenneth Arrow في كتاب Social Choice and Individual Values
- (١٩٥١) وايضا : The War Trap — Brace Bueno de Mesquita ١٢ - ١٨ •
- (٢٧) انظر نقد Miriam Steiner لـ BPM تحت عنوان The Elasive
- Essence of Decision مجلة الدراسات الدولية الفصلية يونيو ١٩٧٧ ص ٢٨٩ - ٤٢٢ •
- (٢٨) Synder و Diesing عرفا المؤلف الاعظم بأنه جزء من مجموعة صنع القرار ص ٢٥٠ بمقدوره تنفيذ استراتيجية بغير عون من باقي اعضاء المجموعة .
- وإذا لزم الأمر ضد معارضتهم الفعالة •
- ويعتقد Synder و Dietling أن انشاء التحالفات العظمى جوهر الـ BPM
- لما Charles Hermann يبدو أنه يعترض على ذلك ويؤكد دور الحل الوسط •
- (في كتاب The Impact of Single Group Decision Units)
- (٢٩) Synder و Diesing ص ٢٥٢ •
- (٤٠) Synder و Diesing ص ٥١٩ •
- (٤١) نفس المصدر •
- (٤٢) Danger and Survival Bundy ص ٤٤٦ •
- (٤٣) kegley و Wittkopf ص ٤٩٨ • انظر أيضا : Soviet Policies and Kremlin Policies : Philip G. Roeder
- مجلة الدراسات الدولية الفصلية ٢٨ (يوليو ١٩٨٤) ، ص ١٧١ - ١٩٣ •
- (٤٤) ناقش Philip Roeder ما يقال عن أن صنع القرار التعدي والاوليجاركي في الاتحاد السوفيتي قد اتسم عادة بالليل للحلول الوسط والمزايدة وتجنب المخاطرة • والظاهر أن التناقض السياسي يؤدي إلى المخاطرة ويتمثل ذلك في الاتحاد السوفيتي في المواقف التي يتعرض فيها الزعيم المفرد الذي عزز سيطرته على السياسة الخارجية للتحدي من المنافسين •
- انظر : Soviet Policies and kremlin Policies Roger
- (٤٥) The Politics of Policy in Defense — Roger Hilsman and Foreign Affairs ص ٦١ •
- (٤٦) A General Model of International Barbara Hill Conflict
- بحث مقدم الى مؤتمر جمعية الدراسات الدولية ، سان لويس في مارس ١٩٨٨ ، ص ٢٥ •
- (٤٧) Robert Axelrod --- Bureaucratic Decision making in the Military
- Assistance Program ضمن Morton Halperin --- Readings in American
- (١٩٧٢) (ص ١٥٤ - ١٧٢) •
- (٤٨) Andrew Semmel --- Some Correlates of Attitudes to Multilateral
- Diplomacy in United States Department مجلة الدراسات الدولية الفصلية
- (يونيو ١٩٧٢) ، ص ٣٠١ - ٣٢٤ •

- Are Bureaucracies Important ? Stephen Krasner Foreign Policy 7 (٤٩)
 • (صيف ١٩٧٢)
 • Anderson من ٢٩٩ (٥٠)
 Personality Effects on American — Graham H. Shepard (٥١)
 Foreign Policy (١٩٦٩ - ١٩٨٤) مجلة الدراسات الدولية الفصلية ، مارس ١٩٨٨ ،
 • (من ١٢١)
 • Hillsman من ٨٧ (٥٢)
 • Krasner نفس المصدر (٥٣)
 Soviet Military Doctrine : Harriet Fast Scott انظر (٥٤)
 • بحث مقدم الى المؤتمر الثاني للأمن الدولي في ٢٦ مايو ١٩٨٩
 Soldiers, Statesmen and Cold War Crises — Richard Betts (٥٥)
 • (١٩٧٧) المصنفات ٤ ، ٢١٠ ، ٢١٦
 • Diesing و Synder من ٥١٢ ، من ٥٠٩ (٥٦)
 • Halperin و Kanter من ٩ ، من ١٠ (٥٧)
 World Politics Are Bureaucracies Important ? Krasner مجلة (٥٨)
 • ٣٣ (٢) في يناير ١٩٨١
 • Perlmutter من ٩٢ (٥٩)
 Bureaucratic Foreign Policy Making — Dan Caldwell (٦٠)
 • مجلة السلوك العلمي الأمريكي ، أكتوبر ١٩٧٧ ، من ٩٧
 • Rosati نفس المصدر (٦١)
 The Divided Fen Osler Hamson Decision انظر في هذه النقطة (٦٢)
 • (١٩٨٥) Maker American Politics and Cuban Missiles
 • Danger and Survival — Bundy من ٤٠٠ - ٤٠١ (٦٣)
 • انظر Rosati من ٢٦٤ و Krasner نفس المرجع (٦٤)
 The Nixon-Kissinger Foreign Policy مقال Wilfred Kohl (٦٥)
 System & US-European Relations مجلة السياسة العالمية ٢٨ (في أكتوبر ١٩٧٥) ، يتضمن النموذجان البديلان لكون (أ) نموذج السياسة الديمقراطية لبولزمان ،
 (ب) النموذج الملكي (ويسمى أحيانا نموذج الرجل القوي) الذي يركز على دور الشخصية
 والاسلوب الفعال لقمة صناعات القرار • (ج) نموذج الصور والمذكرات المشاركة •
 (د) نموذج الدفاع التعددي لألكسندر جورج و (هـ) نموذج التفكير الجماعي
 • لجانيش
 • Diesing و Synder من ٣٥٥ - ٣٥٦ (٦٦)
 The Congress, the Executive Bayless Manning مجلة (٦٧)
 مجلة الشؤون الخارجية Three Proposals : and inkremestic Affairs
 • (يناير ١٩٧٧) ، من ٢٠٦ - ٢٢٤ وأيضا John Spanier Eric و Uslaner
 • (١٩٧٨) How American Foreign Policy is Made بعنوان
 The Impact of Single Decision Units on — C.F. Hermann (٦٨)
 • Foreign Policy وأيضا Bruce Bueno de Mesquita في كتاب
 • The War Trap

The Impact of Single Decision Units on — C.F. Hermann (٦٩)
Foreign Policy

(٧٠) Synder و Diesing من ٥١٢ . اعتبر ستيفر وديزيينج أيضا
BPM أكثر صلاحية للعصر الحديث ، حيث تصبح هيئات أخرى غير وزارات
الشئون الخارجية مستقلة بصناعة السياسة الخارجية .

Bureaucratic Politics and Westminster — Kim Richard Nossal (٧١)

Model. ضمن كتاب أشرف على تحريره Robert O Matthews وآخرون بعنوان :
International Conflict & Conflict Management en 1. (١٩٨٤ من
١٢٠ - ١٢٧) .

(٧٢) انظر على سبيل المثال كيف ركز Franklin Griffith و H. Gorron skilling
على « مجموعات المصالح » في النظام السوفيتي في كتاب Interest Groups
in Soviet Politics (١٩٧١) واستعان Carl Linden بما سماه
Khrushchev « نموذج الصراع » عند بحثه لإدارة خروتشوف في كتاب

Coalition and the Soviet Leadership and Denis Ross وشدد Denis Ross على
Coalition maintenance في مقال بعنوان in Soviet Union Maintenance
مجلة السياسة الدولية . (يناير ١٩٨٠) ، من ٢٥٨ - ٢٨٠ . وانظر مقال
A Dissenting View on the Group بعنوان William Odom

Approach to Soviet Politics في مجلة السياسة العالمية (يوليو
١٩٧٦ ، من ٥٤٢ - ٥٦٧) للإمام براء، معارض للمنظور التعددي الأوليغاركى ، ويتضمن
نقاشا عن العودة للنموذج الشمولى في صناعة السياسة السوفيتية .

Soviet Intervention in Czechoslovakia — Jiri Valenta (٧٣)

١٩٦٨ Anatomy of a Decision . من ٤ .

Coalition Maintenance in Soviet Union — Ross (٧٤)

انظر أيضا الى مقالة في كتاب أشرف عليه Jiri Valenta و William Potter
باعتوان Soviet Decision making for National Security (١٩٨٤) ، من ٢٢٧
- ٢٥١ .

(٧٥) Risk Aversion in Soviet Decision Making Ross من ٢٤ .

(٧٦) Coalition Maintenance Ross من ٢٦٦ .

(٧٧) انظر Morton Halperin و Arnold Kanter في Readings

American Foreign Policy ١٩٧٣ - وايضا لمعرفة وجهة نظر في BPM
انظر الدراسات التي وردت من Dan Caldwell بعنوان Bureaucratic Foreign Policy

(٧٨) Baltimore ١٩٧٩ .

(٧٩) The U.S.S.R. and Third World — Dina Rome Spechlen

Conflicts وفيه بحث في سياسة الاتحاد السوفيتي نحو الشرق الاوسط . مقال في
مجلة السياسة العالمية (ابريل ١٩٨٦) .

(٨٠) The Diplomacy of the Winter War — Max Jacobson

(١٩٣٩ - ١٩٤٠) ، ١٩٦١ .

(٨١) يتبين من دراسة Valenta لقرار السوفييت التدخل في أفغانستان احتمال وجود انحياز بيروقراطي واجتماعات مؤسسية عند لجنة السوفييت . انظر كتاب Soviet Decisionmaking on Afghanistan : Jiri Valenta ١٩٧٩ ضمن كتاب Soviet Decisionmaking for National Security : William Potler و Valenta وعلى الرغم من كون هذه الناحية خارجة عن مجال دراستنا إلا أنه من المثير للاهتمام تأمل تطور تفسيرات مسلك روسيا القيصرية التي انتهى بها الأمر إلى الحرب الروسية اليابانية ، إذ ساعد وجود قيصر ضعيف (نيقولا الثاني) على اتباع الحكومة الروسية لسياسات متناقضة في الشرق الأقصى أدت إلى وقوع الحرب بينها وبين اليابان .

(٨٢) Neither Peace nor Honor — Robert Gallucci ١٩٧٥ - وتحليل David Halberstam لتورط أمريكا في فيتنام في كتاب The Best and the Brightest (١٩٧٢) ويتماشى مع اتجاه نموذج السياسة البيروقراطية . (٨٣) انظر : How Could Vietnam Happen ? James Thomson : ضمن Readings in American Foreign Policy ص ٩٨ - ١١٠ . ص ١٠١ - ١٠٢ .

(٨٤) Thomson ص ١٠٣ .

(٨٥) Gallucci ، ص ٦٨ .

(٨٦) انظر في هذه النقطة Belb ، Betts ، ص ٢٠٩ - ٣١٠ .

(٨٧) Gallucci ص ٤٩ .

(٨٨) Hillsman ص ٨٧-٩٠ .

(٨٩) كتاب أشرف عليه Tanter و Theory and Policy — Ulmann in International Relations

(٩٠) Caldwell ص ١٠٠ .

(٩١) انظر في هذه النقطة مقال David Dessler بعنوان Beyond Correlation - مجلة الدراسات الدولية الفصلية (سبتمبر ١٩٩١) ، ص ٢٣٧ - ٥٥ .

(٩٢) Groupthink — Irving Janis ١٩٨٢ ، ص ٩ .

(٩٣) نفس المصدر - ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٩٤) نفس المصدر ، ص ١٣ .

(٩٥) نفس المصدر ، ص ٢٥٦ .

(٩٦) نفس المصدر ، ص ٢٥٨ .

(٩٧) نفس المصدر ، ص ١٢ ، ص ١٢٧ .

(٩٨) Richard Barnet في كتاب The Men) Roots of war

and Institutions Behind U.S. Foreign Policy (١٩٨١) ، ص ١٠٩ .

استشهد بها Kegley و Wittkopf ص ٥٠٣ .

(٩٩) انظر على سبيل المثال Choice Shifts in Group — Dean Pruitt

Discussion في مجلة الشخصية وعلم النفس الاجتماعي ١٩٧١ ، ص ٣٢٩ - ٣٦٠ .

(١٠٠) Risk-taking by Individuals and Groups — D. Cartwright.

في مجلة الشخصية وعلم النفس الاجتماعي (١٩٧١) ، ص ٢٦١ - ٢٨٠ .

The Polarizing Effect of — H. Lamm و D. G. Myers (١٠١)
 Group Discussion ضمن كتاب Current Trends in D. Psychology اشراف عليه
 Altos و Kaufmann ١٩٧٧ .

Small Group Dynamics in Foreign — Andrew K. Semmel انظر (١٠٢)
 Biopolitics, Political Psychology Polymaking (١٩٨٢) ص ٩٤ - ١١٢ .

(١٠٣) نفس المصدر .

(١٠٤) اكتشف Semmel أن الجمود الميكولوجي لأعضاء المجموعة عامل
 مهم إذ تجلج المجموعات المؤلفة من أعضاء مفرطين في الرونة لأن تكون أقل استعدادا
 لتحمل المخاطر من تلك المؤلفة من شخصيات أصلب عودا ، ص ١٠٨ .

(١٠٥) Gregory M. Herek و Irving Janis و Paul Huth Decision :
 Making during International Crisis. مجلة حل النزاع (يونيو ١٩٨٧)
 ص ٢٠٣ - ٢٢٦ .

(١٠٦) Janis ص ١٩٦ .

(١٠٧) نفس المصدر .

The Impact of Single Decisionunits Greup — C. F. Hermann (١٠٨)

(١٠٩) نفس المصدر .

(١١٠) Janis ص ٢٧١ .

The Case for Multiple Advocacy in — Alexander George (١١١)
 Making Foreign Policy. مجلة علم السياسة ، (سبتمبر ١٩٧٢) ، ص ٧٥١ -
 ٧٨٥ .

(١١٢) Richard K. Betts Analysis, War and Decision مجلة

السياسة العالمية (أكتوبر ١٩٧٨) ، ص ٧٦ .

(١١٣) Richard Ned Lebow Between peace and war (١٩٨١) -

ص ٢٩٦ - ٣٠٥ .

(١١٤) أثبتت دراسة واحدة على أقل تقدير أن وجود الزعماء أصحاب القدرة على
 التحفيز القوي يشجع على ظهور التفكير الجماعي .

انظر : M. Fodor و T. Smith, E. في كتاب The Power
 Motive as an Influence on Group Decision. لشخصية : علم النفس
 الاجتماعي ، ١٩٨٢ (ص ١٧٨ - ١٨٥) .

الفصل الخامس

الدولة والصراع الدولي

الاقوياء يفعلون ما يمتنورهم فعله والضعاف
يعانون مما ليس فيه يد .

توكودينس

الانعام. العنصرية تولد اتجاهات عنصرية

ستروب تالوت

البيت هو المعلم الاول للسلام والجود

فراكلين روزفلت

لما كان معظم علماء العلاقات الدولية ينسبون الدور الفعال الأول في السياسة الدولية للدول ، فلا عجب اذا رأينا كثيرين من أصحاب نظريات الدولي يركزون الكلام على طبيعة الدولة باعتبارها المحرك الأول للعرب ، والافتراض الكامن وراء أغلب النظريات في هذا المستوى من التحليل هو وجود سمة قومية محددة (أو جمع من السمات) تؤثر على المسلك الذي تسلكه الدول ، فالدول ذات الخصائص المتماثلة تتصرف على نحو متماثل . وبعد اختلاف الشخصية والتكوين السيكولوجي للزعماء القوميين مسألة عديمة الأهمية نسبيا بالنظر الى أن صفات الدولة هي التي تمل على صناع القرار التصرف بطريقة بعينها (١) .

ومن بين أكثر الكشوف إثارة للاهتمام في أبحاث الحرب الاعتقاد بعدم مساواة الدول في الميل للعنف . فهناك اختلاف كبير في مسلك الصراع بين دول العالم . وأجملت دينا زينيس هذا الرأي بعد أن لخصت العديد من الدراسات الاحصائية للحرب :

« العنف الدولي ظاهرة متفشية في شتى الأنحاء ، ولا تقتصر على دول قليلة . ففي وقت أو آخر ، اشتبكت جميع الدول في هذه النوعية

من الأفعال . على أن بعض الأمم تبدو أكثر استعدادا من غيرها لاتباع هذا النوع من السلوك » (٢) .

واستفتح - بالمثل - دافيد سنجر وملفين سمول من دراستيهما لحروب القرن التاسع عشر والقرن العشرين « أن معظم الحروب المتلاحقة كانت من صنع فئة صغيرة من الأمم » (٣) . والحق أن البيانات التي ذكرها المؤلفان في معامل ارتباط الحرب ، قد أثبتت أن من بين ٧٦ من الحروب التي دارت بين الدول في الحقبة الواقعة بين ١٨١٦ و ١٩٨٠ لم تشترك قط في الحروب بين الدول ٩٤ دولة أي ٥٣٪ من مجموعة الدول .

فلو صح وجود اختلاف ملحوظ بين الدول في تجربتها للحرب ، فلعل هناك اتصالا بين هذه الظاهرة وبعض الاختلافات الأساسية في الصفات التي تتصف بها كل دولة ، وعلى هذا سيكون السؤال المواجه لنا هو : « ما الذي جعل بعض الدول أكثر ميلا للحرب من الدول الأخرى ؟ » ، وكالعادة هناك إجابات كثيرة تتنافس للرد على هذا السؤال ، فلقد شدد أصحاب النظريات الدولية على القول بوجود عوامل عابرة ربما كان لها اتصال بهذا السؤال : ١ - نوع الحكومة القائمة بالدولة . ٢ - نوع النظام الاقتصادي المتبع في الدولة ، أو وجود عوامل اقتصادية معينة في الدولة ٣ - خصائص ديموجرافية وثقافية وفيزيائية أو جغرافية للدولة ٤ - درجة عدم الاستقرار في الدولة ٥ - الحرب التي سبق أن تورطت فيها الدولة . ويهدف هذا الفصل الى تفنيد هذه النظريات .

نوع الحكومة

في أي عالم لا يحتاج فهمه الى ما هو أكثر من أبسط التفسيرات (وهو من أسف ليس عالما) بالاستطاعة تقسيم الدول الى فئتين : دول خيرة ومسالة ودول عدوانية شريرة . فمن هم الطيبون ، ومن هم الأشرار ؟ والحكم الشائع هو الزعم بأن الدول الديمقراطية هي الدول المسالة ، والدول السلطوية تتسم بالعدوانية ، وهذه نظرية ليبرالية أساسا تعتمد على الظن بأن البشر مسالمون بطبعهم وعقلانيون ومتعاونون ، ومن ثم يمكن القول بأن العلاقات بين الدول تتسم بوجه عام بتناغمها وتعاونها أيضا ويقال في معرض تأييد هذا الرأي انه لما كانت البشرية مسالة أساسا ، فإن هذه الرغبة في السلام ستنعكس في سياسات الحكومات ، وبخاصة عندما تتصف بالديموقراطية ، اذ تشمل الحكومات الديمقراطية بحكم ديموقراطيتها رغبات مواطنيها المسالمين (أو على الأقل فانها تمثل ارادة الأغلبية المسالة) وعندما يتطلع الجنود وعائلاتهم للمستقبل ، وما يتيح

من فرص للمباركة فى قرار الحرب ، فان احتمال الحرب يتضاءل ،
لان قلائل سيؤيدون نشوب أية حرب ضرورية قد تؤدى الى تدمير ممتلكاتهم
وخفض مستوى معيشتهم وموتهم وأحبائهم .

وقد تدفعنا أية قراءة ضيقة الأفق (وان كانت صحيحة) لهذه النظرية
الى التنبؤ بأن الديمقراطيات ستكون أقل من غيرها ميلا للمبادئ
باشعال الحروب ، وستكون الصراعات التى يثيرها الضجيج الشعبى
المصاحب للحرب أندر الى حد كبير (وان كانت هذه الحجة كانت فى
الواقع التفسير التقليدى لقرار الرئيس ماك كينلى بمطالبة الكونجرس
بإعلان الحرب على أسبانيا ١٨٩٨) . ومن جهة أخرى ، فإن النظرية
لم تثبت بالضرورة احتمال أن تكون الديمقراطيات أقل عرضة لعدوان
الدول الأخرى . والواقع أن العكس هو الصحيح ، إذ أدى العزوف العام
عن استعمال القوة فى الديمقراطيات الى اضعاف قدرتها على ردع عدوان
الآخرين .

ومن جهة أخرى ، ففى البلدان غير الديمقراطية يزعم عدم تقيد
الزعامة بالإرادة الشعبية ، أو بالقيود الدستورية على السلطة المركزية ،
ومن ثم يمكن ترجيح القول بأن زعماء الحكومات الأوتوقراطية هم الذين
يشعلون الخصومات ، ويكون وجود الأنظمة الأوتوقراطية هو الخطر الذى
يهدد السلام . وباختصار فان الحرب تحدث لوجود بعض حكومات
سيئة .

ولو صحت نظرة الليبراليين ، فكيف يستطاع الحيولة دون حدوث
الحرب ؟ غنى عن القول أن الحل طويل الأجل يقتضى خلق عالم من الدول
الديموقراطية ، والسؤال الأهم هو هل يستطاع تحقيق ذلك ؟ وتندحصر
الاجابة عليه بين نوعيتين : نوعية موجبة ونوعية سالبة (٤) .

وكان أنصار العزلة الأمريكان من المؤيدين النموذجيين للسياسة
السلبية ، واعتمدت حججهم على المساعدة بتزعم الولايات المتحدة للبلدان
الأخرى فى طريق الاستنارة المؤدية للديموقراطية والسلام بأن تكون قدوة
يقتدى بها ، أى أن تضطلع الولايات المتحدة بدور المنار ، أو بدور
« مدينة منيرة قابضة فوق الجبل » ، لكل من يرغبون الاتباع . فلما كانت
الديمقراطية بلا مرء هى أفضل نظام للحكومة ، فان العقل يميل على باقى
البلدان اتباع الديمقراطية وسيكون السلام هو الثمرة ، وبذلك يكون
التدخل المباشر بلا ضرورة .

وفى نظر الآخرين ، فان التزام السلبي كتمودج لن يكون كافيا ،
فلن تعلن قوة السلام عن نفسها باتباع موقف المتفرج ، بينما تهاجم الدول
الشريرة الدول الخيرة أو الطيبة ، وينتهى الأمر يتعرض دولتنا للهجوم ! .
وهكذا انتهى أنصار الدور الأنشط سياسيا (أو أنصار مبدأ التدخل في
شئون الآخرين) الى القول بأنه ربما تطلب الأمر من الدول الديمقراطية
التدخل في شئون الدول السلطوية لدفعها الى اعتناق المزيد من
الديموقراطية . وكما لاحظ ادووند بيرك - وهو أحد مؤسسى الاتجاه
المحافظ الجديد : « ان كل ما هو ضرورى لانتصار الشر هو أن يكف جميع
الأخيار عن فعل أى شئ » (٥) . وهكذا رأينا ودرو ويلسون (وهو ليبرالى)
يرسل البحارة الأمريكان الى المكسيك « لتلقينها درس انتخاب الحكومة
الخيرة » ، وأرسلت القوات الأمريكية الى أوروبا « للحرب من أجس
الديموقراطية ، بينما أرسل الرئيس ريجان والرئيس بوش (وكلاهما
محافظ) القوات الى جرينادا وبنما « لاستعادة » الديمقراطية .

لابد أن تكون مشكلة هذا الاتجاه ظاهرة للعيان . فقد اعتبرت
الحرب وسيلة لتحقيق السلام . والأدهى من ذلك هو أن شن الحروب وفقا
لهذه المبادئ العالمية قد جنحت الى التحول الى حروب لم تتوقف عند حد ،
فكما بين تيلور : « لقد حارب بسمارك حروبا ضرورية وقتل الآلاف ،
أما المثاليون فى القرن العشرين فقد حاربوا حروبا عادلة وقتلوا
الملايين » (٦) .

الحرب والديموقراطية : الأدلة التجريبية

هنا هناك أى دليل يثبت صحة النظرية الليبرالية للحرب ؟ وهل
تعد الديمقراطية أميل للسلام من الأوتوقراطيات ؟ . لو كانت هناك
نظرية حسنة قد تعرضت للالتواء من تأثير ما تواجهه من حقائق لا حصر
لها ، فأننى أؤزم أنها هذه النظرية . فمهما بدا فيها من جوانب صائبة ،
وبغض النظر عن تهية القيم الديمقراطية لعقولنا للترحيب بهذه
النظرية ، الا أن هناك القليل من القرائن المؤيدة لها .

فلقد أنشأ بنى كوينسى رايت فى كتابه المهول « دراسة فى الحرب »
تفسيرات نظرية متقنة الصنع لتأييد ما يقال عن أن الديمقراطية تتسم
بمسالتها أكثر من الأوتوقراطيات المطلقة ، لأن سلطة حكوماتها المركزية
مقيدة بقيود دستورية ، ولأن قوتها موزعة بحكم خضوعها لمبادئ
الفيدرالية والفصل بين السلطات ، ومقيدة بالمشاركة السياسية على نطاق
واسع ، وبالتروى فى اتخاذ الاجراءات وحرية الانتقاء ، وخاضعة لحكم

الأغلبية في نهاية المطاف ، وتتطلب الحسية السياسية حفاظ النخبة الحاكمة في الديمقراطيات على التأييد الشعبي العام لضمان الاستقرار في السلطة ، وسوف تتجنب السياسات غير المستحبة (كالحرب) خشية التعرض للجزاء عندما تجرى انتخابات جديدة . على أن رايت عندما راجع ما كتب في التاريخ ، أرغم على استخلاص الرأي بأن الديمقراطيات قد تورطت الى درجة قصوى في الحرب . ولا يرجع ذلك فقط الى أنها أرغمت على الدفاع عن نفسها ضد هجوم الآخرين ! ، والظاهر أنه لا وجود لاختلاف كبير في عملية الحرب بين مختلف أنواع الأنظمة السياسية (٧) .

واهتدى الى نتائج مماثلة مشروع البحث الذي أجراه سنجر وسمول عن معامل ارتباط الحرب في جامعة ميتشيغان ، فعندما بحثا الحروب التي نشبت بين ١٨٦١ و ١٩٦٥ اكتشفا عديم وجود اختلاف بين الديمقراطيات واللاديموقراطيات ، لا في ناحية الاشتراك في الحرب ، أو ناحية المبادئ في اشغالها (٨) . فلا ترجع الحروب الثقيلة التي خاضتها الديمقراطيات الى اختيارها لا حول لها ولا قوة للأنظمة الأخرى ، واتضح أنها تورطت في استعمال القوة على نفس النحو الذي حدث للدول اللاديموقراطية ، واكتشف راسيت ومونزن أيضا وهن الارتباط بين نوعية النظام السياسي الذي تتبعه الدولة ونزوعها الى الحرب ، فالظاهر أن حجم الدولة عامل أقوى وأهم في هذه الناحية . اذ تورطت البوليفاريات (الديمقراطيات التمثيلية) الكبرى في عدد من الحروب يفوق عددا تورط البوليفاريات الصغرى أو اللابوليفاريات من أي حجم (٩) .

على أنه وكما رأينا هناك شيء كامل التحديد والبساطة في بحث الصراع ، فلقد كشفت البحوث عن بعض دلائل ونتائج متباينة . وصنف ميكائيل هاس البلدان في ثلاث فئات : دستورية وسلطوية وشمولية . وعندما واجهت هذه النوعيات الثلاث للحكومات بنيات دالة على حدوث صراع خارجي ابتداء من أواخر الخمسينات ، اكتشف هاس أن الأنظمة السلطوية قد أثبتت تربفها على عرش الملك الاصطلاحي في المسائل الخارجية ، وكشفت الحكومات الدستورية عن أدنى مسلك في هذا الشأن ، واحتلت الحكومات الشمولية موقعا وسطا بين الطرفين الآخرين . ومع ذلك ، فلم تكن أية صلة من الصلات الاحصائية قوية تماما (١٠) . فضلا عن ذلك ، فقد عانت دراسة هاس من بعض القصور : أولا ، لأنها اكتفت بدراسة فترة محدودة من الزمان (١٩٥٥ - ١٩٦٠) بالمقارنة بدراسة « كاو » . ثانيا - أنها لم تتجه اتجاها مباشرا الى البحث في مسائل التورط في الحرب ، ولكنها بحثت - بدلا من ذلك - السلوك

الصراعى بوجه عام (والذى لا يتضمن الحرب وحدها ، ولكنه يضم أيضا مسالك صراعية خارج الحرب مثل الاحتجاجات الدبلوماسية والعقوبات . . الخ) وثالثا - شح نتائجها الاحصائية .

وثمة دراستان أخريان قام بهما ويلكنفيلد وزينيس وسالمور وهرمان أثبتتا أيضا وجود اختلاف فى أفعال المشاركة فى الصراع بين الديمقراطيات والأوتوقراطيات (١١) ، وكما هو الحال فى دراسة هاس لم تكن النتائج الاحصائية قوية للغاية ، فقد ذكرت فيها الحرب ضمن أنواع أخرى من المسالك الاصطدامية . واتسمت كشوف هذه الدراسات الثلاث الأخيرة بتوافقها ، ولكنها اتسمت أيضا بضعفها وتضاربها . وهكذا تكون هذه الموجة الأولى من البحث فى هذه المشكلة ، قد فشلت فى الاهتمام الى علاقة قوية بين الحكومة الديمقراطية والسلام ، ومع هذا فقد دفعت الجاذبية الأيديولوجية للنظرية الى المزيد من البحث فى الارتباط بين الديمقراطية والسلام .

وعاد الجدل مرة أخرى فى الثمانينات عندما عثرت الدراسة التى أجراها ر . ج . راميل على تأييد جوهري للنظرية (١٢) ، فقد اكتشف راميل بالنسبة للسنوات الواقعة بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ أنه كلما زاد نصيب الدولة من الليبرالية أو الحرية ، قل التجاؤها للعنف فى المسائل الخارجية ، أو كلما تضاءلت الحرية فى الدولة ازداد مقدار العنف ، واتضح صديق هذه النتيجة سواء أكان المتغير المستقل مقياسا لشدة الصراع الخارجى أم سينات الحرب وحدها . وعندما امتد النطاق التثليدى لمجالات ممارسة الدول الحرة لحريتها ، ولم يعد يقتصر على وجود الحقوق السياسية والحريات المدنية ، بل أصبح يضم أيضا الحرية الاقتصادية (حرية السوق) بدت العلاقة ربما أقوى .

وجنح علماء آخرون الى الاختلاف بعد أن لاحظوا عدة مشكلات فى بحث راميل . فلم يهتد مرة أخرى تحليل ستيف شان للحقبة الواقعة بين ١٨٦٦ و ١٩٨٠ فى عملية موسعة لدراسة سنجر وسمول الى علاقة قوية تربط بين نوعية الحكومة والتورط فى الحرب (١٣) . اذ لا تحرم الديمقراطية تحريما قاطعا الدول من شن الحرب أو من مساندة من يحاربون . والأهم من ذلك هو أن « شان » اكتشف اختلافا بينا فى سلوك الحرب بعد ١٩٧٣ . فلقد اكتشف علاقة موجبة بين الحرب والديموقراطية فى الفترة بين ١٨١٦ و ١٨٧٢ ، وتبين من وجود معامل ارتباط عال بين الديمقراطية والحرب ، أى عكس ما تنبأت به النظرية ! ، ولكن هذه العلاقة انعكست

فى الحقبة بين ١٩٧٣ و ١٩٨٠ ، وتمخضت دراسة عالم آخر للحقبة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠ عن نتائج مماثلة نوعا . وبوجه عام يمكن القول بعدم وجود علاقة قوية بين التورط فى الحروب ونوعية الحكومة الا أن هناك اختلاف الحقبة (من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٤) والحقبة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ . وتروحي هذه النتائج بأن اعتماد راميل فى بحثه على الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ كان المسئول عما اهتدى اليه من نتائج . وتبدو الفترة الأحدث متنافرة بمقارنتها بالعهود السالفة . ويستخلص العالم ويد من ذلك « أن أدلة راميل المستحدثة - قد غزرت الفكرة التى تعتقد أن الديمقراطيات أقل تورطا فى الحرب فى الأغلب فى أواخر السبعينات » (١٤) .

ويضيف تحليل مورجان وكامبل الى المشاحنات التى اتخذت طابعا عسكريا بين ١٨١٦ و ١٩٧٦ دليلا جديدا ، فبدلا من أن يركزا على الديمقراطيات فى ذاتها ، فانهما اهتمتا بوجود (أو عدم وجود) القيود البنيوية وقدرة الحكومة على اتخاذ قرارات الحرب . وتتضمن مثل هذه القيود السياسية مسئولية الزعيم أمام هيئة منتخبة ووجود منافسة سياسية والاشتراك مع السلطة الحاكمة فى قرارات الحرب والسلام . واكتشفا تعرض احتمال الحرب للنقصان الطفيف بعد ازدياد القيود على صنع القرار الحكومى ، ولكن العلاقة لم تكشف عن نتائج ذات يال ، واستنتجا عدم أهمية القيود أو الكوابح فى البنيان السياسى فى تقرير هل تساعد المشاحنات العسكرية على تصعيد الحرب (١٥) . وهكذا يكون عدد من الدراسات الحديثة قد دحض اعتقاد راميل ، وساند النظرة التقليدية التى تعتقد أن نوعية الحكومة ذات تأثير حين على ميل البلد للحرب .

ومع هذا فان أحد كشوف راميل لم يتعرض للتحدى ، ان اقتراحه عن الحرية المشتركة (*) ، ويتضمن القول بأن الأنظمة الليبرالية (الديمقراطية) تستبعد استبعادا متبادلا للعنف ، الذى لن يحدث الا اذا كانت احدها محرومة من الحرية . واكتسب هذا الرأى - كما يبدو - تأييدا كاسحا من العلماء (١٦) . ومن خلال السنوات الخمس الواقعة بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ لم يهتد راميل الى أى مثل للعنف بين أية دولتين تتمتعان بالحرية السياسية ، أو بين أية دولتين من الدول التى توصف « بالحرية » ، يعنى تتمتعان بالحرية السياسية والحرية الاقتصادية على السواء (١٧) .

وأثبت تحليله أيضا عدم رد ذلك الى التجاور الجغرافى بين الدولتين الليبراليتين . وبالمثل اكتشفت دراسة سنجر وسمول التى فحصت خمسين حالة من الحروب بين دولتين فى الفترة بين ١٨١٦ و ١٩٦٥ مثلين « هامشيين » فحسب للحرب بين دولتين ديموقراطيتين : عندما انضمت فنلندة الى ألمانيا لمحاربة الاتحاد السوفيتى والحلفاء الديموقراطيين ابان الحرب العالمية الثانية ، وعندما هاجمت فرنسا المتضخمة جمهورية روما التى لم تدم سوى ايام قليلة (١٩٤٩) (١٨) . واذا غضضنا النظر عن الاستثناءات الهامشية، فسنرى عدم حدوث حرب حقيقية بين الديموقراطيات فيما ينوف عن قرن ونصف من الزمان (١٩) ، والحق أن أحمد المحللين قد استنتج الاعتقاد بأن الافتقار الى أى حرب بين الديموقراطيات يعد أقرب شيء بين أيدينا لما يعتبر قانونا تجريبيا فى ساحة العلاقات الدولية ! (٢٠) .

أما لماذا يحدث هذا ، فأمر غير واضح كلية ، اذ تكاد توقعات الحرب والتهديد بالحرب بين الديموقراطيات يقل أو يخف مؤكدا بفضل الاشتراك فى ثقافة سياسية واحدة ، وبفضل الهوية والتعاطف المتبادلين بين شعبين متساويين فى القوة وصلات النخبة بالنخبة ، وقدرة جماعات المصالح داخل هذين البلدين على افشاء ائتلاف بين الأمم ، وبفضل زيادة شيوع الاتصالات وزيادة الادراك الموجب المتبادل .

على أية حال ، فان صحة مبدأ الحرية المشتركة يسوقنا الى الاعتماد بأن ما يكبح جماح الحرب أو يشعلها (اذ تتساوى الديموقراطيات واللاديموقراطيات) فى الميل للعدوان ، لا يرتد الى نوعية النظام السياسى فى ذاته ، وبندلا من ذلك ، ظهر لنا عامل مهم آخر هو الفاصل السياسى . فبالاستطاعة ربط ميل أية دولة من الدولتين للقتال الى اختلاف النظام السياسى . وهذا ينقلنا الى مستوى مغاير من التحليل ، اذ يتكهن مبدأ الحرية المشتركة ، بما سيكون عليه السلوك المتبادل بين أية دولتين ، كما أن له دورا فعالا فى المستوى الثنائى للتفاعل وليس فى مستوى الدولة - الأمة .

النظام الاقتصادى - الرأسمالية والامبريالية :

لقد انخدع جون هوبسون الاقتصادى البريطانى بنفس المشكلة التى فرغنا من مناقشتها . فلما كان من المؤمنين بالديموقراطية ، فلا غرو اذا رأى نفسه مضطرا الى التحدث عن سبب تورط البلدان الديموقراطية - خصوصا بلده بريطانيا - فى الامبريالية ، يعنى التوسع العدوانى الذى يهدف الى انشاء مستعمرات أجنبية . وجاءت اجابته بأنه بالرغم من اعتناق

النظام السياسي البريطاني للديموقراطية ، الا أن نظامه السياسي نظام رأسمالى (٢١) . فالمشكلة اذن غير موجودة فى طبيعة النظام السياسى ولكنها قائمة فى طبيعة النظام الاقتصادى .

فمن رأيه أن الامبريالية قد جاءت نتيجة لسوء التوافق فى النظام الرأسمالى فكان البلدان الرأسمالية تعاني من أعراض غير صحية مزمنة من تأثير الافراط فى الانتاج ، والتفاوت فى توزيع الثروة الاقتصادية ، وانخفاض مستوى الاستهلاك وفائض رأس المال والكساد المسمى . فعجلات الانتاج تدور بسرعة ، ولكن السواد الأعظم من الشعب ، بعد تخفيض أجورهم تمشياً مع رغبة الرأسمالى فى زيادة أرباحه يفتقر الى القدرة على شراء السلع ، أى أن الانتاج يفوق الطلب ، ويمتلك أصحاب المصانع فائض رأس المال .

وبالمقدور معالجة هذه المشكلات باتباع جملة سبل . فبوسع النخبة الاقتصادية اختيار إعادة توزيع الثروة عن طريق الأجور المرتفعة ، أو بمقدور الحكومات إعادة توزيع الدخل اعتماداً على جباية الضرائب وسياسة الانفاق ، وبذلك يرتفع مستوى المعيشة ، وتزداد قدرة المستهلك على الطلب . ولكن الرأسمالية اختارت بدلاً من ذلك استثمار فائض رأس مالها فى الخارج ، وآثرت بذل الجهد فى زيادة الكسب من الأسواق الأجنبية المستحدثة ، التى تباع منها فائض الانتاج ، واختارت الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية الزهيدة الأجور لزيادة تخفيض تكاليف الانتاج ، واختارت السيطرة على الاراضى الأجنبية يساورها الامل فى تأمين المواد الخام الضرورية . ولما اكتشفت الحكومات صعوبة مساعدة النخبة فى هذه المحاولات الاقتصادية ، ظهرت سياسة الامبريالية (٢٢) .

وقدم هوبسون بينات تثبت عدم تحقيق الامبريالية لأى كسب للاقتصاد بوجه عام . فلقد جرت فى ذيلها تكاليف كبيرة ومخاطر هائلة ، بينما لم تحقق أكثر من عائد متدن ، فالواقع أنها كانت سياسة تجارية سيئة . ولو صح ذلك ، فمن الذى جعلها « موضحة » العصر ؟ ويرد هوبسون على ذلك بالقول بأنها كانت مصدر نفع لقلّة من الجماعات القوية وأصحاب الحيتية كصناع السفن والمشتغلين بصناعات التصدير وأصحاب البنوك الدولية ، والمستثمرين وتجار السلاح انهم أولئك الذين وصفهم الرئيس ايزنهاور بعد عشرين سنة من موت هوبسون « بأنهم رابطة المستفيدين من الصناعات الحربية » ، وتمكن هؤلاء النخبة من استحثاث الحكومة على اتباع سياسة استعمارية لتحقيق النفع للأقلية ، اذ كانت

السياسة الامبريالية أساسا » سياسة توسعية للتفريغ عن الطبقة انراقية خارج البلاد » (٢٣) ، وحولت الصفوة فى الدول الرأسمالية الديمقراطية الى خزى ، بعد أن سيطرت مصالح الأقلية على الارادة العامة .

كل هذا يدعونا الى التساؤل عن علاقة الامبريالية والاستعمار بالحرب بين الدول ؟ والاجابة هى لا شىء ، عندما يكون العالم مؤلفا من قلة نسبية من الدول الرأسمالية التى تحسن التصرف ويملك كل منها العديد من الفرص للاستثمار والتجارة خارج حدوده . أما اذا كان العالم مختلفا عن ذلك ، فان هناك أشياء كثيرة يمكن أن تقال عن علاقة الامبريالية بالحرب بين الدول ، ففي العالم الذى تكثر فيه البلدان الرأسمالية تعنى الامبريالية التنافس الاقتصادى بين الدول المتنافسة ، وتسعى كل دولة للانفراد بالسيطرة على الأسواق والمواد الخام ومصادر العمالة الرخيصة والقواعد البحرية وفرص الاستثمار . وفى بعض الحالات لن يكون بمقدورها الحصول على ذلك الا على حساب دول رأسمالية أخرى ، ويؤدى الصراع الاقتصادى فى نهاية المطاف الى حدوث الصراع العسكرى .

ولما كانت المشكلة وفقا لما يراه هوبسون تكمن فى طبيعة النظام الاقتصادى (وتأثيره على النظام السياسى) ، فان الحل المنطقى يقتضى تغيير النظام السياسى ، ويذكر هوبسون أنه بعد ظهور الاشتراكية (التى ظهرت للوجود من خلال عملية تطورية برلمانية) قد ينتهى أمر الامبريالية ويستطاع تفادى وقوع الحروب ، وبعد أن يزداد النظام الاقتصادى اقترابا من تحقيق المساواة ، سيزداد النظام السياسى اتساما بالروح الديمقراطية ، وتنزع الى التقلص قدرة الصفوة الاقتصادية التى تحتل مواقع استراتيجية معينة على السيطرة على السياسة الحكومية ، وتتضاءل الحاجة للاستثمار الأجنبى بعد اتساع السوق المحلية أو الداخلية . فبجهد تحقيق الديمقراطية الحقبة سيغدو بالامكان اتباع العقل والتعاون السلمى .

واحتضن فلاديمير اليش أوليانوف (المعروف أكثر من ذلك باسم لينين) معتقدات هوبسون ، كما نقل أيضا من بعض الكتاب الماركسيين أمثال هلفروينج وكاوتسكى وباكونين ، ووضع نظريته فى الصراع الدولى فى كتابه عن الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ١٩١٦ (٢٤) . وبينما اعتقد هوبسون أن الامبريالية تترد الى اساءة توافق فى النظام الرأسمالى ، وأنه بالامكان الحيلولة دون وقوع الحروب الامبريالية ، اعتقد لينين أن الامبريالية نتيجة محتومة للمرحلة الأخيرة من تقدم الرأسمالية .

واعتقد لينين أن النظام الاقتصادي الرأسمالي محكوم عليه بالانقراض أو الموت ، لأن تدنى معدل الربح يتطلب التوسع الاقتصادي باتباع الطريق الذى وصفه هوبسون مما يجعله عاجلا أو آجلا فى حاجة للحرب . فليس التوسع الاقتصادي الخارجى مسألة تخضع للاختيار ، انها ضرورة ، وعندما تتبع الدولة سياسة امبريالية ، فانها تكون قد فعلت ما يتحتم عليها فعله لمواجهة الازمات المحتومة التى تتولد عن الرأسمالية .

ولم يختلف تفسير لينين للحرب كثيرا عن تفسير هوبسون . فهناك توافق بين الاثنين فى رد السبب الى أزمة النظام الرأسمالى : فائض الانتاج ، وانخفاض الاستهلاك ، ويجادل لينين بالقول بأن السنوات الأخيرة للرأسمالية كمرحلة من مراحل التاريخ ستتميم بطابع « الرأسمالية المالية » أو « الاحتكار الرأسمالى » . وفى هذا الموقف سيزداد تركيز التحكم فى الاقتصاد فى أيدي جماعة من الممتلكين الذين سيتناقصون يوما بعد آخر ، وأهم هذه الأوليغاركيات المشتركة هى المؤسسات المالية والمصرفية . ويتوازى مع اعتقاد لينين باعتماد ازدياد النمو الاقتصادي على تصدير فائض رأس المال (يعنى الاستثمار الأجنبى) ويتقدم الرأسمالية الاحتكارية تبدأ الشركات العملاقة فى تقاسم العالم ، وتصبح الحكومة أداة لخدمة الطبقة الرأسمالية نتيجة « لاختلاط الدولة برأس المال » .

ان أى شئ يسوق الى الشئ الآخر . فاذا سلمنا بالوجود المتانى للعديد من الدول فى المراحل الأخيرة من الرأسمالية ، فسيصبح من الضرورى فى نهاية الأمر أن تقاتل الدول الرأسمالية بعضها البعض للسيطرة على الأسواق الخارجية الدائمة التناقص ، وعلى الموارد وفرض الاستثمار . لقد تحولت العلاقات الاقتصادية الدولية الى مباريات لا يكسب فيها الرابحون الا ما يخسره الخاسرون ؛ وغدا العالم أشبه بفطيرة ذات حجم محدود ، لا تحتوى على غير القليل من المساحات الصالحة للتوسع الاستعمارى ، وبمجرد تقسيم الفطيرة بين المتنافسين فان أية دولة ترغب فى التوسع (أى فى زيادة نصيبها من الفطيرة) لن يكون بمقدورها ذلك الا على حساب نصيب أية دولة أخرى .

ولما كانت الدول الرأسمالية تتسع بمعدلات مختلفة من النمو ومن نقاط بدء مختلفة ، فلا مفر من أن تتفوق بعضها اقتصاديا (وعسكريا بالتحية) على الدول الأخرى . ان هذا هو قانون التقدم الرأسمالى المتقطع أو التفاوت ، فالتنافس الاقتصادي يدفع - طبيعيا - الدول الرأسمالية الأقوى لاستغلال الدول الرأسمالية الأضعف ، والنتيجة بالطبع هى

الحرب ، ولا مناص من حدوث هذه النتيجة من وجهة نظر لينين . فلا مناص من أن يؤدي منطق الاحتكار الرأسمالي - ومؤداه حتم استمرار الدول الرأسمالية في التوسع أو التدهور - الى الامبريالية ، ومن ثم الى الحروب بين الامبرياليين .

وجاء حل لينين مختلفا اختلافا مهما عن حل هوبسون . فمن المتعذر تأمين السلام الا بتصفية الدول الرأسمالية وخلق عالم من الدول الاشتراكية . ومع هذا فان النقلة من الرأسمالية الى الاشتراكية لن تتم بسلام عن طريق الانتخاب . فالأرجح هو أن تكون الثورات الاشتراكية أداة هذا التغير . ومع هذا ، وكما بين كينيث وولتس ، فهناك بعض البلبلة فيما يتعلق بما يحقق السلام بالفعل ، هل هو تصفية الرأسمالية أم القضاء على الدول (٢٥) ، فهناك اتصال بين الشيئين عند الماركسيين ، لأن المرحلة الاقتصادية للتاريخ التي ستحل محل الرأسمالية ستتطور في نهاية الأمر ، وتتحول الى الشيوعية . وهي مرحلة من التطور « تختفي فيها » الدولة ، كما أشار ميكائيل هاس :

« لقد اتضح أن أكثر الأنظمة السياسية مسالمة هي الأنظمة التي بلا حكومة مرتبة على الإطلاق ، يعنى الغالية من النخبة الذين يرغمون الآخرين على القتال ، وبذلك لا تكون هناك دول تهاجم أو يدافع عنها » (٢٦) .

نقد النظريات الامبريالية

فكيف استطاعت نظرية هوبسون ونظرية لينين توطيد أقدامهما ؟ وهل ثمة دليل يثبت نزوع البلدان الرأسمالية على الاقدام على الحرب بدرجة تبوق البلدان الاشتراكية ؟ لابد من ذكر عدة ملاحظات :

أولا - يتركز جوهر النظرية على القول بأن انخفاض الاستهلاك في الداخل والانبهار بالأرباح الهائلة عن طريق الاستثمار الأجنبي وراء الامبريالية (والحرب بالتبعية) ، ولكن هناك عدة سبل أخرى لمعالجة المشكلات الاقتصادية ، كما أشار هوبسون . فمثلا بالاستطاعة ضخ الطلب الداخلي اعتمادا على إعادة توزيع الثروة حتى تتوافر لأبناء الشعب قوة شرائية أكبر ، ان القرار المتعلق بما يتبع في سياسة الخيار بين عدة أشياء مسألة تخص السياسة الحكومية ، وكما أشار كينيث وولتس : ليست الأحوال الاقتصادية كافية لتحقيق النتيجة ، لأن الغلبة في هذه المسألة للمؤثرات السياسية وليست للمؤثرات الاقتصادية (٢٧) .

ثانيا : بعكس ما ارتآه لينين فان الرأسمالية تحتاج الى سياسة سلام لأن الحرب تحدث اضطرابا فى التخطيط الاقتصادى ، وتتلغ الأرض ، وتضر الهالة ورأس المال مما يجعل تحقيق الربح غير مؤكد ، وأيضا تعوق التجارة وتستنفد المواد النادرة ، ومن ثم يصح القول بتعارض الحرب مع الانتاج ولذا علينا أن نتوقع معارضة نخبة رجال الأعمال لها . فإذا كان سياق القول بأن أ (وتعنى هنا الرأسمالية) تؤدي الى ب (يعنى الحرب) وأن أ تؤدي أيضا الى ج (السلام) ، فسيصح احتمال القول بعدم صحة الحلاقتين كقاعدة عامة على السواء .

ثالثا : على الرغم من أن معظم البلدان قد اتبعت سياسة امبريالية فى أواخر القرن التاسع عشر الا أن بعضها لم ينتج أى فائض فى رأس المال . وهناك الكثير من البلدان لم تصدر سوى القليل الى مستعمراتها . فكما أشاء فيلدهاوس : « لقد أخطأ هوبسون ولينين عندما زعما أن نسبة كبيرة من استثمارات انجلترا وراء البحار ذهبت الى تلك الأجزاء المتخلفة من أفريقيا خلال فترة الاستعمار واغتصاب الأرض بعد ١٨٧٠ » (٢٨) . فقد استثمرت انجلترا نصف رأس مالها خارج المستعمرات ، واتجهت معظم الاستثمارات الى الولايات المتحدة ، وجاء ترتيب فرنسا الثانية أو الثالثة فحسب فى الاستثمار فى مستعمراتها (٢٩) .

ولما كان أغلب الاستثمار الرأسمالى خلال فترة الاستعمار قد ذهب الى بلدان رأسمالية أخرى (كما هو الحال الآن) ، وليس الى المستعمرات ، ولما كانت معظم التجارة الرأسمالية قد تمت مع دول رأسمالية أخرى ، فيبدو من المناسب أن نستخلص من ذلك أن المستعمرات كانت قليلة الأهمية نسبيا فى النمو الاقتصادى للبلد الرأسمالى الأم . ولو صح ذلك ، فسيكون من غير المنطقى أن تتفاعل القوى الكبرى من أجلها . وليس من شك ، أن الثقافس الاستعماري لم ينته عادة بالحرب ، وإنما بالتعايش والتفاوض بين مواطن التأثير . وإذا استثنينا حرب البوير تكاد جميع الصراعات حول المستعمرات أن تكون قد حسمت عن طريق الدبلوماسية (٣٠) .

رابعا : على الرغم من انشغال معظم الدول الرأسمالية فى الامبريالية ، الا أن بعضها لم يتورط فيها قط . فما الذى يمكن أن يقال عن الاتجاه المسالم لدول رأسمالية كالسويد وسويسرا ؟ ومن جهة أخرى ، فإن بعض الدول الامبريالية المهمة لم تكن رأسمالية ، ولم تكن تنتج فائضا فى الانتاج . كاليابان وروسيا على سبيل المثال (٣١) . فلدينا موقف

هنا نرى فيه عدم اتصاف جميع الدول الرأسمالية بالامبريالية ، وعدم اتصاف جميع الدول الامبريالية بالرأسمالية ، ومن هنا فإن علينا أن نستخلص من هذا أن الرأسمالية ليست شرطا ضروريا للامبريالية ، أو أنها شرط كاف لذلك .

خامسا : لقد كشفت الدول الاشتراكية ذاتها عن ميول عدوانية . وشهد نصف القرن الأخير غزو السوفيت لبلدان البلطيق ١٩٣٩ ولفنلند (١٩٣٩) والمجر ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨ وأفغانستان ١٩٧٩ ، وهاجمت الصين التبت ١٩٥٦ والهند ١٩٦٢ وفيتنام ١٩٧٩ ، وهاجمت فيتنام كامبوديا ١٩٧٥ ، وحارب السوفيت والصينيون في اصطدامات حدودية جديدة ، وغزت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية ١٩٥٠ ، وتنازع الاثيوبيون والصوماليون حول أوجادين ١٩٧٧ . فمن بين ٦١ صراعا دوليا (في الفترة بين ١٩٤٥ - ١٩٦٧) شاركت الأنظمة الاشتراكية في ١٥ منها ، أي ٢٥٪ تقريبا . ويمكن مقارنة هذه الحالة بحقيقة كون ١٥٪ تقريبا من جميع البلدان تتبع الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية .

سادسا : لابد أن يكون واضحا أن الامبريالية والحرب قد حدثتا قبل عصر الرأسمالية ، وأن الأوضاع الاقتصادية والزراعية عند العديد من الدول في الماضي والحاضر لم تحل بينها وبين اتباع سياسات عدوانية توسعية . فالامبريالية أقدم من الرأسمالية ، وحدثت هذه الحالة وولتس على القول بأن لدينا موقفا فريدا (وغير مرض بئانا) توجد فيه نظرية سببها (الرأسمالية) التي هي أصغر سنا من نتائجها (الامبريالية والحرب) (٣٢) .

سابعاً : ليس من شك أن الدول الرأسمالية قد تورطت الى حد كبير في الحرب في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، ولكن انشغال مثل هذه الدول بالتوسع والحرب لا يعنى أنها أقدمت على ذلك بحكم اتباعها للنظام الرأسمالي ، فربما لا تحتاج الرأسمالية الى التوسع الاقتصادي أو النمو حتى يتسنى لها الاستمرار في البقاء . وما قد يكون الأرجح - كما ذكر وليم أبلمان وويليامز مؤسس المدرسة التصحيحية لتاريخ أمريكا هو أن الزعماء السياسيين والاقتصاديين في البلدان الرأسمالية قد اعتقدوا احتياج الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية للنمو ، وعملوا وفقا لذلك (٣٣) . على أن عليك أن تلاحظ أن هذا التفسير يعيدنا الى المستوى الفردي للتحليل .

وأيضاً وكما يشير وولتيس ، ولما كانت معظم البلدان المتقدمة قد مارست الرأسمالية ، فإن علينا أن نتساءل هل اتصفت الدول المتقدمة بالامبريالية لأنها رأسمالية ، أم أن الأصح أنها أصبحت كذلك بحكم تقديمها كقوى كبرى تكنولوجياً ؟ هل جاءت الامبريالية كنتيجة للرأسمالية المتقدمة ، أم أن الرأسمالية والامبريالية كليهما مجرد مظهرين للتطور المتقدم ؟ (٣٥) .

دورة الأعمال : فترات الرخاء والانتعاش وفترات الكساد :

هناك اعتقاد سائد بين العموم عن ميل الشعوب لخوض الحرب إبان فترات الكساد الاقتصادي والشعور بالتوتر . ويتخذ تفسير هذه الظاهرة المشهورة أشكالا شتى :

أولاً : ترى بعض النظرات أن الشدائد الاقتصادية تحدث ضغوطاً على الزعماء السياسيين للتوسع الاقتصادي عن طريق البحث عن أسواق أضعف لمنتجاتهم واستثماراتهم ، أو تدبير السبل لزيادة مصادر الانتاج . وهي عملية تسوق في نهاية المطاف إلى الحرب . ولعل هجوم العراق على الكويت حتى تتمكن من السيطرة على احتياطياتها من النفط ، ولكي تتخلص من ديونها إلى الكويت هو مجرد أحدث الأمثلة التي ترتكن إلى مثل هذه الدوافع .

ثانياً : يقال أيضاً إن الزعماء القوميين يسعون للحرب اعتقاداً منهم أن هذا الاجراء سيحرك الاقتصاد بفضل ما سيحدثه من زيادة في الموارد والوظائف . وبعبارة أخرى ، من المعتقد أن الحرب ذاتها لها أثر نافع على الاقتصاد .

ثالثاً : أثناء الفترات الاقتصادية العصيبة قد تسعى النخبة السياسية للحرب كوسيلة لتحويل الانتباه عما تعانيه الجماهير من ويلات في الداخل . وما من شك أن الظروف الاقتصادية القاسية في الأرجنتين هي التي ساقطت إلى صدور القرار بغزو جزر الفوكلاند / مالايفينا ١٩٨٢ (وستتناول هذا التفسير الأخير الذي سميناه نظرية كبش القداء فيما بعد في هذا الفصل) وأخيراً يحتمل أيضاً أن يكون الزعماء السياسيون أكثر استعداداً للمخاطرة أثناء عهود التوتر الاقتصادي المفاجئة (٣٥) .

ربما قيل إن الديموقراطيات الصناعية قد تتأثر بصفة خاصة من المواقف الناجمة عن المحن الاقتصادية كتعرض الرؤساء الأمريكيين للخطر

وللعقاب في الانتخابات عندما تكون الحالة الاقتصادية معاكسة . وهذا مثل معروف جيدا . ومن المفهوم أيضا أن شعبية الرئيس في الداخل قد ترتفع عندما يقدم على اتخاذ القوة في مواجهة الدول المنافسة . وأشار « أوستوم » و « جوب » إلى أنه إبان الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ، شاع استعمال القوة في المسائل الدولية من قبل الرؤساء أثناء الفترات الاقتصادية الغثة (كما تبين في دليل البائسين) الذي ربطت مادته بين عدد المتعطلين والتضخم (٣٦) . ويتبين من بحث لبروس روسيت وجود بعض ما يبرر الاعتقاد بوجود علاقة في القرن التاسع عشر ، والقرن العشرين بين الانكماشات الاقتصادية ومشاركات أمريكا في « الحلافات ذات الطابع العسكري » . ولعل الجمع بين الأداء الاقتصادي الهزيل وسنوات الانتخابات في الولايات المتحدة مؤشر أفضل للتورط في المشاحنات الدولية . ومع هذا فلا يبدو أن هناك علاقة بين وهن الأموال الاقتصادية والحرب بين الدول في ذاتها (٣٧) .

ويؤيد عديد من العلماء وجهة النظر المخالفة بأن كوامن الدورة الاقتصادية لا تثير النزاع الدولي ، ولكنها تساعد بدلا من ذلك على كبح السعى نحو الحرب . وطرح بليني هذه الفكرة كعامل أساسي في الحيلولة دون محاولة النمسا إعادة الاستيلاء على شيليزيا ١٧٤٩ وللمهال الغزو الياباني لكوريا (٣٨) . والواقع أن عبدا كبيرا من المحللين لا يرون أن الكساد هو الذي يسوق للحرب ، وإنما يرجع ذلك إلى الانتعاش ! . وبعبارة أخرى ، فإن الحركة الصاعدة لدورة العمل ، لا الحركة الهابطة هي التي ترتبط غالبا بالحرب . ولا يستبعد أن تكون أشهر حجة هي التي أوردها ماكفي الذي نشر ١٩٣٨ دراسة عن آثار دورة العمل خلال ٦٢ سنة (من ١٨٥٠ إلى ١٩١٤) . ولم يتورط البريطانيون في أكثر من ثلاثة من هذه الحروب . ولكن يفترض أن التقلبات التي تعرض لها الاقتصاد الانجليزي قد عكست إحدى دورات العمل الحقبة ، وبذلك بررت الاستعانة باحصائيات الاقتصاد الانجليزي لفهم المسلك الحربي للعديد من البلدان . فعند الموازنة بين الاحصاءات السنوية للعمل ونفوب الحرب ، استخلص القول بأن الحروب ترجح كفتها عندما تكون حالة الانتعاش الاقتصادي في آخر مراحلها (٣٩) .

واكتشفت دراسة حديثة العهد للدورات الاقتصادية العالمية (سماها المؤلف « الدورات الطويلة ») والحرب بين ١٤٩٥ و ١٩٧٥ لجوشيا جولدستين وجود ارتباط قوى ومتوافق بين شدة الحرب وحركات الصعود الاقتصادي (٤٠) . فعلى الرغم من أن الحرب قد وقعت في عدد متساو على وجه التقريب خلال التاريخ في مراحل الصعود والهبوط إلا أن الحروب الشديدة وقعت في فترات الصعود . فبين ١٤٩٥ و ١٩١٨

كانت كل ذروة من ذرى شدة الحرب تقع عند الاقتراب من نهاية مرحلة صعود اقتصادى .

فلماذا يوجد ارتباط بين الانتعاشات الاقتصادية والحرب ؟ ربما رجع ذلك الى أن الأسباب الكامنة للخصومة كانت قائمة لسنوات عدة ، غير أن الحكومات مارست عملية كبجها ابان فترات الانتكاس الاقتصادى ، ولم يحدث اقدم على الحرب الا عندما بينت حركة الصعود الاقتصادى أن الحرب ستكون مجدية ماليا مما يساعدها على الاشتراك فى عمل عسكري . ويرى جولدستين أن الحروب الكبرى لا تحدث الا عندما يكون بمقدور البلدان تحمل أعبائها ، يعنى بعد فترة ممتدة من النمو الاقتصادى المستقر (٤١) . ويتعين أن يلاحظ أن هذه التفسيرات لم تطرح فيها التقلبات الاقتصادية كسبب فعلى للحرب ، ولكنها طرحت كعامل مساعد على نشوب الحرب . وربما أدى الربط التاريخى بين الحروب وحركات الصعود الاقتصادى الى تعميم الأسباب الحقيقية للحرب ، التى يمكن العثور عليها فى الفترة السابقة للتدهور الاقتصادى (٤٢) .

وكثيرا ما تجرى أيضا تفسيرات سيكولوجية للعلاقة بين الحرب والتقلبات الاقتصادية . وليس من شك أن ماكهى وبلينى ، وأيضا جولدستين قد اكتشفوا وجود ارتباط بين الانتعاشات الاقتصادية والحالة العامة للتفاؤل التى تعتبر السبب الحقيقى للحرب ويعتقد بلينى :

« عندما تتدهور التجارة وتزداد البطالة تنجح روح الحكومات الى الحذر والقلق وارتقاب الشر . ويؤدى تناقص الدخل وارتفاع المطالب بتقديم العون للدولة الى تعكير صفو المزاج . ومن جهة أخرى ، عندما يسود الانتعاش ويزداد الثراء - وتعد هذه الفترة أخطر الفترات التى تهدد السلام - يظهر احساس بالتسيّد على البيئة (٤٣) » .

ويصف بلينى فى هذا الرأى المزاج القومى الجماعى ، وتتلون أحكام الزعماء السياسيين والكافة بهذا الشعور المتفاؤل (٤٤) . ويعتقد بلينى أن هذا الشعور المتفاؤل ، كان ملحوظا عند بدء حرب القرم والحرب الفرنسية البروسية وحرب البوير وغير ذلك (٤٥) .

ويكتشف دكستر بركينز وجود توافؤ بين التجربة الأمريكية وهذا النمط العام . ويعتقد أن هذه المشاعر المولمة بالقتال والمناصرة للحرب فى الولايات المتحدة قد تزامنت هى والانتعاش بعد تقلبات الهبوط الاقتصادى . اذ جاءت حرب ١٨١٢ فى أعقاب التقلب الاقتصادى ، وحدثت لحرب المكسيكية بعد حالة الكساد فى الفترة بين ١٨٣٧ و ١٨٤٢ . ووقعت الحرب الإسبانية الأمريكية بعد عودة الازدهار الذى أعقب كساد ١٨٩٣ ، وجاءت الحرب العالمية الأولى بعد التدهور الاقتصادى (١٩١٣ - ١٩٣١)

الحروب ج ١ - ٢٠٩

ووقعت الحرب العالمية الثانية أثناء حالة الانتعاش الذي أعقب الكساد الكبير في الثلاثينات (٤٦) .

وفحص وليم طومسون بينات دورة العمل في انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة في القرن التاسع عشر ، والقرن العشرين في محاولة لبرهنة افتراض ماكفى / بلينى بوجود الربط الايجابى بين الحرب والانتعاش الاقتصادى (ويشير ماكفى الى أن هناك اتصالا خاصا بين الحرب والمرحلة الأخيرة من الانتعاش ، بينما يربط بلينى بين الحرب وأى طور من أطوار الانتعاش) . ويكتشف طومسون ما يؤيد افتراض ماكفى عن الحروب الاستعمارية لبريطانيا في القرن التاسع عشر . ولا يوجد ما يؤيد الفكرة الأعم لبلينى الا فى التجربة الأمريكية ، التى أثبتت صحة ملاحظات بركينز . وباستثناء حركة عصيان بوكسر نلاحظ أن جميع الحروب الأمريكية التى كانت موضع دراسة قد بدأت أثناء مرحلة توسعية (صعود فى دورة العمل) (٤٧) . وقد حدثت بعض الحروب لفرنسا وبريطانيا فى كل مرحلة من مراحل الدورة .

ويحتمل أن يكون كل ما بمقدورنا قوله عن دورة العمل أنها قد تلعب دورا فى تقدم الحرب ، ولكن آثارها بعيدة عن الوصف بالوضوح . فلقد اندلعت بعض الحروب فى فترات الرخاء ، وشنت حروب أخرى فى فترات الكساد . وليس هناك ما يثبت دور الضعف الاقتصادى والشراء فى الحيلولة دون وقوع الحرب .

القوة والحجم والتقدم :

ثمة حجة طالما ردها الواقعيون مفادها جنوح الدول الضخمة القوية (بغض النظر عن نوعية أنظمتها السياسية أو الاقتصادية) الى ارتكاب جريمة الحرب أكثر من الدول الصغيرة (٤٨) . ويبدو هذا الحكم متجاوبا مع حدوسنا وأحاسيسنا ، لأننا نرجح انقضاى الدول الكبرى على الدول الصغرى أكثر من ترجيحنا حدوث عكس ذلك . ففي عالم الحسابات العقلانية ترجح كفة الكسب للدول الأضخم والأقوى ، وتدخل هذه الحقيقة فى حسابات الزعماء عن تكاليف الحرب وأرباحها ، والنتيجة المحتملة لها . وأيضا يبدو رجحان كفة تورط الدول الأضخم فى المنازعات باعتبارها بوجه عام الأكثر تعرضا للتورط فى المسائل الدولية . فلديها مصالح أكثر وتشارك فى تنظيمات وتحالفات دولية أكثر ، ولديها التزامات دولية أكثر ، ولها قدرة على التصرف فى المسائل الدولية تفوق قدرة الدول الأصغر . ويضاف الى ذلك أنها الأكثر احتمالا للشعور بالمسؤولية عند الاقدام على العمل فى حلبة المسائل الدولية كتعديل ميزان القوة

الدول على سبيل المثال • وزعماء الدول الكبرى يتمتعون بالأرجحية في اتباع الدور الدولي في تصوراتهم التي تصور دولهم كهيئات مسئولة عن حماية التحالفات والدفاع عن الأمر الواقع الدولي وتحقيق النظام الدولي • وهناك مقدار كبير من الأدلة التجريبية التي تنزع الى تأييد الفكرة المطروحة آنفسا • فلقد اكتشف سنجر وسمول في معرض دراستيهما للحروب بين ١٨١٥ و ١٩٦٥ أن البلدان الأكبر والأقوى هي الأكثر ميلا للحرب ، لأن تسعين في المائة من خسائر المعارك وقعت في بلدان مثل بريطانيا وفرنسا وروسيا وتركيا والصين وأسبانيا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة واليابان والنمسا والمجر ، ودارت فيها معارك استمرت معظم سنوات الحرب • وعلى أقل تقدير ، لقد تورطت إحدى هذه الدول الاحدى عشرة في ٧١٪ من الحروب في الفترة موضع الدراسة (٤٩) • ولا يخفى أن القوى الكبرى قد تورطت في صبورة غير متكافئة في الحرب • ففي نفس هذه الحقبة ، استطاعت ٧٧ من مجموعة القوى الصغرى (١٤٤) الافلات من براثن الحرب كلية (٥٠) • وفي أية قائمة للدول التي تورطت تورطا كبيرا في الحرب بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، سنرى أنها لن تتضمن فقط الأعضاء الخمسة للقوى الكبرى في مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم ، ولكنها تضم أيضا لفيغا من المشتبكين في نزاعات في الشرق الأوسط وجنوب آسيا كاليهند وباكستان واسرائيل ومصر وسوريا •

وصف ستيوارت بريمر المنتمين للنظام الدولي من ١٦٢٠ حتى ١٩٦٤ في دليل مختلط يمثل نواحي القوى الديموجرافية والاقتصادية والعسكرية ، واكتشف وجود علاقة قوية اتخذت شكلا مستقيما بين درجة القوة والتورط في الحرب • فلقد تورطت الدول ذات الامكانيات الأكبر في أغلب الحروب ، كما كانت لها المبادرة في اشعال عدد من الحروب يفوق العدد الذي أشعلته الدول الأقل قوة • فكلما نقصت قوة الدولة رجحت كفة عدم تورطها في الحرب • والدول التي تشغل المراتب من ١ الى ٥ كلن متوسط اشترافها في الحرب مرة كل عشر سنوات ، بينما جاء ترتيب الدول التي تخوض غمار الحرب بمتوسط من كل سنة من ٤١ الى ٤٥ ، ومن ٤٦ الى ٥٠ (٥١) •

واستعان ميكائيل هاس بمستحققات هيئة الأمم المتحدة في تصنيف الدول في أربع فئات تبعا لدرجة الثراء (اذ ترتكن تقديرات الأمم المتحدة على قدرة الدولة على الدفع مما يمنحها ترتيبا متقدما في تقدير مكانتها المالية) ، وبينت النتائج أن أغنى البلدان هي الأعلى مرتبة في الصراعات الدولية المهمة ، ويهبط مقدار الصراع الخارجي الذي يتعرض له البلد هبوطا متناسبا مع مستواه من الثراء • ولما كانت الدول الثرية غالبا

ما تكون أيضا الدول الأقوى عسكريا لذا يعد هذا الدليل معيارا حسنا للعلاقة بين القوة والصراع (٥٢) .

ربما يبدو من غير المألوف في ميدان نظريات العلاقات الدولية العثور على نتائج أحادية الجانب بصفة كاملة ، ولا يعد البحث في العلاقة بين القدرات القومية والحرب استثناء لهذه القاعدة (٥٣) . ونم يهتد مشروع راميل الذي اعتمد فيه على حجم الدول (*) ، وفيه درس المسائل الدولية في الحقبة بين ١٩٥٥ و ١٩٥٧ على خصائص مثل حجم البلد وقدراته العسكرية من جهة ، ومسلكه في الصراع الدولي (أى في أنواع شتى من الأفعال الاصطناعية في الناحيتين العسكرية وغير العسكرية) ، من جهة أخرى ، وبينت دراسات عديدة أخرى لفترة الحرب العالمية الثانية ، أنه بينما توافر للبلدان الأكثر تقدما نصيب أكبر من عدد المسالك الصراعية (التى تضمنت حروبا كلامية وأيضاً أفعالا غير كلامية) فاق البلدان الأخرى ، فإن هذا يرجع الى كونها أكثر عرضة بوجه عام للتورط فى المسائل الدولية ، ولاشتراكها فى أفعال دولية أشمل . وعندما فحص المجموع الاجمالى للأفعال ، اتضح أن الدول الأكثر تقدما كانت لديها نسبة أعلى قليلا من الأفعال التعاونية من الدول النامية الأصغر ، . واتضح أيضا أن الأفعال الصدمية فى الدول المتقدمة قد اتجهت الى الاقتصار فى الأرجح على المشاحنات الكلامية وكانت أقل تهديدا من السلوك الصدامى للدول الأقل تقدما (٥٥) .

على أنه يبدو أن أغلبية الأدلة فى هذا الجدل تؤيد الفريق المؤيد لوجود ارتباط بين القدرات المتعلقة بالقوة والحرب ، اذ جاء الكثير من الأدلة المضادة من الدراسات التى اقتصر بحثها على نطاق محدود للغاية من الزمان ، أو التى فحصت التصور الأكثر اتساما بالطابع العمومى للمسلك الصراعى عوضا عن دراستها للحرب فى ذاتها .

ان قدرا كبيرا من المسلك المتعلق بالحرب فى شتى أنحاء العالم قد فسر بالرجوع الى عدد صغير من الدول . والظاهر أن القوى الكبرى شديدة التورط مع وجود استثناء هو كونها نادرا ما تبدو متورطة بصفة مباشرة ضد بعضها البعض (على أقل تقدير فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية) فمن بين ١٨ حربا وقعت بين الدول على وجه التقريب من ١٩٤٥ الى ١٩٨٠ ، لم تتورط غير دولة واحدة (كوريا) فى حرب واجهت فيها القوى الكبرى كل منها الأخرى .

فإذا افترضنا أن الدول الأكبر والأكثر تقدماً (والأقوى تبعاً لذلك) هي حقاً الأكثر ميلاً للحرب ، فكيف يستطيع تخفيف التهديد بالحرب المفروض أن يجيء الرد على ذلك بخلق عالم مؤلف من دول صغيرة ضعيفة . على أنه من المؤكدة عدم وجود حركة تدعو لبطء عملية التحديث والتقدم ، ولا سيما في العالم النامي (المتخلف) . وبالرغم من أن المنظرين ابتداءً من افلاطون إلى روسو ثم « دول » قد ردّدوا فضائل المجتمعات الصغيرة ، إلا أنه حتى وقت قريب لم تظهر إلا دلائل قليلة ، تبين اعتماد الدول الحديثة لآقرار شطرها إلى مجتمعات صغيرة . وربما بشر التفكك القريب العهد للاتحاد السوفيتي وتقسيمه إلى دول مستقلة وتجزئة يوجوسلافيا إلى وحدات عرقية أصغر ببدء اتجاه دولي ، وإن كان لا أحد بمقدوره أن يرضى عن هذا الاجراء بعد رؤيته للفظائع التي صاحبت هذه العملية ، وبخاصة فيما كان يدعى يوجوسلافيا ، وأخيراً وحتى لو أمكن خلق مجتمع دولي مؤلف من دول صغيرة ، فإن تاريخ (الدول - المدن) ليس مشجعاً إطلاقاً ويكفي أن نتذكر ما حدث في الحروب البلوونيزية أو حروب « دول المدينة » الإيطالية .

فلعل المشكلة تكمن في كون تصورات السلطة والثراء والتقدم ليست تصورات مطلقة ، ولكنها تصورات نسبية . فحتى في عالم الدول الصغيرة فإن بعضها سيكون أضخم وأثري وأقوى من باقي هذه الدول . ويعتمد الاختلاف على المقارنة المتبادلة . وينقلنا هذا الكشف إلى مستوى آخر من التحليل بعيداً عن طبيعة الدول ، ونحو الفروق بينها في القوة ، أو إلى المستوى الفردي للتحليل ومدرجات التهديد المعتمدة على المقارنات بين القوى النسبية .

فلو كان ممكن الخطأ هو القوة النسبية للبلدان ، أو إدراك قروق القوى ، في هذه الحالة سيبدو أن الحرب ستستمر مادامت هناك أنظمة للبشر تقسمهم إلى وحدات (دول أو مدن أو غير ذلك) بالإمكان أن يتسبب تفاوتها في القوة في انفraz الآخرين .

السكان (١) - المجال الحيوي :

من بين خصائص الدولة المثيرة للاهتمام ، والتي طالما جاء ذكرها كسبب للحرب الازدحام الذي حدث من أثر النمو السكاني . بطبيعة الحال ، هذا هو جوهر نظرية صلة المجال الحيوي بالحرب . ويرجع شيوع هذا المصطلح أو حاجة الدول « للمجال الحيوي » (*) إلى شدة ارتباطها في أواخر

القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بنشوء علم الجغرافيا السياسية (٥٦) . فلقد شبه علماء الجغرافيا السياسية من أمثال فردريش راتسيل الدول بالكائنات الحية وبدورات الحياة الماثلة ، فهي تشغل حيزا أو فراغا وتنمو وتتقلص وينتهي أجلها بالوفاة . واعتقد راتسيل والعالم الجغرافي السويدي رودلف كيلين بأنشغال الدول شأنها شأن الأدميين بالكفاح المستمر من أجل المجال الحيوى والاستمرار فى البقاء . وهكذا استعاروا تصورات من الداروينية الاجتماعية وأدخلوها فى نظرية الجغرافيا السياسية (*) . وكان المؤيد الأكبر لهذه الأفكار فى فترة ما بين الحربين العالميتين هو الجنرال كارل هاوسهورن أستاذ الجغرافيا السياسية فى جامعة ميونخ ومنظوره رودلف هس الذى عرف هتلر بهذه الأفكار (٥٧) . وانتهى الأمر بأن نقل هتلر هذه الأفكار الى حيز التنفيذ وأوردها فى كتابه كفاحي .

واعتمدت القوة الدافعة للجغرافيا السياسية من راتسيل الى هاوسهورن على القول بحاجة القوى العظمى الى تحقيق نمو سكاني يدفعها الى توسيع حدودها للحصول على مجال حيوى ، وتحتاج أيضا الى تحقيق الاكتفاء الذاتى الاقتصادى ، واستشهد بعملية التوسع الامبريالى الناجحة لليابان فى الثلاثينات كبرهان لاثبات الرغبة فى اتساع مثل هذه الاستراتيجيات الجغرافية السياسية (٥٨) .

ومن المهم أن يلاحظ أن لنظرية المجال الحيوى جانبين : تجريبي ومعيارى . وكان الجانب المعيارى هو الذى ركز عليه هتلر . فاذا اعتقد أحد أن الدول مضطرة الى زيادة سكانها وأراضيها والا تعرضت للفناء ، فى هذه الحالة سيصبح من الأمور القومية الملحة نزوع سياسة الحكومة الى تبني الاتجاه التوسعى . واعتقد هتلر فى وجوب توسع العنصر الالمانى أو الأرى على حساب الشعوب السلافية فى أوروبا الشرقية . وكما ذكر هتلر فى كفاحي : « ان الطبيعة لم تحجز هذه الأرض (أوروبا) لكى يمتلكها مستقبلا أى بلد بعينه أو عنصر بعينه . والأمر عكس ذلك ، لأن هذه الأرض موجودة من أجل من يمتلكون القوة التى تساعد على الاستيلاء عليها » (٥٩) .

بطبيعة الحال ، علينا ألا ننظر الى نظرية المجال الحيوى من منظور الخلفية الالمانية والفاشية والعنصرية وحسب : وللمزيد من التعميم نقول ان نظرية المجال الحيوى فى الحرب تكتفى بالاعتقاد بأنه عندما تشتد الضغوط السكانية داخل أى بلد ، سيتصبح الحكومة ازاء عدد من

المشكلات المتواصلة ، كازدياد الطلب لأنواع عديدة من الموارد (بما في ذلك الأرض) نظرا لنمو السكان واستهلاك الموارد بمعدل أسرع ، وسيؤدي طلب توفير الحكومة للخدمات كالمطالبة بالتخفيف من حالات البطالة بين الكافة والفقير والبطالة ، أى الحالات المترتبة على الزيادة السكانية ، مما يدفع زعماء الحكومة الى الاستجابة لهذه المطالب بتوسيع الرقعة التى تحتلها على حساب جيرانها .

وما تجره ضمنا هذه النظرية على عالم الصراع فى العالم الحديث امر جلى وشديد الازعاج . فلا بد أن ينظر لارتفاع معدل النمو فى بلدان العالم الثالث على أنه تطور خطير فى العلاقات الدولية : فليس من شك أن النمو السكانى السريع قد أحدث بالفعل حالة من التوتر الاقتصادى الشديد (والسياسى بالتبعية) فى العديد من البلدان . ولعلها مجرد مسألة وقت ستبادر بعده الحكومات فى أشد البلدان تأثرا بهذه الحالة القاسية الى الشروع فى الصراع مع جيرانها كوسيلة للخروج من هذا المأزق . على أننا قبل أن ننساق وراء التكهن بما ينتظر العالم من محن قاسية ، نؤثر الانتقال الى الحديث عن بعض الدراسات التجريبية لنظرية المجال الحيوى .

ولقد حاول سنجر ومعاونوه فى مشروع معاملات الارتباط بالحرب الذى تركز على الحروب بين ١٨١٦ و ١٩٦٥ تقرير هل أحدث الازدحام (كما تكشف من الكثافة السكانية والتغيرات التى طرأت على هذه الكثافة) أى أثر على أحداث الحرب . وبعد أن انتهى البحث ، اتضح عدم امكان العثور على مثل هذه العلاقة (٦٠) . وكعبداً عام لا يبدو أن النمو السكانى له أى أثر على مسلك النزوع للحرب . وليس هناك من ينكر وجود أمثلة مهمة ساعد فيها على التعجيل بالصراع الدولى ، فى الدول التى تعرضت لتجربة التناقص النسبى فى السكان . ويذكر كوينسى رايت أن من بين أسباب الروح الحربية الفرنسية فى أواخر القرن التاسع عشر ما طرأ على عدد السكان من نقصان نسبى بالمقارنة بألمانيا (٦١) .

السكان (٢) - الضغوط الجانبية :

طرح نازلى شكرى وروبرت نورث صورة أعقد للنظرية القديمة للمجال الحيوى ، وحاولا تقييم قدرتها على تفسير أسباب حدوث الحرب العالمية الأولى (٦٢) . وفى محاولة لتبسيط حجتيهما اعتقدا أن نمو السكان بوجهه ليس السبب الجذرى للحرب ، ولكن سبب الصراع يرجع الى اشتراك عامل الزيادة السكانية وأيضاً عامل تقدم التكنولوجيا . ولب المشكلة هو ما يترتب على زيادة السكان من إزدیاد فى طلب الموارد ، بينما تدلنا

الزيادة المصاحبة في تقدم التكنولوجيا على استنفاد الموارد بمعدل متزايد
فالموارد المطلوبة في أنواع أكثر ومقادير أكثر . ويؤدي اجتماع هاتين
الزيادتين الى ارتفاع الطلب .

فعندما لا تفي القدرات المتاحة داخليا للدولة بتلبية الطلب ، يتعين
حدوث ازدياد في القدرات المستحدثة . اذ يؤدي الطلب الى حدوث ضغوط
جانبية مثل التوسع في الأعمال التي تتجاوز حدود الدولة وقدرات المواطنين
والهيئات والحكومات . وقد تتخذ هذه الظاهرة عدة مظاهر كالاستثمار
الأجنبي والتجارة واكتساب مجالات نفوذ أو مستعمرات ، وإيفاد القوات
الى مناطق خارجية وانشاء قواعد عسكرية في بلدان أجنبية . وهكذا ،
وتتحول السياسة القومية للتوسع الى مؤسسة قائمة بذاتها ، وتدق الدولة
« خازوقا » في علاقتها بالخارج ، ويتزايد النظر الى التوسع الجانبي
كصالح قومي يتطلب الحماية .

وتؤدي عملية التوسع الجانبي الناجمة عن النمو السكاني والتقدم
التكنولوجي الى الحرب عندما تتعارض المصالح الخارجية لقوتين عظميين أو
أكثر مما يساعد على حدوث نزاع بينهما . وكلما ازداد ضغط الدولة قوة ،
ازداد احتمال اشتداد التنافس . وكلما اشتد التنافس ، ازداد احتمال
الاندفاع لسباق التسلح والتعرض للأزمات والحرب . وترى نازلي شكري
ونورث ان الضغط الجانبي بالذات نادرا ما يفجر الحرب . ولا جدال انه
اذا اتخذ الضغط الجانبي شكلا واحدا كالتجارة ، فان ما يترتب على ذلك
قد يكون حدوث تقارب بين البلدين وتوثق لعلاقتيهما بعضهما ببعض .
والأرجح هو أن يتحول التعارض في المصالح الى الحرب عندما تنشأ علاقة
عدوانية حقة ، وعندما يدرك أحد الطرفين ان الاجراء الذي اتخذه الطرف
الأخر « تنافسي لدرجة خطيرة ومهدد أو عنيف سافر » (٦٣) .

ربما بدت نظرية نازلي شكري ونورث عن التوسع الجانبي قريبة
الشبه من نظريتي هوبسون ولينين . ولكن بينما تمزج جميع النظريات
سبب الحرب الى التنافس الاقتصادي بين القوى العظمى ، يلاحظ أن هوبسون
ولينين يسلطان الضوء على وجود مؤسسات رأسمالية اقتصادية يرتد اليها
سبب هذا التنافس . أما نازلي شكري ونورث فيعتقدان أن نوع النظام
الاقتصادي ليس ذا بال ، فما يهم هو الوجود المشترك للنمو السكاني
والتقدم التكنولوجي بغض النظر عن نوع الاقتصاد .

وتخضع نازلي شكري ونورث نظريتهما للتحليل الاحصائي بالاستمانة
ببيانات عن الفترة الواقعة بين ١٨٠٧ و ١٩١٤ . وما اهتمت اليه يعزز
جزئيا فحسب نظريتهما . فبينما يبدو اشتراك النمو السكاني هو والتقدم

التكنولوجى قد أثار التوسع الاستعمارى للقوى العظمى قبيل الحرب العالمية الأولى ، الا أننا نرى أن التنافس الاستعمارى وتشابك المصالح ليسا متصلين - فيما يبدو - اتصالا قويا باندلاع العنف . وهكذا لا يكون قد تم الاهتمام الى الطريق المباشر الموصل بين النمو الداخلى والضغط الجانبى والتنافس الاستعمارى والحرب (٦٤) . وأثبتت محاولات تطبيق نظرية الضغط الجانبى على أفعال أحدث فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق وجمهورية الصين الشعبية أنها مخيبة بالمثل للآمال . إذ تبدو العلاقة واضحة بين خطوات الضغط الجانبى والصراع (٦٥) .

وتركز العمل الأحدث لنازى شكرى ونورث على « مظاهر التقسيم فى أى بلد » اعتمادا على نظرية الضغط الجانبى ، ورمز بالرمز ألفا اليونانى للدول ذات الأعداد السكانية الكبيرة المتنامية والتي تتمتع بتكنولوجيا متقدمة وبالأوفر من الموارد . وتعد البلدان « ألفا » دولا ذات ضغط جانبى مرتفع . أما البلدان « بيتا » ففيها عدد كبير من السكان متناسب مع مساحة أرضها ، ولديها تكنولوجيا متقدمة ، ولكنها تعاني من بعض المعوقات فى سبيل الحصول على الموارد . ويؤدى تزايد الطلب فى هذه الدول الى حدوث ضغط يدفعها للتوسع فى زيادة مساحة أرضها أو حجم تجارتها . والدول « جاما » لديها قاعدة محدودة من الموارد ، ولكن عنبها مدخلات عظيمة الارتقاء للموارد عن طريق شبكة ممتدة الأطراف من العلاقات التجارية (كبريطانيا واليابان حاليا) . وتزعم نازى شكرى ونورث أن البلدان ذات الضغوط الجانبية العالية (ألفا - بيتا - جاما) تحارب حروبا أكثر ، تدور رحاها فى المناطق النامية للعالم أكثر من نشوبها فى الأجزاء المصنعة . والبلدان ذات التكنولوجيا الراقية وعدد سكان منخفض (الدول دلتا مثل النرويج) يبدو أنها تحارب بقدر أقل ، وعندما تنورط فى الحرب ، تلعب فيها دور الضحية أكثر من دور المعتدى (٦٦) .

ويثبت تحليل نازى شكرى ونورث للطابع العام للبلد ، وأيضا الدراسات السابقة التنويه لها وجود علاقة وثيقة بين قدرات القوة والحرب ، وتثبت نفس الظاهرة أن البلدان القوية والتي لديها احتياطات متنامية أميل للصراع الدولى . وتعد المصالح القومية موضع الخلاف هنا جانبا من التكوين الرئيسى للدولة . وبمقدار أهمية هذه الصفات تكون التوقعات الضمنية للتخفيف من أعباء الصراع الدولى متشائمة . وكما تعتبر نازى شكرى ونورث فإن أية محاولة واعية لتغيير المظهر كوسيلة للتخفيف من فرص الشخص فى الصدام لا يحتمل فى الأرجح أن تثبت فاعليتها . إذ تنقسم هذه الصفات بشدة مقاومتها للتغير فى الأجل القصير ، ويصعب تعديلها حتى فى الأجل الطويل . وعلى الرغم من كل ذلك ، نعتقد نازى

شكوى ونورث أن برامج التحكم في السكان قد تكون عاملا مساعدا في تخفيف الضغوط طويلة الأجل للتوسع ، اذا أمكن الجمع بينها وبين توزيع أعذل للتكنولوجيات وتيسير الحصول على موارد المعنورة بنسب متكافئة (٦٧) .

الحدود :

كمة عامل جغرافي سياسي آخر طالما جاء ذكره كسبب للحرب هو النزاع الاقليمي (٦٨) . وبينما كانت المنازعات على الأرض في وقت من الأوقات أحد الأسباب الرئيسية للحرب ، الا أن النزاعات الاقليمية تبدو أنها تضاعفت كباعث أساسي للحرب في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية (٦٩) . وبالرغم من كل هذا فإن الحروب مافتتحت تنشب بحكم الاختلافات الاقليمية في ادعاء الأحقية . وفي العصور الحديثة اتخذت هذه المنازعات شكل الخلاف حول الحد الدقيق بين الدولتين ، كما لاحظنا في النزاع الايراني العراقي حول شط العرب ، والنزاع السوفيتي الصيني حول الحدود على نهر أمور وأوسرى على سبيل المثال أكثر من النزاعات حول أراض برمتها . ومع هذا فحتى الحروب المنتمة الى الفئة الأخيرة ربما مازالت قائمة في العصور القريبة العهد كحرب الصومال واثيوبيا حول السيادة على منطقة أوجادين وحرب العراق للاستيلاء على الكويت .

ومن المدهش أن يتصف البحث عن حروب الحدود بانحصاره ، وأن تكون نتائج هذه المحاولات متناقضة نوعا . وكما نستطيع أن نتخيل تعد الدول التي لديها منازعات حدودية أقرب الى شن الحرب من تلك الدول التي ليس لديها مثل هذه المنازعات (٧٠) . فأي المشاحنات هي التي يرجح استعانتها بالحرب كوسيلة لحسمها ؟ لقد اكتشفت دراسة لمنازعات الحدود بين ١٩٤٥ و ١٩٧٤ أجراها ماندل أن الحروب التي دارت حول الحدود كانت تحدث في الأغلب بين دولتين متساويتين نسبيا في القوة ، ومن الدول الأقل تقدما في الناحية التكنولوجية (٧١) . ومن جهة أخرى ، يوحى تناول ديل وجودتر للتغيرات الاقليمية بين ١٨١٦ و ١٩٨٠ بأن كيشيوف ماندل لا تمثل حقبة عريضة من التاريخ ، واستخلصا القول بأن العنف يكون أقرب لشيوع الاستعانة به في الاستيلاء على الأراضى عندما تكون الدولة المنتصرة قوة كبرى وتكون الدولة الخاسرة قوة صغرى . واكتشف ديل وجودتر أيضا أنه كلما زادت أهمية البقعة من حيث الحجم الجغرافي أو عبيد السكان ، ازداد احتمال استيعاب أرضها باعتبارها كانت موطنًا للعنف . واتصف نقل ملكية الأرض من دولة لأخرى ، عندما يكون من

«الواقع» التى يستوطنها مواطنون من الدولة المنتصرة» بشدة العنف ، بينما كانت عملية الاستيلاء على الأراضي لتحويلها الى مستعمرة أقل جنوبا نحو الأرجح الى العنف . وأخيرا يزداد رجحان كفة العنف عندما تكون الأرض موضع الخلاف مجاورة لكلا الطرفين أكثر من قربها لطرف دون الآخر ، أو فى حالة بعدها عن الطرفين المتشاجرين (٧٢) .

وتركزت أغلب الأبحاث عن الصلة بين الأرض والحرب على الحدود كمتغير خاضع للظروف أكثر من كونها مصدرا مباشرا أو سببا للحرب . وبعبارة أخرى ، لقد نظر للحدود كشيء ينسب للدول وقد تؤدي الى زيادة استهدافها للحرب ، وإن كانت الحروب لا يلزم أن تنشأ بسببها . والظاهر أن أبحاث علماء اجتماع فى العلاقة بين الحدود والحرب قد جاءت بنتائج مختلفة . فبينما اكتشفت بعض الدراسات علاقة واضحة بين عدد ما للدولة من حدود وعدد ما خاضت من حروب ، ظهر أن هذا الرأى يمثل رأى الأقلية (٧٣) .

وبينت دراسة لويس ريتشاردسون لثلاث وثلاثين دولة فى الحقبة الواقعة بين ١٨٢٥ و ١٩٤٦ وجود علاقة موجبة بين عدد الحروب التى اشتركت فيها الدولة وعدد الحدود المشتركة بينها وبين الدول الأخرى . وكلما ازداد ما لدى الدولة من حدود ازداد عدد الحروب التى شاركت فيها . وأكدت بحوث الآخرين هذه النتيجة (٧٤) العامة . وعندما نتجاوز مجرد حصر عدد الحدود المشتركة للبلد ، ونراعى مدى أهمية هذه الحدود للدولة (كما يبين عند قياس طول هذه الحدود ومدى كثافة السكان فى كل جانب) سيبدو الارتباط بالحرب ربما مثيرا للدهشة (٧٥) . وبالإضافة الى ذلك ، فلقد تأيد نزوح الحرب الى التحول الى عدوى تنتقل الى الدول القريبة من وفرة من الأبحاث . وهناك ارتباط منطقي بينها وبين عدد الدول المتاخمة (٧٦) .

وفى دراسة مثيرة للاهتمام « للمشاحنات العسكرية المنزع » بين القوى العالمية الكبرى بين ١٨١٦ و ١٩٨٠ ، اكتشف بول ديل علاقة احصائية ذات مغزى بين الحدود المتاخمة وتصاعد مشاحنات القوى الكبرى للحرب (٧٧) . فمن بين ثلاث عشرة حربا تضمنتها العينة بدأت اثنتا عشرة منها (٩٢٪) بمناوشات على بقعة من الأرض متاخمة جغرافيا لأحدى الدولتين المتخاصمتين . ومن جهة أخرى ، تصاعدت ٢٪ فقط $\frac{2}{100}$ من المناوشات التى لم تستعر حول أرض متاخمة وتخلت الى حرب . وغنى عن البيان أنه عندما يكون النزاع متاخما (من ناحية الأرض) لأحد الخصوم يزداد احتمال تصاعد الحرب ، ويزداد الاحتمال حتى اذا وجدت أكثر من دولة متاخمة لموقع النزاع (٧٨) . وبطبيعة الحال حتى فى حالات متاخمة القوتين

الكبيرين لموقع المواجهة ، لم ينته أكثر من ثلثي الحالات بالحرب مما يثبت عدم صلاحية الحدود لفتزويده بتفسير شامل للحرب ، وكل ما تحدثه هو زيادة ما تزوده من وقود يساعد على اشتعال الحرب ، ومع هذا فإن البيئات قد أثبتت بكل قوة « ان عدم وجود متاخمة يعد عاملا مؤكدا بعدم حدوث تصاعد للحرب (٧٩) » .

يتضح تماما من الشواهد الاحصائية وجود علاقة بين عدد حدود الدولة وغلبة الاتجاه للحرب ، أما ما يقتصر الى الوضوح فهو « سبب » وجود العلاقة : هل تحارب الدول لأنها تشترك في حدود مع دول أخرى ؟ أم أن دور القرب الجغرافي يقتصر على تيسير الاشتباك في العدوان ؟ ويلخص بروس راسنيت رود فيما يلي :

« باستثناء وجود بعض الحساسيات من منازعات الحدود ، فإن الدول لا تشترك في القتال بمجرد قرابتها المادية ، وكل ما هناك هو وجود فرصة للقتال ترجع الى قرابتها ، وبذلك تكون القرابة مجرد عامل مساعد (٨٠) » .

ان احتمال نشوب حروب بين الدول ذات الحدود المتاخمة يفوق حدوث ذلك بين دولتين غير متاخمتين ، أى أن الفرصة لتحقيق ذلك أكبر ، فمثلا لا أظننا نتوقع اندلاع الحرب بين الصين وتونس أو أوجواي مثلا ، ولكننا لن ندهش اذا وقعت هذه الحرب بينها وبين روسيا والهند وفيتنام . ويفسر ريتشاردسون هذه الحساسة بأنها أشبه بأحداث العنف الداخلية (٨١) ، فابناء الوطن الواحد ينزعون للذبح كل منهم للآخر أكثر من نزوعهم للذبح الأجنبي ، ويرجع ذلك ببساطة الى أن معظم الناس لا يحتكون بالأجانب الا قليلا ، وبالمثل غالبا ما يرتكب الجرائم أصدقاء الضحية وأقرباؤه باعتبارهم الأكثر احتكاكا بالضحايا ، ومن ثم لديهم أفضل الفرص لقتلهم .

ومن المظاهر الأخرى « للفرصة » ما يتعلق باللوجستيقا العسكرية ، وكما يذكرنا تصور كينيث بولدنج لفقدان القدرة على الانحدار ، فإن قدرة الدولة على استغلال قوتها العسكرية تضمحل عندما تبتعد جغرافيا عن قاعدتها في موطنها ، فهناك حروب قليلة نسبيا تقاتل فيها بلدان غير متجاورين لعجز كلا الطرفين عن سهولة تعبئة قدراته العسكرية وتحقيق أثر فعال ، فالتقارب يحقق جدوى الاقتتال من الناحية اللوجستيقية (٨٢) .

على أن التقارب لا يخلق فرصا للعنف فحسب ، ولكنه يخلق أيضا فرصا للتعاون ، إذ يؤدي الاشتراك في الحدود الى زيادة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري ، ويسير الاتصال والتبادل الثقافي والدبلوماسي .

والاشتراك في عضوية التنظيمات الإقليمية والدولية ، بل ويحقق التحالف . وكما أثبت الاتحاد الأوربي ربما أدى الاشتراك في الحدود الى إتاحة الفرص لزيادة التكامل السياسي (٨٣) .

ولما كان التقارب وحده لا يكفي ، فما هي النظريات الإضافية التي قد تفسر العلاقة بين الحدود والحرب ؟ اقترح « ستار » و « مريست » عدة مقترحات (٨٤) :

أولا : لا يقتصر الأمر على تعرض البلدان ذات الحدود المتعددة على امتلاكها لعدة أهداف وفرص للعدوان (لو كانت مبالغة لذلك) ، ولكنها تتعرض للعديد من الأخطار والمشكلات المحتملة ، اذ تواجه الدولة ذات الحدود المتعددة أخطارا جمة لاضطرابها لالتزام الدفاع عن نفسها ضد الكثير من المعتدين القريبين منها المحتملين ، الذين لا تتأثر قوتهم وفعاليتهم مهما ابتعدوا عن خصومهم (٨٥) .

ان هذا يشبه استدلالات ميدلارسكي الذي يفترض اعتبار الحدود مصدر ارتياح الدول ، لأنها تمثل عوامل خارجة عن سيطرتها . فلما كانت الدول تخوض الحروب للتخفيف من عامل الأليقين (تبغيا لما يقوله ميدلارسكي) ولما كانت وفرة ما لدى الدولة من حدود تضعف سيطرتها على بيئتها ، وتزيد من حالة عدم اليقين التي تواجهها لذا يبدو منطقيا أنه كلما زادت حدود الدولة ازدادت فرص خوضها للحرب (٨٦) .

ثانيا : التماس مرتبط « باستعداد » الدولة لخوض الحرب . فلا جدال أن المنازعات المتصلة بمناطق تعتبر قريبة جغرافيا ، ويراهم الزعماء القوميون هي الأهم والأكثر تهديدا والخاضعة والأوفق اتصالا بالمصالح القومية الحيوية ، ومن ثم فهي الأخطر بالمخاطرة بالحرب أكثر من المشكلات المتصلة ببلاد بعيدة (٨٧) .

ثالثا : هناك نوعان من الحدود قد يدفع الى إقامة علاقات سلام ، بينما قد يثير نوع آخر من الحدود العنف . وأثبت هولستني أن الأراضي والحدود « الاستراتيجية » ، أي تلك المناطق التي تتميز بقيمتها الاقتصادية أو الاستراتيجية ، مختلفة اختلافاً ذا بال عن باقي الأراضي والحدود . وبينما تراجعت المشكلات المتعلقة بالأراضي والحدود بوجه عام تراجعاً جوهرياً كمصدر للحرب ، فقد استمرت الأراضي الاستراتيجية كسبب جذري للحرب (٨٨) .

لعله من المناسب أن نقسبه بـ ستار وموسست ونختتم هذا القسم بالقول : « بأن الحدود قد لا تسبب الحرب ، ولكن يبدو من المعقول أن

تشير إلى أنها تخلق أوضاعاً من المخاطر والفرص التي يرجح فوزها للحرب (٨٩) .

الصراع الداخلي : نظرية كبش الفداء :

من بين النظريات الدائمة التردد عن الصراع نظرية مفادها وجود علاقة مهمة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي . وأطلق على تفسير هذه العلاقة اسم نظرية كبش الفداء ، أو اسم بديل آخر هو النظرية التحويلية للحرب (*) . وزيادة في التخصيص يعتقد أنه عندما تتعرض الدول لأحوال اقتصادية متدهورة وانقسامات عرضية أو معارضة سياسية شرسة أو نزاع مدني أو عصيان ، آتلف يسعى زعمائها لانهاء هذه المحن الداخلية بشئ نزاع مع أى عدو خارجي . فالمفروض أن الحرب تشن بعد الاعتقاد أنها ستساعد على التفاف الجماهير حول الراية لمواجهة « التهديد الخارجي » ، وأن أية جريئة صحية للوطنية هي أنجح دواء للمشكلات الداخلية التي تواجه الحكومة . وبذلك يتحول العدو الأجنبي إلى كبش فداء . فاما أن ينحى باللائمة (بدون وجه حق) فيما حدث من مشكلات داخلية على الخصم الخارجي ، ويعلن الانتصار على كبش الفداء كمسألة ضرورية لعكس تيار الموقف الداخلي السيئ الحظ ، أو يستعان بالحرب كوسيلة لجذب انتباه المواطنين بعيداً عن تتبع أنباء الموقف الداخلي . أما هل تنجح الاستعانة بالحرب كوسيلة لتخفيف الموقف الداخلي فمسألة أخرى بطبيعة الحال .

ومن الاستفهامات المفتوحة أيضاً التساؤل عن أيهما أكثر استعداداً للعمل كبشاً للفداء : الأنظمة الأوتوقراطية أم الأنظمة الديمقراطية ؟ فالحكومات الأوتوقراطية هي الأقل انصياعاً في قدرتها على المشاركة في الحرب ، ولكن الأنظمة الديمقراطية هي الأكثر اعتماداً على وجوب الحصول على التأييد الشعبي ، ومن ثم فعلها الأميل لتسخير المغامرات الخارجية لتأثير على الموقف السياسي الداخلي . ولقد سبق أن تحدثنا عن ميل الولايات المتحدة للانحسار في « المشاحنات الدولية ذات الطابع العسكري » أثناء سنوات الانتخاب ، ولا سيما إذا توافق توقيتها مع فترة الكساد الاقتصادي (٩٠) . واكتشفت الدراسة الكلاسيكية لريتشارد روز كرانس لحالة عدم الاستقرار الدول في تسعة أنظمة أوروبية مختلفة بين ١٧٤٠ و ١٩٦٠ أن حالة عدم الاستقرار الداخلي للنخبة السياسية كانت من أهم أسباب حرب القوى العظمى . ومن هذا فإن نوع النظام

السياسى لم يبد ذا أثر مهم . اذ لجأت النخبة فى النظام الديموقراطى والنظام غير الديموقراطى على السواء للحرب سعيًا وراء الخلاص من المتاعب الداخلية (٩١) .

وأخيرا فقد شدد بحث ريتشارد ليبو عن « أزمات حافة الهاوية » فى القرن العشرين على الدور المهم لحالة الارتياح السياسى الداخلى . فلقد شنت عشر أزمات (من بين ١٣ أزمة) من قبل زعماء أدركوا تعرض حكمهم للخطر من منافسيهم فى الداخل ، وفى أربع أزمات من هذه الأزمات العشر ، كان النظام السياسى نفسه يعانى من الضعف والاضطراب (٩٢) .

ولطالما عرض المؤرخون حجج كبش الفساد فى معرض كلامهم عن القرارات الفرنسية للحرب ١٧٩٢ وحرب القرم والاستغزات الروسية التى أدت الى نشوب الحرب الروسية اليابانية وقرارات النمسا وألمانيا التى أشعلت الحرب العالمية الأولى (٩٣) . وفى وقت أحدث شاعت حجج كبش الفساد فى المحاولات الصحفية لكشف النقاب عن قرار الحكومة الأرجنتينية الإستيلاء بالقوة على جزر فوكلاند من قبضة الانجليز (١٩٨٢) . فلقد أدت المشكلات الاقتصادية القاسية فى الأرجنتين وبريطانيا الى زيادة المعارضة السياسية لكل من حكومة جالترى وحكومة تاتشر ، مما زود حكومة الأرجنتين بباعث قوى للاستيلاء على مالافينا بالقوة ، وزود حكومة تاتشر بمبرر مماثل فى قوته لعكس الموقف عن طريق الحرب (٩٤) .

الصراع الداخلى : « حروب ادكلهم وهم طرحى » :

وبحث المؤرخ جوفرى بلينى هذه العلاقة بين الصراع الداخلى والحرب فى كتابه عن أسباب الحرب ، وبدا واضحا لبلينى أثر الصراع الداخلى ليس وحده مفتاح معضلة أسباب الحرب . فلا ننسى أن النزاع المدنى لم يسبق جميع الحروب ، ولم يؤد دوما الى الحرب . واكتشف بلينى وجود ما لا يقل عن ٣١ حربا (تمثل أكثر من ٥٠٪ من حروب الحقيقة) كانت مسبوبة بصفة مباشرة بنزاع داخلى داخل أحد طرفى البلدين المتحاربين (٩٥) . ولا يخفى وجود علاقة مهمة بين النزاع الداخلى والنزاع الخارجى ، ولكن هل هناك نظرية قادرة على تفسير هذه العلاقة ؟

ويحاجى بلينى بالقول بأن التفسير الذى جاءت به نظرية كبش الفساد لم تثبت صحته ، ويحتمل خطؤه ، ويفحص الدليل الذى عرضه المؤرخون لاثبات انتماء حروب القرم والروسية اليابانية والحرب العالمية الأولى الى نوعية حروب كبش الفساد ، ويدحض هذا الدليل . فمثلا لقد جرت العادة

على اعتبار دليل بحث الروس عن كبش فداء في حرب ١٦٠٥ يستند الى تصريح لوزير الداخلية الروسي بليهيف في بواكير الحرب الروسية اليابانية قال فيه : « نحن بحاجة الى حرب صغيرة ننتصر فيها لكبح التيار الثوري » . وهو تصريح أعاد ترديده الخصم السياسى لبليهيف (وزير المالية) . وربما كان سبب اعتبار هذا القول مثيرا للاهتمام انه يلقى الضوء على نظرة بليهيف ، ولكنه لا يساعد على كشف علاقة نظريته بالقرارات التى اتخذت داخل الحكومة الروسية قبل اندلاع الحرب . ويلاحظ بلينى وجود تفسيرات تتبع نظرة كبش الفداء ، ويغلب عليها طابع مماثل : فليس هناك دخان بلا نار فى معرض الكلام عن الربط بين النظرية والفعل . وبالإضافة الى ذلك ، فغالبا ما يكون عند تفسيرات « كبش الفداء » فؤوس جاهزة للحرق ، اذ تنحى تفسيراتهم عادة باللائمة على وقوع الحرب اما على الخصوم السياسيين فى الداخل ، أو على زعماء البلدان الخارجية (٩٦) .

والأهم هو ما قاله بلينى عن وجود نظرية أخرى مؤيدة من الوقائع على نحو أفضل ، وتزود بتفسير أكثر اتساما بالروح المنطقية للعلاقة بين الصراع الداخلى والصراع الخارجى . ففي هذه الحروب (٣١ حزبا) التى سبق فيها الصراع الأهلى الصراع الخارجى ، لم يكن من يادر بأشعال الحرب - عادة - هو الدولة التى مزقتها الصراع . وبدلا من ذلك ، كانت المبادرة بشن معظم الحروب تجيء من قبل قوى خارجية . ومثلت الدولة التى تعاني من المتاعب الداخلية دور الضحية .

ويرد بلينى على نحو مؤثر بالقول بأن البلدان لا تبدأ الحروب عادة كوسيلة لقمع ثوراتها الداخلية . فالأرجح هو أن الحروب تنشب لأن الصراعات الداخلية تغير ميزان القوى بين الدول ، ويترتب على الصراع الداخلى فى البلدان الأقوى هبوط فى هامش تفوقها منا يغرى البلدان الأخرى على الضرب فى الوقت المناسب . ويمكن وصف هذه الحالة بأنها نظرية الحرب التى تتبع مبدأ اركلهم عندما يكونون طرحي على الأرض ، وبشيبهها بلينى بالمواقف التى يقبع فيها الزعماء الخارجيون على نحو أشبه بوقفة النيسور فوق الأشجار : « مترقبين موت الحكام المستهدفين مما يساعد على شيوع حالة من البلبلة السياسية . وبالمقدور يقينا ادراج قرار العراق بمهاجمة إيران أثناء حالة الاضطراب التى صاحبت ثورتها ضمن هذه الفئة .

ومن جهة أخرى ، فإن الصراع الداخلى اذا وقع فى بلد ضعيف نسبيا يسترجع كفة الحفاظ على السلم . وكل ما سيفعله الصراع الداخلى آنشد هو تأكيد حالة الضالة ، وسيبقى ميزان القوى بغير مساس (٩٧) .

ولا بد أن يلاحظ هنا أن نظرية « اركلهم عندما يكونون مضطربين على الأرض » تستخلص بالضرورة الحكم بأنه عندما يشب صراع داخلي في الدولة فإنه يهيئ الفرصة للدولة بـ للهجوم ، ولكن هذه النظرية لم تتعرض للسبب الكامن لهجوم الدولة أ على الدولة ب . وبعبارة أخرى ، فإن هذه النظرية لا تساعد على تفسير لماذا تهاجم « ب » « أ » ، وتكتفى بالكلام عن مهاجمة « ب » لـ « أ » الآن .

وعلى أية حال ، فإن نظرية اركلهم وهم طرحي تحمل معنى يمكن حسسه . فالحكومات التي تعاني من صراعات داخلية لا يحتمل أن تهاجم الدول الخارجية . وبدلاً من ذلك فإنها تهاجم العصاة في الداخل . وإذا لم يكن الاضطراب خطيراً ، فلن تحتاج الحكومة إلى السعي للحرب مع القوى الخارجية . وإذا تفاقم الوضع فسيزداد زعماء الحكومة ميلاً للبحث عن علاقات مسالمة مع الخارج حتى يركزوا الانتباه ومواردهم للتفرغ للمشكلات الداخلية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الفساق الداخلي الخطير يقلل من إمكانية الاعتماد السياسي على العسكريين باعتبار التماسك السياسي الداخلي أمراً ضرورياً لشن حرب خارجية . وغنى عن القول أن أغلب البلدان التي تورطت في الحرب وكانت مهددة في ذات الوقت بالاضطراب في الداخل قد تطلعت إلى البحث عن السلام الخارجي ، كما حدث في حالتى روسيا ١٩٠٥ و ١٩١٧ وفي ألمانيا عند نهاية الحرب العالمية الأولى والولايات المتحدة إبان المراحل الأخيرة من حرب فيتنام (٩٨) .

وتستوجب الحجج الواردة آنفاً إجراء تعديل لنظرية كبش الغنم . فربما اتخذت العلاقة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي شكل خط منحني . فلا يحتمل حدوث الحروب عندما يصل الصراع الداخلي إلى أدنى مستوى له في المنحنى البياني ، وأيضاً عندما يصل إلى أعلى مستوى له . على أن المستويات الوسطى من الصراع الداخلي قد تسوق إلى شن هجوم مضلل . ومع هذا فلا يستبعد ، كما يرى جاك ليفي : لا يسلك أهل النخبة مسلكاً عقلانياً إبان المستويات العليا من الصراع الداخلي ، ولكنهم يتصرفون عوضاً عن ذلك « وفقاً لعقلية الحصون » ، ويتحولون إلى « مغامرين » باحثين عن المخاطر . فقد يؤدي التوتر المصاحب لمثل هذا الصراع الداخلي إلى ظهور فرص أفضل لاساءة الإدراك ، وأيضاً إلى الشعور بالحاجة إلى السيكولوجية لأحراز النجاح في السياسة الخارجية حتى لو جر ذلك مخاطر جمة (٩٩) .

لقد بينا أن أرجح العلاقات المتوقعة بين الصراع الخارجي والصراع الداخلي ، هي توقع تعرض البلدان التي تعرضت للضعف من جراء النزاع

الداخلي للهجوم من خصومها . وبينما أيضا أن حروب كبش الغداء قد تقع في بعض حالات بعينها . على أن هذين الاحتمالين ليسا التفسيرين الممكنين للصلة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي . فهناك احتمال آخر وهو تحول الحروب الأهلية إلى حروب دولية . فغالبا ما تعقد الجماعات الثورية المشتبكة في حرب أهلية روابط قوية مع الحكومات الأجنبية لمساعدتها في ثورتها ، كما أن الحكومات ذاتها تقيم روابط مع القوى الخارجية لمساعدتها في الداخل ضد العصاة . ولقد ظهرت مثل هذه الروابط بين المتمردين والحكومات الخارجية في ٢٦ حربا (من بين الحروب الاحدى والثلاثين التي درسها بلينى . وثمة وفرة من الأمثلة للحروب الأهلية التي تحولت إلى حروب دولية : فيتنام والسلفادور وتشاد وأفغانستان . وهكذا يمكن القول بأن الحروب الأهلية تكشف عن الميل للتحول إلى حروب دولية باتباع طريقين مختلفين : الهجوم الخارجي المباشرة على حكومة تعرضت للضعف من جراء النزاع الخارجي ، أو عن طريق تقديم المساعدة للجماعات المتمردة التي تحارب ضد الحكومة .

الصراع الداخلي : الدولة الثورية :

قدمت دراسة شائقة لزييف ماوز نظرة أخرى للصلة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي (١٠٠) . ويعتقد ماوز في وجود مؤثر لهم على تفسير النزاع الدولي ، وهو اتصاله بنوعين من التغيرات الثورية : ظهور دول جديدة منبثقة من الصراعات الثورية أو الصراعات العنيفة ، والتحول الثوري التي تطرأ على الأنظمة السياسية الأقدم .

ومن المحتمل أن تلقى الدول التي تولد بعد أحداث ثورية أو بعد تحولات تجرى لها وهي في منتصف الطريق ، ترجيبا فائرا في منتدى الأمم . وقد تدرك النخبة السياسية في هذه الحكومات الثورية وجود عداء لها في الوسط الدولي . فربما توهم الأخيار السياسيون في الحكومات الأقدم والأرسخ في النظام الدولي أهداف وطموحات هذه الدول المستحدثة أو المساعدة كتهديد لها وللنظام الدولي الجارى . وليس من شك في أن الحكومات التي مرت بتجربة ثورية في بداية عهدها أو تعرضت لتحولات قد تفسر تصورات مختلفة إلى النظام العالمى . وهكذا يخلق التحول السياسى للدول عن طريق الثورة شعورا متبادلا بعدم الثقة بين الدول العريقة والدول المستحدثة في النظام العالمى ربما أدى إلى نشوب صراع عنيف . ولما كانت عدم الثقة متبادلة . فقد تجيء المبادرة بالعدوان إما من الدولة الحديثة التحول أو الظهور (كما حدث في حروب الثورة الفرنسية وحرب روسيا ضد بولاندة ١٩١٩ - ١٩٢٠) أو من النظام القديم (حرب الائتلاف الأول ضد فرنسا من ١٧٩٢ - ١٧٩٨ ، وهجوم العراق على الدولة الثورية بإيران ١٩٨٠ .

وبعد أن استعان ماوز بالبيانات المستقاة من مشاحنات الدولة ذات الصيغة العسكرية بين ١٨١٦ و ١٩٧٦ ، أكد تورط الدول الثورية الحديثة والقديمة في عدد كبير من المشاحنات ذات الصيغة العسكرية (كاستخدام القوة وعروض القوة والتهديد بالقوة) أكثر من الدول القديمة التي اتبعت في خطوات تقديمها السياسي أسلوبا أكثر ثورية . وهكذا رأى ماوز أن التغيرات الثورية داخل الدول تساعده على ترجيح ممارسة هذه الدول للصراعات اللاحقة ذات الصيغة العسكرية : أما كمعتدين أو ضحايا (١٠١) .

دراسات تجريبية للصلة بين النزاع الداخلي والنزاع الخارجي :

قبل الاسترسال طويلا في هذا البحث ، علينا أن نلاحظ وجود بعض علماء ارتابوا في وجود أية صلة تجريبية على الإطلاق بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي . والواقع أن عدة دراسات قد ألفت ظلال الشك على هذا الحكم الجوهري .

وفحص ميكائيل هاس الصلة بين التوترات الاجتماعية والشدائد في المجتمع وكما تظهر في مستويات البطالة والتصنيع وعمليات الانتحار والقتل الجماعي والسياسة الخارجية العدوانية للدولة (كما تبين ما ينفق في النواحي العسكرية وشيوع ما تنفق من حروب) وبحث البيانات المستقاة عن الفترة ما بين ١٩٠٠ و ١٩٦٠ لثمانية بلدان كلها غربية على وجه التقريب أو بلدان تصنيعية ، واكتشف وجود صلة واضحة بين هذه العوامل المتصلة بالتوتر والصراع الخارجي للدولة (١٠٢) .

وبحث راميل البيانات المشبهة لثمانين بلدا عن السنوات بين ١٩٥٥ و ١٩٥٧ ، لكي يرى هل ظهرت في البلدان ذات المستوى العالي حالات من الصراع الداخلي (كما تتمثل في عمليات الاغتيال والتطهير والأحزاب والعصيان والانقلابات والتظاهرات .. الخ) وهل عرضت أيضا حالات من المستوى العالي للصراع الخارجي (كالحرب والعقوبات وتحركات الوحدات العسكرية والأبعاد والاحتجاجات الشفوية والتهديدات) ، واستعان راميل بتقنيات تحليل المصانع ، واكتشف ثلاثة أبعاد للصراع الخارجي (الحرب والدبلوماسية والإعتداد) وثلاثة أبعاد مختلفة للصراع الداخلي (كالأضطرابات والثورة وأعمال التخريب) ، واكتشف بعد ذلك أن شتى العوامل المتصلة بالصراع الخارجي تكاد تنصف جميعا باستقلالها عن العوامل الداخلية . وبعبارة أخرى ، فإن البلد الذي سجل درجة عالية في أي عامل من العوامل الثلاثة للصراع الداخلي لم يسجل بالضرورة درجة عالية في أي عامل من عوامل الصراع الخارجي ، فلا اتصال ضروري بين الاضطراب الداخلي والصراع الخارجي (١٠٣) .

وفي دراسة متأخرة ، اكتشف راميل وجود علاقة عكسية بين الصراع وأحد الأبعاد الثلاثة للصراع الداخلي - التخريب . اذ اتضح أن احتمال تورط الدول التي يمارس فيها التخريب في الداخل في أعمال الصراع مع الدول الأخرى (١٠٤) .

ولعل هذه النخبة تمثل بعض دفع حجة بلينى عن الصلة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجى (١٠٥) . على أنه بوجه عام يمكن القول ان النتيجة التي توصل اليها راميل عن عدم وجود اتصال بين الصراع الداخلي والصراع الخارجى قد تعززت بتحليلات العوامل المماثلة في الدراسات التي نهض بها آخرون عديدون (١٠٦) .

ويفترض جوناثان ونكليفيلد بأن عدم وجود صلة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجى في هذه الدراسات ، يرجع الى أن راميل وأتباعه قد جمعوا أنواعا شتى من الأنظمة السياسية في تحليلاتهم . ولعلنا اذا نظرنا الى أية أنظمة سياسية بمفردها ستظهر لنا أنماط أوضح . وإعاد تحليل البيانات ، ولكنه قسم البلدان الى ثلاث فئات (شخصية كدول أمريكا اللاتينية أساسا) وفئة مركزية (كالدول الشيوعية وبعض دول الشرق الأوسط) وديموقراطيات (ذات تعددية سياسية) . واكتشف أنماط مختلفة للعلاقة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجى . فمثلا كشفت الدول المركزية عن وجود علاقة موجبة بين (الاضطراب أو القلق الثورى والحرب) وظهرت أيضا علاقة موجبة بين الاضطراب والصراع الدبلوماسى والصراع الحربى . الخ . وقيما يتعلق بالأنظمة التعددية ظهرت علاقة بين الاضطراب والحرب ، وظهرت أيضا علاقة بين القلق الثورى والتحمس للحرب (١٠٧) . وكما نستطيع أن نستخلص ، تمثل هذه النتائج خليطا متضاربا ، وفي أفضل الأحوال فإن تفسيرها بالغ الصعوبة .

خلاصة : صلة الصراع الداخلى بالصراع الخارجى :

بينما يبين من الكم الهائل من الآراء التى أبدتها راميل وهاس وآخرون ان الصراع الداخلى ليس مرتبطا ارتباطا قويا بالصراع الخارجى ، الا أن هذه النتيجة تبدو متباينة هي والكومن سنس (المفهومية الدارجة) والأمثلة التاريخية . فبينما لا يلزم أن تكون جميع الحروب مسبوبة بالاضطراب الداخلى ، ولا يلزم أن تسفر جميع الصراعات الداخلية عن حدوث حروب ، الا أن هناك أمثلة تاريخية كافية لحالات تبين للمؤرخ استنتاج أشياء مهمة من هذه النتائج . وربما رجع التضارب بين الأدلة التاريخية والأدلة المستقاة من المشاهدات التى جمعها علماء الاجتماع من أمثال راميل الى بعض اللزوميات المنهجية التى تسلطت على بحوثهم .

اذ اعتمدت معظم هذه الدراسات على بيانات تمثل عددا قليلا من السنوات (كالفترة الواقعة بين ١٩٥٥ و ١٩٦٠ على سبيل المثال) ، والتي قد تحتوى على عينة لا تمثل فترتها . وفضلا عن ذلك ، فإن عنصر التفسير في الصراع فى هذه الدراسة غالبا ما يكون حلا وسطا لأنواع شتى من الصراع الخارجى ، أكبر من كونه ممثلا للحرب . وتبعاً لذلك فإنه لا يمس مسألتين أساسيتين فى مبدأ السببية : المبدأ الأول ما هو اتجاه العلاقة ؟ يعنى أى المتغيرات (الصراع الداخلى أم الخارجى) يفترض أنه قد أحدث أى المتغيرات ؟ وما هو توقيت مثل هذه العلاقة ؟ ونتيجة لذلك ، فمن الصعب اتباع هذه الدراسات كدليل مؤيد أو معارض للنظرية التى ترى أن الصراع الداخلى يحدث الصراع الخارجى (١٠٨) .

وبينما يمكن التسليم بوجود علاقة بين الصراع الداخلى والصراع الخارجى إلا أنها قد أصيبت بالتعتيم نوعا من جراء الحاجة الى آليات سببية شتى لتفسير هذا الارتباط : فوفقا لآلية كبش الفداء ، فإن الدول التى مزقتها الصراعات الأهلى المعتدل ستلجأ للصراعات الخارجية لحل المشكلات الداخلية . واعتمادا على الآليات المخدرة من الموت ، فإن الدول التى تعاني من ضعف داخلى خطير ، أو صراع ، قد تتعرض للهجوم باعتبارها فريسة سهلة لحصومها ، وقد تسعى للاهتداء الى حلفاء خارجيين عن طريق تدويل الحروب الأهلية والتمردات والحكومات على حد سواء ، مما يساعدها على تحويل الصراعات الداخلية الى حروب دولية . وأخيرا قد يتعرض الصراع بين دولتين لتسريع من تأثير ظهور الأنظمة الثورية واحتدام الصدام بين أنصار النظام الدولى القديم والدول الثورية الجديدة (١٠٩) .

الصراع الداخلى - الخارجى ، وما يترتب عليه :

يجر وجود علاقة مباشرة بين الصراع الداخلى والصراع الخارجى فى ذيله القول بأن العالم سوف يسوده سلام أكثر لو تزعت الدول ذاتها الى زيادة التعلق بالسلام ، وأصبحت مكانا آمنا للعيش . وسوف يخف الصراع الدولى الى حد كبير لو أمكن الحد من شدة الصراع ، أو تيسر استيعاده . وبطبيعة الحال ، تثير هذه الحالة التساؤل حول كيف يستطيع التخفيف من حدة الصراعات الداخلية ، وتثير أيضا التساؤل حول هل بمقدور زعماء المجتمع العالمى تحقيق الحد من الصراع الداخلى فى الدول المضطربة اعتمادا على السياسات والبرامج المطبقة فى الخارج ، أم أن هذه مسألة لا يمكن أن تحسم وتحل إلا بحلول داخلية .

والى حد ما كانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تخضع فى تكتيكاتها لمثل هذه الصلة المزعومة بين

تخفيف الصراع الداخلى ودفع الصراع الخارجى . وكان الهدف العام من المعونات الأمريكية الخارجية سواء اتخذت شكل مشروع مارشال أم معونة حوض البحر الكاريبى هو الحيلولة دون حدوث اضطرابات داخلية فى البلدان المستفيدة من المعونة ، التى يخشى من تحولها الى أرض خصبة للشوكة الشيوعية أو تصلح كأهداف جذابة للعدوان . والأساس المنطقي لبرامج المعونة الخارجية هو الاعتقاد بأن الاضطراب الاقتصادى يودى الى الاضطراب السياسى الداخلى ، الذى يودى بدوره الى أعمال التخريب الخارجية (الشيوعية) أو العدوان . وهناك - بطبيعة الحال - مجموعة ثانية من الافتراضات قوامها ما يترتب على المعونة الاقتصادية من نمو اقتصادى وازدهار ، وسيتمخض هذا النمو عن خلق أحوال اجتماعية وسياسية مستقرة ، تحول دون بزوغ جماعات يسارية قوية متطرفة . على أن قلائل من علماء الاجتماع قد يرون أن النمو الاقتصادى وعملية التقدم - وبخاصة إذا حدث النمو بسرعة - باعث لحالة من عدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى أكثر من كونه عامل استقرار . وربما كانت معونة التقدم أداة تساعد على تشجيع حالة عدم الاستقرار بالذات التى خططت المعونة للحيلولة دون وقوعها . ولما كان الاهتمام الى قرار خاسم فى هذه القضية يتجاوز نطاق هذا البحث ، لذا فليتنا نتفق على ترك هذه المسألة بلا حل ، وننتقل الى نظريات أخرى للحرب فى مستوى « دولة المدينة » .

نظرية السنام من الحرب :

فى الجزء التاسع من سفر أرنولد توينبى : دراسة فى التاريخ ، زعم المؤرخ البريطانى أنه استطاع التعرف على دورة السلام والحرب . ورأى أن الدورة تستغرق مائة سنة ، وتكرر عبر القرون على التعاقب الآتى : الحرب العامة تتبعها فترة سلام ، ثم لفيف من الحروب الصغيرة ، تتلوها فترة سلام ثانية ، وينتهى الأمر بنشوب حرب عامة أخرى .

واجتهد توينبى فى تفسيره النظرى واستخلص ما يأتى : الحرب تترك انطبعا سيكولوجيا عميقا عند من خاضوا غمارها ، مما يدفعهم الى التردد فى جعل أبنائهم يتعرضون للتمزق من أثر تجربة مماثلة ، ومن هنا يجنى جيل كامل من الزعماء ممن تشكلت حياتهم خلال فترة الحرب على الحفاظ على السلام طيلة فترة حكمهم ، وينتهى الأمر بانتقال السلطة الى جيل آخر . ولما كان هذا الجيل الجديد لم يكتو بنار الحرب على نحو مباشر ، فلا عجب إذا أظهر ميلا أكبر من أسلافه لاختبار مقدار اكتوائه بنار القتال ، مما يسفر عن حدوث سلسلة من الحروب الصغيرة ، ويستمر

تجنب الحروب الكبرى بفضل النفور منها والتي ورثه هذا الجيل من الجيل السابق له ، وتعرض فترة السلام التي تعقب هذه الحروب الصغيرة للتشبت في نهاية الأمر بعد وقوع حرب كبرى أخرى ولن تنشب مثل هذه الحرب إلا بعد أن تمحي ذكريات الحرب الكبرى الأولى بعد موت الجيل الذي عاصرها (١١٠) . وبطبيعة الحال ، تتجدد الدورة مرة أخرى ، وهكذا دواليك . وناسبت دورة المائة عام التي جاءنا بها توينبي على وجه التقريب الحقبة الفاصلة بين الحروب النابوليونية في بواكير القرن التاسع عشر والحرب العالمية الأولى .

ويشار إلى التفسير الذي قدمه توينبي لثورة الحرب والسلام ، بوجه عام ، بمصطلح نظرية السام من الحرب . فهي تنبأ بنزوع البلدان التي خبرت الحرب في عهد قريب ، وكانت حرباً طويلة ومكلفة ، إلى اتخاذ موقف شديد المسالمة ، في المدى القصير على أقل تقدير . ويحدث عكس ذلك للدول التي مرت بعهود سلام طويلة فمن المحتمل أن تغدو أكثر استعداداً لخوض الحرب في المستقبل القريب . ويلاحظ بليني كان هذه النظرية تدعونا إلى الاختراس من السويد وجزر الكانارييا (١١١) . وهذا أمر ربما أثار السخرية .

وزيادة في التخصيص فإننا قد نتساءل ، ولماذا وكيف يفترض أن تؤدي الحرب إلى السلام . فإلى حد ما تعد نظرية السام من الحرب مستخلصة من حجج سيكولوجية ، لأنها تعتقد أن الزعماء السياسيين الذين خبروا أهوال الحرب بصفة مباشرة سيتأثرون تأثراً عميقاً بالتجربة ، ويفترض حدوث ذلك في المستوى الواعي ، وفي المستوى اللاواعي أيضاً في أغلب الظن . ويتمخض تجربة الحرب عن حدوث نفور قوى من الحرب . ويؤثر هذا السام من الحرب في شخصيات الزعماء وفي أساليب التعامل التي يتبعونها وصورهم الخاصة بالعالم ومفضلاتهم في عالم القيم . فلعل هذا التفسير يعمل في المستوى الفردي للتحليل .

وتتبع نظرية السام من الحرب أيضاً مستوى « دولة المدينة » . ففي هذا المستوى تتضمن النظرية القول بأن التجربة العامة للحرب المدمرة البشعة تترك انطباعات على « النفس الجماعية للأمة » ، بعد أن غدا السام من الحرب جزءاً من « الوعي الجماعي القومي » . أو من « الطابع القومي » ، أو من « الثقافة السياسية » وبعبارة أخرى ، فإننا إذاً ظاهرة سيكولوجية جماعية يشترك فيها الكافة . ولا يعد السام من الحرب خاصية شخصية بقدر كونه صفة قومية .

يتعين على أية نظرية كاملة للسام من الحرب أن تنوّه بالصلة بين السام من الحرب في المجتمع عن بكرة أبيه (أو بالنسبة لمجموعات معينة

داخل المجتمع) وصانعي القرار السياسي • اذ يعنى وجود نفوذ شعبى من الحرب ، على الأقل فى أى نظام ديمقراطى ، تعريف الشعب للحكومة استعداده للسلام ، ووجوب أن تقدم سياسة الحكومة مراعاة لرغبات الشعب • ومن غير المقدور أن تغفل حتى البلدان السلطوية هذا التأيد الجماعى للسلام اغفالا كاملا من حساباتها ، لأنه يتوجب على الديكتاتوريين مراعاة مثل هذه المشاعر السائقة • وتبعاً لذلك قد لا تهم الصفات الأخرى فى مستوى الدولة بدرجة كبيرة ، وعلى الدول ذات التاريخ المتماثل فى تجربة الحرب أن تتصرف تصرفاً مماثلاً فى المستقبل (١١٢) •

وثمة صلة بين السام من الحرب وميادرات الحرب ، ولكن لا يلزم وجود مثل هذا الاتصال بينه وبين التورط فى الحرب • فهو يخص تأثير أية حرب سائلة مكلفة على رغبة أى بلد فى شن حرب جديدة • ومع هذا فإذا هوجم أى بلد ، لن يكون للسام من الحرب تأثير كبير • فلا يحتمل أن يحول السام من الحروب دون مشاركة البلد فى أية حرب ، لو أنه تعرض للهجوم • وربما أمكن للمرء أن يفترض ترجيح تعرض البلدان التى خبرت الحرب فى عهد قريب للهجوم أكثر من البلدان الأخرى • فقد يحس الخصوم بوجود روح السام من الحرب فى مثل هذه البلدان • ويعتبرون هذه الظاهرة علامة ضعف • وبالمثل فإن الدولة التى وهنت قوتها من أثر حرب سائلة مكلفة قد تنظر إليها الدول الأخرى على أنها هدف سهل •

وكما لاحظتم بالفعل ، ثمة الكثير من التشابه بين السام من الحرب وتصورات المرض والمناعة • وكما ذكر ويتشاردسون : الحرب شبيهة بالمرض • ومن بين الوسائل الممكنة للعلاج اعطاء جرعة قوية من الحرب ذاتها ويا له من حل مثير للسخرية • وتمثل التجربة الفعلية للحرب نوعاً من المناعة ضد الحرب مستقبلاً • ولسوء الحظ فإن تأثير التحصين لا يستمر طويلاً - مثلاً يحدث فى حالة تعاطى جرعة مضادة للتيتانوس - وتصاب مناعة البلد بالوهن (١١٣) •

ولو صحت نظرية السام من الحرب ، ستكون الحروب التى تولدت من أثر صراع سابق قضى نحبه من صنع دول فقلت مناعتها للحرب قوتها بمرور الزمان • وما تخيله هذه النظرية - ضمناً - من آثار يثير التشاؤم • وهناك توقعات تبشر بالخير وتوقعات أخرى سيئة • أما التوقعات المباشرة فهى امكان منع الحروب • والتوقعات السيئة هى أن تكون الوسيلة الوحيدة لمنع الحروب فى المستقبل هى الاشتراك فيها فى الحاضر • وحتى اذا عملنا بهذه الوسيلة ، فإنها لن تمنع الحرب منعاً قاطعاً •

وقبل أن نستعرض في الحديث ، لابد أن ننوه ببعض المشكلات النظرية الفعلية .

أولا : لقد قامت نظرية السام من الحرب بمهمة ممقوتة عندما فسرت اندلاع الحرب العالمية الثانية : تلك الحرب التي وقعت بعد عقدين من الزمان من انتهاء الحرب العالمية الأولى . اذ مثل زعماء بلدان أوروبا جميعا جانبا من الجيل الذي اشتركت في تكوينه أبشع حرب في التاريخ . وبالتأكيد لو صح وجود جيل سام الحرب ، لكان هذا الجيل هو الجدير بهذا الاسم (١١٤) . وليس من شك أن وثوقنا في نظرية السام من الحرب سيتزعزع من أثر هذا المثل المتوهج للأحداث التي جرت في اتجاه معارض للنظرية .

ثانيا : على الرغم من صلاحية نظرية السام من الحرب للتطبيق على أى جانب مشارك في إحدى الحروب القارية العهد على الجانب الغالب أو المغلوب على السواء ، إلا أن الواقع يقول ان انتصار أى بلد أو هييمته له تأثير مهم على سياسته مستقبلا . ويمقدورنا أن نخمن أن النصر قد يرجع دفع المنتصر الى شن حرب في المستقبل . ولا جدال أن هذه النتيجة ستتوافق هي ومنطق نظرية السام من الحرب . وفي معظم الأحيان ، تتعرض الدول المنتصرة لقدر أقل من الدمار والمعاناة مما تتعرض له الدول الخاسرة ، ومن ثم فمن المتوقع أن تكون أقل إحساسا بمشقة الحرب . وفي ذات الوقت ، فقد يعزز الانتصار في الحرب ميل الدولة للعنوان مستقبلا . فربما تضخمت القدرات المادية للدولة المنتصرة نتيجة للنصر ، وقد يرفع النصر من مستوى التحمس ويخلق جوا من التفاؤل عن الحرب ، ويعزز سلطة أى فريق سياسى متشدد ينسب اليه فضل النجاح في الحرب ، أو قد يوصله للسلطة ، أو قد يشجع أى تعلق ثقافى بالعنوان (١١٥) .

ربما قيل من قبيل الحاجة ان الانهزام في حرب طويلة مدمرة هو الأقرب احتمالا في خلق أعراض السام من الحرب . وكما أشرنا فإن بالمقدور القول ان النصيب الأكبر من دمار الحرب يقع عادة على المغلوب . فكلما زادت الخسارة والدمار والضحايا ، وازدادت الحرب شراسة ، ازدادت حالة الاجهاد من الحرب ، والمناعة ضد المبادرة مستقبلا بشن حروب ، كما يفترض . وهكذا يكون المتوقع منطقيا أن يحدث الانهزام في الحرب تأثيرا أعظم على البلدان المنهزمة في الحرب السالفة يفوق تأثيرها على من حققوا النصر .

على أن هذه الحجة غير مقنعة هائلة في المائة ، فمن السهل أيضا الاعتراض عليها والقول ان البلدان التي عانت في الجانب الخاسر يحتمل

فى بعض الحالات أن تكون الأقرب الى امتشاق السلاح فى المستقبل القريب . فليس من شك أن الرغبة فى الانتقام قد تكون دافعا قويا مشاما تكون الرغبات المصاحبة لها لاستعادة ما فقد من أرض وأدميين وموارد . فمثلا كثيرا ما ذكر أن رغبة ألمانيا فى الانتقام عقب هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى كانت سببا أساسيا لعدوانها فى الحرب العالمية الثانية .

ويتماثل فى الاستصواب القول أن أية هزيمة مكلفة (وسنرمز إليها بالحرف أ) تحدث الحرب (ب) . كما أن أ تحدث ج (المبادرة بشن حروب مستقبلا) ومن ثم فلا يصح الاعتماد على كلا الاحتمالين كقاعدة عامة . فالجنتان النظريتان القائلتان بأن الحرب تستطيع منطقيا أن تؤدى الى بزوغ مهده للسلام ، وأيضا الى شن حروب فى المستقبل تتساويان فى معقوليتهما ، ولكنهما - بطبيعة الحال - غير متوافقتين . ومن هنا يكمن أكبر ضعف لنظرية السأم من الحرب كنظرية عامة للحرب والسلام . فقد تكون الحروب السابقة مصدر عدوى سلبية أو مصدر عدوى موجبة أو مساهمة فى إشعال حروب مستقبلية . وفى هذه الحالة ، ستجنح المؤثرات السلبية والمؤثرات الموجبة الى إلغاء كل منهما للأخرى .

ثالثا : بصرف النظر هل انتصر أى بلد فى الحرب السابقة أو هزم ، فقد يقال أن تجربة الحرب وحلها عامل يساعد على زيادة إمكانية خلق مستقبل أميل للحرب ، أكثر من ميله للسلام . فمثلا يقول كارستن أن الحرب تعود الأفراد على اتباع اتجاهات عسكرية ، وعلى الإيمان بالقيم العسكرية . أنها الاتجاهات والقيم التى تنتشر بوساطة المحاربين القدماء العائدين . وبالطبع ليس كل المحاربين القدماء ذوى ميول عسكرية ، ولكن المحاربين غالبا ما يعودون الى ديارهم بعد اعتناقهم لاتجاهات مستحدثة أو معرزة تجاه الفضائل العسكرية أو الاعتماد على القوة (١١٧) . وعندما يسجد الأسلوب العسكرى فى الحياة ، ويحدث نوعا ما من « الشعور العكسى ضد السأم من الحرب » . وقد تغدو منظمات المحاربين القدماء الذين قد تنتفخ رتبهم بفضل الحرب عوامل مؤسسية مؤثرة فى دفع الحكومات نحو اتباع سياسات أشد عدوانية . وبالإضافة الى ما يحدث من زيادة فى إنشاء منظمات تضم أعدادا أوفر من المحاربين القدماء ، فإن الحرب تساعد على خلق مؤسسات عسكرية أكبر مجهزة بالمعدات والأفراد والقواعد والميزانيات والبيروقراطيات والعاملين ، ناهيك بمختلف الشركات الصناعية المشتغلة بإنتاج الأسلحة . وسيكون من الصعب تخفيض حجم جميع هذه الأشياء والحد من سلطتها السياسية بعد انتهاء الحرب .

وبعبارة أخرى ، فإن الحروب تسوق الى انشاء « تجمعات عسكرية صناعية » . ويرى كثيرون أن مثل هذه المؤسسات عوامل تزيد من احتمالات نشوب حرب في المستقبل أكثر من كونها عوامل تخفف من هذه الاحتمالات (١١٨) .

رابعا : وحتى لو صح القول بأن الحروب تتبعها فترات ممتدة من السلام ، فقد لا يكون اجهاد الحرب التفسير الأوحده لذلك ، ناهيك بالتفسير الأفضل . فربما كانت النهاية الحاسمة للحرب هي التي حلت جميع المشكلات الجوهرية ، وأزالت الأسباب السياسية لحروب المستقبل . ولعل تعرض موارد البلد للضمور والاستنفاد هو الذي جعلها عاجزة ماديا عن مواصلة الحرب . وبالمثل فإن أى نصر حاسم يحققه أحد الجانبين قد يحقق توازنا في القوى غير متكافئ مما يساعد على ردع من يشعرون بالغبن والحيولة دون اقدامهم على الثأر عن طريق القوة (١١٩) . ومن هنا يصح الظن بأن أى ارتباط تجريبي بعد الحرب والفترات التالية من حالات السلام الممتدة لن تؤيد بالضرورة هذا الافتراض .

السام من الحرب : دراسات تجريبية :

ومرة أخرى نلاحظ أن الدراسات التجريبية لفرض السام من الحرب قد تمخضت عن مجموعة مختلطة من النتائج . فلقد أسفرت بعض الدراسات عن تأييد محدود لهذا الفرض . اذ استنتج سنجر وسمول عدم احتمال اقدام المعتدين أو المدافعين على شن الحرب في غضون عقد من الزمان ، وان كان المنتصرون هم الأرجح كفة من الخاسرين في المبادرة على شن الحرب التالية . والنتيجتان متوافقتان هما ونظرية السام من الحرب . ومع هذا فقد أكد العالمان الطبيعة التمهيدية لدراستهما بالقول بأن دليل تأكيد النظرية بعيد عن الاكتمال (١٢٠) .

وركزت دراسة جاءت بعد ذلك لسنجر وكوساك على ناحية المشاركة في الحرب أكثر من تركيزها على المبادرة بشن الحرب ، واهتديا الى نتيجة عامة مؤداها أن التجارب السابقة للحرب لم تؤثر تأثيرا كبيرا على اقدام الدول للتورط في حروب لاحقة . اذ لا تتوافر للمنتصرين في أية حروب سابقة الرغبة القوية للتبكير في الرجوع للحرب . والأمر بالمثل فيما يتعلق بالدول المغلوبة . والواقع أن متوسط الفاصل الزمني للحرب التالية يكون أقصر بالنسبة للدول المغلوبة . وعلى الرغم من أن الاختلاف بين الدول المغلوبة والدول المنتصرة ليس ذا بال من الناحية الاحصائية ،

الا أن الكشف قد أشارت الى دافع الثأر أكثر من اشارتها الى نظرية السأم من الحرب (١٢١) . ومن جهة أخرى يستنتج سينجر وصاحبه أن الدول المغلوبة التي حاربت حروبا مكلفة (أى الحروب التي كثرت فيها الضحايا) يبدو أنها تكف عن الاشتراك الفوري في الحروب بعد هزيمتها . والظاهر أن اشتراك عاملى الهزيمة وفداحة التكاليف أهم من أى عاملين من العوامل الآتفة الذكر بمفردهما فى تفسير سرعة عودة الدول بعد تجربتها فى الحرب السالفة (١٢٢) .

ولم تعثر النظريات الأخرى على ما يؤيد افتراض السأم من الحرب . اذ اكتشف دافيد جارنهام فى معرض تحليله للحروب الكبرى بين ١٨١٦ و ١٩٦٥ عدم احتمال حدوث مبادرات لشن الحروب لا من قبل القوى الكبرى الطافرة ، ولا من ناحية المغلوبين فى هذه الحروب ، كما لم يكتشف أية علاقة بين تكاليف الحرب والزمن الذى مر قبل حدوث الحرب التالية . ولقد بحث أيضا القضية الكلاسيكية التى سبق أن أثارها ايمانويل كانط عن احتمال أن تكون الدول الديمقراطية أميل للشعور بظاهرة السأم من الحرب أكثر من الدول اللاديموقراطية . ولم يعثر على أى دليل بأن السأم من الحرب قد كبح جماح مسلك الديمقراطيات الكبرى فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، فى فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة (١٢٣) .

وأخيرا درس ليفى ومورجان تورط القوى الكبرى فى الحروب بين ١٥٠٠ و ١٩٧٥ ، واكتشفا عدة أمثلة لبلدان عاودت شن الحروب بعد فترة قصيرة نسبيا أكثر مما كان متوقعا . والواقع أنه بين ١١٥ حالة من حالات الحرب ، اشتعلت بعد حرب عالمية كبرى ، يلاحظ أن ٩١ حربا خلال عشر سنوات قد حدثت من جراء نزاع بين القوى الكبرى ، واشتعلت ١٦ حربا بعد من ١٠ الى عشرين سنة ، واشتعلت خمس حروب بعد السنوات العشر التالية ، وحربان فى العقد التالى وحرب واحدة لا غير فى العقد الخامس التالى لحرب عالمية كبرى . ولا يتكهن افتراض السأم من الحرب باقداًم أكثر من حالات قليلة على الحرب فى غضون العقد الأول . ويزداد احتمال الحرب بمرور الزمان ، بعد أن يبدأ بطلان مفعول مناعة تأثير السأم من الحرب . وبين ليفى ومورجان ما يكاد يعكس عكس هذا الافتراض (١٢٤) .

وعندما تقل ليفى ومورجان انتباههما الى الافتراض الذى يرى أنه كلما ازدادت خطورة الحرب ازدادت المدة الفاصلة بين الحربين ، جاءت

النتيجة مخيبة للآمال بالمثل . وبعد أن استعانا بمدى ديمومة الحرب وعدد البلدان المشاركة وحمامات الدم المراقبة والنسبة بين عدد القتلى في المعركة وديمومة الحرب كمؤشر لخطورة الحرب ، اكتشفنا معاملا ارتباطا واحدا فحسب بين هذه الحدود الخاصة بالمتغير المستقل والمتغير التابع (ما انقضى من وقت حتى اشتعلت الحرب ثانية) . كما لم يتسن لهما تأكيد حدث كف عن الحرب عن طريق سلسلة من الحروب . ولا من تأثير حرب سابقة واحدة . وباختصار فإنهما لم يتمكننا من التوفيق بين افتراضات السام من الحرب أو العثور على أية أنماط متميزة أو متوافقة ، تتعلق بأثر الحروب السالفة على الاشتراك في الحرب الذي أعقب ذلك (١٢٥) .

ويتعين أن يلاحظ أنه منذ بحث ليفي ومورجان ميل الدول التي شعرت بالسام من الحرب بمجرد أن تغلب متورطة في حروب تالية بدلا من أن تبادر باشغالها لذا ، لا يبدو غريبا بوجه خاص عدم توقيفهما في الاهتمام الى تأييد للنظرية . لقد افترضنا اختبارا أشد صرامة مما يكفله منطق النظرية . ومع هذا فإن علينا أن نستخلص أن الدليل المؤيد لنظرية السام من الحرب أقل بدرجة ملحوظة من أن يكون محتوما .

خلاصة :

ما الذي سنخلص اليه من كل هذا البحث عن الصلة بين الخصائص القومية المميزة والحرب ؟ لا نفر من استخلاص القول بأن نظريات الصفات القومية لم تستطع أن توفق في تفسير واقعة الحرب . والحكم الوحيد الذي يبدو مؤيدا تأييدا موقفا هو الربط المباشر بين حجم البلد وقوته واحتمالية تورطه في الحرب . والظاهر أن وجود حدود متاخمة مع البلد المجاور محل للخصومة قد يكون من العوامل المساهمة ، ويبدو أن الصراع الداخلي مرتبط بالحرب بين أية دولتين ، وإن بدا أن هناك طرقا متعددة تفصل أو توصل بين الحد الأول والحد الأخير . وفيما يتجاوز هذه الكشف ربنا كان من الصعب انشاء رؤية شاملة للحرب التي تدور بين دولتين متجاورتين تعتمد على مجموعة أخرى من العوامل . وأغلب الظن أنه لا نمط الحكومة الذي تتبعه الدولة أو مؤسساتها الاقتصادية أو ما يسودها من رفاهة اقتصادية ، ومعدل نمو سكانها أو سبق تورطها في الحرب من العوامل ذات الأثر .



وقبل أن ننتقل الى الفصل الأول من الجزء الثاني من الكتاب فلنتذكر ههنا افتراض (الانسان - والوسط) الذي جاءنا به هارولد ومرجريت

سبراوت ، وسبق أن ناقشناه . فلقد رفض سبراوت وقرينته فكرة امكان تحليل مسلك البلدان بصفة مباشرة اعتمادا على عوامل بيئية أو موضوعية مثل حجم الدولة والموقع الجغرافى أو نوع الحكومة . وبدلا من ذلك ، اعتقدا أن البيئة لا تؤثر فى مسلك الحكومات الا على نحوين :

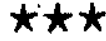
أولا : ليس بمقدور العوامل البيئية أن تؤثر فى قرارات الزعماء الا اذا تيسر لهم ادراك مثل هذه العناصر بالفعل ، لأن البيئة لا تؤثر فى القرار الا على نحو غير مباشر - أى من خلال مدركات الافراد .

ثانيا : بمقدور العوامل البيئية أن تحل وتقيد وتتحكم فى نتائج القرارات التى يتخذها زعماء الحكومة . وبعبارة أخرى ، فإن حقيقة بعض العوامل (كالجوار الجغرافى والضغط الاقتصادى) هى التى تؤثر تأثيرا مباشرا فى القرارات عند ممارستها (١٢٦) .

وتؤخى نظرية سبراوت وقرينته بأن نظريات الصراع فى مستوى « دولة - الأمة » يجب أن ينظر اليها على ضوء آخر . فمثلا قد لا يكون من الصحيح الاعتقاد بأن الدول الرأسمالية تتصف بالعدوانية بفطرتها ، لأن الاقتصاديات الرأسمالية بطبيعتها ذات منزع توسعى . وربما كانت النقطة الأهم هى أن زعماء الدول الرأسمالية يعتقدون أن النظام الرأسمالى يتطلب توسعا متواصلا . وبالمثل قد لا يصح القول ان الدول التى ينمو سكانها بسرعة ، والسريعة التقدم التكنولوجى تتبع سياسات توسعية على نحو يخضع لهذه الخاصية . فربما كان الأهم هو كون زعماء هذه الدول يدركون وجوب اتباعهم لسياسة خارجية توسعية بسبب نموهم . وبالمثل قد لا تكون قوة البلدان هى التى تتصف بالأهمية فى ذاتها ولذا انها كفسير للحرب . وما يحتمل أن يكون الأهم عوضا عن ذلك هو ادراك زعماء الدول القومية للجوانب المتعلقة بنا بمقدور القوى العظمى أن تفعله ، وما يجب أن تفعله ، والدور الصحيح للقوى العظمى فى النظام الدولى - بطبيعة الحال . ان كل ما تؤخى به هذه الأشياء هو أن النظريات التى ركزت جهودها على مستوى دولة الأمة قد أخطأت الطريق الصحيح .

على أن موقف سبراوت وقرينته قد اتصف بالتطرف نوعا . فبدلا من القول بأن النظريات فى مستوى الدول قد تعرضت للنقائص أو التحريف أو النقص من عوامل المدركات فى المستوى الفردى ، يفضل المؤلف أن يرى وجود اتصال بين هذه العوامل فى هذين المستويين . اذ تتطلب النظرية الشاملة للحرب متغيرات فى مختلف مستويات التحليل . وفى هذه الحالة فإن بعض المتغيرات فى مستوى دولة الأمة مثل الحجم والقوة قد يعتقد فى كونها شروطا كامنة مهمة فى احداث الحرب ، ولكن متغيرات المستوى

الفردى مثل المدركات وتصورات الدور القومى تضطلع بدور الآليات التى
تجتازها هذه الشروط الكامنة عندما تؤدى الى الحرب .



ان غاية النظريات مشحونة بالاشجار . وقبل أن تصدر حكما عن
أى هذه الأشجار يحمل أفضل الثمار ، ربما كان من الأحكم ان نتوغل فى
عملية اكتشاف الغابات ، ومن ثم سننتقل الى مستوى أعلى من التحليل :
المستوى الذى يفحص العلاقات بين الدول بدلا من أن يتمعن فى صفات
دولة واحدة . وبعبارة أخرى ، لقد نظرنا حتى الآن الى الأشجار كاشياء
مفردة ، أو على أقل تقدير الى أنماط فردية من الأشجار - الأشجار
الرأسمالية والأشجار الديمقراطية والأشجار السلطوية والأشجار سريعة
النمو والأشجار المجهدة . وهلم جرا . وسينتقل انتباهنا الآن الى الغابة
(أو الى أجزاء من الغابة بمعنى أصح) ونبحث عن العلاقة المتبادلة بين
بعض الأشجار .

٢٥ سبتمبر ١٩٩٥

هوامش الفصل الخامس

- (١) انظر International Relations Michael P. Sullivan Theories and Evidence ١٩٧٦ ، ص ١٠٢ ، ١٠٣ .
- (٢) Evidence on the Outbreak of International — Dina Zines (٢) Ted Robert Gurr Handbook of Political Conflict ١٩٨٠
- (٣) (ص ٢٢٥)
- (٤) Wages of War Melvin Small J. David Singer في
- كانت البلدان المتورطة في أغلب حروب هذه الحقبة هي بريطانيا وفرنسا . وكان ترتيب تركيا التاسعة عشرة وروسيا السابعة عشرة وسيرينيا الثانية عشرة واسبانيا التاسعة ،
- (٥) انظر Man, the State and War — Kennel Walz ١٩٥٩
- وانظر بوجه خاص الفصل الرابع منه اقتبست هذه المناقشة .
- (٦) Letter to William Smith — Edmund Burke في ٩ يناير ١٧٩٥ — عن كتاب Famous — John Dartlett Quotations ١٩٦٨ ، ص ٤٥٤ .
- (٧) Rumors of War — A.J.P. Taylor ١٩٥٢ ، ص ٤٤ . مقتبسة من Man Stale and War - Walz ، ص ١١٤ . ويتعين التنويه الى أن الليبراليين قد اقترحوا عدة حلول أخرى فلقد ذكر الليبراليون في مانشستر في القرن الثامن عشر والقرن ١٩ أن سياسة التجارة الحرة تساعد على تدعيم روابط البلدان من الناحية الاقتصادية بحيث تصبح الحرب أمرا مستبعدا . فالحرب تعرض جميع العلاقات الاقتصادية الدولية للخطر ، لأنها تتبادل السلع المهمة والخدمات . ويرى الليبراليون الاحدث عهدا أن الحل هو انشاء حكومة عالمية . بينما يرى الليبراليون في القرن العشرين ضرورة اشتغال الخاتمة المركزية بحل المشكلات الاقتصادية داخل الدول والتغلب عن سياسة Laissez faire Laissez, Passes . كما تكلف الحكومة العالمية بحل المشكلات السياسية والاقتصادية بين الدول .
- (٨) A Study of War — Quincy Wright الجزء الثاني ١٩٩٤ ، ص ٨٣٢ - ٨٤٢ .
- (٩) The War Proneness of — Melvin Small و David Singer Democratic Regimes مجلة اورشليم للعلاقات الدولية ، ١٩٧٦ ، ص ٩٤ - ٦٩ .
- (١٠) Bureaucracy and — Bruce Russett و R. J. Monsen Polyarchy as Predictors of Performance (الدراسات السياسية المقارنة) (أبريل ١٩٧٥) ، ص ٥ - ٢١ .
- (١١) Societal Approaches to the Study of War — Michael Haas
- ضمن كتاب The War System تحت اشراف Kim و Falk (١٩٨٠) ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

- An Analysis of Foreign — Johanthan Wilkenfeld, Dina Zinnes (١١)
Comparative Foreign Policy ضمن Conflict Behavior of Nations
١٩٧١) من ١٦٧ - ٢١٢ .
- Libertarianism & International Violence : R. J. Rummel (١٢)
في مجلة Journal of Conflict Resolution ديسمبر ١٩٨٤ ، من ٦١٧ - ٦٤٨ .
- Mirror, Mirror on the Wall ... Are the Freer — Steve Chan (١٣)
Conflict Resolution مجلة Countries more pacific (ديسمبر ١٩٨٤)
من ٦٤٨ - ٦١٧ .
- Democracy and War Involvement — Frich Weede (١٤)
Conflict Resolution ديسمبر ١٩٨٤ ، من ٦٥١ - ٦٥٢ .
- Domestic Structures — Sally H. Campbell, Clifton Morgan (١٥)
Decisional Constraints بحث مقدم الى مؤتمر الدراسات الدولية في أبريل ١٩٩٠ -
يرى موجان وكامبيل أيضا ان تكايج القرارات تقلل من احتمالية الحرب للقوى الكبرى
ولكنها تزيد هذه الاحتمالية في حالة القوى الصغرى .
- Understanding Conflict — R. J. Rummel (١٦) د/أ في كتاب
and War (١٩٧٩) - من ٢٧٧ - ٧٧٩ .
- Libertairnism and International Violence — Rummel (١٧) من ٤٠ .
- The War Prononess of — Small و Singer (١٨) نفس المصدر وأيضا
Democratic Regi... في من ٦٧ .
- Libertarianism and International Violence. — Rummel (١٩)
من ٤٨ .
- Domestic Policy and War — Jack Levy (٢٠) ضمن كتاب
- The Origin and Prevention of Major — T. Rabb و R. Rothery
١٩٨٨ (من ٨٠) .
- Imperialism — John A. Hobson (٢١) — (من ٧١ - ٨٢) ١٩٦٥ .
- Hobson (٢٢) من ٧١ - ٩٢ .
- Hobson (٢٣) من ٦٢-٤٦ .
- Imperialism the Highest Stage of Capitalism — V. I. Lenin (٢٤)
١٩٥٩ .
- Man, the State and War Waltz (٢٥) من ١٥٤-١٥٨ .
- Societal Approaches to the Study of War — Michael Haas (٢٦)
- Kim و Falk ضمن ٢٤٩
Theory of International Politics — Kenneth N. walter (٢٧)
١٩٧٩ - (من ٢٠) .
- Imperialism : An Historiographical — D.K. Field House (٢٨)
- Economic بعنوان Tapan و Boulding عليه اشرفت كتاب Revision
Imperialism ١٩٧٢ ، من ١١٠ .

- ١٩١٤ - ١٨٧٠ Europe, the World Banker — Herbert Feis (٢٩)
 The Theory of International Politics — Waltz (١٩٥٠) ص ٢٢ - نكرها
 Politics ص ٢٤
- U. S. Power and the Multinational Corporation — Robert Gilbin (٣٠)
 (١٩٧٥) ص ٧٤
- Theory of International Politics — Waltz (٣١) ص ٢٤
- نفس المصدر (٣٢)
- ١٩٦٢ Tragedy of American Diplomacy — William Appleman (٣٣)
 انظر بوجه خاص ١٨ - ٥٠
- Waltz (٣٤) - نفس المرجع
- Bettings on Ideas — Reuven Brenner (٣٥) انظر ١٩٨٥ - بوجه
 خاص الفصل الأول - الذي استشهد به Bruce Russett
- The President and Political use of Force — Job و Ostrom (٣٦)
 مجلة العلوم السياسية الأمريكية - ص ٥٥٤
- Economic Decline, Electoral Pressures — Russett (٣٧) بوجه
 خاص ١٢٤ - ١٢٤
- The Causes of War — Geoffrey Blainey Prosperity and Peace (٣٨)
 وأيضا : Bruce Russett مجلة الدراسات الدولية الفصلية ١٩٨٣ ، ٢٨٦ - ٢٨٧
- The Outbreak of War in the Modern — Alec Laurence Malfce (٣٩)
 (١٩٨٨) ، ص ٢٢٩ - ٢٤٨
- Long Cycles — Joshua Goldstein (٤٠)
 نفس المصدر ٢٦٠ - ٢٦٢
- في هذه النقطة انظر Russett - Prosperity & Peace ص ٢٨٦
- Blainey (٤٢) ص ٩٢
- انظر Macfie (٤٤) ليس مزاج الناحض المتفائل وخده هو الذي يهم ، ولكن
 هناك ناحية مهمة أخرى وهي الخوف المجهي من احتمال عدم دوام حالة الرخاء ،
 ولم يذكر Blainey ذلك ولكنه اكد بالتركيز على الجانب المتفائل
- Blainey (٤٥) ص ٩٤
- The American Approach to Foreign Policy — Dexter Perkins (٤٦)
 (١٩٦٨) ، ص ١٣٦ - ١٥٥
- Phases of Business Cycle and the — William R. Thompson (٤٧)
 Outbreak of War (مجلة الدراسات الدولية ، يونيو ١٩٨٢) ص ٣٠١ - ٣١١
- (٤٨) هناك جملة مؤشرات مختلفة للدلالة على دور الدول ، بينها الحجم وعدد
 السكان وجملة الإنتاج ، والحديد والصلب وإنتاج الطاقة وميزانية الدفاع وحجم القوات
 المسلحة
- (٤٩) جاء ذكر نفس هذه البلدان في قائمة Diehl و Goertz للبلدان العشرة
 الأكثر تورطاً في أحداث تغيرات إقليمية في القرن الماضي (مع استبعاد النمسا -
 المجر)

- Patterns in International — J. David Singer, Melvin Small (٥٠)
 War fare (١٨١٦ - ١٩٦٥) حوليات الأكاديمية الأمريكية في العلوم السياسية
 والاجتماعية (سبتمبر ١٩٧٠) ، ص ١٥١ - ١٥٢ استشهد بها Lloyd Jansen
 Explaining Foreign Policy (١٩٨٢) ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣
 National Capabilities and War Proneness — Stuard Bremner (٥١)
 The Correlates of War II — J. David Singer ضمن كتاب
 (ص ٥٧ - ٨٢)
 Social Approaches to the Study of War — Haas (٥٢)
 The War System اشرف عليه Boulder و Westview (٢٠٥ - ٢٠٦)
 (٥٣) انظر على سبيل المثال Maurice A. و Phillig Gregg
 Factors Influencing Cooperation & Conflict في مجلة الدراسات الدولية
 الفصلية ، سبتمبر ١٩٦٧ ، ص ٢٦٦
 Testing some Possible Predictors — R. J. Rummel (٥٤)
 The Relation Between — Rummel و of conflict Behavior
 National Attributes and Foreign Conflict. (ص ١٨٧ - ٢١٤)
 (٥٥) انظر بوجه خاص Hermann و Salmore
 Size, Development and Accountability. (ص ١٦ - ٢٠) ، وايضا
 Size — Matrice East and Foreign Conflict Behavior. ، يوليو ١٩٧٢
 مجلة السياسة العالمية
 Robert L. Pfaltzgraff, James E. Dougherty Contending : (٥٦)
 Theories of International Relations (ص ٦٦ - ٦٨)
 The Rise and Fall of the Third Reich — William L. Shirer (٥٧)
 (١٩٦٠) ، ص ٧٧
 (٥٨) و Pfaltzgraff و Dougherty ص ٦٧
 Shirer (٥٩) Mein Kampf — Adolf Hitler واستشهد بها
 في كتاب The Rise & Fall (١٢٢)
 Urs Luterbacher و J. David Singer و Stuart Bremer (٦٠)
 The Population Density and War — Pmeness of European Nations
 ١٨١٦ - ١٩٦٤ ، مجلة الدراسات السياسية المقارنة ١٩٧٢ ، ص ٢٢٩ - ٢٤٨ ، انظر
 ايضا The Correlates of War — J. David Singer ص ٢٦٧
 (٦١) A Study of War — Quincy Wright ، ص ١٩٢٢
 Robert North و Nazli Choucri — National Growth and (٦٢)
 International Violence ، ص ١٤ - ٢٤ ، ١٩٧٥
 Lateral Pressure in International — North و Nazli Choucri (٦٣)
 Relations (١٩٨٩) ، ص ٢٩٦ ، وقد استخلص القول بأن السبب الأكثر مباشرة
 للحرب انساني وذاتي
 Nations in Conflict — North و Choucri (٦٤) ص ٢٢٤ - ٢٥٤ - راجع
 تفيد هذا الرأي في الفصل التالي
 The Political Economy of War and Peace — Richard Asbley (٦٥)
 (١٩٨٥)

Lateral Pressure : Concept and Theory — North و Choucri (٦٦)

• ص ٢١

(٦٧) نفس المصدر ، ص ٢١١ •

(٦٨) انظر البحث الممتاز اذى عرضه Jensen لدور الحدود ، والذي

اقتبسنا منه هذه الفقرات — Explaining Foreign Policy — Lloyd Jensen

• ص ٢٠٨ - ٢٠١ •

War in International — Evan Luard انظر النقة ، انظر Luard عن انحصار المنازعات

Society (٦٩) فيما يتعلق بهذه النقة ، انظر Luard (١٩٨٦) (الفصل الثالث) • ايد ما قلناه

Peace and War Armed Conflicts K. J. Holsti في كتاب : الاقليمية

• ص ٢١١ - ٢٠٧ ، ١٩٩١ - ١٩٨٩ ، ١٦٤٨ an International Order

Nation — Environment Relations as — Erich Weede (٧٠)

Determinants of Hostilities Among Nations: (١٩٧٢) ، ص ٦٧ - ٩٠

Roots of Modern Interstate Border — Robert Mandel (٧١)

• (٤٥٤ - ٤٢٧) ١٩٨٠ Conflict Resolution مجلة Disputes

Territorial Changes and Militarized Conflict — Goertz و Diehl (٧٢)

• (١٩٧٢) The Dimensions of Nations R. J. Rummel (٧٣)

• ص ٣٧١

Statistics of Deadly Quarrels — Richardson. (٧٤) ص ١٧٦ •

Frequency of Wars and Geographical — Paul Wesley و James (٧٥)

Conflict Resolution Opportunity- (٧٦) ديسمبر ١٩٦٢ ، ص ٢٨٧ •

The Substance — Benjamin و Starr و most (٧٦) انظر Harvey و Starr

and Study of Borders in International Relation Research

(مجلة الدراسات الدولية الفصلية ، ديسمبر ١٩٧٦) ، ص ٥٨١ - ٦٢٠ وانظر ايضا

Diffusion, Reinforcement Geopolitics and — Starr و Most

• Spread of War (٧٧) مجلة علم السياسة الامريكية ، ١٩٨٠ - (ص ٩٢٢ - ٩٤٦) •

Contiguity and Military Escalation in Major — Paul E. Diehl (٧٧)

Power Rivalaries (١٨١٦ - ١٩٨٠) ، مجلة السياسة (١٩٨٥) •

• ص ١٢١٣ - ١٢١١ •

(٧٨) هذا الرأي متوافق واخر كشوف Diehl و Goertz بان المنازعات

الاقليمية العنيفة اكثر تعرضا للتلقي عندما تكون بقعة الارض متاخمة لكلا الطرفين

• المتنازعين اكثر من احتمال تفجيرها اذا كانت متاخمة لطرف دون اخر •

Contiguity and Military Escalation — Diehl (٧٩) ١٨١٦ - ١٦٨٠ •

• ص ١٢٠٧ •

International Regions and the International — Bruce Russett (٨٠)

• ص ٢٠٠ (١٩٦٧) System

Statistics of Deadly Quarrels — Richardson (٨١) ص ٢٨٨ •

Diehl نفس المرجع ، ص ١٢٠٧ • انظر ايضا Kenneth Boulding

Conflict & Defense Loss of strength grandient في كتابه الشهير

• (١٩٦٢)

- (٨٢) النظر International — Charles Elder و Roger W. Cobb
 • (١٩٧٠) Community
 • ٤٤٩ - ٤٤٤ A Return Journey — Most و Starr (٧٤)
 • (٨٥) نفس المرجع ، ص ٤٤٥
 Power, Uncertainty and the Onset — Manus Midlarsky (٨٦)
 • ٣٩٥ - ١٩٧٤ Conflict Resolution مجلة - of International Violence
 • ٤٣١ - اكتشف Midlarsky صلة قوية بين عدد الحدود وشيوع الحرب عند القوى الكبرى
 (٨٧) "Opportunity" و Willingness كصورات منظمة في دراسات الحرب
 • ٨٧ - ٣٦٢ International Interactions ضمن مجموعة أبحاث (١٩٧٨) ، ص
 • ٢١١ - ٢٠٧ Peace & War — K. J. Holsti (٨٨)
 • ٤٤٥ A Return Journey — Most و Star (٨٩)
 The President and the Use of Force — Job و Ostraus (٩٠)
 Economic Decline, Electoral في Bruce Russett وايضا
 Pressures and the Initiation of Interstate Conflict,
 Action and Reaction in World — Richard Rosecrance (٩٢)
 • ٢٠٦ Politics - (١٩٦٢) - انظر بمصلة خاصة ص
 Between Peace and War — The Nature — Richard Ned Lebow (٩٢)
 • ٧٠ - ٥٧ of International Crises (١٩٧١) ، ص
 The Diversionary Theory of War — Jack Levy (٩٣)
 • ٢٨٨ - ٢٥٩ Handbook of War Studies ، ص ١٩٨٩
 (٩٤) في هذه الحالة التمت الحكومة الأرجنتينية على فلك التحويل الانتباه ، لم
 يتوقعوا انها ستؤدي الى حدوث حرب مع انجلترا على نطاق واسع : انظر :
 The Battle for — S. Jenkins , M. Hastings the Falklands Islands
 • (١٨٩٢)
 • ٧١ Blainey (٩٥)
 • (٨١ - ٧٢) Blainey (٩٦)
 • Michael Haas ان الطاهر أن Blainey (٩٧)
 قد تبني الرأي
 العاكس فلقد ذكر انه عندما اندلعت الخلافات الداخلية في موييرا ١٨٠٢ أرسل نابليون
 ٢٠٠٠ من جنوده - للحصول على وقف لاطلاق النار مما ساعد على اخضاع سويسرا
 للسيطرة الفرنسية . ومن جهة اخرى ، ذكر ان البلدان الكبرى التي تجتاحها مشكلات
 عممية ينظر اليها الآخرون على انها بلدان يصعب السيطرة عليها ، ومن ثم فانهم
 يرجعون غزوها - انظر كتاب Richard Falk و Samuel Kim : System
 • ٥٣٢ The War ، ص ١٩٨٢
 • ٨١ Blainey (٩٨)
 The Diversionary Theory of war — Levy : انظر على سبيل المثال :
 • ٤٧٤ - ٤٧٢
 (١٠٠) Joining the Club of Nations — Zeev Maoz (١٨١٦ - ١٩٧٦)
 • ٢٢١ - ١٩٩٠ مجلة الدراسات الدولية الفصلية ، يونيو ١٩٨٩ ، ص
 (١٠١) يؤدي وجود تغيير ثوري داخل الدول الى مؤثرات اخرى على المستوى
 الدولي ايضا . واكتشف Maoz ان مستوى الاستقرار في النظام الدولي يتصرف

بالحساسية بالنسبة لكيفية انضمام الدول الجديدة للنظام وأيضا بالنسبة لطريقة تحولهم سياسيا في نطاقه ، فكلما ازداد التغيير الثوري في النظام ازداد عدد المقاسقات ذات الطابع العسكري في النظام ، وأيدت بطريقة غير مباشرة دراسة K. J. Holst للحرب للنتائج التي أهدى اليها Moaz . واكتشف Holsti أن إنشاء دول أمة من أكبر مصادر الحرب ابتداء من القرن الثامن عشر . كما أنه كان من أهم أسباب إثارة الحرب السائدة في الطبقة الثالية للحرب ١٩٤٥ ، وهي حقبة ارتبط فيها عموما بفوق ٥٠٪ من الضروب بالانشاء الدول . (انظر Holsti — Peace War من ٢١١ - ٢١٢) . ولا يصح اعتبار جميع الحروب المتصلة بهذه المشكلة حروبا بين الدول interstate فبعضها يدرج ضمن الحروب الاستعمارية وحروب التحرر الوطني .

Social Change and National Aggressiveness — Michael Haas (١٠٢)
Quantitative (١٩٠٠ - ١٩٦٠) ضمن كتاب اشرف عليه J. A. Singer بعنوان International Politics (١٩٦٨) ، (٢١٥ - ٢٤٥) .

Dimensions of Conflict Behavior within and — R. Rummel (١٠٣)
the Relation Between Nations (١٩٦٢) ١ - ٥ وأيضا
Between National Attribute Rummel and Foreign Conflict Behavior
Testing Some Possible Predictors of — R. J. Rummel (١٠٤)
Conflict Within and Between Nations: ٧٩ - ١١١ .

(١٠٥) أيدت أيضا النتيجة القائلة بأن المستويات الاكثف من الصراع الداخلي لا تحدث مستويات كبرى من الصراع الدولي ، كتاب Leo Hazelwood — Dimension Comparative Foreign in Policy Mechanism and Encapsulated Process (١٩٧١) - (١٦٧ - ٢١٢) .

Dimensions of Conflict Behavior Within — Raymond Tanter (١٠٦)
Conflict Resolution and Between Nations 1958 - 1980 . مارس ١٩٦٦ .
ص ٦١ - ٦٤ .

Domestic and Foreign Conflict — Johnathan Wilkenfeld (١٠٧)
of Nations مجلة أبحاث السلام ١٩٦٨ (٥٩ - ٦٩) .
The Diversionary Theory of War — Levy (١٠٨) انظر :
ص ٢٧٢ - ٢٧٤ .

(١٠٩) ويستخلص من كل ط ١ أن المنازعات الداخلية تسبق الصراع الخارجي كما أن العلاقة قد تبدلت من الصراع الخارجي إلى الصراع الداخلي أيضا ، فهناك صلة متبادلة بينهما . انظر Levy نفس المصدر ٢٥٩ - ٢٨٨ .

(١١٠) A Study of History Arnold Toynbee الجزء التاسع ، ١٩٥٤ ،
٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(١١٢) على أن Morgan Levy يعتقد أن نمط النظام قد يكون سببا للاختلاف فمن غير المستبعد أن تؤدي الحرب إلى ظهور أنماط معينة من النظام ، وسنناقش The War Weariness Hypothesis ذلك قد تؤدي إلى ظهور أنظمة مغايرة ، انظر Jacks. Levy و Clifton Morgan مجلة على السياسة الأمريكية : ١٩٨٩ .
(١١٣) Arms and Insecurity — Leur's Richardson (١٩٦٠) .
ص ٢٣٤ .

- (١١٤) أجرى ريتشاردسون محاولة ضعيفة لاتخاذ ما يمكن انقاذه من النظرية بالقول بأنها على أقل تقدير زويت بتفسير حسن للاختفاء السريع للجيش الفرنسي وما أعقب ذلك من استسلام الحكومة للنازي . قال : « لقد دخل الفرنسيون حرباً أهلية وهم يستشفون الهراء في حالة شعور بالاحباط تجسست فيما حدث بعد ذلك من أحداث انتهت بالانهيار والاستسلام في يونيو ١٩٤٠ .
- The War Weariness Hypothesis - An — Levy & Morgan (١١٥)
Empirical Test ص ٢٨ .
- Soldiers and Society — The Effects of Military — P. Karsen (١١٦)
Peace a War في A. Beer ذكرها Service and War in American Life
١٩٨١ ، ص ٢٩٢ .
- Home from the War : Vietnam Veterans — Robert J. Lifton (١١٧)
١٩٦٠ The Professional Soldier — M. Janowitz
The Rotts of War — Richard J. J. Barnet (١١٨) أنظر على سبيل المثال
١٩٧٣ .
- Levy & Morgan (١١٩) انظر Blainey ، ص ١٧ و ص ١٠٨ - ١٢٤ و
٢٨ ، ٢٩ .
- Wages of War كتاب Small و Singer (١٢٠) ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .
- Periodicity, Inexorability and — Cusack و Singer (١٢١) ،
(ص ٤١٢ - ٤١٥) .
- (١٢٢) نفس المرجع ، ص ٤١٥ - ٤١٧ . العلاقة مهمة احصائيا للحروب الدولية ، ولكنها ليست كذلك بالنسبة للحروب الداخلية .
- War Proneness, War-Weariness — David Garnham (١٢٣)
١٨١٦ - ١٩٨٠ ، مجلة أبحاث السلام ، ١٩٨٦ ، (ص ٢٧٩ - ٢٨٩) .
- (١٢٤) نفس المرجع ، ص ٢٥ - ٢٩ .
- War - Weariness and Other Hypothesis — Morgan, Levy (١٢٥)
ص ٤٦ - ٤٧ .
- The Ecological Perspective — Harold and Margaret Sprout (١٢٦)
Human Affairs with Special Reference to International Politics
١٩٦٥ ، ص ١١ .

بيليو جرافيا

BIBLIOGRAPHY

- Achen, C. H. and D. Snidal (1989) « Rational Deterrence Theory and Comparative Case Studies. » *World Politics* 41 : 143-69.
- Adelman, J. and D. Palmieri (1989) *The Dynamics of Soviet Foreign Policy*. New York : Harper & Row.
- Adorno, T. W. (1950) *The Authoritarian Personality*. New York : Harper & Row.
- Alexandroff, A. and R. Rosecrance (1977) « Deterrence in 1989. » *World Politics* 29 : 404-24.
- Allison, G. (1969) « Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis. » *American Political Science Review* 63 : 689-718.
- (1971) *Essence of Decision : Explaining the Cuban Missile Crisis*. Boston : Little, Brown.
- Allison, G. and M. Halperin (1972) « Bureaucratic Politics : A Paradigm and Some Policy Implications », pp. 40-79 in R. Tanter and R. Ullman (eds.), *Theory and Policy in International Relations*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Altfield, M. (1983) « Arms Races ? -and Escalation ? : A Comment on Wallace. » *International Studies Quarterly* 27 (2) : 225-31.
- Anderson, P. A. (1987) « what Do Decision Markers Do When They Make Foreign Policy ? The Implications for the Comparative Study of Foreign Policy, » pp. 285-308 in C. F. Hermann, C. W. Kegley, and J. N. Rosenau (eds.), *New Directions in the Study of Foreign Policy*. Boston : Allen and Unwin.
- Angell, N. (1913) *The Great Illusion*. New York : Knickerbocker Press.
- Ardrey, R. (1961) *African Genesis*. New York : Atheneum.
- (1966) *The Territorial Imperative*. New York : Atheneum.
- (1970) *The Social Contract*. New York : Atheneum.

- Arrow, K. (1951) *Social Choice and Individual Values*. New York : Wiley.
- Art. R. (1974) « Bureaucratic Politics and American Foreign Policy : A Critique. » *Policy Sciences* (Summer).
- Ashley, R. (1980) *The Political Economy of War and Peace*. New York : Nichols.
- Axelrod, R. (1973) « Bureaucratic Decisionmaking in the Military Assistance Program : Some Empirical Findings, » pp. 154-72 in M. Halperin and A. Kantor (eds.), *Readings in American Foreign Policy : A Bureaucratic Perspective*. Boston : Little, Brown.
- (1980a) « Effective Choice in the Prisoners' Dilemma ». *Journal of Conflict Resolution* 24 : 3-25.
- (1980 b) « More Effective Choice in the Prisoners' Dilemma. » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 379-408.
- (1984) *The Evolution of Cooperation*. New York : Basic Books.
- Bbot, D. V. (1972) « A Force for Peace » *Industrial Research* 14 : 55-58.
- Bandura, A. (1980) « The Social Learning Theory of Aggression », pp. 141-56 in R. Falk and S.S. Kim (eds.), *The War System*. Boulder, CO : Westview.
- Barber, J. D. (1972) *The Presidential Character*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Barnds, W. J. (1972) *India, Pakistan and the Great Powers*. New York : Praeger.
- Barnet, R. (1973) *Roots of War : The Men and Institutions Behind U.S. Foreign Policy*. New York : Penguin.
- Beer, F. A. (1981) *Peace Against War*. San Francisco : W.H. Freeman.
- Behr, R. (1981) « Nice Guys Finish Last... Sometimes. » *Journal of Conflict Resolution* 25 : 289-300.
- Beitz, C. and T. Herman (1973) (eds.) *Peace and War*. San Francisco : W. H. Freeman.
- Bender, D. L. and B. Leone (1983) (eds.) *Are Humans Aggressive by Nature?* St. Paul, MN : Greenhagen Press.
- Bergeson, A. (1983) (ed.) *Crisis in the World System*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Berkowitz, L. (1962) *Aggression : A Social Psychological Analysis*. New York : McGraw-Hill.

- Betts, R. K. (1977) *Soldiers, Statesmen and Cold War Crises*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- (1978) « Analysis, War, and Decision : why Intelligence Failures Are Inevitable ». *World Politics* 31 (1) : 61-89.
- Blainey, G. (1973) *The Causes of War*. New York : Free Press.
- Boulding, K. (1966) *The Image*. Ann Arbor : University of Michigan Press.
- (1962) *Conflict and Defense : A General Theory*. New York : Harper & Row.
- (1967) « The Learning and Reality Testing Process in the International System », pp. 1-15 in J. C. Farrell and A. P. Smith (eds.), *Image and Reality in World Politics*. New York : Columbia University Press.
- Braybrooke, D. and C. Lindblom (1969) « Types of Decision-Making », pp. 207-16 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.
- Brecher, M. (1975) *Decisions in Israel's Foreign Policy*. New Haven, CT : Yale University Press.
- (1988) « Stability and Polarity : New Paths for Inquiry. » *Journal of Peace Research* 25 : 31-42.
- Bremer, S. (1980) « National Capabilities and War Prone-ness » pp. 57-82 in J. D. Singer (ed.), *The Correlates of War II : Testing Some Realpolitik Models*. New York : Free Press.
- Brecher, M. (1975) *Decisions in Israel's Foreign Policy*. New Haven, CT : Yale University Press.
- (1988) « Stability and Polarity : New Paths for Inquiry. » *Journal of Peace Research* 25 : 31-42.
- Bremer, S. (1980) « National Capabilities and War Prone-ness », pp. 57-82 in J. D. Singer (ed.), *The Correlates of War. Prone-ness*, pp. 57-82 in J. D. Singer (ed.), *The Correlates of War II : Testing Some Realpolitik Models*. New York : Free Press.
- (1982) « The Contagiousness of Coercion : The Spread of Serious International Disputes, 1900-1976. » *International Interaction* 9 : 29-55.
- (1991) « Dangerous Dyads : Conditions Affecting

- the Likelihood of Interstate War, 1816-1965 ». Revised version of paper presented at Peace Science Society Meeting, Rutgers University.
- Bremer, S., J. D. Singer, and U. Luterbacher (1973) « The Population Density and War Proneness of European Nations, 1816-1965. » *Comparative Political Studies* 6 : 329-48.
- Brodie, F. (1981) *Richard Nixon*. New York : Norton.
- Brown, S. (1987) *The Causes and Prevention of War*. New York : St. Martin's.
- Bueno de Mesquita, B. (1975) « Measuring Systemic Polarity. » *Journal of Conflict Resolution* 19 : 187-216.
- (1978) « Systemic Polarization and the Occurrence and Duration of War ». *Journal of Conflict Resolution* 22 : 241-67.
- (1981a) *The War Trap*. New Haven, CT : Yale University Press.
- (1981b) « Risk, Power Distribution and the Likelihood of War. » *International Studies Quarterly* 25 (4) : 541-68.
- Bueno de Mesquita, B. and W. Riker (1982) « An Assessment of the Merits of Selective Nuclear Proliferation. » *Journal of Conflict Resolution* 26 : 287-306.
- Bundy, McG. (1988) *Danger and Survival : Choices About the Bomb in the First Fifty Years*. New York : Random House.
- Burrows, R. and J. Gariga-Pico (1974) « The Road to the Six Day War : Relational Analysis of Conflict and Cooperation » *Peace Science Society (International) Papers* 22 : 47-74.
- Caldwell, D. (1977) « Bureaucratic Foreign Policy Making ». *American Behavioral Scientist* 21 (2) : 87-110.
- Cartwright, D. (1971) « Risk-taking by Individuals and Groups : An Assessment of Research Employing Choice Dilemmas ». *Journal of Personality and Social Psychology* 20 : 261-78.
- Chan, S. (1984) « Mirror, Mirror on the Wall ... Are the Freer Countries More Pacific ? » *Journal of Conflict Resolution* 28 (4) : 617-48.

- Chase-Dunn, C. (1979) « Comparative Research on World-System Characteristics. » *International Studies Quarterly* 23 (4) : 601-23.
- (1981) « Interstate System and Capitalist World-Economy : One Logic or Two ? » *International Studies Quarterly* 25 (1) : 119-42.
- FTVo,eIWy Meet, 18Ti)oo-6àRè.B)-AFa7vc5—1efnoeR)é-W
- (1989) *Global Formation : Structure of the World-Economy*. Cambridge, MA : Basil Blackwell.
- Chase-Dunn, C. and J. Sokolovsky (1983) « Interstate System, World-Empires and the Capitalist World-Economy : A Response to Thompson. » *International Studies Quarterly* 27 : 357-67.
- Chesen, El. (1973) *President Nixon's Psychiatric Profile*. New York : Peter Wyden.
- Choucri, N. and R. North (1975) *Nations in Conflict : National Growth and International Violence*. San Francisco : W. H. Freeman.
- (1989) « Lateral Pressure in International Relations : Concept and Theory, » pp. 289-326 in M. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Claude, L. (1962) *Power and International Relations*. New York : Random House.
- Cobb, R. W. and C. Elder (1970) *International Community*. New York : Holt, Rinehart & Winston.
- Cusack, T. R. and M. D. Ward (1981) « Military Spending in the United States, Soviet Union and the Peoples' Republic of China ». *Journal of Conflict Resolution* 25 : 429-67.
- Cyert, R. and J. March (1963) *A Behavioral Theory of the Firm*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Darcey, R. and N. Pendegraft (1988) « The C. (Un)ality of TTT-FIR-TAT ». *International Interactions* 15 (1) : 45-57.
- Dart, R. (1953) « The Predatory Transition from Ape to Man » *International Anthropological and Linguistic Review* 1.
- Davies, J. (1970) « Violence and Aggression : Innate or Not ? » *Western Political Quarterly* 23.
- de Rivera, J. (1968) *The Psychological Dimension of Foreign Policy*. Columbus, OH : Charles Merrill.
- Demaue, L. (1984) « The Making of a Fearful Leader : « Where's the Rest of Me ? » *Journal of Psychohistory* 12 : 5-21.

- Dessler, D. (1991) « Beyond Correlations : Toward a Causal Theory of War ». *International Studies Quarterly* 35 : 337-55.
- Deutsch, K. and R. Merritt (1965) « Effects of Events on National and International Images, » pp. 132-87 in H. Kelman (ed.) *International Behavior*. New York : Holt, Rinehart & Winston.
- Deutsch, K. and J. D. Singer (1964) « multipolar Power Systems and International Stability. » *World Politics* 16 (3) : 930-406.
- Diehl, P. El. (1983) « Arms Races and Escalation : A Closer Look » *Journal of Peace Research* 20 (3) : 205-12.
- (1985 a) « Contiguity and Military Escalation in Major Power Rivalries, 1816-1980 ». *Journal of Politics* 47 (4) : 1203-11.
- (1985 b) « Arms Races to War : An Analysis of Some Underlying Effects ». *Sociological Quarterly* 26 : 331-49.
- Diehl, P. El. and G. Goertz (1988) « Territorial Changes and Militarized Conflict ». *Journal of Conflict Resolution* 32 (1) 103-22.
- Diehl, P. F. and J. Kingston (1987) « Messenger or Message ? Military Build ups and the Initiation of Conflict. » *Journal of Politics* 49 : 789-99.
- Dixon, W. J. (1982) « Measuring Interstate Affect ». *American Journal of Political Science* 27 : 828-51.
- (1986) « Reciprocity in United States-Soviet Relations : Multiple Symmetry or Issue Linkage ? » *American Journal of Political Science* 30 : 421-54.
- Doran, C. F. (1983) « War and Power Dynamics : Economic Underpinnings ». *International Studies Quarterly* 27 : 419-44.
- (1989 a) « Systemic Disequilibrium, Foreign Policy Role, and the Power Cycle : Challenges for Research Design. » *Journal of Conflict Resolution* 33 (3) : 371-401.
- (1989 b) « Power Cycle Theory of Systems Structure and Stability : Commonalities and Complementarities », pp. 83-110 in M. Midlarsky (ed.) *Handbook of War Studies*. New York : Unwin Hyman.
- Doran, C. F. and W. Parsons (1980) « War and the Cycle of Relative Power. » *American Political Science Review* 74 : 947-65.

- Deugherty, J. E. and R. L. Pfaltzgraff, J. (1981) *Contending Theories of International Relations*, 2nd ed. New York : Harper & Row.
- Duncan, G. T. and R. M. Siverson (1975) « Markov Models for Conflict Analysis : Results from Sino-Indian Relations », *International Studies Quarterly* 19 : 344-74.
- Dyer, G. (1985) *War*. New York : Dorsey.
- East, M. A. (1972) « Status Discrepancy and Violence in the International System : An Empirical Analysis, » pp. 299-319 in J. N. Rosenau, V. Devis, and M. A. East (eds.), *The Analysis of International Politics*. New York : Free Press.
- East, M. A. and P. Gregg (1967) « Factors Influencing Cooperation and Conflict in the International System. » *International Studies Quarterly* 11 : 224-69.
- East, M. A. S. Salmore, and C. F. Hermann (1978) (eds.) *Why Nations Act : Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy*. Beverley Hills, CA : Sage.
- Etheridge, L. (1978) « Personality Effects on American Foreign Policy, 1898-1968 ». *American Political Science Review* 72 : 434-51.
- (1979) « Hard Ball Politics : A Model ». *Political Psychology* Spring.
- Fabro, D. (1980) « Peaceful Societies », pp. 189-203 in R. Falk and S. S. Kim (eds.) *The War System*. Boulder, CO : Westview.
- Falk, R. and S. S. Kim (1980) (eds.) *The War System*. Boulder, CO : Westview.
- Falk, R. and S. S. Kim (1980) (eds.) *The War System*. Boulder, CO : Westview.
- Falk, K. T. and D. C. Hodges (1977) (eds.) *Readings in U.S. Imperialism*. Boston : Porter Sargeant.
- Ferris, W. (1973) *The Power Capability of Nations*. Lexington, MA : D. C. Heath.
- Festinger, L. (1957) *A Theory of Cognitive Dissonance*. Evanston, IL : Row, Patterson.
- Fieldhouse, D. K. (1972) « Imperialism : An Historiographical Revision », in K. Boulding and T. Mukerjee (eds.), *Economic Imperialism*. Ann Arbor : University of Michigan Press.

- Fink, C. (1965) « More Calculations About Deterrence ». *Journal of Conflict Resolution* 9 : 54-66.
- Fischer, F. (1975) *War of Illusions : German Policies from 1911 to 1914*. Trans. M. Jackson, New York : Norton.
- Fodor, E. M. and T. Smith (1982) « The Power Motive as an Influence on Group Decision Making. » *Journal of Personality and Social Psychology* 42 : 178-54.
- Fossey, D. (1983) *Gorillas in the Mist*. Boston : Houghton Mifflin.
- Frank, J. (1967) *Sanity and Survival : Psychological Aspects of War and Peace*. New York : Vintage.
- Freud, S. (1985) « why war ? » pp. 158-63 in M. Small and J. D. Singer (eds.) *International War : An Anthology*. Homewood, IL : Dorsey Press.
- Gallucci, R. (1975) *Neither Peace nor Honor*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Galtung, J. (1964) « A Structural Theory of Aggression ». *Journal of Peace Research* 1 : 95 - 119.
- Gamson, W. A. and A. Modigliani (1971) *Untangling the Cold War : A Strategy for Testing Rival Theories*. Boston : Little, Brown.
- Garnham, D. (1976) « Dyadic International War, 1816-1965 : The Role of Power Parity and Geographic Proximity. » *Western Political Quarterly* 29 : 231-42.
- (1985) « The Causes of War : Systemic Findings », pp. 7-23 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO : Westview.
- (1986) « War-Proneness, War-Weariness, and Regime Type : 1816-1980 ». *Journal of Peace Research* 23 (3) : 279-89.
- Gelb, L. and R. Betts (1979) *The Irony of Vietnam : the System Worked*. Washington, DC : Brookings Institution.
- Geller, D. (1990) « Toward a Unified Theory of War. » Paper presented to International Studies Association Conference, Washington, DC.
- George, A. L. (1972) « The Case for Multiple Advocacy in Making Foreign Policy ». *American Political Science Review* 66 : 751-85.
- (1980) « The Operational Code » : A Neglected Approach to the Study of Political Leaders and Decision

- Making, » pp. 165-90 in E. Hoffman and F. Fleron (eds.), *The Conduct of Soviet Foreign Policy*. New York : Aldine.
- George, A. L. and J. George (1964) *Woodrow Wilson and Colonel House — A Personality Study*. New York : Dover Publications.
- George, A. L. and R. Smoke (1974) *Deterrence in American Foreign Policy : Theory and Practice*. New York : Columbia University Press.
- Gilpin, R. (1981) *War and Change in World Politics*. Cambridge : Cambridge University Press.
- Glossop, R. J. (1987) *Confronting War : An Examination of Humanity's Most Pressing Problem*. Jefferson NC : McFarlane.
- Gochman, C. (1980) « Status, Capabilities, and Major Power Conflict, » pp. 83-123. in J. D. Singer (ed.), *The Correlates of War II*. New York : Free Press.
- (1990) « Capability-Driven Disputes, » pp. 141-59 in C. Gochman and A. N. Sabrosky (eds.), *Prisoners of War ? Nation-States in The Modern Era*. Lexington, MA : Lexington Books.
- Gochman, C. and Z. Maoz (1984) « Militarized Interstate Disputes, 1816-1876 : Procedures, Patterns and Insights ». *Journal of Conflict Resolution* 28 : 585-616.
- Gochman, C. and A. N. Sabrosky (1990) (eds.) *Prisoners of War ? Nation-States in the Modern Era*. Lexington, MA : Lexington Books.
- Goldstein, J. (1985) « Kondratieff Waves as War Cycle » *International Studies Quarterly* 29 (4) : 411-44.
- (1987) « Long Waves in War, Production, Prices, and Wages » *Journal of Conflict Resolution* 31 (4) : 573-600.
- (1988) *Long Cycles : Prosperity and War in the Modern Era*. New Haven, CT : Yale University Press.
- (1991) « Reciprocity in Superpower Relations : An Empirical Analysis ». *International Studies Quarterly* 35 (2) : 195-209.
- Goldstein, J. and J. R. Freeman (1990) *Three-Way Street : Strategic Reciprocity and World Politics*. Chicago : Chicago University Press.

- Goodall, J. (1990) *Through a Window : My Thirty Years with the Chimpanzees of Gombe*. Boston : Houghton Mifflin.
- Greenstein, F. (1975) *Personality and Politics*. New York : Norton.
- Gregg, P. and A. Banks (1965) « Dimensions of Political Systems : Factor Analysis of 'A Cross-Polity Survey'. » *American Political Science Review* 59 : 602-14.
- Gruder, C. L. and R. J. Dulak (1973) « Elicitation of Cooperation by Retaliatory and Nonretaliatory Strategies in a Mixed-Motive Game ». *Journal of Conflict Resolution* 17 : 162-74.
- Gurr, T. R. (1980) (ed.) *Handbook of Political Conflict*. New York : Free Press.
- Haas, M. (1968) « Social Change and National Aggressiveness, 1990-1960 », pp. 215-45 in J. D. Singer (ed.) *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.
- (1980) « Social Approaches to the Study of the War », pp. 437-68 in R. A. and S. S. Kim (eds.), *The War System : An Interdisciplinary Approach*. Boulder, CO : Westview.
- Halberstam, D. (1972) *The Best and the Brightest*. Greenwich, CT : Fawcett.
- Halperin, M. (1974) *Bureaucratic Politics and Foreign Policy*. Washington, DC : Brookings Institution.
- Halperin, M. and A. Kantor (1973) (eds.) *Readings in American Foreign Policy : A Bureaucratic Perspective*. Boston : Little, Brown.
- Hampson, F. O. (1985) « The Divided Decision-Maker : American Domestic Politics and the Cuban Crisis. » *International Security* 9 (3) : 130-65.
- Hart, J. (1974) « Symmetry and Polarization in the European International System, 1870-1879 : A Methodological Study. » *Journal of Peace Research* 11 : 229-44.
- (1985) « Power and Polarity in the International System », pp. 25-40 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War* Boulder, Westview.
- Hastings, M. and S. Jenkins (1983) *The Battle for the Falklands*. New York : Norton.
- Hazelwood L. (1975) « Dimension Mechanism and Encapsulated Processes : The Domestic Conflict — Foreign Con-

- Conflict Hypotheses Reconsidered. » *Sage Foreign Policy Yearbook* 3 : 213-43.
- Herek, M. I. L. Janis, and P. Huth (1987) « Decision Making During International Crises : Is Quality of Process Related to Outcome ? » *Journal of Conflict Resolution* 31 (2) : 203-26.
- Hermann, C. F. (1988) « The Impact of Single Group Decision Units on Foreign Policy. » Paper presented at International Studies Association conference, St. Louis..
- Hermann, C. F., C. W. Kegley, Jr., and J. N. Rosenau (1987) (eds.) *New Directions in the Study of Foreign Policy* Boston : Allen and Unwin.
- Hermann, M. (1978) « Effects of Personal Characteristics of Political Leaders on Foreign Policy », pp. 49-68 in M. East, S. Salmore, and C. F. Hermann (eds.), *Why Nations Act : Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy*. Beverley Hills, CA : Sage.
- Hermann, M. and C. F. Hermann (1982) « A Look Inside the « Black Box » : Building on a Decade of Research, » pp. 1-36 in Gerald Hopple (ed.), *Biopolitics, Political Psychology and International Politics* New York : St. Martin's.
- Hill, B. (1988) « A General Model of International Conflict : Dynamics, Problems and Prospects. » Paper presented to International Studies Association conference, St. Louis.
- Hilsman, R. (1987) *The Politics of Policy Making in Defense and Foreign Affairs*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Hilton, G. (1971) « A Closed and Open Model Analysis of Expressions of Hostility in Crisis ». *Journal of Peace Research* 8 : 249-62.
- Hobson, J. A. (1965) *Imperialism : A Study*. Ann Arbor : University of Michigan Press.
- Hollist, W. L. (1977a) « An Analysis of Arms Processes in the United States and Soviet Union. » *International Studies Quarterly* 21 : 503-28.
- (1977 b) « Alternative Explanations of Competitive Arms Processes : Tests on Four Pairs of Nations ». *American Journal of Political Science* 21 : 315-40.
- Holsti, K. J. (1970) « National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy ». *International Studies Quarterly* 14 (3) : 233-309.

- (1991) *Peace and War : Armed Conflicts and International Order 1648-1989*. Cambridge : Cambridge University Press.
- Holsti, O. (1967) « Cognitive Dynamics and Images of the Enemy, » pp. 16-39 in J. C. Farrell and A. P. Smith (eds.), *Image and Reality in World Politics*. New York : Columbia University Press.
- (1969) « The Belief System and National Images : A Case Study, » pp. 543-50 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- (1972 a) « Foreign Policy Decision-Makers Viewed Psychologically : 'Cognitive Process' Approaches, » pp. 120-44 in J. Rosenau (ed.), *In Search of Global Patterns*. New York : Free Press.
- (1972 b) *Crisis. Escalation, War*. Montreal : McGill-Queens University Press.
- (1987) « Theories of Crisis Decision Making, » pp. 244-81 in P. Viotti and M. Kauppi (eds.), *International Relations Theory*. New York : Macmillan.
- Holsti, O., R. Brody, and R. North (1965) « Measuring Affect and Action in International Reaction Models : Empirical Materials from the 1962 Cuban Crisis. » *Peace Research Society (International)* 2 : 170-90.
- Holsti, O. and R. North (1965) « History of Human Conflict », pp. 155-72 in E. B. McNeil (ed.) *Nature of Human Conflict*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Holsti, O., R. North, and R. Brody (1968) « Perception and Action in the 1914 Crisis », pp. 123-59 in J. D. Singer (ed.), *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.
- Holsti, O., R. Siverson, and A. George (1980) (eds.) *Change in the International System*. Boulder, CO : Westview.
- Horn, M. (1984) « Arms Races and the Likelihood of War. » Paper presented to International Studies Association conference, Atlanta.
- Houweling, H. and J. Siccamo (1988) « Power Transitions as a Cause of War. » *Journal of Conflict Resolution of Conflict Resolution* 32 (1) : 87-102.
- Howard, M. (1991) *The Lessons of History*. New Haven, CT : Yale University Press.

- Huntington, S. P. (1958) « Arms Races : Prerequisites and Results », pp. 41-86 in C. J. Friedrich and S. E. Harris (eds.), *Public Policy*. Vol. 8. Cambridge, MA : Graduate School of Public Administration, Harvard University.
- Huth, P. and B. Russett (1984) « What Makes Deterrence War. » *American Political Science Review* 82 : 423-43.
- Huth, P. and B. Russett (1984) « What Makes Deterrence Work ? Cases from 1900-1980. » *World Politics* 36 : 496-526.
- (1988) « Deterrence Failure and Crisis Escalation » *International Studies Quarterly* 32 : 29-45.
- (1990) « Testing Deterrence Theories : Rigor Makes and Difference ». *World Politics* 42 : 466-501.
- Isaac, R. (1981) *Individuals and World Politics* 2nd ed. Monterey, CA : Wadsworth-Duxbury.
- Jacobson, M. (1961) *The Diplomacy of the Winter War : An Account of the Russo-Finnish War, 1938-1940*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- James, W. (1968) « The Moral Equivalent of War », pp. 21-31 in L. Bramson and G. Goethals (eds.), *War : Studies from Psychology, Sociology, Anthropology*, rev. ed. New York : Basic Books.
- Janis, I. L. (1982) *Groupthink*, 2nd ed. Boston : Houghton Mifflin.
- Janis, I. L. and L. Mann (1977) *Decision-Making : A Psychological Analysis of Conflict, Choice and Commitment*. New York : Free Press.
- Jensen, L. (1982) *Explaining Foreign Policy*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Jervis, R. (1969) « Hypotheses on Misperception, » pp. 239-54 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- (1976) « Perception and Misperceptions : in *International Politics*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- (1983) « Perception and Misperceptions : The Spiral of International Insecurity », pp. 200-207 in W. Olson, D. McLellan, and F. Sonderrmann (eds.), *Theory and Practice of International Relations*, 6th ed. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.

- (1989) « Rational Deterrence : Theory and Evidence. » *World Politics* 41 (2) : 183-207.
- Jervis, R., R. N. Lebow, and J. G. Stein (1985) *Psychology and Deterrence*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Kaplan, M. (1969) « Variants on Six Models of the International System », pp. 29-303 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.
- Karsten, P. (1978) *Soldiers and Society : The Effects of Military Service and War in American Life*, Westport, CT : Greenwood.
- Kaysen, C. (1990) « Is War Obsolete ? *International Security* 14 (4) : 42-64.
- Kegley, C. W. (1991) *The Long Postwar Peace : Contending Explanations and Projections*. New York Harper Collins.
- Hegley, C. W. and G. Raymond (1982) « Alliance Norms and War : A New Piece in an Old Puzzle ». *International Studies Quarterly* 26 : 572-95.
- Kegley, C. W. and E. R. Wittkopf (1987) *American Foreign Policy : Pattern and Process*, 3rd ed. New York : St. Martin's.
- Kelman, H. C. (1965) « Social-Psychological Approaches to the Study of International Relations », pp. 3-39 in H. Kelman (ed. *International Behavior : A Social-Psychological Analysis*. New York : Holt, Rinehart & Winston.
- Kennedy, P. (1988) *The Rise and Fall of Great Powers : Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000*. New York : Random House.
- Keohane, R. O. (1980). « The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes, 1967-77 », pp. 317-147 in O. Holsti, R. Siverson, and A. George (eds.) *Change in the International System*. Boulder, CO : West-view.
- Keohane, R. O. and J. Nye (1977) *Power and Interdependence*. Boston : Little, Brown.
- Kim, S. S. (1980) « The Lorenzian Theory of Aggression and Peace Research : A Critique », pp. 82-115 in R. Falk and S. S. Kim (eds.), *The War System*. Boulder, CO : West-view.
- Kim, W. (1989). « Power Alliance, and Major Wars. 1816-1975 ». *Journal of Conflict Resolution* 32 (2) : 255-73.

- Kinder, D. and J. Weiss, (1978) « In Lieu of Rationality », *Journal of Conflict Resolution* 22 (4) : 707-35.
- Kissinger, H. (1964) *A World Restored : The Politics of Conservatism in a Revolutionary Age*. New York : Grosser & Dunlap.
- (1969) « Domestic Structure and Foreign Policy », pp. 261-75 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.
- Kohl, W. (1975) « The Nixon-Kissinger Foreign Policy System and U.S.-European Relations : Patterns of Policy Making. » *World Politics* 28 (1) : 1-43.
- Kondratieff, N.D. (1984) *The Long Wave Cycle*. New York : Richardson and Snyder. (Original edition 1928).
- Krasner, S. (1972) « Are Bureaucracies Important ? A Re-examination of Accounts of the Cuban Missile Crisis. » *Foreign Policy* 7 : 159-79.
- (1976) « State Power and the Structure of International Trade. » *World Politics* 28 : 317-47.
- Kugler, J. and A. F. K. Organski (1989) « The Power Transition : A Retrospective and Prospective Evaluation », pp. 171-94 in M. Midlarsky (ed.) *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Lambelet, J. (1975) « Do Arms Races Lead to War ? » *Journal of Peace Research* 12 (2).
- Lambeth, B. S. (1974) « The Sources of Soviet Military Doctrine », in B. Horton et al. (eds.), *Comparative Defense Policy*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Lenger, W. (1969) « The Origin of the Russo-Japanese War », pp. 3-45 in C. E. Schorske and E. Schorske (eds.), *Explorations in Crisis*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- Lasswell, H. (1930) *Psychopathology and Politics*. Chicago : University of Chicago Press.
- (1948) *Power and Personality* New York : Norton.
- Leaky, R. (1981) *The Making of Mankind*. New York : Dutton.
- Lebow, R. N. (1981) *Between Peace and War : The Nature of International Crises*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.

- (1984) « Windows of Opportunity : Do States Jump Through Them ? » *International Security* 9 : 147-86.
- (1985) « Miscalculations in the South Atlantic : The Origins of the Falklands War », pp. 89-124 in R. Jervis, R. N. Lebow, and J. G. Stein, *Psychology and Deterrence*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Lebow, R. N. and J. G. Stein (1990) « Deterrence : the Elusive Dependent Variable ». *World Politics* 42 : 336-68.
- Leites, N. (1935) *A Study of Bolshevism*. Glencoe, IL : Free Press.
- Leng, R. J. (1980) « Influence Strategies and Interstate Conflict », pp. 124-57 in J. D. Singer (ed.), *Correlates of War II : Testing Some Realpolitik Models*. New York : Free Press.
- (1983) « When Will They Ever Learn ? Coercive Bargaining in Recurrent Crises. » *Journal of Conflict Resolution* 27 : 379-419.
- (1984) « Reagan and the Russians : Crisis Bargaining Beliefs and the Historical Record. » *American Political Science Review* 78 : 338-55.
- (1988) « Crisis Learning Games. » *American Political Science Review* 82 : 179-94.
- Leng, R. J. and C. S. Gochman (1982) « Dangerous Disputes : A Study of Conflict Behavior and War. » *American Journal of Political Science* 26 : 664-87.
- Leng, R. J. and R. Goodsell (1974) « Behavioral Indicators of War Proneness in Bilateral Conflicts », pp. 191-228 in P. J. McGowan (ed.), *Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies*. Vol. II. Beverly Hills, CA : Sage.
- Leng, R. J. and H. B. Wheeler (1979) « Influence Strategies, Success and War ». *Journal of Conflict Resolution* 23 : 655-84.
- Lenin, V. I. (1939) *Imperialism : the Highest Stage of Capitalism*. New York : International Publishers.
- L'Etang, H. (1970) *The Pathology of Leadership*. New York : Hawthorne.
- Levi, W. (1966) « The Causes of War and the Conditions of Peace », in R. Falk and S. Mendlovitz (eds.), *Toward a*

- Theory of War Prevention*. New York : World Law Fund.
- Levy, J. S. (1981) « Alliance Formation and War Behavior : And Analysis of the Great Powers, 1495-1975 ». *Journal of Conflict Resolution* 25 : 581-614.
- (1983) « Misperception and the Causes of War : Theoretical Linkages and Analytical Problems. » *World Politics* 36 (1) : 76-99.
- (1985 a) « Theories of General War ». *World Politics* 37 (3) : 344-74.
- (1985 b) « The Polarity of the System and International Stability : An Empirical Analysis », pp. 41-66 in A.N. Saibroski (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO : Westview.
- (1986) « Organizational Routines and the Causes of War ». *International Studies Quarterly* 30 (2) : 193-222.
- (1987) « Declining Power and the Protective Motivation for War. » *World Politics* 40 (1) : 82-107.
- (1988) « Domestic Politics and War », pp. 79-99 in R. Rotberg and A. Rabb (eds.), *The Origin and Prevention of Major Wars*. Cambridge : Cambridge University Press.
- (1989) « The Diversionary Theory of War : A Critique », pp. 259-88 in M. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- (1990-1991) « Preference, Constraint, and Choices in July 1914 ». *International Security* 15 : 151-86.
- (1991) « Long Cycles, Hegemonic Transitions and the Long Peace », pp. 147-76 in C. W. Kegley (ed.), *The Long Postwar Peace*. New York : Harper Collins.
- Levy, J. S. and T. C. Morgan (1986) « The War Weariness Hypothesis : An Empirical Test. » *American Journal of Political Science* 30 : 26-50.
- Lindblom, C. (1965) *The Intelligence of Democracy*. New York : Free Press.
- Linden, C. (1966) *Khrushchev and the Soviet Leadership*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Linskold, S. (1978) « Trust Development: the GRIT Proposal, and the Effects of Conciliatory Acts on Conflict and Cooperation » *Psychological Bulletin* 85 (4) : 772-93.

- (1979) « Conciliation with Simultaneous or Sequential Interaction. » *Journal of Conflict Resolution* 23 : 704-14.
- Linskold, S. and M. Collins (1978) « Inducing Cooperation by Groups and Individuals ». *Journal of Conflict Resolution* 22 : 679-90.
- Linskold, S., P. S. Walters, and H. Koutsourais (1981) « Co operators, Competitors, and Responses to GRIT ». *Journal of Conflict Resolution* 27 : 521-32.
- Lockhart, C. (1977) « Problems in the Management and Resolution of International Conflicts. » *World Politics* 29 : 378-403.
- Lorenz, K. (1966) *On Aggression*. New York : Bantam.
- Luard, E. (1976) *Types of International Society*. New York : Free Press.
- (1986) *War in International Society*. New Haven, CT : Yale University Press.
- Macfie, A. L. (1938) « The Outbreak of War and the Trade Cycle. » *Economic History* 3 : 89-97.
- Majeski, S. J. and D. L. Jones (1981) (Arms Race Modelling : Causality Analysis and Model Specification ». *Journal of Conflict Resolution* 25 : 259-88.
- March, J. and H. Simon (1958) *Organizations*. New York : Wiley.
- Mandel, R. (1980) « Roots of Modern Interstate Border Disputes ». *Journal of Conflict Resolution* 24 : 427-54.
- Manning, B. (1977) « The Congress, the Executive and Intermestic Affairs : Three Proposals ». *Foreign Affairs* 55 (2) : 306-24.
- Maoz, Z. (1989) « Joining the Club of Nations : Political Development and International Conflict, 1816-1876 », *International Studies Quarterly* 32 (2) : 199-231.
- Maoz, Z. and N. Abdolali (1989) « Regime Type and International Conflict, 1816-1976 ». *Journal of Conflict Resolution* 33 (1) : 3-35.
- Maoz, Z. and B. Russett (1990) « Alliance, Contiguity, Wealth, and Political Stability : Is Lack of Conflict Among Democracies a Statistical Artifact ? » Paper presented at American Political Science Association conference, San Francisco.

- Malsow, A. (1943) « A Theory of Human Motivation. » *Psychological Review* 50 .
- (1954) *Motivation and Personality*. New York : Harper & Row.
- Matthews, R. O., A. Rubinoff, and J. G. Stein (1984) (eds.), *International Conflict and Conflict Management*. Scarborough, Ontario : Prentice-Hall.
- May, E. (1973) « Lessons » of the Past : *The Use and Misuse of History in American Foreign Policy*. New York : Oxford University Press.
- Mazlish, B. (1973) *In Search of Nixon*. Baltimore : Penguin.
- McCormick, J. M. (1975) « Evaluating Models of Crisis Behavior : Some Evidence from the Middle East ». *International Studies Quarterly* 19 : 17-45.
- McGowan, P. and H. Shapiro (1973) *The Comparative Study of Foreign Policy*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Mead, M. (1973) « Warfare Is Only an Invention — Not Biological Necessity », pp. 112-18 in C. Beitz and T. Herman (eds.), *Peace and War*. San Francisco : W. H. Freeman.
- Mearsheimer, J. (1990) « Back to the Future : Instability in Europe After the Cold War. » *International Security* 15 (1) : 5-56.
- Megargee, E. I. and J. E. Hokanson (1970) *The Dynamics of Aggression*. New York : Harper & Row.
- Midlarsky, M. (1974) « Power, Uncertainty and the Onset of International Violence ». *Journal of Conflict Resolution* 18 : 395-431.
- (1975) *On War*. New York : Free Press.
- (1989 a) (ed.) *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- (1989 b) « Hierarchical Equilibria and the Long-Run Instability of Multipolar Systems », pp. 64-74 in M. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Milstein, J. S. (1972) « American and Soviet Influence, Balance of Power and Arab-Israeli Violence, » pp. 139-62 in B. Russett, (ed.), *Peace, War and Numbers*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Modelski, G. (1978) « The Long Cycle of Global Politics and the Nation-State ». *Comparative Studies in Society and History* 20 (2) : 214-35.

- Modelska, G. and P. Morgan (1985) « Understanding Global War », *Journal of Conflict Resolution* 29 (3) : 391-417.
- Modelska, G. and W. R. Thompson (1989) « Long Cycles and Global War », pp. 23-54 in M. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Montagu, A. (1968) *Man and Aggression*. New York : Oxford University Press.
- (1980) (ed.) *Sociobiology Examined*. New York : Oxford University Press.
- Morgan, T. C. and S. Campbell (1990) « Domestic Structures, Decisional Constraints, and War : So Why Kant Democracies Fight ? » Paper presented at International Studies Association conference, Washington, DC.
- Morgan, P. (1977) *Deterrence : A Conceptual Analysis*. Beverly Hills, CA : Sage.
- (1981) *Theories and Approaches to International Politics*, 3rd ed. New Brunswick, NJ : Transaction Books.
- Morrow, J. D. (1989) « A Twist of Truth : A Reexamination of the Effects of Arms Races on the Occurrence of War. » *Journal of Conflict Resolution* 33 (3) : 500-29.
- Most, B., P. Schordt, R. Siverson, and H. Starr (1990) « Border and Alliance Effects in the Diffusion of Major Power Conflict, 1816-1965, » pp. 209-29 in C. Gochman and A. N. Sabrosky (eds.), *Prisoners of War ? Nations-States in the Modern Era*. Lexington, MA : Lexington Books.
- Most, B. and H. Starr (1980) « Diffusion, Reinforcement Geopolitics and the Spread of War ». *American Political Science Review* 74 : 932-46.
- Mueller, J. (1989) *Retreat from Doomsday : The Obsolescence of Major War*. New York : Basic Books.
- (1991 a) « Changing Attitudes Towards War : The Impact of the First World War. » *British Journal of Political Science* 21 : 1-28.
- (1991 b) « Is War Still Becoming Obsolete ? » Paper presented to American Political Science Association conference, Washington, DC.
- Murnighan, J. K. and A. E. Roth (1983) « Expected Continued Play in Prisoner's Dilemma Games ». *Journal of Conflict Resolution* 27 : 279-300.
- Myers, D. G. and H. Lamm (1977) « The Polarizing Effect of Group Discussion », in I. Janis (ed.), *Current Trends in*

- Psychology : Readings from the American Scientist*. Los Altos, CA : Kaufmann.
- Naroll, R. (1969) « Deterrence in History », pp. 150-64 in D. G. Pruitt and R. C. Snyder (eds.) *Theory and Research on the Causes of War*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- North, R. C. (1967) « Perception and Action in the 1914 Crisis », pp. 103-22 in J. C. Farrell and A. P. Smith (eds.), *Image and Reality in World Politics*. New York : Columbia University Press.
- (1990) *War, Peace, Survival : Global Politics and Conceptual Synthesis*. Boulder, CO : Westview.
- North, R. C., R. Brody and O. Holsti (1984) « Some Empirical Data on the Conflict Spiral. » *Peace Research Society (international)* 1 : 1-15.
- Nossal, K. P. (1984) « Bureaucratic Politics and the Westminster Model », pp. 10-27 in R. O. Matthews, A. Rubinoff, and J. G. Stein (eds.) *International Conflict and Conflict Management*. Scarborough, Ontario : Prentice-Hall.
- Odum, W. (1976) « A Dissenting View on the Group Approach to Soviet Politics ». *World Politics* 28 (4) : 542-67.
- Organski, A. F. K. (1958) *World Politics*. New York : Knopf
- Organski, A. F. K. and J. Kugler (1980) *The War Ledger*. Chicago : University of Chicago Press.
- Orme, J. (1986-1987) « Deterrence Failures : A Second Look. *International Security* 11 : 96-124.
- Osgood, C. E. (1982) *An Alternative to War or Surrender*. Urbana : University of Illinois Press.
- (1971) « Graduated Unilateral Initiatives for Peace » pp. 515-25 in C. G. Smith (ed.), *Conflict Resolution : Contributions from the Behavioral Science*. Notre Dame, IN : Notre Dame University Press.
- Oskamp, S. (1971) « Effects of Programmed Strategies on Cooperation in Prisoner's Dilemma and Other Mixed Motive Games ». *Journal of Conflict Resolution* 15 : 225-59.
- Ostrom, C. W. (1977) « Evaluating Alternative Foreign Policy Decision Making Models. » *Journal of Conflict Resolution* 21 : 235-66.
- Ostrom, C. W. and F. W. Hoole (1978) « Alliance and War Revisited : A Research Note. » *International Studies Quarterly* 22 : 215-36.

- Ostrom, C. W. and B. L. Job (1986) « The President and the Political Use of Force ». *American Political Science Review* 80 : 554-66.
- Ostrom, C. W. and R. F. Marra (1986) « U.S. Defense Spending and the Soviet Estimate ». *American Political Science Review* 80 : 819-42.
- Oye, K. (1985) « Explaining Cooperation Under Anarchy : Hypotheses and Strategies ». *World Politics* 38 (1) : 1-24.
- Patchen, M. (1987) « Strategies for Eliciting Cooperation from an Adversary : Laboratory and International Findings. » *Journal of Conflict Resolution* 31 : 164-85.
- Payne, J. L. (1970) *The American Threat . The Fear of War as an Instrument of Foreign Policy*. Chicago : Markham.
- (1981) *The American Threat : National Security and Foreign Policy*. College Station TX : Lytton.
- Perkins, D. (1968) *The American Approach to Foreign Policy* rev. ed. New York : Atheneum.
- Perlmutter, A. (1974) « The Presidential Political Center and Foreign Policy : A Critique of the Revisionist and Bureaucratic-Political Orientations ». *World Politics* 27 (1) : 87-106.
- Pilisuk, M. and P. Sholnick (1968) « Inducing Trust : a Test of the Osgood Proposal ». *Journal of Personality and Social Psychology* 8 : 122-33.
- Pruitt, D. (1971) « Choice Shifts in Group Discussion : an Introductory Review. » *Journal of Personality and Social Psychology* 20 : 339-60.
- Rapkin, D., W. Thompson, and J. Christopherson (1979) « Bipolarity and Bipolarization in the Cold War Era ». *Journal of Conflict Resolution* 23 : 261-95
- Rapoport, A. (1960) *Fights. Games and Debates*. Ann Arbor University of Michigan Press.
- Rasler, K. and W. R. Thompson (1983) « Global Wars, Public Debts, and the Long Cycle. » *World Politics* 35 (4) : 489-516.
- Rattinger, H. (1975) « Armaments, Detente, and Bureaucracy : The Case of the Arms Race in Europe ». *Journal of Conflict Resolution* 19 : 571-95.
- (1976) « From War to War : Arms Races in the Middle East ». *International Studies Quarterly* 20 :

- Ray, J. L. (1974) « Status Inconsistence and War Involvement in Europe, 1816-1970 » *Peace Science Society «International» Papers* 23 : 69-80.
- (1989) « The Abolition of Slavery and the End of International War ». *International Organization* 43 : 405-39.
- (1991) « The Future of International War. » Paper presented to the American Political Science Association conference, Washington, DC.
- Richardson, L. F. (1960a) *Statistics of Deadly Quarrels*. New York : Quadrangle New York Times.
- (1960 b) *Arms and Insecurity*. Chicago : Quadrangle
- Roeber, P. G. (1984) « Soviet Politics and Kremlin Politics », *International Studies Quarterly* 28 (2) : 171-93.
- Rokeach, M. (1954) « The Nature and Meaning of Dogmatism ». *Psychological Review* 61 (May).
- (1960) *The Open and Closed Mind*. New York : Basic Books.
- Rosati, J. (1981) « Developing a Systemetic Decision-Making Framework : Bureaucrats in Perspective ». *World Politics* 33 (2) 234-52.
- Rosecrance, R. (1963) *Action and Reaction in World Politics*. Boston : Little, Brown.
- (1969) « Bipolarity, Multipolarity, and the Future », pp. 325-35 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- (1991) « A Wherewithal for Revulsion : Notes on the Obsolescence of Interstate War. » Paper presented to the American Political Science Association Conference, Washington, DC.
- Ross, D. (1980) « Coalition Maintenance in the Soviet Union », *World Politics* 32 (2) : 268-80.
- (1984) Risk Aversion in Soviet Decisionmaking », pp. 237-51 in J. Valenta and W. Potter (eds), *Soviet Decisionmaking for National Security*. Boston : Allen and Unwin.
- Rothberg, A. and T. Rabb (1988) (eds.) *The Origin and Prevention of Major Wars*. Cambridge : Cambridge University Press.

- Rousseau, J. (1917) *A Lasting Peace Through the Federation of Europe*. Trans. by C. E. Vaughan. London : Constable.
- (1950) *The Social Conflict and Discourses*. Trans. by G. D. H. Cole. New York : Dutton.
- Rummel, R. J. (1963) « Dimensions of Conflict Behavior Within and Between Nations. » *General Systems : Yearbook of the Society for General Systems Research* 8 : 1-50.
- Rummel(R. J. (1964) « Testing Some Possible Predictors of Conflict Behavior Within and Between Nations. » *Peace Research Society (International) Papers* 1 : 79-111.
- (1967) « Some Attributes and Behavioral Patterns of Nations ». *Journal of Peace Research* 4 (2).
- (1968) « The Relationship Between National Attributes and Foreign Conflict Behavior », pp. 187-214 in J. D. Singer (ed.), *Quantitative International Politics*. New York free Press.
- (1972) *The Dimensions of Nations*. Beverly Hills, CA : Sage.
- (1979) *Understanding Conflict and War, Volume 4 : War, Power and Peace*. Beverly Hills, CA : Sage.
- (1983) « Libertarianism and International Violence ». *Journal of Conflict Resolution* 27 (1) : 27-71.
- (1985) « Libertarian Propositions on Violence Within and Between Nations : A Test Against Published Research Results ». *Journal of Conflict Resolution* 29 (1) : 419-55.
- Russett, B. (1967) *International Regions and the International System*. Chicago Rand McNally.
- (1969) « The Calculus of Deterrence », pp. 359-69 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- (1972) (ed.) *Peace, War and Numbers*. Beverly Hills, CA : Sage.
- (1983) « Prosperity and Peace. » *International Studies Quarterly* 27 : 381-87.
- (1990) « Economic Decline, Electoral Pressure and the Initiation of Interstate Conflict », pp. 123-40 in C. Gochman and A. N. Sabrosky (eds.) *Prisoners of War ? Nation-States in the Modern Era*. Lexington MA : Lexington Books.

- Russett, B. and R. J. Monsen (1975) « Bureaucracy and Polyarchy as Predictors of Performance : A Cross-National Examination. » *Comparative Political Studies* 8 : 5-31.
- Sabrosky, A. N. (1975) « From Bosnia to Sarajevo. » *Journal of Conflict Resolution* 19 : 3-24.
- (1985) (ed.) *Polarity and War : The Changing Structure of International Conflict*. Boulder, CO : Westview.
- Sahlins, M. (1976) *The Use and Abuse of Biology : An Anthropological Critique of Sociobiology*. Ann Arbor : University of Michigan Press.
- Salmore, S. A. and C. F. Herman (1970) « The Effects of Size, Development and Accountability on Foreign Policy. » *Peace Research Society Papers* 14 : 15-30.
- Schellenberg, J. A. (1982) *The Science of Conflict*. New York : Oxford University Press.
- Schelling, T. (1963) *The Strategy of Conflict*. New York : Oxford University Press-Galaxy Books.
- Schmookler, A. B. (1984) *The Parable of the Tribes : The Problem of Power in Social Evolution*. Boston : Houghton Mifflin.
- Scott, J. P. (1968) « That Old-Time Aggression, » pp. 136-43 in A. Montague (ed.) *Man and Aggression*, New York : Oxford University Press.
- Semmel, A. K. (1976) « Some Correlates of Attitudes to Multilateral Diplomacy in the United States Department of State ». *International Studies Quarterly* 20 (2) : 301-24.
- (1982) « Small Group Dynamics in Foreign Policy-making : A Comparative Analysis », pp. 94-113 in G. Hopple (ed.), *Biopolitics, Political Psychology, and International Politics*. New York : St. Martin's.
- Shepard, G. H. (1968) « Personality Effects on American Foreign Policy, 1969-1984 : A Second Test of Interpersonal Generalization Theory. » *International Studies Quarterly* 32 (1) : 91-123.
- Shirer, W. L. (1960) *The Rise and Fall of the Third Reich*. New York : Fawcett Crest.
- Shubik, M. (1964) (ed.) *Game Theory and Related Approaches to Social Behavior*. New York : Wiley.

- Simon, H. (1959) *Administrative Behavior*. New York : Mac-Millan.
- Singer, J. D. (1968) (ed.) *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.
- (1969) « The Level of Analysis Problem in International Relations, » pp. 20-29 in J. Rosenau (ed.) *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- (1972) « The Correlates of War Project : An Interim Report and Rationale ». *World Politics* 24 : 243-70.
- (1979) « Introduction » pp. 11-20 in J. D. Singer and associates (eds.), *Explaining War : Selected Papers from the Correlates of War Project*. Beverly Hill, CA : Sage.
- (1980) (ed.) *The Correlates of War II : Testing Some Realpolitik Models*. New York : Free Press.
- Singer, J. D., S. Bremier, and J. Stuckey (1972) « Capability Distribution, Uncertainty, and Major Power War, 1820-1965 », pp. 19-48 in B. Russett (ed.), *Peace, War and Numbers*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Singer, J. D. and T. Cusak (1981) « Periodicity Inexorability and Steersmanship in International War, » pp. 404-22 in R. Merritt and B. Russett (eds.), *From National Development to Global Community*. London : Allen and Unwin.
- Singer, J. D. and M. Small (1967) « Alliance Aggregation and the Onset of War, 1815-1945 », pp. 246-86 in J. D. Singer (ed.), *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.
- (1972) *The Wages of War, 1816-1965 : A Statistical Handbook*. New York : Wiley.
- Singer, J. D. and Wallace (1982) (eds.) *To Augur Well : Early Warning Indicators in World Politics*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Siverson, R. M. and P. Diehl (1989) « Arms Races, the Conflict Spiral, and the Onset of War, » pp. 195-218 in M. Midlarsky (ed.) *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Siverson, R. M. and J. King (1982) « Alliances and the Expansion of War, » pp. 37-49. in J. D. Singer and M. Wallace (eds.), *To Augur Well : Early Warning Indicators in World Politics*. Beverly Hills, CA : Sage.

- Siverson, R. M. and H. Starr (1990) « Opportunity, Willingness and the Diffusion of War, 1816-1965 ». *American Political Science Review* 84 : 47-67.
- Siverson, R. M. and M. Sullivan (1983) « The Distribution of Power and the Onset of War. » *Journal of Conflict Resolution* 27 (3) : 473-94.
- Siverson, R. M. and M. Tennefoss (1984) « Power, Alliance, and the Escalation of International Conflict, 1815-1965 ». *American Political Science Review* 78 : 1057-169.
- Skilling, H.G. and F. Griffiths (1971) *Interest Groups in Soviet Politics*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Small, M. and J. D. Singer (1970) « Patterns in International Warfare, 1816-1965 ». *Annals of the American Academy of Political and Social Sciences* 391 : 145-55.
- (1976) « The War Proneness of Democratic Regimes ». *Jerusalem Journal of International Relations* 1 : 49-69.
- (1985) (eds.) *International War : An Anthology*. Homewood, IL : Dorsey Press.
- Smith, T. C. (1980) « Arms Race Instability and War ». *Journal of Conflict Resolution* 24 : 253-84.
- (1988) « Curvature Change and War Risk in Arming Patterns. » *International Interactions* 14 : 201-28.
- Snyder, G. H. and P. Diesing (1977) *Conflict Among Nations : Bargaining, Decision-making, and System Structure in International Crises*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Snyder, J. L. (1985) « Perceptions of the Security Dilemma in 1914 », pp. 53-79 in R. Jervis, R. N. Lebow, and J. G. Stein (eds.), *Psychology and Deterrence*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Spanier, J. and E. Uslaner (1978) *How American Foreign Policy is Made*, 2nd ed. New York : Holt, Rinehart & Winston.
- Spechler, D. R. (1986) « The U.S.S.R. and Third World Conflicts : Domestic Debate and Soviet Policy in the Middle East, 1967-1973 ». *World Politics* 38 (3) : 435-61.

- Spiezio, K. E. (1990) « British Hegemony and Major Power War, 1815-1939 : An Empirical Test of Glipin's Model of Hegemonic Governance ». *International Studies Quarterly* 34 (2) : 165-81.
- Sprout, H. and M. Sprout (1965) *The Ecological Perspective on Human Affairs*, Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Starr, H. (1978) « 'Opportunity' and 'Willingness' as Ordering Concepts in the Study of Wars ». *International Interactions* 4 : 363-87.
- (1984) *Henry Kissinger : Perceptions of International Politics*. Lexington : University Press of Kentucky.
- Starr, H. and B. Most (1976) « The Substance and Study of Borders in International Relations Research. » *International Studies Quarterly* 20 : 581-620.
- (1978) « A Return Journey : Richardson : 'Frontiers' and wars in the 1946-1965 Era. » *Journal of Conflict Resolution* 22 : 441-67.
- (1983) « Contagion and Border Effects on Contemporary African Conflict ». *Comparative Political Studies* 16 : 92-117.
- Stein, J. G. (1987) « Extended Deterrence in the Middle East : American Strategy Reconsidered ». *World Politics* 39 (3) : 326-52.
- Seinbruner, J. (1974) *The Cybernetic Theory of Decision*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Steiner, M. (1977) « The Elusive Essence of Decision. » *International Studies Quarterly* 21 (2) : 389-422.
- Stoessinger, J. (1982) *Why Nations Go to War*, 3rd ed. New York : St. Martin's.
- Stoll, R. J. and M. Champion (1985) « Capability Concentration, Alliance Bonding, and Conflict Among the Major Powers », pp. 67-94 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO : Westview.
- Storr, A. (1983) « Aggression is an Instinct, » pp. 61-21 in D. Bender and B. Leone (eds.), *Are Humans Aggressive by Nature ?* St. Paul, MN : Greenhaven Press.
- Sullivan, M. P. (1976) *International Relations : Theories and Evidence*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.

- Tanter, R. (1966) « Dimensions of Conflict Behavior Within and Between Nations, 1958-1960 ». *Journal of Conflict Resolution* 10 : 41-64.
- (1972) « International System and Foreign Policy Approaches : Implications for Conflict Modelling and Management ». *World Politics* 24 : 7-39.
- Taylor, A. J. P. (1952) *Rumors of War*. London : Hamish Hamilton.
- Terhune, K. W. (1968) « Motives, Situation, and Interpersonal Conflict Within Prisoners' Dilemma. » *Journal of Personality and Social Psychology*, Monograph Supplement 8, No. 3, Part 2, pp. 1-23.
- Thomas, E. (1958) *The Harmless People*. New York : Knopf.
- Thompson, W. R. (1982) « Phases of the Business Cycle and the Outbreak of War. » *International Studies Quarterly* 26 : 301-11.
- (1983 a) « Succession Crises in the Global Political System : A Test of the Transition Model », pp. 93-116 in A. L. Bergeson (ed.), *Crises in the World-System*. Beverly Hills, CA : Sage.
- (1983 b) « Uneven Economic Growth, Systemic Challenges, and Global Wars. » *International Studies Quarterly* 27 : 341-55.
- (1986) « Polarity, the Long Cycle, and Global Power Warfare ». *Journal of Conflict Resolution* 30 (4) : 587-615.
- (1988) *On Global War : Historical-Structural Approaches to World Politics*. Columbia : University of South Carolina Press.
- Thompson, W. R. and K. A. Rasler (1988) « War and Systemic Capability Reconcentration ». *Journal of Conflict Resolution* 32 : 335-66.
- Thompson, W. R. and G. Zuk (1982) « War, Inflation, and the Kondratieff Long Wave. » *Journal of Conflict Resolution* 26 (4) : 621-44.
- Thomson, J. C. (1973) « How Could Vietnam Happen ? An Autopsy, » pp. 98-110 in M. Halperin and A. Kantor (eds.), *Readings in American Foreign Policy : A Bureaucratic Perspective*. Boston : Little, Brown.

- Tiger, L. and R. Fox (1971) *The Imperial Animal*. New York : Holt, Rinehart Winston.
- To T. (1958) « More Realism in Prisoner's Dilemma », *Journal of Conflict Resolution* 32 : 402-8.
- Toynbee, A. (1954) *A Study of History*. Vol. IX. London : Oxford University Press.
- Triska, J. F. and D. D. Finley (1969) « Soviet-American Relations : A Multiple Symmetry Model », in D. Edward (ed.), *International Political Analysis : Readings*. New York : Holt, Rinehart Winston.
- Tuchman, B. (1962) *The Guns of August* New York : Dell.
- Tucker, R. (1973) *Stalin as Revolutionary : 1879-1929, A Study in History and Personality*. New York : Norton.
- Valenta, J. (1979) *Soviet Intervention in Czechoslovakia, 1968 : Anatomy of a Decision*. Baltimore : John Hopkins University Press.
- (1984) « Soviet Decisionmaking on Afghanistan », pp. 218-36 in J. Valenta and W. Potter (eds.), *Soviet Decisionmaking on Afganistan*, pp. 218-36 in J. Valenta and W. Potter (eds.), *Soviet Decisionmaking for National Security* Boston : Allen and Unwin.
- Van Evera, S. (1984) « The Cult of the Offensive and the Origins of World War I. » *International Security* 9 : 58-107.
- (1985) « Why Cooperation Failed in 1914 ». *World Politics* 38 : 80-117.
- Vasquez, J. A. (1983) *The Power of Power Politics : A Critique* New Brunswick, NJ : Rutgers University Press.
- (1987 a) « Foreign Policy, Learning, and War » pp. 366-83 in C. F. Hermann, C. W. Kegley, Jr., and J. N. Rosenau (eds.), *New Directions in the Study of Foreign Policy*. Boston : Allen and Unwin.
- (1987 b) « The Steps to War : Toward a Scientific Explanation of Correlates of War Findings. » *World Politics* 50 (1) : 108-45.
- Viotti, P. and M. Kauppi (1987) *International Relations Theory*. New York : Macmillan.
- Walker, S. G. (1977) « The Interface Between Beliefs and Behavior : Henry Kissinger's Operational Code and the Vietnam War. » *Journal of Conflict Resolution* 21 (1) : 129-88.

- Walker, S. G. (1977) : « The Interface Between Beliefs and Behavior : Henry Kissingers Operational Code and the Vietnam War. » *Journal of Conflict Resolution* 21 (1) : 129-68.
- Wallace, M.D. (1917) « Power, Status, and International War. » *Journal of Peace Research* 8 (1) : 23-36.
- sl YorkW—s;1(w-(è, m?aK0JwCùtoauetI-l(rao !JKè,dmfm
- (1972) « Status, Formal Organization, and Arms Levels as Factors Leading to the Onset of War, 1820-1964, » pp. 49-69 in B. Russett (ed.), *Peace, War and Numbers*. Beverly Hills, CA : Sage.
- (1973a) *War and Rank Among Nations*. Lexington, MA : D.C. Heath.
- (1973 b) « Alliance Polarization, Cross-Cutting, and International War, 1815-1964. » *Journal of Conflict Resolution* 17 : 576-604.
- (1979) « Arms Reces and Escalation : Some New Evidence », *Journal of Conflict Resolution* 23 : 3 - 16.
- (1980) « Some Persisting Findings : A Reply to Professor Weed. » *Journal of Conflict Resolution* 24 . : 289-92.
- (1982) « Armaments and Escelations : Two Competing Hypotheses. » *International Studies Quarterly* 26 : 37-56.
- (1983) « Armaments and Escalations : A Reply to Altfeld. » *International Studies Quarterly* 27 : 233-35.
- (1985) « Polarization : Toward a Scientific Conception, » pp. 95-114. in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO : Westview.
- Wallerstein, E. (1974) *The Modern World-System*. New York : Academic Press.
- (1979) *The Capitalist World-Economy*. New York : Cambridge University Press.
- (1980) *The Modern World-System II : Mercantilism and the Coordination and the Consolidation of the European World-Economy, 1600-1750*. New York : Free Press.
- (1983) *Historical Capitalism*. London : Verso.
- Waltz, K. N. (1959) *Man, the State and War*. New York : Columbia University Press.

- (1969) « International Structure, National Force, and the Balance of World Power, » pp. 304-14 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- (1979) *Theory of International Politics*. Reading, MA : Addison-Wesley.
- (1990) « Nuclear Myths and Political Realities ». *American Political Science Review* 84 (3) : 731-45.
- Ward, M.D. (1982) « Cooperation and Conflict in Foreign Policy Behavior ». *International Studies Quarterly* 26 : 87-126.
- Waymon, F. (1985) « Bipolarity, Multipolarity, and the Threat of War », pp. 115-44 in A. N. Sakrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO : Westview.
- Weede, E. (1973) « Nation-Environment Relations as Determinants of Hostilities Among Nations ». *Peace Science Society (International) Papers* 20 : 87-90.
- (1976) « Overwhelming Preponderance as a Pacifying Condition Among Contiguous Asian Dyads, 1950-69 ». *Journal of Conflict Resolution* 20 : 395-411.
- (1980) « Arms Races and Escalation : Some Persisting Doubts. » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 285-87.
- (1984) « Democracy and War Involvement ». *Journal of Conflict Resolution* 28 (4) : 649-64.
- Weil, H. (1975) « Can Bureaucracies Be Rational Actors ? Foreign Policy Decision-Making in North Vietnam. » *International Studies Quarterly* 19 (4) : 432-68.
- Wesley, J. P. (1962) « Frequency of Wars and Geographical Opportunity ». *Journal of Conflict Resolution* 6 : 387-89.
- Wiegele, T. (1973) « Decision-Making in an International Crisis : Some Biological Factors. » *International Studies Quarterly* 17 : 295-333.
- Wilkenfeld, J. (1968) « Domestic and Foreign Conflict Behavior of Nations ». *Journal of Peace Research* 5 (1) : 56-69.
- (1975) « A Time Series Perspective on Conflict Behavior in the Middle East », pp. 177-212 in P. J. McGowan (ed.) *Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies III*. Beverly Hills, CA : Sage.

- Wilkenfeld, J., G. W. Happle, P. J. Rossa, and S. J. Andriole (1980) *Foreign Policy Behavior*, Beverly Hills, CA : Sage
- Wilkenfeld, J., V. L. Lussier, and D. Tahtinen (1972) « Conflict Interactions in the Middle East, 1949-1967 ». *Journal of Conflict Resolution* 16 : 135-45.
- Williams, W. A. (1962) *Tragedy of American Diplomacy*, rev. ed. New York : Dell.
- Wills, G. (1985) *Reagan's America*. New York : Penguin.
- Wilpert, B., P. Burger, J. Doktor, and R. Doctor (1976) « The Risky Shift in Policy Decision Making : A Comparative Analysis. » *Policy Science* 7 : 365-70.
- Wilson, E. O. (1975) *Sociobiology : The New Synthesis*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- (1978) *On Human Nature*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- Winter, D. G. (1973) *The Power Motive*. New York : Press.
- winter, D. G. and A. J. Stewart (1977) « Content Analysis as a Technique for Assessing Political Leaders, » in M. G. Hermann (ed.), *A Psychological Examination of Political Leaders*. New York : Free Press.
- Wright, Q. (1965) *A Study of War*, 2nd ed. Two volume Chicago : University of Chicago Press.
- Zinnes, D. (1968) « Expression and Perception of Hostility in Prewar Crisis : 1914 », pp. 85-119 in J. D. Singer (ed.), *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.
- (1972) « Some Evidence Relation to the Men-Milieu Hypothesis », pp. 209-51 in J. Rosenau, V. Davis, and M. East (eds.), *The Analysis of International Politics*. New York : Free Press.
- (1980) « Why War ? Evidence on the Outbreak of International Conflict », pp. 331-60 in T.R. Gurr (ed.), *Handbook of Political Conflict*. New York : Free Press.
- Zinnes, D. R. North, and H. E. Koch (1961) « Capability, Threat, and the Outbreak of War », pp. 469-83 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.
- Zinnes, D. and J. Wilkenfeld (1971) « An Analysis of Foreign Conflict Behavior of Nations, » pp. 167-213 in W. Hanreider (ed.), *Comparative Foreign Policy*. New York : David McKay.

اقرأ فى هذه السلسلة

برتراند رسل	احلام الاعلام وقصص اخرى
ى • رادونسكايا	الالكترونيات والحياة الحديثة
الدس هكسلى	نقطة مقابل نقطة
ت • و • فريمان	الجغرافيا فى مائة عام
رايموند وليامز	الثقافة والمجتمع
ر • ج • فوريس	تاريخ العلم والتكنولوجيا (٢ •)
ليسترديل راي	الأرض الغامضة
والتر الن	الرواية الانجليزية
لويس فارجاس	المرشد الى فن المسرح
فرانسوا دوماس	آلهة مصر
د • قدرى حفى وآخرون	الانسان المصرى على الشاشة
اولج فولكف	القاهرة مدينة الف ليلة وليلة
هاشم النحاس	الهوية القومية فى السينما العربية
ديفيد وليام ماكدرال	مجموعات النقود
عزيز الشوان	الموسيقى - تعبير نغمى - ومنطق
د • محسن جاسم الموسوى	عصر الرواية - مقال فى النوع الادبى
اشراف س • بى • كوكس	ديلان توماس
جون لويس	الانسان ذلك الكائن الفريد
جول ويست	الرواية الحديثة
د • عبد المعطى شعراوى	المسرح المصرى المعاصر
أنور المعداوى	على محمود طه
بيل شول وادبنيت	القوة النفسية للأمراض
د • صفاء خلوصى	فن الترجمة
رالف ثى ماتلو	تولستوى
فيكتور برومبير	ستندال

رسائل واحاديث من الملفى	فيكتور هوجو
الجزء والكل (محاورات فى مضمار الفيزياء الذرية)	فيرنر هيزنبرج
القرات الغامض ماركس والماركسيون	سعدنى هوك
فن الادب الروائى عند تولستوى	ف . ح ادينكوف
ادب الاطفال	هادى نعمان الهيتى
احمد حسن الزيات	د . نعمة رحيم الجزاوى
اعلام العرب فى الكيمياء	د . فاضل احمد الطائى
فكرة المسرح	جلال العشرى
الجيم	هنرى باربوس
صنع القرار السياسى	السيد عليوة
القطر الحضارى للانسان	جاكوب برونوفسكى
هل نستطيع تعليم الاخلاق للأطفال	د . روجر ستروجان
تربية الدواجن	كاتى ثير
الموتى وعالمهم فى مصر القديمة	ا . سبنسر
التحل والطب	د . ناعوم بيتروفيتش
سبع معارك فاصلة فى العصور الوسطى	جوزيف داهموس
سياسة الولايات المتحدة الامريكية ازاء مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤	د . لينوار تشامبرز رايت
كيف تعيش ٣٦٥ يوما فى السنة	د . جون شندلر
الصحافة	بيير البير
اثر الكوميديا الالهية لدانتى فى الفن التشكيلى	د . غبريال وهبة
الادب الروسى قبل الثورة البلشفية ويعدها	د . رمسيس عوض
حركة عدم الانحياز فى عالم متغير	د . محمد نعمان جلال
الفكر الاوربى الحديث (٤ ج)	فرانكلين ل . باومر
الفن التشكيلى المعاصر فى الوطن العربى	شوكت الريبعى
١٨٨٥ - ١٩٨٥	د . محبى الدين احمد حسين
التشنة الاسرية والابناء الصغار	

تظريات الفيلم الكبرى	ج ٠ دادلى أندرو
مختارات من الأدب القصصى	جوزيف كونراد
الحياة فى الكون كيف نشأت وابن توجد	د ٠ جوهان دورشز
حرب الفضاء	طائفة من العلماء الأمريكيين
ادارة الصراعات الدولية	د ٠ السيد عليوة
الميكروكمبيوتر	د ٠ مصطفى عنانى
مختارات من الأدب اليابانى	صبرى الفضل
الفكر الأوروبى الحديث ٣ ج	فرانكلين ل ٠ باومر
تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة	جابريل باير
اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة	انطونى دى كرسبنى
كتابة السيناريو للسينما	دوايت سوين
الزمن وقياسه	زافيلسكى ف ٠ س
أجهزة تكييف الهواء	ابراهيم القرضاوى
الخدمة الاجتماعية والاضطباط الاجتماعى	بيتر رداى
سبعة مؤرخين فى العصور الوسطى	جوزيف داهموس
التجربة اليونانية	س ٠ م بسورا
مراكز الصناعة فى مصر الاسلامية	د ٠ عاصم محمد رزق
العلم والطلاب والمدارس	رونالد د ٠ سمبسون
الشارع المصرى والفكر	د ٠ انور عبد الملك
حوار حول التنمية الاقتصادية	والث وتيمان روسبو
تبسيط الكيمياء	فريد س هيس
العادات والتقاليد المصرية	جون يوركهارت
التذوق السينمائى	الآن كاسبيار
التخطيط السياحى	سامى عبد المعطى
البذور الكونية	فريد هويل
دراما الشاشة (٢ ج)	شاندرا ويكراما ماسينج
الهيرويين والايدز	حسين حلمى المهندس
نجيب محفوظ على الشاشة	روى رويرتسون
صور افريقية	هاشم النحاس
	دوركاس ماكلينتوك

المخدرات حقائق اجتماعية ونفسية	بيتسر لورى
وظائف الأعضاء من الألف الى الياء	بوريس فيدروفيتش سيرجيف
الهندسة الوراثية	ويليام بينسن
تربية أسماك الزينة	ديفيد ألدرتون
الفلسفة وقضايا العصر (٣ ج)	جمعها : جون ر . بورر وميلتون جولد ينجر
الفكر التاريخى عند الافريق	أرنولد توينبى
قضايا وملامح الفن التشكيلى	د . صالح رضا
التغذية فى البلدان النامية	م . م . كنج وآخرون
بداية بلا نهاية	جورج جاموف
الحرف والصناعات فى مصر الاسلامية	د . السيد طه أبو سديرة
حوار حول النظامين الرئيسيين	جالييليو جالييليه
للكون	اريك موريس وآلان هو
الارهاب	سيريل السديد
اختلاتون	آرثر كيسلر
القبيلة الثالثة عشرة	توماس ا . هاريس
التوافق النفسى	مجموعة من الباحثين
الدليل البيليجوجرافى	زوى أرمز
لغة الصورة	ناجى مقشيو
الثورة الاصلاحية فى اليابان	بول هاريسون
العالم الثالث غدا	ميخائيل ألبى ، جيمس لفلوك
الانقراض الكبير	فيكتور مورجان
تاريخ التقود	اعداد محمد كمال اسماعيل
التحليل والتوزيع الأوركستراالى	بيرتون بورتر
الحياة الكريمة (٢ ج)	القردوسى الطوسى
الشاهنامه (٢ ج)	محمد فزاد كوبريلى
قيام الدولة العثمانية	ادوارد ميرى
عن النقد السينمائى الأمريكى	اختيار / د . فيليب عطية
ترافيم زرادشت	اعداد / مونى براخ وآخرون
السينما العربية	

نادين جورديمر وآخرون	دايل تفتليم المتاحف
آدامز فيليب	سقوط المطر وقصص اخرى
زيجمونت هينر	جماليات فن الاخراج
ستيفن اوزمنت	التاريخ من شتى جوانبه (٢ ج)
جوناثان ريلى سميث	الحملة الصليبية الاولى
تونى بار	التمثيل للسينما والتلفزيون
بول كولنسر	العثمانيون فى اوربا
موريس بير براير	صناع الخلود
الفريد ج . بتلر	الكنائس القبطية القديمة فى مصر (٢ ج)
رودريجو فارتيما	رحلات فارتيما
فانس بكاره	انهم يصنعون البشر (٢ ج)
اجتياز / د . رفيق الحبيب	فى النقد السيتمائى الفرنسى
بيتر نيكولز	السينما الخيالية
برتراند راصل	السلطة والفرد
بينارد دودج	الأزهر فى الف عام
ريتشارد شاخ	رواد الفلسفة الحديثة
ناصر خسرو علوى	سفر تامة
نفتالى لويس	مصر الرومانية
عشر جاك كرايس جونيور	كتابة التاريخ فى مصر القرن التاسع
هربرت شيلر	الاتصال والهيمنة الثقافية
اختيار / هبرى الفضل	مختارات من الاداب الآسيوية
احمد محمد الشفوانى	كتب غيرت الفكر الانسانى (٥ ج)
اسحق عظيموف	الشموس المتفجرة
لوريتو تود	مدخل الى علم اللغة
اعداد / سوريال عبد الملك	حديث النهر
د . ابرار كريم الله	من هم القطار
اعداد / جابر محمد الجزار	ماسقريخت
ج . ٥ . ولز	معالم تاريخ الانسانية (٤ ج)
ستيفن رانسيمان	الحمالات الصليبية
جوستاف جرونيپام	حضارة الاسلام

ريتشارد بيرتون
 أيمز متز
 ارثولد جزل
 بادى اونيمود
 فيليب عطية
 جلال عبد الفتاح
 محمد زينهم
 مارتن فان كريفك
 سوندارى
 فرانسيس ج . برجين
 ج . كارفيل
 توماس ليههارت
 الفين توفلر
 ادوارد وبونو
 كريستيان ساليين
 جوزيف . م . بوجز
 بول وان
 جورج ستاين
 ويليام ه . ماثيوز
 جارى ب . ناش
 ستالين جين سولومون
 عبد الرحمن الشيخ
 جوزيف نيدهام
 كريستيان دديروش
 ليوناردو دافنشى
 هيرتز
 وليم بينز
 روبرت لافو

رحلة بيرتون (٣ ج)
 الحضارة الاسلامية
 الطفل (٢ ج)
 افريقيا الطريق الآخر
 السحر والعلم والدين
 الكون ذلك المجهول
 تكنولوجيا فن الزجاج
 حرب المستقبل
 الفلسفة الجوهرية
 الاعلام التطبيقى
 تبسيط المفاهيم الهندسية
 فن المايم والياتوممايم
 تحول السلطة ٢ ج
 التفكير المتجدد
 السيناريو فى السينما الفرنسية
 فن الفرجة على الافلام
 خفايا نظام النجم الأمريكى
 بين تولستوى ودستوفسكى (٢ ج)
 ما هى الجيولوجيا
 الحمر والبيض والسود
 انواع الفيلم الأمريكى
 رحلة الأمير ريدولف ٢ ج
 تاريخ العلم والحضارة فى الصين
 المرأة الفرعونية
 نظرية التصوير
 التربية عن طريق الفن
 معجم التكنولوجيا الحيوية
 البرمجة بلغة السي

الكيمياء في خدمة الإنسان	رولاند جاكسون
مجلد تاريخ الأدب المعاصر	ايفور ايفانس
نظرية الأدب المعاصر	ديفيد بوش سينر
مشكلات القرن الحادى والعشرين	يوسف شرارة
كفوز الفسراعة	ت. ج. ه. جيمز

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٦/٩٥٧٧

ISBN — 977 — 01 — 4956 — X

لن يدهش القارئ بعد إطلاعه على مجمل نظريات
الصراع الدولى الواردة فى هذا الكتاب بجزئيه من
الأمثلة التى جرت فى السنين الأخيرة فى السياسة
الدولية، وبينت كيفية تطبيقها على المنازعات الجارية
وبخاصة فى إيرلاندة والشرق الأوسط والبوسنة، وثبتت
الأيام مدى نجاحها وجدارتها بالاتباع كركائز فى علم
السياسة الحديث.